الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية .الحقوق والعلوم السياسية.

مخبر . التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري.

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث(LMD)

الشعبة: العلوم السياسية.

التخصص: التنمية والجماعات المحلية.

تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة الجزائرية التونسية

إعداد الطالبة: .بشيرة خطاب.

إشراف: أ د. الهادي دوش

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خالد بقاص	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسًا
الهادي دوش	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفًا ومقررا
عبد الحميد فرج	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعداء
الصادق جراية	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
عبد الفتاح حلواجي	أستاذ محاضرأ	جامعة الوادي	مناقشًا
بلال قريب	أستاذ محاضرأ	جامعة بسكرة	مناقشًا
نعيمة ولد عامر	أستاذ محاضرأ	جامعة ورقلة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ /2025-2026 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية .الحقوق والعلوم السياسية.

مخبر . التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري.

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث(LMD)

الشعبة: العلوم السياسية.

التخصص: التنمية والجماعات المحلية.

تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة الجزائرية التونسية

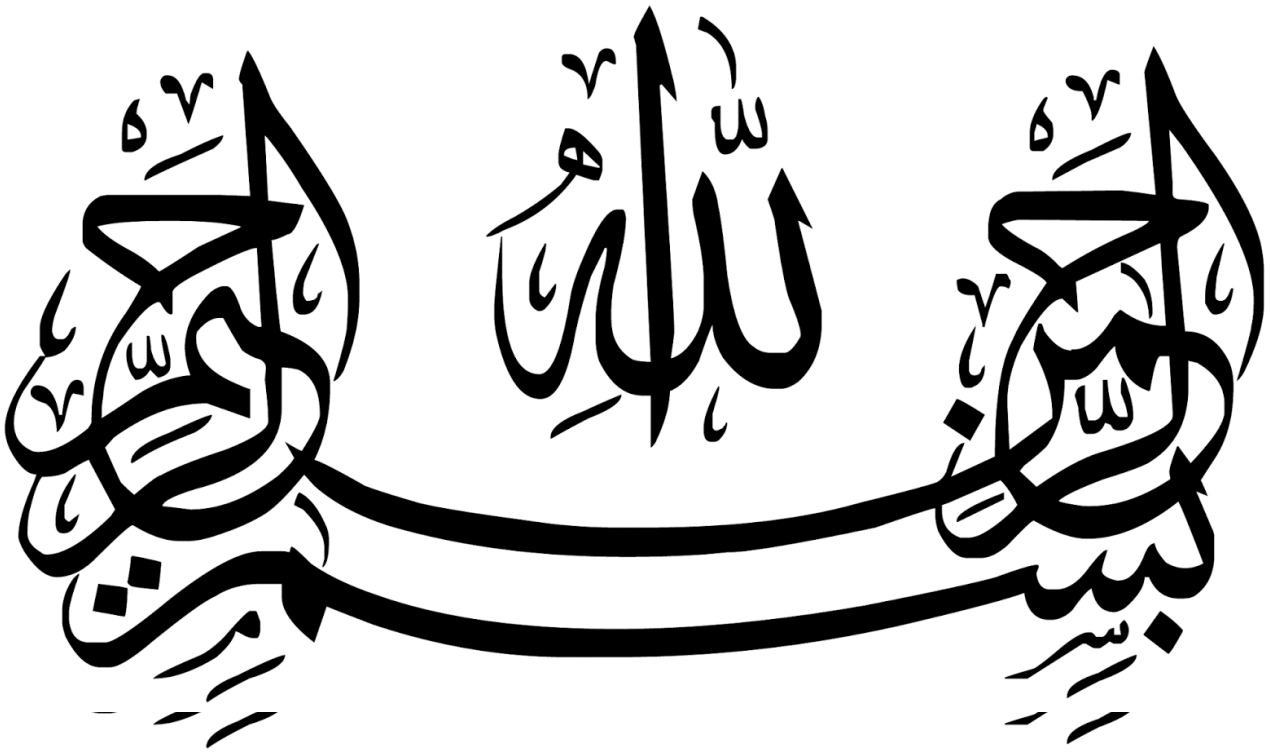
إعداد الطالبة: .بشيرة خطاب.

إشراف: أ د. الهادي دوش

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خالد بقاص	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
الهادي دوش	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقرراً
عبد الحميد فرج	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعداً
الصادق جراية	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
عبد الفتاح حلواجي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشًا
بلال قريب	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشاً
نعيمة ولد عامر	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ /2025-2026 م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

إلى الذي غرس في الروح عظيم الطموح، وبذر في النفس كبير الأمل، تعهّدني بالرعاية وهو يتطلع إليّ حلما جميلا. إلى والدي الكريم حفظه الله.

إلى التي كتبت بدمعها كل أفراحي وانتظرت بصبرها لحظة نجاحي، إلى أمي الغالية حفظها الله.

إلى التي تتطلع إلي يوم النجاح بلهفة واشتياق جدتي.

إلى روح جدي الذي قضى ولم يرَ في غير العلم تاجا للأصالة ولا سلاحا يعتدّ به.

إلى سندي وقوتي إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

"خطاب بشيرة

شكر وعرفان

"الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات وبشكره تدوم النعم."

الحمد لله الذي وفّقني لإنجاز هذا العمل، وأسأله جلّ في عُلاه أن يتقبّله خالصا لوجهه الكريم.

لم يكن لهذا العمل أن يكتمل لولا جهود رافقت جهدي، وأيادٍ امتدت لعوني كان لها طيّب الأثر فاستوجبت الثّناء الجميل والشكر الجزيل؛ فشكرا لكل من ساعدني وكل من شجعني ولو بكلمة وأخص بالذكر:

– المشرف الأستاذ الدكتور "**الهادي دوش**" الذي مهّد وعْر الطريق وذلّل الكأداء من العقبات وكان نعم الرفيق، فبضل الله ثم بفضله تمكنت من الاجتياز وتحقيق هذا الإنجاز.

– المشرف المساعد الأستاذ الدكتور "**عبد الحميد فرج**" أستاذي الفاضل الذي درسني و رافقني في مرحلتي الليسانس والماستر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل الى كل من :

– صديقتي الأستاذة نعيمة عبادي.

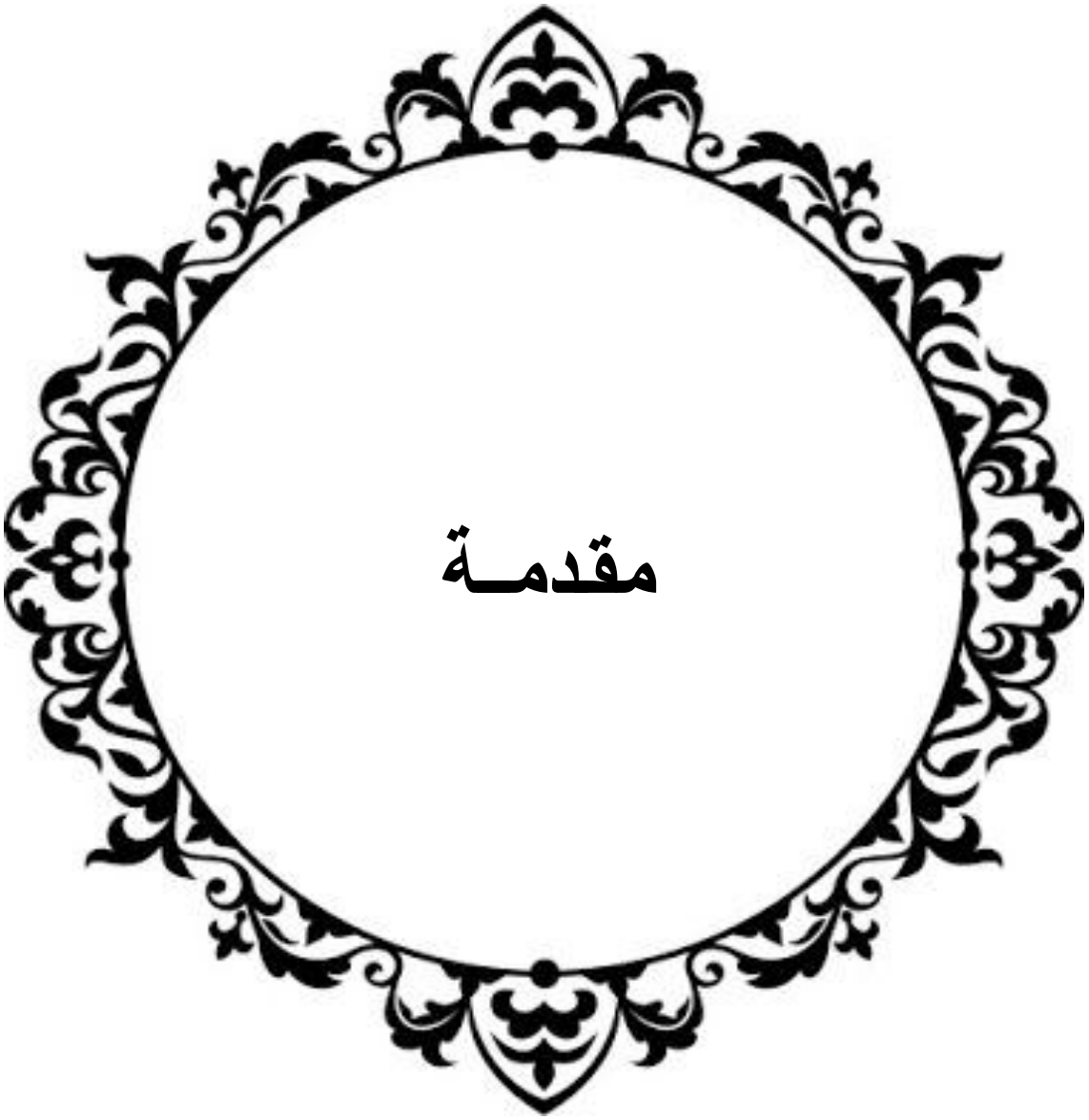
– صديقتي الأستاذة غمام سمية.

– وابنة العم الدكتورة عبير خطاب.

وإلى كل إخوتي وأخواتي وعائلتي الكبيرة.

والشكر موصول إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين كلّ باسمه وجميل وسمه.

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من قدم لي المساعدة والدعم في ولاية الطارف، وفي بلدية الحدادة وولاية تبسة.



مقدمــة

مقدمة:

تحتل المناطق الحدودية موقعا محوريا في الدراسات الجيوسياسية والتنموية على حد سواء، فهي فضاءات تتقاسم فيها شعوب الدول المجاورة الكثير من الاهتمامات المشتركة، كما أن طبيعة العلاقات تعكس مستوى التعاون القائم بين الدول المجاورة؛ وفي السياق المعاصر، لم تعد الحدود مجرد خطوط فاصلة أو حواجز جغرافية، بل أضحت مجالات للتفاعل و التكامل ومختبرا حقيقيا لتجسيد السياسات التنموية المشتركة التي تراعي خصوصيات السكان المحليين وتستجيب لانشغالاتهم المحلية.

إن هذه المناطق غالبا ما تعاني من هشاشة تنموية ناجمة عن بعدها عن المراكز الحضارية الكبرى، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للحرمان ومن ثَم فإن الاهتمام بها في السياسات العمومية يفرض بعدًا استراتيجيا، ذلك أن التنمية المتوازنة لا يمكن أن تتحقق من دون اندماج الفضاءات الحدودية في المشاريع التنموية الشاملة باعتبارها بوابات للتبادل والانفتاح وليست مناطق معزولة أو مهمشة.

وفي السياق الإقليمي، يبرز الشريط الحدودي الجزائري التونسي كأحد أهم الفضاءات الحدودية في المناطق المغاربية، سواء من حيث الامتداد الجغرافي أو من حيث العمق التاريخي والثقافي الذي يجمع سكانه، حيث شكّل عبر مختلف المراحل التاريخية جسرا للحركة الاقتصادية والتواصل الاجتماعي، كما كان محط اهتمام إستراتيجي للدولتين في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها المنطقة، وتعد طبيعة هذه التحديات وما تستلزمه من تفاعل عاملا دافعا لتعزيز التعاون الثنائي والبحث عن صيغ مؤسساتية وتنموية أكثر فعالية.

من الناحية الجغرافية يمتد هذا الشريط على مساحات واسعة متنوعة التضاريس بين الجبال والسهول والواحات مما يجعله غنيًا بالموارد الطبيعية والفرص الاقتصادية، أما من الناحية البشرية فان الروابط العائلية والقبلية والثقافية التي تجمع سكان هذه المناطق أسهمت في تعزيز التواصل المستمر عبر الحدود مما خلق شعورا بالوحدة الاجتماعية الممتدة؛ غير أن هذه المميزات كثيرا ما اصطدمت بواقع صعب يتمثل في البطالة، نقص الاستثمارات وتحديات الأمن الغذائي الأمر الذي جعل التعاون الجزائري التونسي ضرورة ملحة لإيجاد حلول مبكرة.

من هنا جاءت فكرة توظيف الآليات الجديدة للتعاون اللامركزي وفي مقدمتها اتفاقيات التوأمة ما بين الولايات، وتبنت الجهات الوصية للبلدين ترجمة إرادة التقارب إلى مشاريع ملموسة تخدم تنمية هذه المناطق؛ فالتوأمة والتعاون اللامركزي لم يعد يقتصر على البعد الرمزي والثقافي بل أصبح أداة لتبادل الخبرات وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مما يتيح تجاوز الكثير من المعيقات التي طالما عرقلت التنمية المحلية، وهكذا تطرح دراسة تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من خلال اتفاقيات التوأمة كخيار علمي وعملي جدير بالتحليل والتقييم.

يكتسي هذا الموضوع أهمية متزايدة في ظل محدودية تلبية المشاريع التنموية لحاجيات السكان الحدوديين، حيث تمنح التوأمة للسلطات المحلية فرصة أكبر للمبادرة وتفعيل المشاريع وفقا للخصوصيات المحلية، كما تمثل فضاء لتعزيز التبادل الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمارات المشتركة والصناعات التقليدية والمبادرات لحماية البيئة، فضلا عن كونها مجالا لتعزيز التعاون في الفضاءات الحيوية: كالمياه، الصحة، التعليم، والطاقة المتجددة؛ كل ذلك يجعل من التوأمة وسيلة عملية لتكريس التنمية وتحويل الحدود من مناطق هشة إلى محركات للنمو.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتدرج ضمن الجهود البحثية الأكاديمية الرامية إلى تعميق فهم دور الجماعات المحلية في دعم مسارات التنمية من خلال آلية التوأمة مع نظيراتها الحدودية؛ فهي تسعى إلى إبراز الدور المحوري لكل من الولاية والبلدية في إبرام وتنفيذ اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي باعتبارها أدوات فعالة لتحقيق أهداف التنمية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية البحث في كونه محاولة عملية لفهم طبيعة العلاقات القائمة بين الولايات الحدودية الجزائرية والتونسية ورصد كيفية توظيف اتفاقيات التوأمة والتعاون المشترك كآلية لإحداث تنمية متوازية مدمجة على الشريط الحدودي بين البلدين وهو الأمر الذي يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويكرس نموذجا عمليا للتعاون العابر للحدود.

تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا في سعيها إلى إبراز الإمكانات التي تمتلكها الجماعات المحلية على الحدود الجزائرية لعقد اتفاقيات توأمة وتعاون مع نظيرتها في الطرف الأخر على الحدود التونسية، إذ تسعى الدراسة إلى إيضاح الكيفية التي يمكن من خلالها أن

تقوم هذه الهيئات المحلية سيما الولايات والبلديات الحدودية أن تضطلع بدور ريادي في بناء شراكات تنموية حقيقية تستند إلى آليات التعاون اللامركزي بما يعزز التكامل بين المجالين الحدوديين، كما تكمن أهميته كذلك في اعتماده على رصد وتحليل مضمون الاتفاقيات المبرمة بين الولايات الحدودية الجزائرية والتونسية بهدف الوقوف على مدى قابليتها وقدرتها لإحداث تنمية مشتركة وفق ما تتيحه النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية التي نصت عليها هذه الاتفاقيات مما يجعلها إطارا عمليا لتجسيد التعاون عبر الحدود وتحويله من مجرد التزامات مكتوبة إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناءً على أسباب ذاتية خاصة بالباحثة، وأخرى موضوعية تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته.

<u>الأسباب الذاتية</u>:

- ميول الباحثة لدراسة المواضيع المتعلقة بالتعاون اللامركزي الحدودي سيما بين البلدين المتجاورين الجزائري التونسي.
- الرغبة في الاطلاع على فحوى ومضامين اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجماعات المحلية الحدودية الجزائرية التونسية.
- كون هذا الموضوع يندرج ضمن موضوعات تخصصي وهو"التنمية والجماعات المحلية"

<u>الأسباب الموضوعية</u>:

- محاولة إبراز هذا الموضوع باعتباره من أهم التخصصات الجديدة في مهام الجماعات المحلية الحدودية.
- محاولة تحليل الدور المنوط بالجماعات المحلية الجزائرية والتونسية، من خلال إحداث تنمية حدودية عبر اتفاقيات التوأمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العديد من الأهداف أهمها:

- التركيز على الدور الجديد الهام للحدود باعتبارها محركات للنمو وليست مجرد مناطق للعبور.

- الوقوف على أهمية التنمية في المناطق الحدودية.
- دراسة اتفاقيات التوأمة باعتبارها تجسيدا لنظريات التعاون اللامركزي والتنمية المحلية في المناطق الحدودية.
- التركيز على المهام الجديدة للجماعات الحدودية في الولايات الحدودية.
- دراسة مضامين اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.
- الوقوف على ما تحقق من انجازات لتجسيد هذه الاتفاقيات.
- الوقوف على أهم الصعوبات التي واجهت الجهات الوصية لتنفيذ هذه الاتفاقيات.
- تقديم اقتراحات عملية يمكن أن تسهم في بلورة سياسات أكثر فاعلية في إدارة الشريط الحدودي المشترك بين الجزائر وتونس.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة قاعدة معرفية لاغنى عنها في أي عمل بحثي، إذ تمثل الدراسات المتشابهة والمتراكمة سواء التطبيقية أو النظرية منها ركيزة يجب العودة إليها عند معالجة الموضوعات ذات الصلة يستلهم منها الباحث أفكاره ويحدد موقع بحثه ضمن المسار العلمي العام؛ ومن هذه المنطلق فإن موضوع تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة الجزائرية التونسية يضرب بجذوره في العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة الحدود وعلاقاتها بالقضايا المختلفة، أو تلك التي اهتمت بالبعد البيئي والتعاون الإقليمي، ومن جهة أخرى فهناك من درس مشكلة اتفاقيات التوأمة بين ولاية الوادي وولاية توزر كنموذج للتعاون عبر الحدود.

إن مراجعة هذه الدراسات والعودة إليها لها أهمية مضاعفة لأنها تكشف عن أهمية الموضوع في حد ذاته وعلاقته بمشكلات الحدود المختلفة والمتعددة على أساس أنها زوايا ورؤى مختلفة لموضوع واحد وأن اختيار مشكلتنا البحثية هذه يعد تكملة لهذه الأبحاث، إذ أن تعدد الدراسات يبرز تعدد الزوايا لهذا الموضوع، فمنهم من حصر دراستة في الجانب الأمني مبينا أن الأمن أساس الاستقرار، في حين هناك من ركز على البعد الاقتصادي موضحا أن النمو الاقتصادي أساس الاستقرار ويمكن عرض الدراسات السابقة كما يلي:

- دراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه للطالب جدلة محمد مصدق بعنوان: «آفاق التعاون عبر الحدود الجزائرية– التونسية وانعكاسه على مسار التكامل تبسة + 4» وهي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية منشورة، نوقشت بجامعة الجزائر 3 بالسنة الجامعية 2021–2022.

ركزت هذه الدراسة على ولاية تبسة الجزائرية وعلاقتها بالولايات التونسية المجاورة لها. الكاف والقصرين وقفصة وتوزر، حيث درست طبيعة المشاريع المشتركة ومجالاتها التنموية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، مبررة في دعم التنمية المحلية وتعزيز التبادل التجاري والترابط الاجتماعي بين سكان الحدود، أكدت الدراسة أن هذا التعاون يعكس الإرادة السياسية في البلدين لتجسيد نموذج عملي للتكامل المغاربي، غير أنها سجلت في المقابل وجود معوقات إدارية وأمنية تحد من فعاليته، مع ذلك خلصت النتائج إلى أن تجربة التعاون بين تبسة والولايات التونسية المجاورة لها تُمثل لبنة أساسية لتعزيز مسار التكامل بين الجزائر وتونس.

- دراسة لـ: «غريسي التجاني وغريسي جمال» بعنوان: أهمية التعاون اللامركزي في تنمية الأقاليم الحدودية "اتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية أنموذجا"» وهي عبارة عن مقال علمي نشر بمجلة صوت القانون بتاريخ 2022/03/31.

تطرقت الدراسة إلى أهمية التعاون اللامركزي في إطار اتفاقية التوأمة المبرمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وتوزر التونسية، وذلك استنادًا إلى مانصت عليه بنود الاتفاقية، وقد خلصت النتائج إلى أن لهذه الاتفاقيات العديد من الإيجابيات، وأبرزها استثمار الطاقات والإمكانيات المحلية المتاحة المساهمة في الحد من مظاهر التطرف والجريمة بالمناطق الحدودية. كما أكدت الدراسة أن نجاح مثل هذه المشاريع يظل مرهونًا بتوفير مصادر تمويل على ضمان استدامة هذه المبادرات، وحُصرت هذه الدراسة في ولاية واحدة جزائرية وأخرى تونسية(الوادي – توزر).

- دراسة «اتفاقيات التوأمة- طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 17-329» لـ: عبد الهادي درار، وهي عبارة عن مقال علمي نشر بالمجلة الإفريقية للدراسات القانونية، بتاريخ 2018/06/20 .

تناولت الدراسة موضوع الأسلوب الإداري اللامركزي مبرزة ما منحه له القانون من صلاحيات ومهام، كما ناقشت إشكالية حَصْره ضمن النطاق الجغرافي للدولة ومحاولات تجاوزه لذلك، حيث يتجسد التعاون اللامركزي من خلال بروتوكولات واتفاقيات وعقود؛ إذ خلصت الدراسة إلى أن الشراكة بين الجماعات المحلية الوطنية ونظيراتها الأجنبية تعد من أبرز الآليات الحديثة في مجال التطوير الإداري فضلا عن كونها وسيلة للحد من التبعية الإدارية للمركز، كما أوضحت الدراسة الدور الذي لعبه المرسوم رقم17 - 329 في تحديد الكيفيات العملية لإقامة مثل هذه العلاقات.

اهتمت هذه الدراسة بالجانب القانوني لاتفاقيات التعاون اللامركزي. دراسة للباحث طالبي صلاح الدين بعنوان «السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر2020/2019» وهي مقال علمي نشر بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بتاريخ 2020/07/28 .

تناول فيه السياسات العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر، ودَرَسَ المناطق الحدودية الجزائرية كاملة ولم يقتصر على الحدود الجزائرية التونسية. ووصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن السياسات الاقتصادية لم تنجح في مكافحة الفقر بدرجة كبيرة لذلك يجب إعداد برامج خاصة تهدف إلى التأهيل الاقتصادي المستدام للأقاليم الحدودية على المديين المتوسط والبعيد معتبرًا أن الفقر ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية في المناطق الحدودية بما في ذلك المناطق بين تونس والجزائر.

- دراسة بعنوان«التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية وأثره على الأمن الوطني» للباحثة قادة بن عبد الله عائشة وهو مقال علمي نشر بمجلة السياسات العالمية بتاريخ 2021/05/30 .

تناولت ظاهرة التهريب عبر المناطق الحدودية الجزائرية التونسية كظاهرة أمنية واقتصادية سلبية تؤثر على الاقتصاد الوطني وعلاقة هذه الظاهرة بالانفلات الأمني وخلصت إلى النتيجة التالية: ضرورة إحداث تنمية في المناطق الحدودية وتأمين فُرص عمل للأفراد والاهتمام بالبنية التحتية.

أما التطرق لاتفاقيات التوأمة ودورها في تنمية المناطق الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر بين التحليل النظري والتطبيقي النقدي فإن الدراسات السابقة لم تتطرق له بالقدر الكافي ومن هنا تتضح الفجوة المعرفية التي تسعي هذه الأطروحة لسدها من خلال اعتماد المقاربة الشاملة التي تدمج بين مختلف الأبعاد:الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئي في إطار آلية التوأمة بما يسمح بإبراز دورها كأداة فعالة للتنمية المتوازية والمستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

إشكالية الدراسة.

تعد المناطق الحدودية من الفضاءات الجغرافية الحساسة التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الدول نظرا لكونها تمثل خطوط تماس بين الكيانات السياسية والسيادية، وتلعب دورًا محوريا في الأمن القومي، كما تشكل هذه المناطق جسورًا للتواصل الحضاري والثقافي، كما أنها في الوقت ذاته قد تتحول إلى بؤر للتوترات والنزاعات أو الأنشطة غير المشروعة إذا غابت آليات التنمية والتسيير والضبط، لذلك فان تنمية المناطق الحدودية باتت مقاربة استراتيجية تعتمدها الدول لتعزيز الاستقرار وتحقيق التوازن بين المناطق.

تعد الحدود الجزائرية التونسية من أكثر المجالات الحدودية حيوية في شمال إفريقيا حيث تمتد على مسافة تفوق 1000 كلم، وتشمل خمس ولايات جزائرية على الحدود مباشرة، وتُبرز دواعي تنمية هذه المناطق عدة أسباب وظروف عالمية منها الدعوة إلى الاندماج الاقتصادي ومكافحة التحديات العابرة للحدود كالإرهاب والهجرة غير النظامية، أما على المستوى الإقليمي فتَبرزُ أهمية هذه الحدود ضمن فضاءات المغرب العربي والبعد الإفريقي بما يجعلها حلقة وصل للتكامل الاقتصادي والسياسي. أما محليا فإن الطبيعة الجغرافية للمنطقة وما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية إضافة إلى الروابط الاجتماعية بين سكان الحدود كلها دوافع تفرض ضرورة عقد اتفاقيات تنمية مشتركة، وفي هذا السياق برزت اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية والتونسية كآلية عملية لتجسيد التنمية في المناطق المشتركة. انطلاقا مما تم التطرق إليه تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تحقيق اتفاقيات التوأمة – بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية– التنمية في المناطق الحدودية؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية تتولد جملة من الأسئلة الفرعية تسهم في فهمها وتفكيكها:

- ما المقصود بالتعاون اللامركزي، اتفاقيات التوأمة، التنمية الحدودية؟.

- ما هي مبررات عقد اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية؟
- ما هي أهم مضامين المرسوم التنفيذي 17-329 في إطار تنظيم وتسيير عقد اتفاقيات التوأمة مع الجماعات المحلية الحدودية؟.
- هل استطاعت الجماعات المحلية في الولايات الحدودية أن تُجسد بنود الاتفاقيات على أرض الواقع؟.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي تمثل إجابات أولية وهي مجموعة من المتغيرات لها علاقة مباشرة بالموضوع، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- يأتي عقد اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية استجابة للضرورة الأمنية ولسد الفجوة التنموية.
- أسهمت اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية تنمية في المناطق الحدودية المشتركة.
- جسد مرسوم 17-329 مضامين اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الجزائرية مع نظيراتها في الدول الحدودية.
- كلما ارتفع مستوى الجماعات المحلية في الولايات الحدودية الجزائرية-التونسية في تنفيذ المشاريع التنموية المشتركة، ازداد مستوى التكامل التنموي بينهما.

مناهج الدراسة:

تعد مناهج الدراسة ذات أهمية بالغة في البحوث العلمية، إذ تمثل أداة تمكّن الباحث من كشف الحقائق العلمية بشكل موضوعي ودقيق، بعيدا عن الانطباعات الذاتية أو التفسيرات العشوائية؛ فاعتماد المناهج والاقترابات العلمية يسمح بتفكيك الظواهر وفهم تفاعلاتها في إطار نسقي ومنهجي. كما إن توظيف أدوات البحث الملائمة – سواء الكمية منها أو الكيفية- يتيح للباحث جمع البيانات اللازمة وتحليلها وفق أسس علمية رصينة، بما

يسهم في تعزيز مصداقية النتائج ودقتها ويجعلها قابلة للاستخدام في بناء تصورات وتوصيات واقعية تخدم المعرفة النظرية والتطبيقية في آن واحد.

اعتمدت الدراسة منهج **دراسة الحالة**، وهو منهج يقوم على تحليل معمق لوحدة واحدة من وحدات التحليل، مثل دولة أو حركة سياسية أو مؤسسة حكومية أو أزمة محددة، ويهدف هذا المنهج للفهم العميق للظاهرة السياسية واستخلاص نتائج تساعد على تفسيرها وتوضيح طبيعتها.

ويشير John Gerring إلى أن دراسة الحالة لا تقتصر على الوصف بل تعد منهجا تحليليا يسعى لفهم الأسباب والنتائج ضمن سياقها الخاص، وينطلق هذا المنهج من مجموعة أسئلة أساسية أبرزها: ما الحالة؟ وما حدودها الزمانية والجغرافية؟ ولماذا تعد هذه الحالة جديرة بالدراسة؟ وقد تمت الاجابة في هذه الدراسة عن هذه الأسئلة بالاعتماد على الوثائق المتاحة والمقابلات الميدانية بهدف فحص ظاهرة جديدة تتعلق بالتعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية المتجاورة في تونس والجزائر، ومثلت هذه الحالة إطارا مناسبا لإستكشاف مدى نجاح التعاون اللامركزي في تحقيق تنمية مشتركة بين البلدين.

كما اعتمد البحث أيضا منهج **تحليل المضمون** الذي يعد منهجا علميا واسع الاستخدام خاصة في العلوم الإنسانية، وقد بيّن "بيرلسون" أن "تحليل المضمون" يقوم على تفكيك البنية النصية والسياسية والتاريخية والجوهرية مما يجعل النصوص السياسية أداة مهمة لفهم طبيعة العلاقات السياسية ورصد اتجاهاتها ومؤشراتها الاجتماعية، وتفسير القواعد المنطمة لها بشكل علمي ومنهجي.

يهدف "تحليل المضمون" إلى وصف المحتوي الظاهر للنصوص من حيث الشكل والمضمون وفق تصنيفات يحددها الباحث .وتتمثل غايته في استثمار البيانات الناتجة إما لوصف المواد المدروسة وما تعكسه من سلوك فكري أو ثقافي أو سياسي أو لاكتشاف الخلفيات المرجعية التي تنبثق منها النصوص، وكذا التعرف على مقاصد الكُتَّاب من خلال الكلمات والرموز والصور والأساليب التعبيرية المختلفة، ويشترط أن يتم التحليل وفقا لمعايير منهجية دقيقة بالاعتماد على الأسلوب الكمي أساسا.

وتم توظيف هذا المنهج من خلال تحليل الوثائق الرسمية للوصول إلى الأولويات السياسية وفهم الفلسفة التي قامت عليها مضامين اتفاقيات التعاون، إضافة إلى دراسة

توجهات الجماعات المحلية محل الدراسة والكشف عن طبيعة العلاقات بينها وأولويتها وحدود التعاون بينها.

كما تم الاستعانة **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بمتابعة الظاهرة بدقة في زمن معين قصد بلوغ معرفة حقيقة هذه الظاهرة من مستويات عدة أهمها المحتوى والمضمون، وصولا إلى النتائج التي تسهم في فهم الوضع الراهن وتطوره؛ وتم استخدامه بهدف تحديد الظروف والعلاقات المرتبطة بالوقائع والممارسات، وذلك عبر تتبع ما ورد في نصوص الإتفاقيات المبرمة لقياس مدى إنعكاسها على أرض الواقع دون أي مبالغة أو زيادة ومحاولة كشف ما تم تجسيده من خلال هذا التعاون.

النظريات والمقاربات:

استخدمت الدراسة جملة من النظريات العلمية لتفسير وتحليل هذا الموضوع ومنها:

- **نظرية اللامركزية الادارية:** تعد اللامركزية الادارية أحد أساليب التنظيم الإداري، التي تقوم على مبدأ توزيع الوظيفة العامة الإدارية بين السلطات المركزية وهيئات إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال في تسيير شؤونها الذاتية مع خضوعها في الوقت لرقابة و إشراف السلطة المركزية، و يقصد بذلك اعتراف الدولة للأشخاص المعنوية العامة بنوع من الاستقلال الإداري دون أن يؤدي ذلك الى المساس بوحدة الدولة أو سيادتها.

أما اللامركزية السياسية، فتقوم على أساس توزيع الاختصاصات السياسية العامة بين الدولة الاتحادية والولايات أو الأقاليم، بحيث تتعدد السلطات العامة التقليدية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبذلك تعبر اللامركزية الإدارية عن نظام إداري يعد أحد موضوعات القانون الاداري، في حين تعبر اللامركزية السياسية عن نظام سياسي يندرج ضمن موضوعات القانون الدستوري. تنسب أفكار اللامركزية إلى "ألكسيس دوتوكفيل".وتهدف اللامركزية الإدارية الى تحقيق غايات أوسع تشمل أهدافا إدارية وسياسية وتنموية واجتماعية من خلال إشراك الهيئات المحلية في صنع القرار و تدبير الشأن العام.

وتم التطرق إلى اللامركزية الإدارية في هذه الدراسة من جهة مساهمتها في توسيع دائرة الفاعلين في التعاون الجزائري التونسي، إذ لا يقتصر التعاون بين الحكومات المركزية فحسب بل تعداها ليشمل الجماعات المحلية (الولاية، البلدية)، ليساعد هذا النوع من التعاون من القيام بدور مباشر في إدارة الشؤون المشتركة.

- **نظرية التعاون العابر للحدود:** تهتتم هذه النظرية بدراسة كيفية تعاون الدول أو الجهات عبر الحدود لتحقيق مصالح مشتركة في مجالات مثل الموارد الطبيعية، البيئة، الاقتصاد، والأمن، حيث أن القضايا العابرة للحدود لا يمكن حلها على المستوى الوطني وحده. وتقوم النظرية على مبادئ أساسية مثل المصالح المشتركة، إدارة النزاعات، بناء الثقة، والأطر القانونية والمؤسساتية التي تسهل التعاون؛ ومن أبرز المنظرين الذين أسهمو في تطوير هذه النظرية عالم السياسة الأمريكي روبرت كيوهان و كذلك جوزيف ناي. ويندرج التعاون الحدودي بين الجزائر وتونس ضمن إطار نظرية التعاون العابر للحدود من حيث أن هذا التعاون لا يقتصر على التفاعل الحكومي الرسمي، بل يشمل فاعلين محليين ومؤسسات مشتركة، ويتمثل في أن البلدين يشتركان في حدود طويلة و قضايا مشتركة مثل الموارد المائية، الأمن الحدودي و الهجرة، إضافة الى فرص للتعاون الاقتصادي عبر تطوير المناطق الحدودية والبنية التحتية، ورغم التحديات المرتبطة بثقل الاجراءات القانونية والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية، يظل التعاون العابر للحدود أداة أساسية لإدارة الموارد المشتركة، لتعزيز التنمية الإقليمية، و تحقيق الأمن والاستقرار في البلدين.

- **نظرية التنمية الإقليمية المتوازنة:** تقوم هذه النظرية على مبدأ الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بين الأقاليم داخل الدولة، وهي عملية تهدف الى توزيع النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية بين مختلف الأقاليم بما يسهم في تقليل الفوارق الإقليمية دون السعي لتحقيق المساواة المطلقة، وإنما وفقا لإمكانات و موارد كل إقليم. وقد تطورت هذه النظرية من خلال أعمال العديد من الاقتصاديين، أبرزهم ألبرت هيرشمان، الذي ركز على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والفوارق الاقليمية وكيفية توجيه الاستثمار لتحقيق توازن نسبي بين المناطق.

وفي السياق الجزائري التونسي، نجد مثالا عملياً على تطبيق مفاهيم التنمية الإقليمية المتوازنة في المناطق الحدودية بين الولايات من خلال الاتفاقيات المشتركة بين الولايات والمدن الحدودية التي تهدف الى تعزيز البنية التحتية ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية وتشجيع المشاريع المشتركة بما يسهم في رفع مستوى التنمية و تحقيق التكامل الإقليمي وتقليص الفوارق بين المناطق الحدودية والمناطق الداخلية الأكثر تطورًا.

مقاربة الأمن والتنمية: يرتبط الأمن والتنمية بعلاقة تكاملية قوية, فلا يمكن ترسيخ الأمن داخل الدولة وحماية حدودها في ظل غياب التنمية، كما أن التنمية نفسها لا يمكن أن

تنجز دون وجود أمن مستقر. وقد ترسخ هذا المفهوم على المستويات الوطنية والدولية، وفي هذا السياق قدّم العالم باري بوزان مفهوما شاملا للأمن؛ ووضح أن الأمن لا يقتصرعلى الجانب العسكري فقط بل يشمل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويبرز كتاب"جوهر الأمن" لـ "روبيرت مكنمار" الذي يوضح الارتباط العميق بين الأمن العسكري والتنمية، ويسعى لترسيخ مفهوم تنموي شامل للأمن.

وقد تم اعتماد هذه المقاربة في الدراسة للتطرق للتوترات المتواجدة على الحدود كمبرر قوي وهام لجهود صناع القرار الرامية لتحقيق استقرار السكان عبر برامج تنموية مشتركة مقترحة من قبل الجماعات المحلية في البلدين بالتوازي مع تعزيز التنسيق الأمني المستمر.

الاقترابات والأدوات:

اعتمدت الدراسة أيضا على الاقترابات والتي تعتبر أطرا عامة يتمكن من خلالها الباحث النظر من زوايا مختلفة للإشكالية قصد التعمق في جزئياتها والتقرب أكثر من جوهر الإشكالية بهدف الحصول إلى تفسير وتحليل للوضوع . استخدمت الدراسة الاقترابات التالية:

الاقتراب التنموي: هذا الاقتراب هام لما له من علاقة مباشرة بهذه الدراسة، إذ استخدم في تحليل قضايا التعاون الحدودي، حيث يركز على ربط العلاقات البينية بين الوحدات المحلية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يبين هذا الاقتراب كيفية مساهمة اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية في تحسين مستوى البنية التحتية، وتسهيل حركة التجارة وتعزيز الاستثمار المشترك، وكذلك شمل هذا الاقتراب التنمية العلمية والصحية وتقليص الفوارق الاجتماعية، وكذلك يُعنى هذا الاقتراب بفهم العلاقة المباشرة بين التعاون الحدودي والتنمية المحلية في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين. ومن أبرز المفكرين والمنظرين للتنمية الحديثة هو العالم والباحث أمارتيا سِن الذي أسهم في تحليل مفهوم التنمية وعلاقتها بالميادين الانسانية و المجتمعية.

الاقتراب التكاملي: كما اعتمدت الدراسة أيضا على الاقتراب التكاملي الذي يركز على دراسة آليات الانتقال من التعاون المحدود بين الوحدات السياسية إلى مستويات أعمق من التكامل سواء كان ذلك اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا أو أمنيًا. وفي سياق هذه الدراسة يتيح هذا الاقتراب تحليل إمكانية مساهمة اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية في تحقيق التكامل المحلي والإقليمي من خلال العمل على التنمية المشتركة.وهذ ما دعت اليه

أبحاث المفكر الاقتصادي "تنبرجن" الذي اعتبر التكامل هو الوصول إلى أفضل نموذج مرغوب فيه من خلال ازالة العوائق وتوحيد الجهود للتنسيق و الوحدة.

الاقتراب القانوني: من بين أهم الاقترابات المعتمدة في دراسة موضوع التوأمة والتعاون عبر الحدود، إذ يركز على تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط هذه الاتفاقيات، سواء على المستوى الوطني أو فى ضوء المرجعيات الدولية، من خلال هذا الاقتراب يتم الكشف عن مدى توافق الاتفاقيات المبرمة مع القوانين والتشريعات لكلا البلدين(الجزائر وتونس)، ومدى انسجامها مع الالتزامات الإقليمية والدولية، ويوضح صلاحيات التنظيم الإداري اللامركزي ودوره في عقد اتفاقيات مع الإدارة الأجنبية، وهو ما يساعد على تقييم فعالية التعاون الحدودي من خلال عقد اتفاقيات التعاون اللامركزي.

الاقتراب المؤسسي: من أبرز الاقترابات في حقل العلوم السياسية حيث يهتم بدور المؤسسات الرسمية في بلورة السياسات وتفعيلها، وينطلق هذا الاقتراب من فلسفة أن المؤسسة(حكومية/ محلية / أكاديمية) ليست مجرد هيكل تنظيمي فقط، وإنما هي فاعل مهم في صياغة السياسات والاستراتيجيات التي تنظم العلاقات بين الجهات السياسية المحلية والعالمية. ويتعلق الاقتراب المؤسسي بهذه الدراسة باعتباره يساعد على تحليل أدوار مختلف المؤسسات المركزية واللامركزية في عقد اتفاقيات التوأمة وكذلك مواجهة التحديات المرتبطة بالتنمية والأمن، ويتعلق كذلك بفهم درجة التنسيق بين المؤسسات في البلدين.وركز على هذا المفهوم العالم الأمريكي "صمويل هنتغنون" من خلال توضيحه للمؤسساتية بأنها المسار الذي تمنح فيه التنظيمات والإجراءات قدرا من الثبات واللزوم.

الأدوات:

من بين الأدوات المستخدمة في الدراسة نجد:

- **الوثائق:** وتتمثل في الوثائق الرسمية التي يُعتمد تحليلها وتكون ركيزة في البحث الميداني؛ هذه الدراسة اعتمدت على وثائق هامة تتمثل في اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية التي إعتبرت مادة للتحليل من أجل معرفة مضامين الاتفاقيات التي بنيت عليها الدراسة ومدلولاتها التنموية .

- **المقابلة:** واعتمدت الدراسة أيضا أدوات جمع المعلومات من خلال اعتماد المقابلة والتي تعد أهم أدوات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ يتمكن الباحث من جمع المعطيات والمعلومات من مصادرها الأصلية، إذ مكنت المقابلة من الحصول على معلومات

تتعلق بمدى الصعوبات والتحديات المرتبطة بتجسيد اتفاقيات التوأمة ميدانيا، أو ما يتعلق بإمكانية الحصول على وثيقة الاتفاقية من مصدرها الأصلي كذلك (الولاية/ البلدية) لذلك فان المقابلة تظهر المواقف الرسمية التي لا يمكن أن تبرزها الوثيقة.

تمت المقابلة مع مجموعة من المسوؤلين المحليين وفقا لارتباطهم بالمجال المدروس، وأجريت المقابلة في أماكن عملهم. واعتمدت اجباتهم في فهم معطيات البحث.حسب الحاجة.

حدود الدراسة:

يمكن ضبط حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: وهي الحدود المكانية لدراسة تنمية المناطق الحدودية المشتركة بين الجزائر وتونس عبر اتفاقيات التوأمة، وتحدد في الشريط الحدودي الذي يمتد على طول يقارب 1000 كلم ويشمل خمس ولايات جزائرية وهي (الطارف– سوق أهراس– تبسة – الوادي – ورقلة) وهي ولايات عرفت ارتباطًا وثائقيا بموضوع التنمية الحدودية من خلال بروتوكولات التعامل واتفاقيات التوأمة المبرمة مع جارتها التونسية المتمثلة في الولايات التالية: (جندوبة – الكاف – القصرين – قفصة – توزر – تطاوين) والتي شكلت قضايا تناولتها مشكلات البحث العلمي من خلال الشراكة والتكامل عبر الحدود، ويعد هذا المجال جوهر الدراسة بالنظر إلى ما تتميز به من خصوصيات اجتماعية واقتصادية وأمنية، جعلت منها منطقة استراتيجية لمشاريع تنمية مشتركة .التي نصت عليها اتفاقيات التعاون بين الجماعات المحلية للولايات الحدودية.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2015 التي شهدت انطلاق بعض اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية على غرار تبسة ونظيراتها التونسية باعتبارها التجربة الأولى في هذا المجال، وصولا إلى سنة 2025 والتي برزت خلالها ملامح جديدة لتجسيد هذه الاتفاقيات من خلال خارطة الطريق المعلن عنها في مدينة طبرقة التونسية، وتمثل هذه الفترة الزمنية إطارا مناسبا للبحث. كونها عرفت تدرجا ملحوظا في مسار التوأمة عبر الحدود بدءً بالمبادرات الأولى تم بروز المرسوم التنفيذي 17 – 329 الذي نظم التعاون اللامركزي وانتهاءً بمحاولة تفعيل الاتفاقيات في الآونة الأخيرة ، كما يجدر التنويه بأن التعاون بين البلدين لم يقتصر على الجانب التنموي فقط، بل شمل أيضا اتفاقيات للتعاون الأمني التي انطلقت منذ بداية التسعينات في ظل ظروف أمنية

خاصة، وكذلك الانفلات الأمني بعد 2011 ومواجهة الإرهاب على الحدود، وهو ما منح التعاون طابعا استراتيجيا يميز المسار الأمني والمسار التنموي.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة تضمنت نتائج البحث والاقتراحات وكذلك التوصيات التي تمهد لتجسيد وتفعيل اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.

الفصل الأول: وهو فصل مفاهيمي، تضمن التطرق إلى المفاهيم الرئيسية للدراسة محل البحث. من خلال عرض مفهوم التنمية والمفاهيم المرتبطة بها، وكذلك التطرق إلى التوأمة والتعاون اللامركزي ومضامينها من خلال التشريع الجزائري. وفي الأخير تم تسليط الضوء على مفهوم المناطق الحدودية انطلاقا من مفهوم الحدود، وتمثل هذه المفاهيم مضامين لمتغيرات الدراسة من خلال عنوان الأطروحة ومضامينها.

الفصل الثاني: وفيه تم تناول أغلب مبررات عقد الاتفاقيات بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية، والمتمثلة في تاريخ العلاقات الاجتماعية والسياسية بين المجتمعات الحدودية على أطراف الحدود. وكذلك المبررات الطبيعية والجغرافية والتحديات الأمنية والتنموية والتي شكلت دافعا أساسيا للنهوض بالمناطق الحدودية المعنية.

الفصل الثالث: وكان فصلا تطبيقيا ورئيسيا للدراسة، تم التطرق فيه إلى تحليل مضامين الاتفاقيات بداية من الاتفاقية بين ولايتي الطارف وجندوبة كولايتين ساحليتين لهما خصائص مشتركة، ثم تحليل مضامين الاتفاقية التي أبرمت في 2018 بين بلديتي الحدادة بسوق أهراس وبلدية ساقية سيدي يوسف بولاية الكاف التونسية. لقد تطرقت إليهما لتوضيح أن هذه الاتفاقيات لم تشمل الولايات فحسب بل خاضت البلديات الحدودية التجربة كذلك من خلال هاتين البلديتين. ثم ولاية تبسة والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها وهي الكاف، القصرين، قفصة وتوزر. وأوردت الدراسة هاتين الاتفاقيتين في مبحث واحد تربطها الخصائص الجبلية ومنطقة الهضاب العليا وتم ضم اتفاقية الوادي وتوزر مع اتفاقية ورقلة وتطاوين التونسية على أساس الخصائص المشتركة كذلك وهي انتماؤها إلى المناخ الصحراوي ومجال الواحات؛ حيث تم تحليل مضامين هذه الاتفاقيات مع تحليل النتائج، من خلال البنود التي تضمها الاتفاقيات وإبراز أبعادها وجوهرها التنموي.

الفصل الرابع: وهو الفصل الأخير الذي تم فيه التطرق إلى أثر تجسيد بنود الاتفاقيات على أرض الواقع، وإمكانية تجسيدها مع التطرق إلى الأولويات التي حققت نجاحا، وكذلك التطرق إلى التحديات التي واجهت الجماعات المحلية في ذلك.

صعوبات الدراسة:

عرفت هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي أثرت على مسارها تمثلت أساسا في صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة باتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي، إضافة إلى عدم التمكين من الحصول على بيانات ومعطيات جمركية دقيقة، رغم القيام بعدة محاولات وزيارات للجهات المعنية وإيداع طلبات رسمية بهذا الخصوص، كما واجهت الدراسة عراقيل تتعلق بغياب المعلومات الدقيقة حتى بعد إجراء المقابلات الميدانية في بعض الولايات الحدودية الأمر الذي حدّ من إمكانية توظيفها بالشكل المرجو، وإلى جانب ذلك برزت صعوبات منهجية مرتبطة بتحليل المضمون.

ورغم هذه العراقيل فقد تمكنت الدراسة من تجاوز الكثير من الصعوبات للوصول إلى نتائج معتبرة تسهم في إثراء النقاش العلمي حول تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من خلال اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي.



الفصل الأول:
التنمية الحدودية واتفاقيات التوأمة: المفاهيم والأسس

تمهيد

تُعد التنمية المحلية في العالم المعاصر مدخلًا أساسيًا لأي سياسة تنموية ناجحة، إذ لم يعد بالإمكان الاعتماد فقط على الاستراتيجيات المركزية التي تصاغ في عواصم الدول وتُطبق بشكل عمودي، بل أصبح الاهتمام منصبًّا على تمكين الجماعات المحلية من تسيير شؤونها وإشراكها في صنع القرار التنموي؛ فالسلطات المحلية تملك القدرة على استشعار الحاجات الفعلية للمجتمع والتكفل بأولوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلًا عن كونها الأقرب إلى المواطن وإلى الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في الإقليم. وقد أظهرت تجارب العديد من الدول أنّ التنمية القائمة على أسس محلية تُسهم في تحقيق العدالة المجالية وتحد من الفوارق بين الأقاليم، كما تعزز مبدأ الحوكمة الرشيدة المبنية على المشاركة، الشفافية، والاستدامة. ومن هنا برزت التنمية المحلية كخيار استراتيجي في ظل التحولات العالمية المتسارعة وما تفرضه من تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية. وانطلاقًا من هذا المنظور، تحظى المناطق الحدودية باهتمام متزايد في السياسات التنموية، نظرا لخصوصيتها المركبة، فهي من جهة تمثل نقطة التقاء حضاري وثقافي واقتصادي بين الدول المتجاورة ما يجعلها واجهة للتبادل التجاري والتواصل الإنساني، ومن جهة أخرى غالبًا ما تعاني هذه المناطق من ضعف الاستثمار العمومي والخاص ومن مظاهر التهميش التنموي التي تجعلها عرضة للبطالة، الفقر، والهجرة غير الشرعية. كما أن موقعها الاستراتيجي يجعلها في قلب التحديات الأمنية ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. لذلك فإن الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية لا يقتصر فقط على تحسين الأوضاع المعيشية لسكانها، بل يتجاوز ذلك إلى ترسيخ الاستقرار الوطني والإقليمي وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي بين الدول. إن تنمية هذه الأقاليم تُعد إذن ركيزة لتعزيز الأمن القومي وتوطيد أسس التعاون الإقليمي. وفي هذا الإطار برزت اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي كآليات حديثة وفعالة لتفعيل التنمية المشتركة خاصة في المناطق الحدودية، فالتوأمة بين الجماعات المحلية في الدول

المتجاورة تمثل جسرًا للتواصل المؤسساتي والتقني والثقافي يسمح بتبادل التجارب والخبرات، وبتجسيد مشاريع تنموية ذات بعد تكاملي. هذه الاتفاقيات لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب بل تشمل أيضًا مجالات التعليم، البحث العلمي، الثقافة، الصحة، وتطوير البنية التحتية مما يجعلها نموذجًا للتعاون العملي المباشر الذي يتجاوز البيروقراطية المركزية. كما أنّ التعاون اللامركزي يُترجم توجهات السياسات الوطنية والإقليمية إلى مبادرات ميدانية ملموسة تُعزز أواصر حسن الجوار وتُرسخ الشراكة المستدامة بين المناطق المتجاورة. وعليه، فإن دراسة اتفاقيات التوأمة وأثرها على التنمية المحلية والحدودية تمثل مدخلًا علميًا لفهم ديناميكيات التكامل الإقليمي وآلية لتحويل الحدود من عائق جغرافي إلى فضاء للتنمية المشتركة والتعاون المثمر.

سيتطرق هذا الفصل لثلاثة مباحث تعالج الإطار المفاهيمي: المحبث الأول عنون بـ: التنمية المحلية: المفهوم والمجالات، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: الإطار المفاهيمي للمناطق الحدودية، أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان: التعاون اللامركزي: المفهوم والضوابط القانونية، وذلك للوقوف على مفاهيم تتعلق بالتنمية المحلية والتأكيد على أهميتها إضافة إلى التطرق إلى المناطق الحدودية كمفاهيم عامة، وكذلك أهمية هذه المناطق. كما أن هذا الفصل تطرق إلى التعاون اللامزكزي واتفاقيات التوأمة وفق المرسوم التنفيذي 17- 329.

المبحث الأول: التنمية المحلية: المفهوم والمجالات.

يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم أهمية في الدراسات السياسية والإجتماعية ذلك لأن التنمية من أهم القضايا ذات الأبعاد المتنوعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك لارتباطها بمختلف ميادين حياة الإنسان، والذي يعد محورا ومركزا للتنمية. إلا أن هذا المفهوم لم يرتبط بهذه الأبعاد في البداية، بل تطور مع تغير الحياة الإنسانية وتنامي الأحداث والمجريات السياسية والإقتصادية.

ونظرا للاهتمام الواسع بمفهوم التنمية من قبل المفكرين والسياسيين والهيئات الدولية وصناع القرار، أصبح موضوع التنمية محورا مهما وأساسيا في الدراسات السياسية والقانونية والاجتماعية المعاصرة.

و قد تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، تناول الأول منها: مفهوم التنمية والتنمية المحلية والثاني عالج مجالات التنمية المحلية في حين تطرق المطلب الثالث إلى أهداف التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

يُعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم تداولاً في الفكر المعاصر، وقد مرّ بمراحل متعددة من حيث التعريف والأهداف، حيث ارتبط في البداية بالنمو الاقتصادي، ومع تطور الأوضاع العالمية برزت مقاربات جديدة للتنمية أكدت على البعد الإنساني والاجتماعي والتوزيع العادل للثروات وضمان حقوق الإنسان. كما شهد مفهوم التنمية تحولات أخرى في العقود الأخيرة مع تصاعد التحديات العالمية والعولمة، فبرزت فكرة التنمية المستدامة.

1- مفهوم التنمية والتنمية المحلية

1-1 مفهوم التنمية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برز مفهوم التنمية كأحد أهم المفاهيم خلال تلك الحقبة. وأطلق هذا المصطلح "Development" على تلك العملية التي تؤسس لنظم إقتصادية

وسياسية متماسكة وكان ذلك بعد الاستقلال في إفريقيا وآسيا. وأهمية "مفهوم التنمية" استوحيت من تعدد مستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم كالتخطيط والإنتاج والتقدم[1].

لقد إختلف مفهوم التنمية باختلاف نظر المفكرين لها ففي البداية كانت مرادفا للنمو الإقتصادي.

لإبراز مفهوم التنمية يجب التمييز بين مصطلحين مهمين هما النمو والتنمية، فمن الناحية اللغوية نجد أن لفظ "التنمية" من النماء وهي الزيادة والكثرة والعمل على إحداث النماء، ويدل مفهوم التنمية على الوفرة والزيادة فيقال نما المال أي زاد و كثر، يرجع إشتقاق لفظ "تنمية" في اللغة العربية من كلمة (نما)[2]، وفي اللغة الانجلزية يشير الكثير من الباحثين لإستعمال كلمةDevelopment كمقابل للتنمية، استعملت لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) وذلك عندما إقترح مخططا لتنمية العالم سنة 1889، في حين يَنسب البعض استعمال تنمية لأول مرة للرئيس الأمريكي (هاري ترومان) عام 1949 عندما أشار في خطابه الذي عرض فيه برنامجه "يجب علينا البدء في برنامج جديد و جريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونمو المناطق المتخلفة" [3]، ومايفهم هنا هو عرض برنامج للتنمية على ضوء إعمار أوربا.

أما إصطلاحا فإن مصطلح التنمية يشير إلى العملية التي يمكن من خلالها "توحيد جهود كل الأفراد والحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن"[4].

للحديث عن التنمية يجب الأخذ بها كوحدة متكاملة مع مراعاة كل أبعادها دون التركيز والإهتمام بجانب وإهمال جانب آخر، هذا الأمر يجعل الحديث عن تنمية سياسية

---

1 – شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **التنمية المستدامة مابين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2020، ص15.

2 خالد صالح عباس، **مفهوم التنمية و ارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري و التحديات** ، جامعة بابل ،www.uobabylon.edu.iq تاريخ الاطلاع:24/06/23.

3–المرجع السابق..

4 المرجع السابق

دون تنمية اجتماعية أمرا مستحيلا، كما لا يمكن تصور وجودها في غياب التنمية الاقتصادية وكذلك الأمر للتنمية الإدارية والثقافية؛ بمعنى أن التنمية كمفهوم شامل أوسع من أن تنحصر في مجال أو جانب معين[1].

كما يمكن التطرق لمفهوم التنمية على أنها: "عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"[2].

فنظر المفكرون والساسة للتنمية باعتبارها عملية جامعة لكل ميادين حياة الإنسان. ذلك لترقية طرق عيشه وازدهار المجتمعات ثقافيا وسلوكيا انطلاقا من النمو الاقتصادي إلى الرفاهية والعدل، لذلك أعتبرت التنمية: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع .

انطلاقا من كل تلك المفاهيم فإن" التنمية" هي مفهوم يرى أن الإنسان هو محور العملية التنموية مهما كانت الغاية المنشودة. لذلك نعبر عنها بالقول إنها هي: "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو إنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول به إلى مستوى معين من المعيشة"[3].

وعُرفت التنمية بأنها آلية للتحول الشامل في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، من مستوى العجز والتخلف الى مستوى القدرة والتقدم، وهي مسار حضاري متكامل الأبعاد لا يقتصر على زيادة متوسط دخل الفرد فحسب، بل يشمل أيضا

1- كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق عام 2003"، دراسات دولية، العدد 56، ص ص 119.

2- خالد مصطفى **قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2007 ، ص 19.

3-عبد الرحمان تمام أبو كريشة، **علم الإجتماع والتنمية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص37.

الحرص على توزيع الدخل بشكل عادل وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع وعدم إغفال بقية أبعاد التنمية.[1]

1-2- مفهوم التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي عملية تكاملية تقوم على التعاون بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، وتهدف الى الارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات الإدارية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وذلك من خلال تحسين نوعية الحياة وتوفير متطلباتها لسكان هذه التجمعات ضمن إطار منظومة شاملة وعلى مختلف مستويات الإدارة المحلية[2].

لقد تطور مفهوم التنمية ليصل إلى المجتمع المحلي، إذ تسهم جهود السكان المحليين بالتضافر مع الإدارة المحلية والمنتخبين إلى إحداث نوع من التنمية الخاصة بالمناطق المحلية، ويُعرف البعض التنمية المحلية بأنها "عملية تتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة "[3]

إن تنمية المناطق المحلية في إطار التنمية الشاملة تهدف كلها إلى التغيير على المستوى المحلي لجميع الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لأن الدولة تتطور بتطور المجتمعات المحلية حيث يؤثر الجزء على الكل.

وعرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع المحلي سنة 1963 أنها: " تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية

1- رابح كعباش ،**سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم إجتماع الإتصال،قسنطينة، 2007، ص 29.

2-عبد الحق فيدمة، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد01، العدد 01، ص 24.

3-محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة منتوري، 2010 – 2011، ص 37.

والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي، وعليه فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين هما مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية بأكبر قدر ممكن، وأيضا الإعتماد على مبادراتهم الذاتية"[1].

ولقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة.

أصبحت التنمية ضرورة حيوية لدفع المجتمعات المتخلفة والنامية نحو التقدم، إلا أن إخفاق بعض المجتمعات في تحقيقها يعود إلى التركيز على المدخل الاقتصادي وحده وإهمال بقية المداخل الاجتماعية والسياسية والدينية، مثل المشاركة المجتمعية والروح المعنوية والمسؤولية الاجتماعية التي تعد عناصر أساسية في فاعلية العملية التنموية وتحقيق أهدافها.[2]

لم ينبع الاهتمام بالتنمية المحلية من التحولات التنظيمية المتمثلة في تبني اللامركزية والتقسيمات الجغرافية داخل الدولة، بل يعود حقيقة إلى ظهور نظريات و مفاهيم و أفكار سعت إلى القضاء على مشكلات التخلف سيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تزايد الاهتمام بمعالجة الاختلالات التنموية بين الدول، ومكافحة الفقر، واعادة إعمار الدول التي تضررت من الاستعمار اضافة إلى تقليص الفرق التنموي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وهي عوامل تفرعت عنها جوانب متعددة.[3]

1-عمار علوني، "التنمية المحلية الأهداف والسياسات"، المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019 ص 66.

2- أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء، دنيا الصنع والنشر، الاسكندرية،2011، ص 76.

3- أحمد مخلوف، " التنمية المحلية مفاهيم إستراتيجيات وتجارب دولية "، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد02، العدد10، 2018، ص513.

2- تطور مفهوم التنمية:

كان أول من استعمل مصطلح التنمية هو"بوجين ستيلي"، وذلك عندما إقترح خطة تنمية العالم عام 1889، من أجل معالجة الأوضاع السياسية[1] وقد ساهمت النظرية التطورية في ظهور نظريات التنمية والتي تسمى "Classic theory of Development" بنظرية التطور في التنمية حيث تشير النظرية الكلاسيكية إلى أهمية عنصر رأس المال والسكان بالنسبة لعملية التنمية بإعتبارها عناصر أساسية تؤدي مباشرة إلى التنمية، ويعدّ(آدم سميث وريكاردو، مالتوس) أهم رواد هذه النظرية[2].

لقد كان الفكر الاقتصادي نقطة إنطلاق مهمة لبروز مفهوم التنمية نظرا لعلاقة مفهوم التنمية بالنمو وعلاقة النمو بالاقتصاد.

حيث يعد رأس المال ركيزة للتنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة ركيزة أساسية للدولة حديثة الاستقلال من أجل تحرررها من الاستعمار والتبعية.

أما "كارل ماركس" فقد تناول مفهوم التنمية من منظور ثوري، يقوم على إحداث تحولات شاملة في مختلف الميادين[3]، وربط التنمية بفلسفته الاجتماعية القائمة على المساواة والعدالة مؤكدا أن أسس النظام الاقتصادي تكمن في طرق الإنتاج والظروف الاقتصادية، بينما ركز رواد اقتصاديات التنمية على التحولات الهيكلية وإبراز الدور الأساسي للدولة في تراكم رأس المال[4].

وقدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية سنة 1955عى أنها: "التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشراك المجتمع المحلي ومبادئه"[5].

---

1 – رياض حمدوش،" مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية." – http : www . almethag . intolnewslarticl 1669، تاريخ الاطلاع: 2023/10/19.

2- إبراهيم عبده الدسوقي، **التلفزيون والتنمية**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، 2007، ص ص 196 -197

3- صلاح عثامنة، **التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج**. دار العلماء، 1997، ص 2.

4- أحمد عكاز، تطور مفهوم التنمية، المعهد العربي للتخطيط http : www . arab .opi. org ، تاريخ الاطلاع:2023/10/19.

5 -محمد شفيق، **التنمية الإجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ، (د س ن)، ص13

وفي فترة السبعينيات والثمانينيات أدرك المختصون بأنه يمكن لدولة ما أن تحقق نموا اقتصاديا، دون أن تتجاوز التخلف، مما تأكد لديهم أن تنمية الجانب الاقتصادي دون غيره من الجوانب غير كافي للتنمية الشاملة في أي بلد، ومنه يجب إجراء مقاربات أخرى في مختلف الاختصاصات، تشمل الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية. حيث تكون التنمية البشرية جزءا من التنمية الشاملة، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها بل هي مرحلة مهمة من مراحل تطور التنمية[1].

ونظر الجيل الثاني من الاقتصاديين (من 1975 إلى الآن) بأن التنمية تمثل امتدادا للنظرية النيوكلاسيكية التي تعد أساسا في صياغة السياسات، وأن معوقات التنمية لا تعود إلى اختلاف الموارد أو الشروط الأولية للدول بل إلى تباين السيايات الاقتصادية، إذ يعزى الفقر إلى ضعف السياسات وسوء أدائها لا إالى نقص الموارد.[2]

مع تطور طموح الإنسان اتسع مفهوم التنمية ليشمل الإنسان الذي أصبح جوهر العملية التنموية. ومنذ 1990 رأت هيئة الإمم المتحدة أن التنمية البشرية تهدف إلى تمكين الإنسان من حياة جيدة وصحية و مزدهرة توفر له الضروريات الأساسية للعيش الكريم بما يتناسب مع كرامته.[3]

3-: التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتداخل المعاني، مما أدى إلى تنوع التعاريف في أدبياتها الراهنة؛ وحاول تقرير الموارد العالمية عام 1992 توضيح هذا التداخل من خلال مسح شامل لأهم تعريفات المفهوم حيث حصر التقرير نحو عشرين تعريفا مشيرا إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم[4].

وأول من صاغ مصطلح التنمية المستدامة" Edward Barbier" وعرف التنمية

1- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**. دار الشروق، ط1،عمان الأردن 2009، ص 65.

2 -أحمد عكاز، مرجع سابق.

3 -مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، ط1،الأردن، 2007، ص 128.

4-عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داودي، إسراء عبد الرحمان خضير، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديالى، العدد 67، 2015، ص 339.

المستدامة بأنها النشاط الإقتصادي الذي ينتج عنه إلى ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعي مع الحرص على الموارد الطبيعية الموجودة وبأقل الأضرار الممكنة والإساءة للبيئة"[1].

تعد التنمية المستدامة فلسفة تنموية جديدة فتحت آفاقا لرؤى جديدة حول مستقبل كوكبنا، مؤكدة أن النمو ليس مرادفا للتنمية، ومن الخطأ استخدام المصطلحين مترادفين.[2]

يعود الفضل في ضبط مفهوم التنمية المستدامة إلى كل من الباحث الباكستاني "محبوب الحق" والباحث الهندي "أمارتياسن" وهذا من خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية اجتماعية لا اقتصادية فقط، بحيث يكون فيها الإنسان منطلقها وغايتها.

والتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، ولقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1987 التنمية بأنها عملية تنموية موجهة لصالح المجتمع المحلي مع الأخذ بالحسبان حقوق وحاجيات الأجيال المقبلة ، وهذا ما وصفها بصفة الاستدامة [3].

لقد اهتم الكثير من المفكرين والفقهاء بفكرة التنمية المستدامة وذلك منذ مؤتمر "ريودي جانيرو"، حيث عرفوها بتعاريف مختلفة كل حسب تخصصه ورؤيته بالإضافة إلى تعريفات الهيئات الدولية.

يعرف الاقتصادي الانجليزي "Dpeace" التنمية المستدامة على أنها: "أن ينقل كل جيل إلى جيل لاحق رصيدا طبيعيا ثابتا"[4].

وتم تعريف التنمية المستدامة في القانون الدولي بناءا على المبدأ الثالث من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة الذي انعقد في "ريو دي جانيرو" سنة 1992: أنها "ضرورة

1- عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة و التنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي(13)،بيروت، 1998، ص 244.

2-عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داودي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق ،ص339.

3-شهدان عادل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 14.

4-بوشيرب عبد الله:" البعد التنموي في ظل سياسة تهئة الإقليم في الجزائر"، مجلة دار البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 13، سبتمبر2017، ص ص 249

إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[1].

والبنك الدولي عرفها بأنها عملية تضمن تكافؤ الفرص بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، من خلال استقرار رأس المال الشامل واستمرار زيادته عبر الزمن[2].

لذلك فان التنمية بمختلف مجالاتها تعد مسارا متجددا يواكب تحولات المجتمعات ويستجيب إلى تطلعاتها، وقد شهد مفهومها تطورا ملحوظا من التركيز على النمو الاقتصادي فحسب إلى تبني مقاربة شمولية تراعي العدالة الاجتماعية وحماية البيئية وتمكين الإنسان باعتباره محورا لتحقيق عملية التنمية وغايتها الأساسية. وبذلك غدت التنمية سبيلا لتحقيق التوازن بين حاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل بما يضمن استدامة النتائج وفاعلية الأهداف.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

حظيت التنمية باهتمام المفكرين والباحثين وصناع القرار في مختلف المجالات والاتجاهات حسب تخصصاتهم وتطلعاتهم من أجل تطوير الإنسان والمجتمعات، لأن التنمية ظاهرة بشرية بدأت مع وجود الإنسان. ولكن الدراسات بينت أن مفهوم التنمية برز بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح من أهم القضايا الإنسانية.

وبسبب تنوع مجالات الحياة تنوعت وتعددت مجالات التنمية، لذلك فهناك مجموعة من المجالات ترتبط بعلم التنمية بسبب اهتماماتها بالأفراد والحياة وسبل العيش وأبرز هذه المجالات:

1-التنمية السياسية:

مفهوم التنمية السياسية من أشد المفاهيم غموضا، لتقاربه مع التحديث السياسي والإنفتاح السياسي والإصلاح السياسي والديمقراطية وغيرها، وكذلك يمكن رد غموض مفهوم التنمية السياسية لكونه يضم مفاهيم أيديولوجية وفلسفية وأخلاقية وتاريخية أقرب للتصور

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسيف، بيروت لبنان، 2002، ص 21.

2-لبنان هاتف الشامي، إسراء علاء الدين نوري، "واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات وإستراتيجيات التطور" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2019، ص 256.

الأيديولوجي من القياس الكمي العلمي القابل للملاحظة والدراسة العلمية فتضم التنمية السياسية مصطلحات مهمة نابعة من روح الفلسفات القديمة والحديثة مثل العدل والمساواة، والحكم والحقوق والواجبات كما.يعود سبب غموض هذا المصطلح إلى كثرة التعاريف واختلاف المفاهيم التي حُددت للتنمية. كما أن الكثير ركز في تحديد مفهوم التنمية السياسية على تلك العلاقة بين الأجهزة والهياكل السياسية وأدوارها داخل الدولة. كما أن التنمية السياسية كمفهوم لا يجب أن يتعدى فعالية النظام السياسي وقدرة الأداء الحكومي. وماينجر عن ذلك من استقرار وشرعية[1].

وظهر مفهوم التنمية السياسية عام 1959 وتحديدا عند إنعقاد لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية الأمريكي برئاسة "غابرييل ألموند" وتطرقت لموضوع "التحديث السياسي" وتم خلاله صياغة أول برنامج يتعلق التنمية السياسية[2].

كما أكد "لوسيان باي" على عدة شروط للتنمية السياسية، واعتبرها مرادفة للتحديث السياسي داخل المجتمع، وأنها الشرط المهم لتحقيق التنمية الاقتصادية ونمط لسياسة المجتمعات الصناعية وقدتعبر عن المشاركة السياسية وبناء الديمقراطية وتحقيق التغيير الحكومي.[3]

أما "صامويل هانتغتون" فنظر إلى التنمية السياسية كمرادف للتحديث السياسي من خلال قوله: "إنها عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغيرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها. والمجال الأساسي للتحديث هو التحضر، التصنيع، العلمانية، الديمقراطية، الثقافة والمشاركة، إضافة إلى توسع معرفة الإنسان حول بيئته لتحسين مستويات الصحة ... فهو في حالة تعبئة تجعل الناس يغيرون من قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد"[4].

1- صالح بلحاج، " التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات "، مجلة أكاديما، العدد 01، 2013، ص05.

2- كاظم علي مهدي، " التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، 2013، ص 126.

3 _ زين العبدين دايلي, نبيل كريبيش, " التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد01، 2022، ص704.

4- حياة قزادري، "التنمية السياسية: المفهوم المشكلات و المقومات والآليات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والسياسية، المجلد 2، العدد 04 2015، ص 234

ومنه يمكن القول بأن التنمية السياسية هي عملية هادفة، لها عدة غايات مختلفة ومتنوعة ترسخ مبدأ المواطنة وتسعى لتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وتعمل على زيادة المشاركة السياسية للأفراد ودمجهم في الحياة السياسية، هذا من جانب ومن جانب آخر التأكيد على شرعية السلطة. والتأكد على التداول والفصل بين وظائف السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتحقيق الرقابة.

2- التنمية الإقتصادية:

يفرق الإقتصاديون بين التنمية الٍإقتصادية والنمو الإقتصادي، الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي بإضافة عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع[1].

والتنمية الاقتصادية هي عدد من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة، تستهدف تعديل البنية والهيكل العام للاقتصاد القومي، لأجل تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبرفترة طويلة من الزمن، يستفيد منها معظم أفراد المجتمع."[2]

ارتبط مفهوم التنمية الإقتصادية في فترة الستينات بنمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع نهاية العقد حدث تغيير في مفهوم التنمية ذلك لشدة تعقد مشاكل البطالة والعمالة وأصبح ينظر إليها من خلال فكرة البنية الفسيولوجية والقطاعية لعملية التنمية كما ينظر إليها كتغيير هيكلي مخطط للبنية الإنتاجية والعمالة[3].

إن النمو الديمغرافي أدى إلى ضرورة تغيير في مفهوم التنمية الإقتصادية وذلك لاعتبارات أهمها ارتباط مشاكل السكان بإنخفاض الدخل والتنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية هي إجراءات تتخذ بصورة معتمدة، تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي في مرحلة معينة، بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان، إن تزايد عدد السكان يفرز تحديات

1- دحماني علي، "أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة". دراسات إقتصادية،المجلد10، العدد 17 ، 2010، ص 100.

2- علي لطفي، **التنمية الإقتصادية**، ، مكتب عين شمس، القاهرة، 1986، ص 185.

3 - حواس أمين،" نظريات التنمية" مطبوعات موجهة لطلبة وعلوم التسيير تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية LMD ثالثة ، جامعة ابن خلدون، ص 25 .

مجتمعية قد تفضي إلى إنخفاض الدخل الحقيقي وما ينجر عن ذلك من نتائج تنقص المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي"[1]

يعتبر النمو في الدراسات النظرية من أبرز القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وذلك لأنه من أهم المقاييس لتقييم أو قياس التنمية الإقتصادية، ولكنه يتعلق بقياس الجانب الكمي فقط للعمل الإقتصاديفي جين نجد أن التنمية الاقتصادية أشمل[2].

و التعريف الذي قدمه"عبد القادر محمد عبد القادر عطية" عن التنمية الإقتصادية يعد تعريفا شاملا، وهو "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[3]

3- التنمية الإجتماعية والبشرية:

إن مفهوم التنمية الإجتماعية هو علاج بعض المشكلات الاجتماعية في الدول النامية . كما تعرّف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العملية التي يكمن من خلالها التنسيق بين الأفراد والهيئات، وبين الجهود والأهداف من أجل تحسين المستوى الاجتماعي من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وفي سنة 1956 صدر عن الأمم المتحدة تعريف رسمي ينص على أن مصطلح تنمية المجتمع يشير إلى: "العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي."[4]وقد التزمت بهذا التعريف أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في الأعمال الاجتماعية.

1- دحماني علي، مرجع سابق، ص 101.

2- عبد الحليم شاهين،" التطور التاريخي لنظرات النمو في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية "المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت، 2021، ص 4.

3 - طالم علي، بومدين فيلالي، "إشكالية التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد04، العدد 06، 2016، ص 98.

4- السعيد فكرون ،"إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر – نظرية"، أطروحة دكتوراه : في علم اجتماع التنمية ،جامعة منتوري ، قسنطينة (2005-2004) ص ص 54-55.

نجد في الوقت نفسه من يربط مفهوم تنمية المجتمع بالمجتمع المحلي باعتبارها لا تخرج عن نطاقه، و في هذا الإطار أشار الباحث "أرند نهام" عام 1970 إلى أن تنمية المجتمع المحلي هي تلك الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية بجانب زيادة طاقة الأهالي على المشاركة والحكم الذاتي وتكامل الجهود ارتباطا بشؤون المجتمع المحلي."[1]

أشار مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية المنعقد بالقاهرة أفريل 1967 إلى أن التنمية الاجتماعية عملية متكاملة للتغيير والنمو، ما يستلزم تغييرات في البناء الاجتماعي الحالي. لتحقيق الأهداف المرجوة، وتعنى التنمية الاجتماعية بالخدمات المتعلقة بتكوين المواطن الذي توفر له كل الخدمات والمشروعات التي تتعلق بالتعليم والثقافة والأمن والعدالة؛ هذا ما يزيد شعور المواطن بالانتماء إلى مجتمعه.[2].

يشكل التعليم محورا هاما في التنمية الاجتماعية، وذلك لارتباط التنمية الإجتماعية بمستوى التعليم الجيد في المناطق النائية وغيرها من الأماكن. بالإضافة إلى أنها لا تحقق إلا بمراعاة الأبعاد الاجتماعية الكثيرة والتي تتمثل في عدد السكان والنمو الديمغرافي ومدى إشباع السكان من الخدمات الاجتماعية المختلفة. فالمجتمع الذي لا يشعر بالحرية في اتخاذ القرار وصنعه لا يستطيع تحقيق تنمية اجتماعية لأن التنمية ترتبط بالأسباب والشروط البيئية.

تعمل التنمية الاجتماعية أساسا على ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع، ونبذ كل أشكال الإقصاء والتهميش والحد من الفقر ونشر ثقافة التضامن وتعميمها في كل المجالات.

ووفقا لذلك، يحتل البعد الاجتماعي مكانة محورية في المقاربات التنموية حيث يعمل على معالجة وضعيات الفقر وإحكام سياسة توزيع الدخل، بالتوازي مع دعم التغطية الصحية والاجتماعية وتكريس مبدأ الثقافة للجميع.

1 – السعيد فكرون، مرجع سابق، ص 56.

2 –طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الإجتماعية المثال والواقع**، ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 70.

ويرى أهل الإختصاص أن الكفاءة تمثل المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية، وأن العدالة تشكل المحور الأساس في التنمية الاجتماعية[1].

يمكن ربط التنمية البشرية بالتنمية الاجتماعية ذلك لأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الإنسان، وهي أيضا أن يمتلك البشر القدرة على التأثير في كل مايكوّن حياتهم، والنمو الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق التنمية البشرية ولكنه ليس الغاية.

وقد ظهر تخصص التنمية البشرية من أجل تتبع أحوال المجتمعات ودراستها. وتم اعتمادها في الجامعات العربية كفرع علمي يتناول كل ما يحدث في البلاد وإعطاء الحلول المناسبة والعلاج[2].

4- التنمية الإدارية :

إن التنمية الإدارية فرعا مهمّا من فروع التنمية، وتسعى جميع الدول إلى رفع معدلات التنمية الإدارية كما تسعى إلى مكافحة الفساد الإداري بهدف تحقيق التنمية في مختلف مجالات الوطن.

وتعرف التنمية الإدارية على أنها: "هي الجهود المبذولة باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة سعيا وراء رفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق وضع الهياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية وتبسيط نظم العمل وإجراءاته، ومحاولة تنمية سلوك إيجابي لدى العاملين تجاه منظماتهم وتحسين بيئة العمل التي تؤثر في الجهاز الإداري وتتأثر به، وذلك لتحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة بكفاءة عالية وبأقل التكاليف"[3]

1- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض2011، ص 167.

2- مجالات التنمية البشرية واهدافها ،موقع قدراتhttps://www.qodraat. com تاريخ النشر: 29 /2023/05 تاريخ الاطلاع: 2023/08/15

3- حسن علي معتوق، **برامج التنمية الإدارية وأثرها على فعالية إتخاذ القرارات**، ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2016 ص39.

فالتنمية الإدارية هي عملية متواصلة وطويلة الأمد تتميز بالديناميكية ويتأسس نجاحها على تبني سياسات عامة وثابتة ومستقرة تعتمد على نتائج الأبحاث الميدانية وفهم الواقع الاجتماعي مع الانتباه الى امكانات التطوير وآفاق المستقبل[1].

تتضح أهمية المجالات التنموية من خلال تنوعها وتكاملها في خدمة الإنسان والمجتمع؛ فهي تشمل المجال الاقتصادي الذي يهدف إلى رفع معدلات النمو وتحقيق الاكتفاء، والمجال الاجتماعي الذي يسعي إلى تقليص الفوارق وتعزيز العدالة إلى جانب المجال الثقافي الذي يرسخ قيم المشاركة والحكومة الرشيدة إضافة إلى المجال السياسي الذي يضمن استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ومن ثم فإن التنمية الحقيقية لا تقوم على مجال واحد بل تقوم على تفاعل هذه الأبعاد بشكل متوازن.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية باختلاف مجالاتها، حيث نجد لكل مجال أهدافا تتعلق به. وترمي كلها إلى هدف واحد هو التنمية. حيث يعتبر العامل البشري من أهم العوامل وأكثرها قيمة في إحداث هذه التنمية وذلك لأن التحول هو التحول الاجتماعي، فالهدف من التنمية السياسية هو تحقيق المساواة وإحداث توازن بين الحقوق والواجبات، ليتمكن المواطن من التعرف على حقوقه وواجباته الدستورية، وتمكينه من المشاركة في الحياة السياسية.

1-أهداف التنمية السياسية:

تهدف التنمية السياسية إلى سيادة القانون وتحقيق العدالة وتوزيع الأدوار والوظائف لأهل الاختصاص وتحقيق التنمية السياسية يتضمن تقديم الحلول والآليات المناسبة للصعوبات السياسية والاقتصادية التي تتسبب في إعاقة العملية التنموية بشكل عام.

وتسعى التنمية الى تحقيق ما يلي:[2].

- ضمان استفادة كافة فئات المجتمع من عملية التغيير و التنمية.
- السعي لإحداث تغيير هيكلي يعزز التنمية القومية ويشجع جميع القطاعات في التنمية.

1- حديدان صبرينة، خالد أسماء: "مفهوم التنمية الإدارية ومعوقات تحققها"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 07 العدد 01، 2021ص 20.

2- قولنجانج ساكس: " **قاموس التنمية دليل إلى المعرفة بإعتبارها قوة**"، تر: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، العدد 1252، ط1، 2008 ص32.

– العمل على تحقيق التكافؤ الاجتماعي من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة داخل الدولة.

– الأولوية لتنمية القدرات البشرية، وتأمين فرص العمل، وضمان رعاية الأطفال.

وهكذا بدأ السعي من أجل مقاربة موحدة لتحليل التنمية وتخطيطها ما بدا في الوقت نفسه مسعى من أجل الاندماج العابر للقطاعات والمسافات والأقاليم، ومن أجل التنمية التشاركية

فاعلان "كوكويوك" في عام 1974 بين أن هدف التنمية هو توفير حاجيات الإنسان الأساسية، وأن النمو الذي لا يؤدي إلى تلبية الحاجيات الرئيسية أو تعرقل تلبيتها إلى ما هو أسوأ من ذلك صورة مشوهة لفكرة التنمية، وركز الإعلان كذلك على الحاجة إلى التنوع وإلى سلوك طرق مختلفة عديدة إلى التنمية، وكذلك هدف الإعتماد على النفس ومطلب التغييرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الأساسية "[1]، من أهداف التنمية هو القضاء على الفقر والبؤس والجوع.

من هنا ينبغي أن تهتم التنمية بتوفير حاجيات جميع الناس وإشراكهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المتعلقة في حياتهم وحياة أبنائهم.

هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال تغييرات فعلية في الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع[2].

2– أهداف التنمية الاقتصادية:

تتعدد أهداف التنمية الإقتصادية كونها تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتقديم خدمات كريمة لهم، فحسب "كامل بكري" فإن الأهداف الأساسية التي يجب أن تشكل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية تتمثل في زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي من أول أهداف التنمية في الدول الناشئة".[3].

1– المرجع السابق، ص33.

2–إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، ط2، ، القاهرة، 2001، ص 94.

3 مفتاح غزال، "تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة الحدود الشرقية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر(2019، 2020).ص 38.

التنمية الإقتصادية أساس كل تنمية، فلا يمكن توفير حاجيات المواطنين إلا بتوفير الحاجيات المادية الإقتصادية لهم، ولهذا إرتبط مفهوم التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية من خلال رسم السياسات الإجتماعية إلى جانب السياسات الإقتصادية [1].ولذلك فالتنمية الإقتصادية تهدف إلى[2].:

– رفع مستوى المعيشي.

– تقليل التفاوت في الدخل والثروة.

– تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: في الدول الناشئة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش لغالبية السكان وتقوم بالدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه الدول يجعلها عرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار.

3– أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة:

تهدف خطة أهداف التنمية المستدامة إلى عام 2030 إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول 2030، حيث شهد العالم النائي بعد سنة 2000 حتى 2015 تقدما اقتصاديا و اجتماعيا.

ركزت هذه الخطة على التعامل مع التحديات التنموية المعقدة للبلدان عبر جميع مراحل التنمية الاقتصادية وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، ويكتسي التعاون عبر الحدود أهمية أكبر من أي وقت مضى، ويتطلب الاهتمام بالقدرات اللازمة على مختلف الأصعدة لتناول القضايا التي تطرحها الخطة[3].

إن هذه الخطة الأممية تسعى إلى أهداف مهمة لها علاقة بالتنمية داخل الدولة لذلك اهتم صناع القرار الأممين بالتنمية و اعتبارها محورا انسانيا هاما لتصل الإنسان حيث كان، مؤكدين على أن خطة التنمية المستدامة تخلص الأفراد من الفقر. وتشعرهم بالاطمئنان في مناطقهم.

---

1 – المرجع سابق.ص38.

2 – المرجع سابق، ص 39.

3 – دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من:
SDGprimrer http://unsdg.urorg تاريخ الاطلاع : 9 /2023/9 .

كما تهدف خطة 2030 إلى ربط قضايا التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن التي تعتبر ركائز للأمم المتحدة.

كما تسعى إلى تقدم التكنلوجيات التحويلية كحلول حقيقية لمشكلات التنمية التي طال أمدها، والاهتمام كذلك بالتحول المناخي الذي يعتبر ظاهرة مهمة بين مجموع الظواهر الكبرى التي تؤثر على كل شيء. وتهدف خطة 2030 للأمم المتحدة أيضا إلى إعطاء قضية التحول السكاني و الاجتماعي أهمية كبرى، وأهم قضاياها تقلص عدد السكان في أوربا، وقضية الشيخوخة، كما وصلت الهجرة إلى أعلى المستويات، لم يشهدها التاريخ من قبل والناتجة عن المشاكل والضغوط الاقتصادية والتنموية، وللأمم المتحدة دور هام في دعم المعايير المتفق عليها دوليا، وعليها أن تواصل بناء شراكات قوية مع منظمات المجتمع المدني[1].

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "SDGs" في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، من خلال الالتزام بعدم ترك أي شخص في الخلف تعهدت البلدان تعجيل وتيرة التقدم لأولئك الذين ظلوا في التخلف، في العديد من جوانب الحياة المتغيرة بما في ذلك الفقر المدقع والجوع والإيدز والتمييز القائم ضد النساء والفتيات. وتلخص أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة فيما يلي[2]:

(القضاء على الفقر/ القضاء التام على الجوع/ الصحة الجيدة والرفاه /التعليم الجيد / المساواة بين الجنسين/ المياه النظيفة والنظافة الصحية /طاقة نظيفة وبأسعار معقولة /العمل اللائق ونمو الإقتصاد /الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية /الحد من أوجه عدم المساواة / مدن ومجتمعات محلية مستدامة /الإنتاج والاستهلاك المستدام /العمل المناخي/ الحياة تحت الماء /الحياة في البر/ السلام والعدل والمؤسسات القوية /الشركات من أجل الأهداف).

وتهدف التنمية إلى تحسين ظروف معيشة الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية

1 – المرجع السابق.

2– وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، أهداف التنمية المستدامة: إصلاحات جوهرية، Fullrepot http: cosit.gov.iq//تاريخ الاطلاع : 2023/6/6

وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما تهدف إلى ترسيخ الاستقرار السياسي وتشجيع المشاركة المجتمعية وضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات، وبذلك فإن أهداف التنمية تمثل خريطة طريق شاملة نحو بناء مجتمع متوازن قادر على مواجهة تحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.

المبحث الثاني: المناطق الحدودية: المفهوم والمتطلبات.

تعرف المناطق الحدودية بأنها أطراف الدولة والحد الفاصل الذي يفصلها عن دول الجوار والذي يحفظ أمنها واستقرارها ويميزها عن غيرها من المناطق، وهذا هو دورها السياسي المتمثل في حفظ مكانتها وسيادتها كما تتميز هذه المناطق أيضا بواقعها التنموي والأمني الخطير، لذلك فإن لها متطلبات عدة تضمن تنميتها وترقيتها.

و تضمن المبحث ثلاثة مطالب؛ تناول الأول منها مفهوم الحدود والمناطق الحدودية في حين تضمن الثاني مميزات المناطق الحدودية أما المطلب الثالث فقد عالج متطلبات التنمية في المناطق الحدودية.

المطلب الأول: مفهوم الحدود و المناطق الحدودية.

تعد الحدود الوطنية من أهم الركائز التي تستند إليها الدول في الحفاظ على سيادتها ووحدة أرضيها إذ تمثل المجال الجغرافي الذي تمارس فيه وظائفها السياسية والأمنية والتنموية، ومن هذا المنطلق فان تحديد المعالم الحدودية وترسميها بدقة يشكل ضمانة أساسية لسلامة التراب الوطني واستقراره، غير أن دور الدولة لا يقف عند الجانب القانوني والأمني فحسب بل يتسع الى أن يشمل الاهتمام بتنمية هذه المناطق الحدودية التي غالبا ماتعاني ضعف الخدمات وتعزيز الأمن.

1- مفهوم المناطق الحدودية:

الحدود من الحد وهو الحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء[1].والقصد من الحاجز هو الفصل بين الشيئين كي لا يختلطا ببعض، أو يطغى أحدهما على الآخر.

أما الحدود في الاصطلاح فهي فكرة تقوم على عنصرين: مادي ومعنوي؛ حيث يتعلق المادي بالخط الفاصل بين شيئين أو مكانين، أو بين ماهو وطني وما هو أجنبي، سواء كان طبيعيا كسلسلة جبال أو بحر أو نهر أو صحراء، أو صناعيا كتلك العلامات التي تختارها الأوطان لتشكل لها الحدود السياسية، ويتمثل العنصر المعنوي في السلطة والقوة الملزمة، والحدود من هذا المنظور تبرز العلاقات بين الطرفين مهما كانت هذه العلاقة[2]، ويستخدم مصطلح الحدود تعبيرا عن الخطوط الفاصلة بين المجال الذي تمارس فيه الدولة سلطتها وتقيم فيه سيادتها، و لا تكون هذه الفواصل على اليابسة فقط، ففي الدول الساحلية تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر لتحدد النطاق البحري ومجال الدولة. ومن ناحية أخرى فإن هذه الفواصل تكون أيضا المستوى العمودي الرأسي ليتحدد من خلالها المجال الجوي. ويمتد مفهوم الحدود أيضا إلى طبقات الأرض لتعين النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات[3].

أما قانونيا فإن الحدود الدولية تتمثل في خط يقوم على تحديد مجال السيادة الإقليمية للدولة وبيان اختصاصها المانع، والحد الخطي بالمفهوم الحديث لم تعرفه المجتمعات القديمة

1 –مجمد بن يعقوب بن ابراهيم الفيروز بادي، **القاموس المحيط** ، شركة القدس للنشر والتوزيع، د س ن، 2010، ص 273.

2 – أم الخير عيشوش، " تنمية المناطق الحدودية كمدخل لتفعيل مشروع التكامل المغاربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، المجلد 10 ، العدد03 ،جويلية 2021، ص 270..

3 –العيد ورس محمد حسن، **الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية** دار الكتاب الحديث، 2002 ، ص ص 12– 13.

لأنها الخطوط لا تتناسب مع طرق الحياة التي كانوا يعيشونها ويمارسون فيها نشاطاتهم الاقتصادية آنذاك[1].

أما الحدود الدولية يمكن تحديد مفهومها من خلال استقراء التطور التاريخي للحدود، إذ أن فكرة الحدود هي فكرة قديمة مرتبطة بفكرة الملكية عند البشر ويقوم الأفراد على حماية حدود ممتلكاتهم من التدخل الخارجي،[2] فكان من الضروري ألا يتجاوز أحدهم حدود الآخرين، وإلا تسبب في خلاف قد يصل إلى القتل والحرب.

أما عن فكرة الحدود السياسية فيعرفها الدكتور "محمد عقيل" على أنها "خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطاتها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها"[3].

كما إن فكرة الحدود الثابتة تاريخيا تعود إلى النشاط الاقتصادي للقبيلة، فمثلا الزراعة تستلزم الاستقرار والثبات لفترة طويلة على أرض ونطاق واحد وفكرة امتلاك المزارعين للأرض والمنتوج تلزمهم بإنشاء حدود تفصل بين ممتلكاتهم وممتلكات غيرهم[4].

وجاء تعريف الحدود في موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي على أنها الحدود هي الخطوط التي تحد كيان الدولة، سواء على المستوى الإقليمي أو الأرضي، و تحدد مساحتها الأرضية والمائية التي تمارس الدولة سيادتها عليها، فهي نطاق جغرافي تتقاطع فيه سلطة دولتين، وتنتهي عنده سيادة كل منهما وقوانينها[5].

---

1 –مصطفى أحمد أبو الخير، **القانون الدولي لمنازعات الحدود دراسة تطبيقية على الحدود العربية الاسلامية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2010، ص 46.

2 –سلطان حامد، **القانون الدولي العام وقت السلم**، دار النهضة العربية القاهرة 1962، ص 468.

3 –محمد عقيل، **مشكلات الحدود السياسية دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1967، ص23.

4– العيد ورس محمد حسن، مرجع سابق ص 11.

5 –الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة** ، دار الهدى للنشر والتوزيع، جزء 02، بيروت، د س ن.

وارتبط مفهوم الحدود أيضا بفكرة التمليك الفردي والجماعي أي ضرورة إيجاد فواصل بين الملكية الخاصة والعامة عن بعضها البعض، وتعيين سلطة عليا يُحتكم إليها عند النزاع بين المالكين[1].

2- أنواع الحدود الدولية وتصنيفها:

تصنف الحدود الدولية إلى حدود طبيعية وحدود اصطناعية:

2-1- الحدود الطبيعية:

هي تلك الحدود التي شكلتها الطبيعة، ويمكن تقسيم الحدود الطبيعية إلى:

2-1-1- الغابات والمستنقعات: قد تكون الحدود في شكلها الطبيعي والمتمثل في الغابات أو المستنقعات حيث تعيق الاتصال بين الناس خاصة إذا كانت مساحاتها كبيرة، مثل حدود روسيا في منطقة مستنقعات البربيت بينها وبين بولندا، كما تعد الغابات فاصلا حدوديا طبيعيا يفصل بين المجمعات السكانية.[2]

2-1-2- الأنهار والبحيرات: كان الناس قديما يعتمدون على الأنهار لأنها تشكل عائقا طبيعيا. وتمتد الحدود بمحذاته مثل الراين قديما(الرومان) وحديثا(فرنسا وألمانيا وسويسرا)[3].

كما تعتبر السواحل البحرية خطوطا طبيعية تتناسب مع امتدادات السيادة القومية للدول، والساحل البحري باعتباره منطقة طبيعية فاصلة وليس خطا فاصلا إلا أنه في الواقع يفصل بوضوح نوعين منفصلين من البيئة[4].

2-1-3- الجبال: تعتبر الجبال حدا واضحا تفصل بين المناطق والتجمعات، إذ أن السلاسل الجبلية تساهم في تعيين الحدود الطبيعية.وكأبرز نموذج هو الحد الجبلي بين

1 -توفيق محمد، **مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية، مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ، العدد 111، القاهرة، 1993، ص 169.

2 -محمد رياض, **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيو بوليتيكة** ، مؤسسة هنداوي للنشر، 1973, ص157.

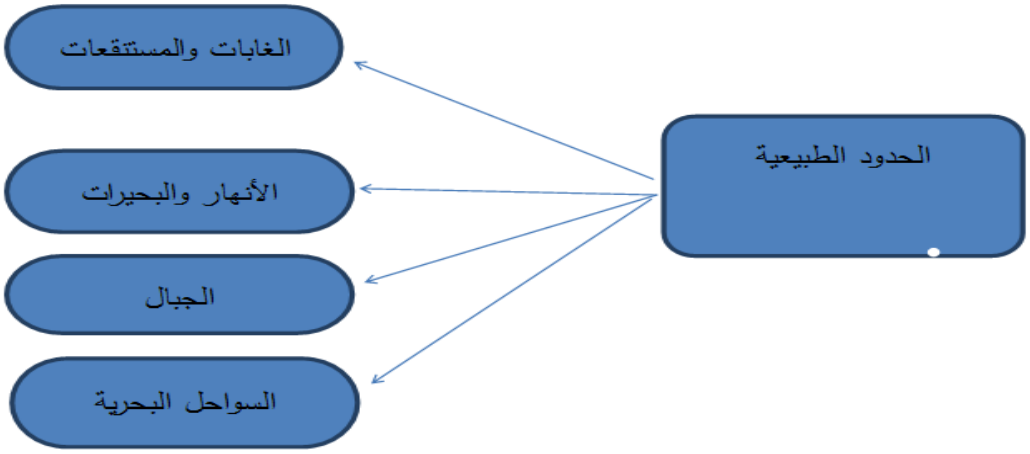
3 - المرجع السابق.

4 - المرجع السابق، ص159.

التشيلي والأرجنتين تبعا لقمم جبال الأنديز، كما أن الحدود الفاصلة بين ألاسكا وكندا في القارة الأمريكية هي حدود جبلية.[1].

2-1-4-البحار: تعد البحار والمحيطات حدودا فاصلة بين الدول والمجتمعات، إذ يفصل المحيط العالم الجديد عن القديم أما الحدود البحرية فظهرت استجابة لرغبة الدول الساحلية للحصول على نصيب من المياه للدفاع عن نفسها، وللاحتفاظ بالثروة المائية والمعدنية[2].

ويوضح الشكل (1) الحدود الطبيعية:



من المعلومات إعداد المذكورة .الطالبة إعتمادا على

2-2- الحدود الصناعية :

الحدود الاصطناعية هي تلك الخطوط التي اتفق عليها، تستعين بها الدول في حالة انعدام فاصل طبيعي بين إقليمي الدولتين، أو في حالة تعديل الحدود، ويتم تحديد الحدود الاصطناعية وفق معاهدة أو اتفاق خاص بعد توضيحهاعلى الخريطة، وهي لا تهتم لطبيعة الإقليم وخصائصه، وما تتميز به من مميزات بشرية.[3]وهي نوعان

1- انعام سمير محي، مثنى مشعان المزروعي، محاضرات في الجغرافيا السياسية من الموقع https،://uomustansiriyah.edu.iq تاريخ الاطلاع: 11/10 /2023.

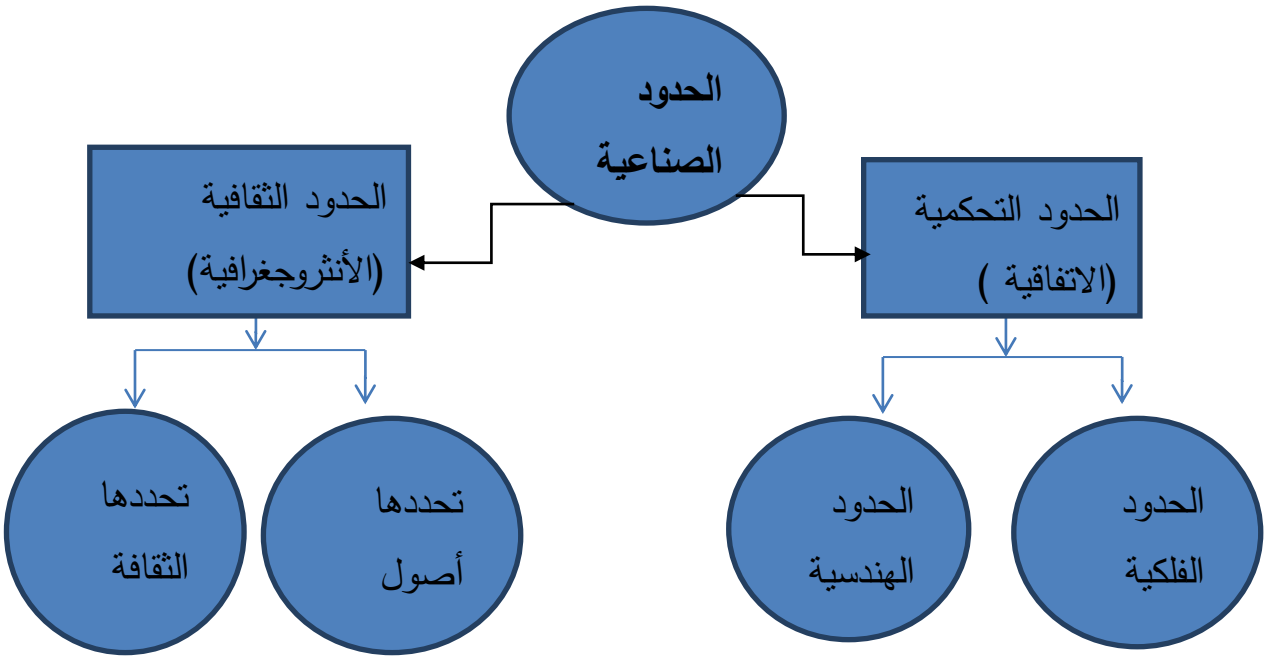
2-محمد الهنداوي، جغرافيا سياسية، جامعة دمياط، ort<http://www.du.edu.eg تاريخ الاطلاع 2023/11/11:

3-عبد الكريم السيد، **الوسيط في القانون الدولي العام**، مكتبة الثقافة والنشر، طبعة 01، الأردن، 1997، ض 55.

2-2-1- الحدود التحكيمية أوالاتفاقية : وهي الحدود التي تبنى على أساس الاتفاق أو التحكيم ولا تتقيد بالظواهر الطبيعية وترسم هذه الحدود على شكل خطوط مستقيمة أو هندسية باتباعها الخطوط الفلكية، وتتحدد الحدود الفلكية وفق خطوط الطول ودوائر العرض. ومعظم الحدود في الدول العربية من الحدود المصطنعة التي فرضتها الدول الاستعمارية وذلك من خلال عدة اتفاقيات.[1]

2-2-2- الحدود الثقافية(الأنثروجغرافية): تنشأ هذه الحدود طبقا لأصول السكان وثقافاتهم المختلفة واللغة وغيرها فهي تتأسس بناءً على التحكيم الثقافي أو البشري، وهي تفصل بين مجموعات سكانية مختلفة فيما بينها ثقافيا ولغويا ومن أمثلتها الحدود بين العراق وإيران[2].

الشكل رقم (02): يوضح الحدود الصناعية.



من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

1- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي(نشأتها، تطورها، مشكلاتها)** ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض،2001،ص 73.

2-صبري فارس الهيتي، عبد المنعم عبد الوهاب، **الجغرافيا السياسية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1989، ص 140.

2-3- المناطق الحدودية:

تعرف المناطق الحدودية على أنها :"المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين"[1]. أو هي المنطقة المجاورة مباشرة لحدود الدولة، وتشكل المنطقة الخلفية الدفاعية لخط الحدود المتفق عليه بين الدولتين.

كما تعرف المناطق الحدودية أيضا بأنها:" المناطق الواقعة على الحدود السياسية لدولة بين الدول بعضها البعض ويوجد بها مراكز حدودية وهي عبارة عن منشآت في المنطقة الحدودية. ومهيأ بها معظم متطلبات الحياة الضرورية، يتواجد بها مجموعة من الأفراد العاملين كمقر لهم بشكل دائم"[2].

والمناطق الحدودية هي أقاليم و فضاءات تتفاعل فيها تأثيرات السياسات العامة مع السلوك السكاني والفاعليين المحليين وتتضح فيها تداخلات الإرادة الذاتية مع الانفتاح والاندماج في ظل العولمة. وتبرز هذه المناطق كأطراف استراتيجية تسهم في تعزيز التواصل و التبادل، بما يدعم سياسات حسن الجوار[3].

ومن بين المصطلحات المستعملة للتعبير عن المناطق الحدودية ما يلي:.[4]

- المنطقة الحدية:" territoire limitrophe" وهي المنطقة الواقعة على امتداد خط الحدود.
- نطاق الحدود:"Frontières" وهي المنطقة الواقعة على جانبي الحدود ويخضع كل جانب فيها الى قوانين الدولة التي ينتمي إليها.

---

1 رأفت شريف، "التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية"، مجلة بدائل، العدد24, 2017, ص08.

2- إيمان صحراوي، سهام حرفوش، " أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09،العدد05، 2020 ،ص 237.

3- أم الخير عيشوش، "تنمية المناطق الحدودية كمدخل لتفعيل مشروع التكامل المغاربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد03 ، ص،271.

4 -محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا**، مؤسسة هنداوي2017، ص 150.

- الجوار: "Le Voisinage"وهي المنطقة الكاملة التي تضم كلا القسمين السابقين.

المناطق الحدودية–Border Zones–: هي مناطق تقع بمحاذاة الحدود السياسية وتفرض عليها قيود خاصة على الحركة بهدف منع الدخول أو الخروج بطرق غير شرعية و يسهم تقييد الوصول إليها في رصد المتسللين غير الشرعيين، كما قد تجهز هذه المناطق بوسائل دفاع عسكرية مثل حقول الألغام، و الأسلاك وأبراج المراقبة[1].

ومنه فإن المناطق الحدودية لها ما يميزها عن المناطق الأخرى للدولة، إذ أن حركة الأشخاص والسلع فيها قد تكون مقيدة ومعرضة للمراقبة، فيكون الوضع غالبا في هذه المناطق استثنائيا ذلك لأنها منطقة فصل بين دولتين وسياستين تحاول كل دولة فرض سيادتها إلى آخر نقطة من أراضيها.

1-أهمية المناطق الحدودية:

للحدود أهمية كبيرة تتمثل في الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن والحماية وحماية الإنتاج الاقتصادي والنظم الاقتصادية وتنظيم انتقال الأفراد وانتقال السلع وتزداد أهمية تخطيط الحدود السياسية في الوقت الحالي لاعتبارت كثيرة[2].

ترجع أهمية الحدود السياسية في علمي القانون والعلاقات الدولية إلى اعتبار الحدود تحدد المجال الاقليمي الذي تمارس الدولة عليه كافة أعمال السيادة كشخص قانوني، إذ يعد الإقليم من الأركان الثلاثة التي تتأسس عليها الدولة كنظام قانوني وسياسي مما دفع القانون الدولي إلى التركيز على الحدود بمفهومها الشامل، وتقوم الحدود بمهمة أساسية في تحديد قوة الدولة استنادا إلى مواردها الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية، كما تؤدي وظيفة حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية والحفاظ على ثرواتها الطبيعية كالبترول وغيره.[3].

1- فوزي العيب، اليزيد بو فنغور، " استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية: واقع و آفاق"، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد الخاص (01) 2021. ص 378.

2- محمد حسن العيد ورس، **الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية** ، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002 ص 15.

3 -مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق ، ص 93.

وتظهر الأهمية الاقتصادية للحدود في اتفاق الدول التي لها حدود مشتركة على تنظيم المناطق الواقعة على جانبي الحدود وفقا لمجموعة من المعايير. وأهمها المبادئ التي يجب وضعها كمبدأ وحدة عمليات الاستغلال وحفظ التكلفة الاقتصادية[1].

تكتسي الحدود أهمية من خلال أهمية وظائفها حيث عرفت الدول على فترات متلاحقة عبر التاريخ أنواعا من الحدود، كلها تشترك في أداء وظيفة حماية الدولة وسلامة شعبها. ويمكن تلخيص وظائف الحدود فيما يلي:

1-1-الدفاع عن الدولة وتحقيق الأمن: وهذه الوظيفة تقوم بها الحكومة لحفظ وتأمين الأراضي الوطنية و توفير الأمن للسكان، وفي هذه الوظيفة تبرز أهمية الحدود[2].

1-2-حماية الانتاج الاقتصادي: تساعد الحدود السياسية على مراقبة السلع الصادرة والواردة للدولة ولذلك فرض قيود على السلع.[3]

1-3-تنظيم التبادل التجاري بين الدول: ويتم ذلك باخضاع السلع و البضائع المتنقلة بين الدول للرقابة. [4]

1-4-مراقبة وتنظيم انتقال الأفراد: تحرص الدول من خلال مهام الحدود على تنظيم تنقلات الأفراد و الجماعات ذلك لتنامي الظواهر الانسانية الخطيرة التي تتولد من حركة الأفراد بين الدول ومراقبة هذا التنقل[5].

يتضح من خلال ما سبق أن الحدود ليست مجرد خطوط جغرافية تفصل بين الدول وإنما هي إلزام سياسي وقانوني واجتماعي واقتصادي يحمل أبعادا متعددة. أما المناطق الحدودية فهي الفضاء الذي يوازي هذه الحدود والتي تمثل جسور التواصل والتعاون وأحيانا

1- إيمان صحراوي، سهام حرفوش، مرجع سابق، ص243.

2- حسين حمزة بندقجي، **الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية**، ، ط3، المملكة السعودية، 1981، ص 68.

3-علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1998، ص 187.

4- المرجع نفسه، ص 187.

5-حسن حمزة بندقجي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

بؤرا للتوتر والتهميش، ومن ثم فإن مفهوم الحدود والمناطق الحدودية يعد مدخلا أساسيا لدراسة ديناميكيات الأمن والتنمية والتكامل بين الدول.

المطلب الثاني: مميزات المناطق الحدودية

تعد المناطق الحدودية عمق البلاد وواجهتها الدولية وبوابتها السياحية، ونظرا لأهمية هذه المناطق في جميع المجالات أعطت الدولة الجزائرية أولوية لهذه المناطق من خلال إعادة النظر في مجال التنمية و التهيئة والاستثمار فيها.

هذه المناطق الشاسعة و المتنوعة والغنية بالثروات الباطنية والمعدنية والزراعية لها ما يميزها عن باقي المناطق الأخرى داخل البلاد، ومنه يمكن إبراز أهم ما يميز المناطق الحدودية.

1- اشكالية التنمية:

ترتبط إشكالية التنمية في المناطق الحدودية بضعف جاذبيتها ومحدودية السوق المحلي، مثل مصادر التموين، ارتفاع تكاليف النقل، نقص اليد العاملة المؤهلة، وعدم توفر العقار الصناعي.و تبرز في:[1]

- يغلب على النشاط التجاري في هذه المناطق قطاع البيع بالتجزئة، وتعاني شبكات التوزيع من نقص في تجارة الجملة. أما النشاط التقليدي لتجارة المقايضة، فلا تستفيد منه البلديات الحدودية بشكل مباشر، كما تتأثر هذه المناطق بالاضطربات الناتجة عن الوضع الأمني في الدول المجاورة.

-يعد الواقع الحضري حديث النشأة مقارنة بالتجمعات السكانية القديمة التي فرضتها ظروف بيئية صعبة.

- التركيز حول الواحات والمناطق التي تشكل مراكز الحياة.

بقيت المناطق الحدودية على هامش التنمية مقارنة بالمناطق الأخرى للوطن الداخلية منها والمركزية، وهو ما جعلها في تفاوت جهوي فادح، لا تخطئه العين بينما تعبر في

1- طالبي صلاح الدين، " السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية. ودورها في مكافحة الفقر- الفترة 2000-2019"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13،العدد 01، 2020، ص 392.

جوهرها عن العمق الحقيقي للوطن، فالتفاوت كان نتيجة نصيب قليل من مشاريع الاستثمار التي قُدمت للمناطق الحدودية من قبل الحكومات المتتالية[1].

2-التفاوت في المناطق الحدودية:

تتميز معظم المناطق الحدودية الجزائرية بالتفاوت التنموي, ويتضح ذلك تحديدا في المناطق الجنوبية[2].

وإن شساعة مساحة الجزائر 2.382.000كم^2 أدى إلى تنوع أقاليمها ومناخاتها وطبيعتها، مما جعل هناك الاختلاف في مناطقها الحدودية أيضا، ومن أبرز ما يميز المناطق الحدودية الجزائرية هو التفاوت في المجال الطبيعي، إذ تتميز المناطق الشرقية بالنشاط الفلاحي والرعوي، في حين تتميز المناطق الصحراوية بالنشاطات التجارية وغيرها.

يتقاطع في الجزائر التفاوت الجغرافي مع اللامساواة الاقتصادية، إذ تعاني العديد من الولايات الواقعة في أقصى شمال شرق البلاد، على الحدود مع تونس من تهميش اجتماعي و اقتصادي عميق[3].

3-حركة التهريب:

يعتبر نشاط التهريب من مميزات المناطق الحدودية على اختلافها، اذ استطاع سكان هذه المناطق -بسبب صعوبة العيش- خلق اقتصاد موازٍ لهم، لتخفيف الضغط على شباب هذه المناطق[4].

أدى بُعد المناطق الحدودية عن المراكز السياسية والاقتصادية إلى تهميشها وفقدان السكان الشعور بالانتماء لها، ولذلك اتسعت الفجوة بين هؤلاء المواطنين ومراكزهم بسبب

1-عبد المالك بلعشي، عادل زيراوي،" صندوق الزكاة كبديل للتمويل التنمية في المناطق الحدودية في ظل انهيار أسعار البترول"، الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية' التجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق اهراس، 2016 ص 3.

2- ليلى مداني، سليمة بورياح، " تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01، 2021، ص 65.

3 -داليا غانم، "المناطق الحدودية في الجزائر، بلد قائم بذاته"، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط تاريخ النشر:18 سبتمبر 2020 تاريخ الاطلاع2023/08/08https://carnefie-mec.org.

4- ليلى مداني، مرجع سابق، ص 70.

غياب المشاريع التنموية. وتحولت العديد من المناطق الحدودية إلى بُؤر لمختلف أنشطة التهريب سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية والطاقوية أوتهريب المخدرات, ولذلك أصبحت التجارة في المناطق الحدودية تعاني مشاكل جمة نتيجة عوامل عدّة أهمها[1].:

غياب المعابر التجارية: إن أكبر مشكل تعاني منه المناطق الحدودية في الجزائر هو عدم وجود معابر تجارية كافية تسمح فعلا بالقيام بالتجارة وفق السبل القانونية

عدم استقرار الوضع السياسي: إن ضعف حضور الدولة المؤثر في هذه المناطق يترتب عنه وجود فضاء سانحا للأنشطة الممنوعة، يجعل من الدولة فاعلا غريبا، وقرب التجمعات الحدودية من الدول المجاورة يسهل عملية التواصل عبر الحدود بمختلف الطرق منها غير المشروعة[2].

4-الفقر في المناطق الحدودية:

نتج الفقر في المناطق الحدودية عن عدة عوامل أهمها بعدهم عن مراكز العمل وكذلك اعتمادهم على بعض النشاطات ذات الدخل الضعيف كرعي الأغنام و النشاطات الفلاحية البسيطة. كما تفتقر المناطق الحدودية إلى المرافق العامة وقلة الخدمات ما يجعل السكان يعيشون فيها نوعا من التهميش، إذ تعاني الكثير من الولايات الحدودية الشرقية الشمالية من تهميش اجتماعي و اقتصادي عميق، جعل من سكان هذه المناطق يلجؤون إلى أساليب للعيش غير مشروعة كالتهريب[3].

من أجل ضمان مداخيل مالية تكون في الغالب بديلا لغياب المشاريع التنموية في أغلب المناطق.

1- عثمان لحياني, لا خريطة للفقر في الجزائر, العربي الجديد، ALaraby.co.uk، تاريخ النشر 2018/10/22، تاريخ الإطلاع، 2022/6/11.

2- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون،المجلد08، العدد 2019.24، ص 172.

3- صلاح الدين طالبي، "السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 397.

5- قلة فرص الاستثمار في المناطق الحدودية:

من مميزات المناطق الحدودية أنها تتعدم فيها التهيئة والتنمية، وهذا الأمر جعل من المستثمرين لا يرونها فرصا لإنشاء مشاريعهم في هذه المناطق بالإضافة إلى تمركز السكان في مناطق معينة.[1]

إن غياب المواصلات و المستشفيات والمدارس والمراكز التعليمية جعل من السكان ينزحون من مناطقهم نحو المدن. مما تولد عليه الهجرة الداخلية وترك مناطق شاسعة من هذه المناطق فارغة، غير قابلة للتنمية ولا للاستثمار.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية في المناطق الحدودية

تتطلب التنمية المتوازنة في المناطق الحدودية بيئة آمنة مستقرة وبنى تحتية ملائمة، وخدمات أساسية واستثمار محلي وجهوي وتستوجب تنسيق الجهود بين جميع الفاعلين وتفعيل آليات التعاون عبر الحدود لتحويل هذه المناطق إلى فضاءات جذب وتكامل بدلا من بقائها مهمشة ومعزولة.

1-الأمن ركيزة أساسية للتنمية:

نظرا للمشكلات الموجودة في المناطق الحدودية والتي انعكست على تهميش الدول لهذه المناطق، وتوسع الظواهر الأمنية في مناطق الحدود كالإرهاب والتهريب والتجارة غير المشروعة والهجرة غير القانونية وهذه المشاكل انعكست على مستويات عدة أهمها المستوى الأمني، فمن هنا تبينت علاقة التنمية بالأمن، وهذا ما يدعو إلى تأمين المناطق الحدودية وجعلها مناطق قابلة للاستثمار وللسياحة وخلق المشاريع الاقتصادية المتنوعة التي تسهم في بناء تنمية حقيقية بها.

والقارة الافريقية خير مثال يبرهن على أن الأمن هو الركيزة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، فإفريقيا غنية بالثروات المعدنية والمياه و الأراضي الخصبة الشاسعة، رغم توفر

1- إيمان صحراوي، سهام حرفوش، "أهمية المناطق الحدودية الإقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09، العدد05، 2020، ص245.

هذه الإمكانات إلا أن عدم استقرار وضعف أمن هذه القارة جعلها تعيش التخلف التنموي على جميع الأصعدة خاصة الاقتصادية والسياسية[1].

ومن هذا المنطلق،لا يمكن أن تتحقق التنمية إلا بالنظر إلى أهم شروطها وهو الأمن، إذ برز مفهوم التنمية لإنعاش المناطق التي كانت تشهد صراعات أمنية أو احتلالا عسكريا.

ولتأمين المناطق الحدودية لابد من وضع مخطط أمني وتنموي لمواجهة مختلف التهديدات والأزمات والصراعات والتي يمكن أن تكون عائقا أمام السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة، ومنه بعث مشاريع استثمارية وتوفير متطلبات المعيشة التي تجنب تلك المناطق الحدودية التوترات الأمنية. ومن هذه التدابير والاجراءات التي تتمثل في الجانب الإقتصادي للنهوض بواقع التنمية لضمان استقرار تلك المناطق من خلال سن قوانين تمنح امتيازات خاصة للمستثمرين الذين يقومون باستثمارات محددة من الجنوب و الهضاب العليا وتتدرج هذه التحفيزات والمزايا ضمن تسهيلات سيما المتعلقة بالنقل والعقار الصناعي والفلاحي، وكذلك دعم هذه المشاريع بتخصيص أغلفة مالية وأموال صناديق مخصصة لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا والمناطق الحدودية[2].

تتأثر صورة الدولة على الساحة الدولية بانعدام الأمن، مما يجعلها غير جذابة للمستثمرين، و تنعدم فيها المشاريع الاقتصادية.

تحتل الجزائر موقعا جيوسياسيا محفوفا بالأخطار والحروب، بحيث تنتشر على حدودها مختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تشهدها دول الجوار، خاصة مع بداية الحراك الشعبي في تونس، هذا الأمر سرعان ما انتقل إلى باقي الأصقاع العربية أين عرفت تزايدا كبيرا لانتشار المنظمات الإرهابية والانقسامات الطائفية والقبلية وهذه التهديدات تمثل خطرا على الأمن الوطني الجزائري خاصة ما يتعلق بالحدود الشرقية و الجنوبية.

1-شعبان عبده أبو العز المحلاوي، " أثر الأمن على التنمية الاقتصادية "، المؤتمر العلمي الأول: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع." 10-11 مارس 2014،جامعة طنطا، مصر، ص ص 5-6.

2- جمال بن مرار، نصيرة ملاح، "البرامج التنموية لتدعيم الأمن و الاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية" ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01 ، 2021، ص 308.

إن المشكلات الأمنية التي تشهدها دول الجوار أدت إلى ارتفاع المشاكل الحدودية كتهريب المخدرات عبر الحدود وكذلك المحروقات بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية[1].

الجزائر تعاني من هذه التوترات، لأن الجرائم الخارجية تؤدي إلى تهديد مباشر للأمن داخل البلاد، خاصة في مناطقها الحدودية المتاخمة لبؤر التوتر، وبالتالي الاخلال بعملية التنمية المحلية.

2-البنى التحتية و الهياكل الطاقوية:

تعتبر مشاريع البنية التحتية من المقومات الأساسية والركيزة الحقيقية للتنمية، فلا يمكن أن تستقطب المناطق الحدودية الاستثمارات المحلية أو الخارجية دون تهيئة ومشاريع وبناء قاعدة تنموية متينة حيث يؤكد النائب البرلماني "محمد بابا علي" من خلال مقابلة له على قناة " النهار" أن " المستثمرين لا يستطيعون الوصول إلى المناطق الحدودية *عين قزام تحديدا، ذلك لانعدام مقومات التنمية والتهيئة[2].

ويلاحظ ضعف تغطية شبكة الطرقات للمساحات الكبيرة في الولايات الحدودية، فمثلا ولاية تمنراست نسبة التغطية فيها تبقى ضعيفة بسبب مساحتها الكبيرة جدا، ولذلك فهي غير كافية لفك العزلة عن هذه المناطق[3].

ولقد أكدت السيدة فريدة اسكندر(مديرة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية و جاذبية الأقاليم(ANAAT) أن ضمان أمن المناطق الحدودية مشروط بالعمل على تهيئتها، ونادت أيضا بـ :"ضرورة أن تكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية لهذه المناطق من خلال إنجاز مشاريع تدفع مواطني هذه المناطق للاستقرار بها، خاصة أن هؤلاء المواطنين هم الذين سيلعبون دورا كبيرا في حماية وتنمية المناطق الحدودية، مؤكدة بهذا الخصوص بأن للوكالة

1- حكيم غريب، "ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة "، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019، ص 1111.

2-النائب البرلماني محمد بابا علي، تنمية المناطق الحدودية هل هي شعارات سياسية لإسكات سكان الحدود حصة، نقاش على المباشر، قناة النهار Ennahar.Tv.http://www.ennaharonline.com تاريخ الاطلاع: 2023/11/11.

3 -بلقاسم ميموني، بوجمعة لهبيل، "واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2011، ص160.

برنامجا واسعا في هذا الإطار، جزء كبير منه ستتكفل به الدولة والجزء المتبقي سيكون تنفيذه على عاتق الخواص"[1].

كما يعتبر الطريق العابر للصحراء المشروع الإفريقي الأول الذي يدخل ضمن البرنامج الافريقي للهياكل الرئيسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق أساسية تهدف إلى ربط عواصم الدول الإفريقية من أجل عملية التنمية و التكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة الإفريقية، ويعمل على زيادة التبادل التجاري بين هذه البلدان، وكذلك مشروع ناقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طريق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول.[2]

3-التعليم والصحة والثقافة المجتمعية:

لا يمكن أن تزدهر المناطق الحدودية في غياب تأطير تعليمي جيد، إذ أن أغلب القاطنين في هذه المناطق لا يتلقون تعليماجيدا، ذلك لابتعادهم عن المدارس، ويعود أيضا إلى طبيعة السكان لهذه المناطق فهم من البدو والرحل.

إن علاقة التعليم بالتنمية علاقة وطيدة، إذ أن النمو الاقتصادي يرتبط بجودة التعليم فيجدر الاهتمام ببناء مراكز تعليمية في مختلف الأطوار، وهذا حتما سيساهم في دعم مسار التنمية بهذه المناطق. ولعل من أبرز معوقات التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية عموما هو انتشار الجهل وعدم تلقي التعليم للكثير من أفراد المجتمع، ووجود الكثير من العادات التقاليد السلبية التي تقلل من قيمة المرأة وتحرمها من من التعليم.[3]

تتطلب تنمية المناطق الحدودية توفر عاملين رئيسين، يتعلق العامل الأول بالجانب المادي التمويلي الذي يُمكّن من إقامة المشاريع والاستثمارات ويوفر الأدوات والحاجيات

1- الملتقى الوطني الأول: المناطق الحدودية للجزائر، واقع التنمية ومتطلبات الأمن القومي، مجلة الملتقى ص 3.

2-عبد الهادي عباد، منير رابحي، "تنمية و تطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي(مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01، العدد01 ، 2019، ص16.

3- لما الشمايلة، "التنمية الريفية، مفهوم، أهداف، أسس، وسائل معوقات التنمية الريفية و الطاقة ، ازدهار البلدان كرامة الانسان"، الأمم المتحدة، 2020، ص ص 10-11. تاريخ الاطلاع 23/8/19—10:30
. node<http://www.unescwa.org

الزراعية والاقتصادية إجمالا. أما الجانب الثاني فيتمثل في المورد البشري الذي يستوجب مستوى علميا وثقافيا، لكن الأمر في المناطق الحدودية يفتقد إلى ذلك لأن السكان في هذه المناطق يعيشون خارج التجمعات السكانية الكبرى التي تضمن لهم التعليم، وتنتشر فيها ثقافة التعامل مع متطلبات التنمية، وهذا ما يثبت علاقة التنمية بمستوى التعليم والثقافة.

كما تعتبر الصحة مقوما أساسيا لتحقيق التنمية، وهذا حسب برنامج الأمم المتحدة 2030، فهناك علاقة سببية بين الصحة والتنمية، فالمجتمع الصحي والسليم أكثر قابلية لتحقيق التنمية[1]، ولتحقيق كل هذا وجب على الدولة توفير المستشفيات وقاعات العلاج ومراكز الاستعجالات والمرافق الصحية عموما.

4-المستويات الاقتصادية للتنمية:

تعتمد تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي توفر لهم مداخيل غير قانونية تضر باقتصاد، البلد كالتهريب وتجارة المخدرات ....إلخ، ونذكر من بين هذه المستويات:

4-1-التنمية الزراعية في المناطق الحدودية:

تعتبر التنمية الزراعية مدخلا أساسيا لتنمية المناطق الحدودية لما لها من دور في تحسين المستوى المعيشي، وزيادة المداخيل للمزارعين، من خلال تفعيل دور البنوك في عملية التمويل، والعمل بنظام التأمين للوقاية من مختلف المخطار، والتأكيد على الدور الذي يقدمه القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية ، وأن للزراعة دور آخر أكثر أهمية يتمثل في تمسك الفرد بأرضه[2].

1- دريادي حميدة، "استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات، المقومات"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص01، 2021، ص 336.

2-عبد الرحمان غالم، "التنمية المستدامة في المناطق الحدودية. دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05، العدد01، 2021، ص 96.

4-2-التنمية الصناعية في المناطق الحدودية :

تتخذ الدول استراتيجيات وخطط تنموية متكاملة تسمح بانشاء المصانع و تعمل التهيئة العمرانية والبناء على استغلال المساحات الكبيرة وإنشاء مصانع مختلفة عبر هذه المناطق.

ومن ذلك فلابد للسياسات الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق. وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف المناطق الحدودية فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة تعتمد على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة[1].

4-3-السياحة في المناطق الحدودية:

تزخر الجزائر بمساحة واسعة، ومناطق سياحية هامة، وهذا ما نجده في المناطق الحدودية أيضا، حيث تعتبر منطقة "جانت" الحدودية مركزا سياحيا مهما، ومهما للسياحة الداخلية والخارجية، كما تعتبر منطقة "الوادي" مركزا مهما أيضا من خلال ما تقدمه في مجال السياحة التجارية، وهي بوابة مهمة للمشرق العربي ابتداءً من تونس الشقيقة وغيرها من المناطق الجبلية والبحرية في الحدود الشرقية والشمالية والغربية.

ولترقية السياحة في المناطق الحدودية يتطلب الالتزام بتعليمات منها: تطوير المواقع الأثرية وإشراف هيئة الآثار على خصوصيات وممتلكات المناطق التاريخية وترقية البنى التحتية لاستقبال السياح[2].

4-4-التجارة في المناطق الحدودية:

1-محمد عبد البدع، **الاقتصاد البيئي و التنمية**، ط2، الاسكندرية، 2006، ص8.

2- مريم سعداوي، "واقع التنمية السياحية المستدامة في المناطق الصحراوية الحدودية بالجزائر مؤشر تنافسية قطاع السياحة و السفر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص01،2021، ص 251.

تهتم التجارة في المناطق الحدودية بدورها في ضبط العمل في إطار تبادل السلع و الخدمات ومحاربة للتهريب من خلال تنظيم المحطات الجمركية وتطبيق معايير الجودة والمواصفات، وتمثل مؤشرا مهما من أجل استقرار العلاقات بين الدول.

وتتجلى أهمية التجارة الحدودية في عدة جوانب من أبرزها تنمية قدرات المجتمع المحلي وتحسين الظروف المعيشية فضلا إلى إقامة أسواق والترويج للسلع والمنتجات[1].

لذلك تعد فالمناطق الحدودية ذات طابع استراتيجي خاص نظرا لما تتميز به من خصائص تميزها عن غيرها من المجالات الجغرافية، إذ تمثل نقاط تماس بين الدول وممرات للحركة والتفاعل الانسانسي والاقتصادي والثقافي. ويسهم هذا الدور في تعزيز التبادل وبناء علاقات التكامل الإقليمي. كما تتميز هذه المناطق ببنية اجتماعية وثقافية متشابكة، تعكس امتداد الروابط التاريخية واللغوية والدينية بين السكان على جانبي الحدود. اضافة إلى ذلك تبرز أهميتها في العد الأمني باعتبارها مجالا حيويا لحماية السيادة الوطنية والتصدي لمحتلف التحديات والتهديدات. ومن منظور تنموي، فإن ما تزخر به من إمكانيات وموارد يجعلها مجالا واعدا لتحقيق مشاريع تنموية.

المبحث الثالث : التعاون اللامركزي: المفهوم والضوابط

التعاون اللامركزي من أهم الآليات الحديثة التي ابتكرتها الدول بهدف تدعيم العلاقات فيما بينها، حيث يقوم على إشراك الفاعلين المحليين من الجماعات الإقليمية؛ بلديات وهيئات عمومية محلية في بناء شراكات عابرة للحدود، بعيدا عن حضر هذه العملية في السلطات المركزية فقط، وقد أنتج هذا التوجه بروز اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي، التي تمثل إطارا قانونيا ومؤسسيا يحدد أبعاد هذا التعاون وأهدافه وأطرافه الفاعلة سواء كانت جماعات محلية أو مؤسسات أكاديمية أو هيئات مهنية، إضافة إلى الضوابط القانونية التي تضمن مشروعيته ونجاعته في خدمة التنمية.

1-إيمان صحراوي، سهام حرفوش، مرجع سابق، ص 239.

وقد تناول هذا المبحث ثلاثة مطالب كالآتي: الأول منها مفهوم االتعاون الدولي اللامركزي، أما الثاني فقد عالج الضوابط القانونية للتعاون اللامركزي للجماعات المحلية، والثالث فقد تناول نماذج عالمية للعمل باتفاقيات التعاون اللامركزي.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي اللامركزي.

أضحى التعاون الدولي اللامركزي جزءا من الواقع السياسي وعلاقته بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر رهانا أساسيا في تنشيط وتفعيل مقومات التنمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعدّ نظام اللامركزية الإدارية من أهم الأساليب التي تبنتها السلطة المركزية لتسيير جماعاتها المحلية، بهدف منحها حرية صنع القرار وتجسيد صور الديمقراطية.

أصبح من اللازم تبنّي مقاربة جادة لتحديث النظام اللامركزي، من خلال بلورة رؤية جديدة تعيد دور الجماعات المحلية على الصعيدين الوطني والدولي، والنظر إلى ما يمكن أن تؤديه من أدوار فاعلة في إطار علاقات الشراكة والتعاون. فإذا كان دعم مكانة الجماعات المحلية وطنيا يندرج ضمن تعزيز اللامركزية وتثبيت أسس الديمقراطية، فإن تعزيز دورها دوليا يعد تأصيلا لحريتها في التسيير وقدرتها على الاندماج باستقلالية في محيطها الخارجي.[1]

1-تعريف التعاون الدولي اللامركزي:

يفهم مصطلح التعاون غالبا على أنه مساعدة للتنمية خاصة إذا تعلق الأمر بالعلاقات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ومن المهم تبيين حقيقة هذا المفهوم لأنه لا يتماشى مع الواقع المعاش.

يعرف الاتحاد الأوربي التعاون الدولي اللامركزي بأنه الأنشطة المنجزة من قبل الهيئات المحلية، إلى جانب مبادرات المنظمات الدولية غير الحكومية، وكافة الفاعلين الآخرين في المجتمع المدني"[2].

1- بوعزارة بكار، سكفالي ريم، "فعالية اتفاقيات التوأمة في ترقية أداء الجماعات المحلية بين النصوص القانونية والواقع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد02، 2022، ص824.

2-نسيمة مختاري، "**التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**"،(مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولدي معمري، 2012، ص56.

ويعرفه سيزار نوازات Cesare Nouaset حسب القانون الفرنسي: هو اتفاق عدد من الهيئات المحلية من دول متعددة على إقامة علاقات فيما بينها، تبدأ من توأمة بسيطة إلى تعاون لامركزي مع إمكانية إدماج الشركاء الاقتصاديين والاجتماعين في أعمالهم وذلك لبناء علاقات أكثر تماسكا وتقاربا فيما بينها على نحو يفوق العلاقات التي تنشأ بين دولة وأخرى."[1]

2-تعريف اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي في القانون الجزائري:

ورد في المرسوم التنفيذي 17-329- الذي يوضح علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الاقليمية الجزائرية والأجنبية- بأن "اتفاقية التعاون اللامركزي هي كل وثيقة موقعة بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر من جهة، وجماعة إقليمية أوأكثر من جهة أخرى، تقوم بموجبها علاقة تعاون لامركزي وتتضمن تصريحات أو إعلان نية وتحدد الحقوق والواجبات الملزمة لكل طرف موقّع، وكذا مجالات التعاون والكيفيات التقنية والمالية لتنفيذها"[2]

أما بالنسبة لتعريف التعاون اللامركزي، فإن نفس المرسوم المذكور أعلاه أكد أنه: "كل علاقة شراكة قائمة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر بهدف تحقيق مصلحة متبادلة في إطار صلاحياتها المشتركة"[3].

ويعرف المرسوم التنفيذي نفسه التوأمة على أنها:"اتفاق ينشأ بين طرفين لامركزيين يتشابهان من حيث السكان والبني التحتية والإدارة بهدف المساعدة المتبادلة وتحقيق مصالح مشتركة وتحسين ظروفهم، كما تعد اتفاقية التوأمة أسلوبا للتعاون بين الجماعات الإقليمية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية وتشمل تبادل الخبرات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية، والتعريف بالجماعات الاقليمية على مستوى الدولة"[4]

1-رادية عليان، "التعاون اللامركزي في الجزائر واقع وتحديات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني"، المجلد العدد02، 2016، ص 184.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 17-329 ،المتعلق بإقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، الجريدة الرسمية، عدد 48، مؤرخ في 26 صفر 1934، الموافق ل15نوفمبر 2017.

3-المرجع نفسه.

4-المرجع السابق.

تعد التوأمة بين البلديات والمدن من أكثر أشكال التعاون اللامركزي شيوعا، إذ تهدف إلى تعزيز التقارب الدولي بين الهيئات المحلية وتطوير علاقات الصداقة والتبادل فيما بينها.

والتوأمة هي أساس العلاقات بين الهيئات والمؤسسات المحلية من خلال الجهود المبذولة بقصد تعزيز التقارب ودعم مشروع التنمية، كما أسهمت التوأمة عبر تاريخ المجتمعات في تصالح الجماعات الموجودة عبر الحدود، كما حصل بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية[1]

و يُمثل التعاون اللامركزي آلية ناجعة لدعم و تنشيط المبادرات المحلية الرامية إلى التنمية على مستوى الجماعات المحلية، تعتمد على مبدأ التبادل الدولي الذي يدعم التنسيق بينها وبين نظيراتها الأجنبية. كما يعزز الثقة العامة عبر الالتزام بقيم التضامن والحوار والفعالية، ويعد مؤشرا على ترسيخ الديمقراطية المحلية، ونموذجا تنمويا بديلا أقل مركزية وأكثر قدرة على التكيف مع حاجات المواطن مقارنة بالمبادرات الحكومية.

إن إعادة النظر في طبيعة وظائف الدولة، ومنح الصلاحيات للوحدات المحلية تعدّ سببا مباشرا في ظهور التعاون اللامركزي، حيث تعتبر الهيئات المحلية فواعل جديدة على المستوى الدولي؛ وهذا ما تأكد بعد قمة ريو 1992، والتي شدّدت على أهمية دور الجماعات المحلية في مجال التنمية المستدامة وحماية البيئة.[2]

2-أطراف التعاون اللامركزي:

يتم التعاون اللامركزي بين مجموعة من الفاعليين ذات الطبيعة المختلفة. وتتحدد الأطراف كما يلي:

1-Jumlaje&coop è ration dccentralisèehttp://www.viLLe-Lapossession.mobivs.re-restaironts. 41-htmL. 16/9/2023.

2- مفيدة بالعبيدي، عمارة ناجي، " دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية: التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي نموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد08، العدد01، 2017، ص 111.

2-1-الجماعات المحلية: يمكن للجماعات المحلية اقامة علاقات تعاونية، وهي الأقدر على ذلك من خلال قدرتها على التنظيم، ولتوفر العامل البشري والإمكانيات المالية التي تحصلها من الجباية والمساعدات المركزية[1].

ضرورة أن تبرم البلديات الجزائرية اتفاقيات التعاون مع نظيراتها من البلديات التابعة لدول أجنبية للاستفادة من خبرات وتجارب ومساعدات البلديات الأجنبية وتستفيد البلديات من خدمات المنظمات الدولية عند الانظمام إليها في مجال القانون البلدي والدولي، وتقوم البلديات بدورها الدولي المتمثل في:

2-1-1-اتفاقية التوأمة لتعميق التعاون بين البلديات عالميا: تعتبر اتفاقيات التوأمة الأسلوب الذي يسمح للبلديات التعاون مع بلديات تابعة لدول أخرى على سبيل الأخوة أو الصداقة، وتتضمن تبادل الخبرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية، تتمثل أهميتها في التعريف بالبلديات على الصعيد الدولي والاندماج في جوّ للتعاون[2].

2-1-2-نشاط البلديات على الصعيد الدولي: توجد منظمات دولية تضم عدة بلديات وتكون بمثابة أعضاء فيها، تهتم بتسيير الأنشطة الدولية، وقد يتوسع نشاطها ليشمل حيزا جغرافيا أكبرَ ومحدداً، ومن أمثلتها منظمة المدن العربية، كما يمكن اعتبار منظمة الدول العربية مثال على ذلك[3].

تقدم المنظمات الدولية دعما للبلديات على المستوى العالمي من خلال برامج التعاون الدولي. وهذا الأخير يؤدي دورا هاما في تطوير دور البلديات ، وفي هذا السياق يمكن القول بأن البلديات في الجزائر قد دخلت في علاقات من هذا النوع، وهو ما يسمح لها بالاستفادة من التعاون الدولي[4]

---

1 – أحسن غربي، "علاقة التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد05، العدد02، 2020، ص440.

2 – فريدة مزياني، "**المجالس الشعبية المحلية في نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**"، (أطروحة دكتوراه) ،كلية الحقوق، جامعة منتوري، (2005)، ص225.

3 – المرجع نفسه.

4 –المرجع نفسه، ص235.

2-2-منظمات المجتمع المدني: تعتبر منظمات المجتمع المدني من بين أطراف التعاون اللامركزي بمفهومه الأوسع والذي يحمل معنى الجماعة التي تدخل في إطارها هذه المنظمات ، لذلك تدخل في إطار الأطراف المعنية بالتعاون الدولي اللامركزي[1].

ومنه فإن منظمات المجتمع المدني لها القدرة على تجميع المصالح وتمثيلها والدفاع عنها.

2-3-القطاع الخاص: ومن الفواعل المهمة في التعاون اللامركزي نجد القطاع الخاص؛ إذ يعتبر جهة فاعلة معترف بها في التعاون اللامركزي، اعتبارا لقدراته المالية التي قد تسهم في مسار التنمية وفي العمل لتحقيقها.[2]

2-4-المؤسسات العلمية والمحلية: وهي مؤسسات علمية قادرة على تعزيز وإنجاز الأبحاث؛ ممثلة في الجامعات ومراكز البحث...، كما تقوم أيضا بدور توعوي في مجالات التعاون اللامركزي بين البلديات والمدن، ويمتد دورها إلى المستشفيات باعتبارها مؤسسات محلية تسهم في العمل اللامركزي [3]

3-عيوب ومشاكل التعاون الدولي اللامركزي:

3-1- صعوبة تحقيق الديمقراطية في بعض الدول: إن من أهم دعائم التعاون الدولي اللامركزي هو استقلالية الجماعات المحلية والشفافية والفعالية، إلا أن بعض الدول لم تستطع تحقيق ذلك على مستوى اللامركزية. إذ تعاني العديد من الهيئات المحلية من التبعية إلى المركز من الناحية المالية ومن الناحية القانونية.

3-2-الإطار القانوني: لا يوجد إطار قانوني يؤطر هذه الممارسة عدا قانون الولاية الجديد الذي تسمح فيه المادة الثانية منه القيام بهذه العلاقات التعاونية وغياب مؤسسات متخصصة تهتم بدراسة طلبات التعاون والمراقبة[4].

---

1 -سارة الخمال، تأملات في التعاون اللامركزي، .https://www.startimes.com15/9/23a13:36<تاريخ الاطلاع:2023/11/11.

2 - المرجع نفسه.

3-نعيمة خطير، "التعاون اللامركزي الجزائري الممتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج"، المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد02، العدد04، 2018، ص 70.

4-رادية عليان، مرجع سابق, ص 188

3-3-الإطار التنظيمي والإداري: تتميز مقاربة التعاون اللامركزي في الجزائر بأنها ذات طابع إداري أكثر من كونها ذات طابع سياسي واقتصادي، وهذا ما يشكل خطر تفكك الوحدة الوطنية لصالح الخصائص المحلية والإقليمية جراء استقلالية الوحدات الاقليمية خاصة في ظل ضعف التماسك وهشاشة المجتمع الجزائري .

لم تستطع السلطات المحلية فرض نفسها كفاعل هام في تحقيق التنمية المحلية والاستدامة في الجزائر، بسبب محدودية القدرات والامكانات المالية والقدرات البشرية وعدم مقدرتها على التعبئة. ولازالت الدولة تدعم الوحدات المحلية بالمادة التقنية والمالية.[1]

المطلب الثاني: الضوابط القانونية للتعاون اللامركزي للجماعات المحلية

يعد التعاون اللامركزي للجماعات المحلية إطارا مهما لتفعيل العلاقات الدولية على المستوى المحلي، غير أن ممارسته تظل مقيدة بجملة من الضوابط القانونية التي تضمن احترام سيادة الدولة ووحدة قراراتها الخارجية، فهذه الضوابط تعد شروط إبرام الاتفاقيات وتوزيع الاختصاصات بين السلطات المركزية والجماعات المحلية، كما تضبط آليات المتابعة والمصادقة لضمان انسجام هذا التعاون مع السياسات الوطنية. ومن ثم فان البعد القانوني يشكل الركيزة الأساسية لضمان مشروعية وفعالية التعاون المركزي، وحمايته من أي تعارض محتمل مع المصالح العليا للدولة.

1- الضوابط الإجرائية لإقامة علاقات تعاون لامركزي:

تقتضي اللامركزية المحلية منح الهيئات المحلية صفة شخصية قانونية اعتبارية تمكّنها من ممارسة اختصاصاتها باستقلالية مع خضوعها في الوقت نفسه لرقابة السلطة المركزية.

وتنفيذا لذلك، عملت الجزائر على توسيع صلاحيات الجماعات المحلية (الولاية/البلدية) مع اخضاع هذه الصلاحيات لرقابة السلطة المركزية، وهو ما وضحه قانونا الولاية والبلدية. كما أضاف التشريع الجزائري لهذين الهيئتين صلاحية جديدة تتمثل في

1-نعيمة خطير مرجع سابق, ص 79.

إمكانية إقامة علاقات مع هيئات إقليمية أجنبية من أجل المساهمة في ميادين التنمية وتبادل المصالح[1].

وأكدت المادة التاسعة من المرسوم التنفيذي 17 – 329 وجوب اخضاع مبادرات الجماعات المحلية الأجنبية للمسارات الدبلوماسية كي يعترف بها قانونا، كما أكد نفس المرسوم على أن تقام علاقات التعاون اللامركزي من خلال مراحل مظبوطة هي: مرحلة الاكتشاف ومرحلة الاتصال والمفاوضات التي يقوم بها الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب الحالة . ويتم ذلك بموافقة وزير الداخلية والجماعات المحلية والوزير المكلف بالشؤون الخارجية، وصولا إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة إعداد مشروع الإتفاقية وتوقيعها[2].

وتضمّن قانونا الولاية والبلدية كيفية إبرام علاقات تعاون بين الجماعات الإقليمية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية وذلك عبر اعتماد منظومة قانونية لها علاقة بمسألة التعاون اللامركزي بين الجماعات من ناحية التشريع أو التنظيم، حيث جاء في المادة 08 من قانون الولاية: "أنه تستطيع الولاية في حدود صلاحياتها إقامة علاقات إقليمية أجنبية قصد إرساء علاقات تبادل وتعاون طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما في ظل إحترام القيم والثوابت الوطنية"[3].

ويؤكد القانون بأن علاقات التعاون المبرمة بين الولاية والجماعات الإقليمية الأجنبية يكون في إطار الاحترام الشديد لمصالح والتزامات الجزائر الدولية.

ويكون التعاون اللامركزي الذي المشار إليه في المرسوم التنفيذي في شكل علاقات توأمة بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والجماعات الإقليمية الأجنبية. وهذا ما تم تناوله بالتفصيل في نص المادة 55 من قانون الولاية والمادة 57 من قانون البلدية، وتهدف هذه العلاقات المتعلقة بالتعاون اللامركزي بشكل واضح. وهو ما نصت عليه المادة "06" التي

1 المادة 29 من المرسوم التنفيذي، 17–329.

2– المادة 13 من المرسوم التنفيذي 17–329.

3 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة08، المتعلق بتنظيم الولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر07 ربيع الثاني 1433 الموافق ل 29 فبراير 2012, ص09.

تؤكد: "تقام علاقات التعاون اللامركزي بهدف تعزيز قدرات الجماعات الإقليمية الجزائرية وتسيير المرافق العمومية المحلية بفعالية التنمية المحلية"[1]

احتوت إتفاقيات التعاون اللامركزي شروط عديدة تتمثل في شروط إبرام إتفاقية التعاون اللامركزي.

أ – الإلتزام بالقيم والثوابت الوطنية: إذ يعد هذا البند من أهم شروط إبرام إتفاقيات التعاون اللامركزي، فهو يعبر عن المرجعيات الوطنية التي يجب احترامها وصونها والمتمثلة في وحدة الدولة، السيادة الوطنية،. والإنتماء الديني (الإسلام). واللغة الرسمية للدولة، إضافة إلى احترام رموز السيادة الوطنية والقيم العامة التي تضبط المجتمع والدولة الجزائرية، رغم اعطاء الدستور الإستقلالية للجماعات المحلية في إقامة علاقات التعاون اللامركزي، إلا أنه ضبطها بإلزامية احترام الرموز والمكونات الرئيسية للدولة الجزائرية، وضرورة التقيد بها، وعدم المساس بمصالح الجزائر الخارجية أو بأمن وسلامة التراب الوطني والنظام العام وهذا مانص عليه المشرع في المادة 08 من قانون الولاية والمادتين 03 – 04 من المرسوم التنفيذي 17 –329[2].

ب – المنفعة العمومية: ومن شروط إبرام إتفاقية التعاون اللامركزي مراعاة المنفعة العامة، التي أبرم من أجلها هذا العقد، وتؤكد المادة (05) من المرسوم التنفيذي 17 – 329 ذلك من خلال: " تستدعي إقامة علاقات تعاون لامركزي وجود منفعة عمومية وطنية أو محلية مؤكدة، ويجب أن تعود بالفائدة على الجماعات الإقليمية المعنية، ويجب ألا تحيد هذه العلاقات عن هدفها لتحقيق غايات شخصية أو حزبية أو سياسية "[3]

ج– موافقة الوزير الأول: تكون إتفاقيات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية والجماعات الإقليمية الأجنبية، تماشيا مع ضوابط النظام اللامركزي، إلا أن هذا الأمر يقتضي ضرورة الموافقة المسبقة للوزير الأول فيما يتعلق بكل اتفاق أو مبادرة بين الجماعات، وذلك وفق مانصت عليه المادة 09 من المرسوم ذاته. والتي تؤكد: " تخضع كل

1–عمر حياد، حبشي لزرق، رحموني محمد، يامة إبراهيم: "النظام القانوني بعلاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة دراسات الأكاديمية،المجلد01، العدد 02، 2019، ص194.

2–غربي أحسن، " مرجع سابق، ص ص444–445.

3–المادة 05 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.

مبادرة ترمي إلى إقامة علاقات تعاون لامركزي إلى الموافقة المسبقة للوزير الأول"[1]. وفي هذه الحالة يكون الوزير الأول هو صاحب القرار النهائي في مايتعلق بالمبادرات التي تهدف إلى إقامة علاقات تعاون لامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية وفي هذا الشرط نلاحظ أنه تم تجاوز موافقة وزير الخارجية ووزير الداخلية وصولا إلى الوزير الأول.

و تدرج علاقات التعاون هذه ضمن احترام مصالح الجزائر وإلتزاماتها الدولية ويصادق على الإتفاقيات المتعلقة بذلك بموجب مداولة يوافق عليها وزير الداخلية بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية بتحديد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم[2].

ونص قانون البلدية من خلال المادة 106 على أنه: " تخضع توأمة بلدية ما مع بلدية أو أي جماعة إقليمية أجنبية أخرى إلى الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي وزير الشؤون الخارجية "[3].

البلدية تستطيع إبرام إتفاقيات توأمة مع الجماعات الإقليمية الأجنبية، إلا أن الشروط التنظيمية والقانونية تؤكد أن البلدية تأخذ موافقة وزير الداخلية وكذلك رأي وزير الخارجية.

2- تنفيذ إتفاقيات التعاون اللامركزي:

تدخل إتفاقية التعاون اللامركزي حيز التنفيذ بعد إبرامها ، ويحرص المشرع على بلوغ الأهداف المرجوة من هذه العلاقات، والتزام هذه المعاهدات بالإطار القانوني المحدد لها، وضع المشرع الجزائري بناءً على ماجاء في المرسوم 17 – 329 قواعد قانونية للتنفيذ مراعاةً لما ورد في عقد الإتفاقية، حيث يلتزم الأطراف بوضع مخطط عمل سنوي تضبط فيه الأعمال الواجب تنفيذها وأهم النتائج يجب تحقيقها خلال هذه السنة.[4] هذا ماورد في المادة (27) من المرسوم ذاته. وبعد مرور كل سنة تقوم الجماعة الإقليمية الجزائرية بتحصيل

1- المادة 09 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.

2- عمر عياد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 189 – 200.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 106 من قانون البلدية رقم 11-10،الجريدة الرسمية، العدد37، الصادرة بتاريخ 01 شعبان 1432 الموافق ل 03 جويلية 2011، ص 17.

4-فارس مزوزي، بن عمران محمد الاخضر، " التعاون الدولي اللامركزي كآلية لترقية التنمية المحلية في الجزائر: مقاربة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 17 – 329) "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2015, ص 224.

العمليات المنجزة من خلال التعاون اللامركزي، إذ يتعين على الجماعات الإقليمية الجزائرية متابعة تقدم الأعمال ومدى تنفيذها،كما نصت بنود إتفاقية التعاون اللامركزي، والتأكيد أيضا على تقييم هذه الأعمال بشكل منتظم عبر عمليات التقييم والتقدير مع اقتراح توصيات لتحسينها. وهذا ما جاء في المادة (28)[1]، أما المادة 29 من المرسوم نفسه فتؤكد مايلي: يرفع الوالي إلى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية تقريرا سنويا في حالة تنفيذ المشاريع في إطار تنفيذ اتفاقية التعاون اللامركزي الملزمة للولاية أو للبلديات التابعة لإقليم إختصاصه[2].

كما أن المرسوم التنفيذي 17- 329 وضح كيفيات تسيير نشاطات التعاون اللامركزي، فمن خلال المادة (34) تطرق إلى مصادر تمويل مشاريع التعاون اللامركزي وهي أساسا تتمثل في[3]:

- الموارد الخاصة بالجماعات الإقليمية المعنية.
- إعانات الدولة.
- المساهمة المالية للجماعات الإقليمية الشريكة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول
- أية موارد أخرى ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول بهما

إذ أن عملية تنفيذ مشاريع التعاون اللامركزي تستند إلى سندات مالية معلومة المورد ومعروفة المصدر،أما عملية التسيير الخاصة بالموارد المذكورة تستند إلى قواعد المحاسبة العمومية، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وهذا ما نصت عليه المادة (35) وذلك للحرص على المحافظة وحماية المال العام[4].

وحرصا على سير عملية التعاون بوتيرة جيدة تنص المادة (38) على تكليف لجنة للتعاون اللامركزي تعمل على ترقية التعاون وتشجيعه لتحقيق أهداف التنمية المحلية وهي لجنة تابعة للجماعات الإقليمية وتنخرط كذلك في علاقات تعاون لامركزي[5].

1-المادة 28 من المرسوم التنفيذي 17 -329.
2- المادة 29 من المرسوم التنفيذي 17 - 329.
3- المادة 34 من المرسوم التنفيذي 17 - 329.
4- المادة 35 من المرسوم التنفيذي 17 - 329
5- المادة 38 من المرسوم التنفيذي 17 -329

3/ أهداف التعاون اللامركزي:

لايمكن أن تكون هناك علاقة تعاون لامركزي دون وجود أهداف والتي تندرج ضمن المصلحة العمومية، حيث تسعى الهيئات المحلية بموجب المادة (06) من المرسوم التنفيذي إلى ترقية أهداف التنمية المحلية وأهداف التعاون اللامركزي، وهذه الأهداف ضرورة يجب أن ترمي لتحقيقها كل الاتفاقيات حيث تنص هذه المادة على مايلي: "تقام علاقات التعاون اللامركزي بهدف تعزيز قدرات الجماعات الإقليمية الجزائرية وتسيير المرافق العمومية المحلية بفعالية وترقية التنمية المحلية "[1].

و المادة 11 من المرسوم تؤكد أن التعاون اللامركزي يهدف إلى تشجيع المبادرات التي تمنح للجماعات الإقليمية كالتالي: [2]

- دفع حركة التنمية المحلية.
- تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.
- ترقية تبادل الخبرات والمهارات بين الجماعات الإقليمية.
- المساهمة في تلبية حاجات الساكنة ومطالبها ذات الأولوية.
- تمتين الصداقة بين الشعوب وتعزيز الديمقراطية التساهمية واللامركزية والحكومة المحلية.

4- مجالات وميادين التعاون اللامركزي:

حددت المادة 12 من المرسوم التنفيذي أهم مجالات إتفاقيات التعاون اللامركزي حيث نصت بأن هذه المجالات تكون ضمن مشروع إتفاقية تعاون لامركزي. وتتمثل هذه المجالات في[3]:

- التنمية والتهيئة والهندسة الحضرية.
- النقل والمواصلات.
- حماية البيئة.
- الطاقات المتجددة.

1- المادة 06 من المرسوم التنفيذي 17 – 329 .

2- المادة 11 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.

3- المادة 12 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.

- الموارد المائية والري.
- المرفق العمومي وعصرنة إدارة الجماعة الإقليمية.
- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- النظافة والصحة والحماية الإجتماعية.
- الثقافة والشباب والرياضة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الفلاحة والغابات والصيد البحري.
- السياحة والصناعات التقليدية.
- تحسين مستوى موظفي الجماعة الإقليمية وتكوين النواب المحليين.
- كل نشاط يندرج في إطار صلاحيات الجماعات الإقليمية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

بينت المادة القانونية المجالات المحورية لإتفاقية التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية ونظيرتهاالأجنبية. هذا ما لم تحدده المادة 106 من قانون البلدية خلافا للمادة 08 من قانون الولاية والتي نصت بأنه من حق الولاية إبرام إتفاقيات التعاون اللامركزي في حدود صلاحياتها.

5- شروط إنهاء العمل بإتفاقيات العمل اللامركزي:

وضح القانون الجزائري من خلال نصوصه الحالات التي يمكن أن تكون فيها علاقات التعاون اللامركزي باطلة، وتنص المادة (04) من المرسوم التنفيذي 17- 329 على أنه: "تعتبر باطلة كل علاقة تعاون لامركزي تمس بالوحدة الوطنية وبالقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية وبالأمن وبسلامة التراب الوطني وبالنظام العام"[1]، إذ أن المشرع الجزائري أعطى أولوية قصوى للقيم الأساسية للدولة الجزائرية والهوية الوطنية وسلامة التراب الوطني والهيكل التنظيمي العام على أي علاقة تعاون في إطار التوأمة أو الشراكة مهما كانت منافعها وأهدافها وأن تلك القيم هي أغلى من أي فائدة قد تعود بها هذه الاتفاقيات إن حاولت المساس بها، إذ يمكن وضع حد لاتفاقيات التعاون اللامركزي قبل الوصول إلى

1- المادة 04 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.

تنفيذها وهذا ما ضمنه المرسوم ذاته من خلال المادة (30) والتي تؤكد بأن الجماعات الإقليمية الجزائرية بإمكانها إقتراح إنهاء العمل بإتفاقية التعاون اللامركزي وذلك برفع تقرير من طرف الوالي المختص إقليميا إلى وزير الداخلية والجماعات المحلية الذي يقوم بإنهاء العمل بالإتفاقية بعد التشاور مع وزير الخارجية، إذ تنص هذه المادة على أنه: " يمكن للجماعة الإقليمية الجزائرية إقتراح إنهاء العمل بإتفاقية تعاون لامركزي بناء على تقرير مسبب يرفعه الوالي المختص إقليميا إلى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية الذي يبت في إقتراح إنهاء العمل بالاتفاقية بعد الأخذ برأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية"[1].

أما المادة (31) من المرسوم 17 – 329 فإنها تؤكد إنهاء العمل باتفاقية تعاون لامركزي في مداولة المجلس الشعبي الولائي أو المجلس الشعبي البلدي حسب الهيئة المبرمة للإتفاقية[2].

إن المادة(31) لم تحدد الأسباب المقترحة لإنهاء العمل بالإتفاقية من طرف الوالي أو الوزير المكلف بالشؤون الخارجية على وزير الداخلية. وقد يعود السبب دائما مرتبطا بعدم الالتزام بأهداف أو موضوعات الاتفاقية أو حدوث خلل في شرط من شروط إبرامها[3].

المادة (32) تنص بأنه: "يمكن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية بناءً على اقتراح مسبب من الوالي وبعد أخذ رأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، أو بناءً على اقتراح من هذا الأخير أن يطلب من الجماعات الإقليمية المعنية إنهاء العمل بالإتفاقية السارية "[4]. وفي هذه المادة الأخيرة يبين المشرّع الجزائري أنه يجوز في حالات معينة أن يكون وزير الداخلية هو من يدرس اقتراح الوالي أو اقتراح وزير الخارجية.

من خلال هذه الضوابط القانونية نصل إلى أن المشرع الجزائري ضبط اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية بضوابط قانونية وتنظيمية تضمن توضيح سيرورة هذه الإتفاقيات من حيث الجانب القانوني والمالي والتنظيمي وشروط

1– المادة 30 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.
2– المادة 30 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.
3–المادة 30 من المرسوم التنفيذي 17–329.
4 المادة 32 من المرسوم التنفيذي 17 – 329.

الإنهاء بالعمل بها في حالات حياد هذه الاتفاقيات عن الأهداف المنشودة والشروط المتفق عليها.

يتضح مما سبق أن التعاون اللامركزي الدولي، وإن كان يمثل آلية فعالة لتعزيز التنمية المحلية والانفتاح على الشركاء الأجانب، فإنه يظل مقيدا بجملة من الضوابط القانونية التي تهدف إلى ضمان احترام السيادة الوطنية، وتكريس مبدأ الشرعية، وتحقيق الانسجام مع السياسات العامة للدولة. فالقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية لا تمنح الهيئات المحلية حرية مطلقة في إبرام الشراكات، وإنما تضع إطارا قانونيا دقيقا يحدد صلاحيتها وآليات عملها، و يضمن مراقبة الدولة المركزية على هذا النوع من التعاون.

وبذلك يمكن القول إن الضوابط القانونية تشكل دون تعارض هذه المبادرات مع المصالح العليا للدولة، كما تسهم في ترشيدها وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المرسومة.

المطلب الثالث: نماذج عالمية للعمل باتفاقيات التعاون اللامركزي

لجأت الكثير من الدول النامية إلى إعادة هيكلة تنظيمها الإداري، وبدلا عن النظام المركزي أقرت اللامركزية كأداة وأسلوب إداري حديث يتم من خلاله التقرب من المواطن والإهتمام بالشأن المحلي، وإحداث تغيير على مستوى البلديات والمناطق البعيدة والمهمشة في مجال التنمية.

ولأن التنمية المحلية تقتضي عدة أساليب لإنجاحها، لجأت الإدارة المحلية (الولاية/البلدية) إلى إتفاقيات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الوطنية ونظيرتها الأجنبية.

رغم إختلاف التنظيم الإداري بين الدول من النواحي الإجتماعية والسياسية والقانونية والدينية، إلا أن الكثير من الدول تسعى إلى إبرام إتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين جماعاتها الإقليمية مع جماعات إقليمية لدول أخرى ومن بين هذه النماذج مايلي:

1- التعاون اللامركزي اللبناني الفرنسي:

أقامت البلديات في لبنان عدّة علاقات مع الجماعات المحلية في القارات الخمس.

ويبين التعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني، اختلاف المستويات الإقليمية الملتزمة بينهما. فمن الجانب الفرنسي نجد المجالس الإقليمية والعامة والبلديات ومابين البلديات، وفي الجانب اللبناني هناك البلديات واتحاداتها.

وتشير الإحصائيات إلى أن برامج التعاون اللامركزي ومشاريعه المتنوعة متعلقة بالمدن اللبنانية الكبرى وإتحادات البلديات الأكثر دينامية لغاية عام 2019 حيث تم إحصاء 35 شراكة قائمة للتعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني، منها (ست) شراكات تحظى بتمويل مشترك من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية. وقد تم إحصاء 93 شراكة منذ الثمانينات[1].

أما البلديات التي التزمت بمشاريع تعاون لامركزي فهي بلديات مختلفة منها البلديات الحضرية والبلديات الريفية ذات الكثافة السكانية الكبيرة ومنها ذات الكثافة السكانية القليلة، ولها مساحات مختلفة.

وتتميز المشاريع المنفذة في التعاون اللامركزي اللبناني الفرنسي بتنوع الجهات المعنية والالتزام المتزايد للشبكات والمؤسسات المختلفة إلى جانب البلديات، كما تتميز بتنوع مواضيعها المتفق عليها من طرف الشركاء والتي تتطابق مع اختصاصات السلطات المحلية وهي:

– الزراعة والتنمية الريفية/إدارة الأراضي والنقل/المياه والصرف الصحي/البيئة التربية والفرنكفونية/الحوكمة المحلية والدعم المؤسساتي/التراث والثقافة/الرياضة والشؤون الاجتماعية/التكنولوجيا/السياحة.

وتستفيد البلديات اللبنانية من تبادل الخبرات والتدريب والنصائح والمساعدة التقنية بالإضافة إلى[2]:

– مساعدة في صياغة المشاريع ومواكبتها ومتابعتها.

– مساهمات في تمويل المشاريع أو مساعدة لإيجاد تمويل لدى الجهات المانحة.

---

1 – جهاد فرح إتحاد التعاون الدولي لمساعدة التنمية المحلية منorg . books. openedition ،: تاريخ الاطلاع 5/ 9 /2023.

2 – الدليل العلمي للتعاون اللامركزي موجه للبلديات والاتحادات البلدية اللبنانية، 9CC2eda74fStOrge/emulated/o/download تاريخ الإطلاع 2023/9/5.

أظهرت السلطات المحلية الفرنسية دعما نموذجيا للبلديات والاتحادات البلدية اللبنانية وللشعب اللبناني، نتيجة الوضع اللبناني الذي استفحلت فيه الأزمات مؤكدة على روابط التضامن والعلاقات التاريخية بين البلدين.

زارت بعثة من السلطات المحلية الفرنسية مجموعة من البلديات اللبنانية تتألف هذه البعثة من 18 مبعوثا بين منتخبين وفنيين في الفترة الممتدة بين 27 – 29 من جوان 2022

وتشارك جمعية المدن المتحدة فرنسا بدعم من السفارة الفرنسية ووزارة أوربا والشؤون الخارجية الفرنسية، كما تشارك أيضا المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية.

لقد حدد الجانب الفرنسي الهدف الرئيس خلال إرسال هذه البعثة، وذلك بالإطلاع على الاحتياجات الحالية للبلديات اللبنانية وتقوية الشراكة القائمة. وتشجيع الشراكات الجديدة وتقوية العلاقات مع مختلف الجهات الفاعلة الداعمة للتعاون اللامركزي. كما تم التطرق لموضوع البيئة والطاقات المتجددة في إطار مشروع إعادة تأهيل منطقة الكرنتيتا المتضررة من إنفجار 4 أوت 2020، من خلال انعقاد جلسة تبادل بين السلطات المحلية الفرنسية واللبنانية [1].

كما تم الحديث عن موضوع التربية والتعليم بمناقشة تعاون في بلدية القرية (شرق صيدا) ومن ثم في بلدية صيدا حول التعاون القائم مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية[2].

2- التوأمة بين البلديات التركية وأخرى أجنبية:

لقد أبرمت العديد من البلديات التركية اتفاقيات توأمة مع نظيراتها الأجنبية ومنها:

2-1- إتفاقية توأمة بين بلدتين تركية وتونسية:

وقعت بلديتا "حلق الوادي" التونسية و"مراد باشا" في أنطاليا التركية يوم الجمعة 2022/08/12 إتفاقية توأمة لتعزيز التعاون المشترك بين المدينتين، و ذلك من خلال زيارة

1 – بعثة بلدية فرنسية لتعزيز التعاون اللامركزي والإطلاع على الإنجازات الفرنسية اللبنانية، www . alkalimaonline . com ، تاريخ النشر 2022/6/28 تاريخ الإطلاع 2023/9/6.

2 – المرجع نفسه.

وفد تركي مقر بلدية حلق الوادي بالضاحية الشمالية للعاصمة التونسية. وترأس الوفد التركي رئيس بلدية مراد باشا (أويمت أويصال)، وعددا من رؤساء المؤسسات وأعضاء في مجلس البلدية. وتم توقيع الإتفاقية من قبل(أويصال) من الجانب التركي، ورئيسة بلدية "حلق الوادي" (آمال الإمام) من الجانب التونسي[1].

تهدف هذه الإتفاقية للنهوض بالموروث الثقافي للبلديتين وتعزيز التعاون في مجالات الثقافة والرياضة والسياحة.و هدفت الاتفاقية إلى وضع برامج ثنائية لدعم التبادل بين شباب المدينتين في المجالات المذكورة، والتأكيد على الدور الهام لدفع السياحة في البلديتين اللتين تتوفران على مقومات مميزة كوجهة سياحية على مدار السنة[2].

2-2- إتفاقية التوأمة بين بلدية (رفح) الفلسطينية و(سانجاك تبه) التركية:

في إطار التعريف بمدينة رفح وإستقدام الدعم المادي والفني لمشاريع البلدية، وتوسيع شبكة العلاقات الدولية، جرى بروتوكول التوأمة بين البلديتين من أجل تطوير علاقات الصداقة والتعاون، وقد أقدم على توقيع هذه الإتفاقية من الجانب الفلسطيني، رئيس بلدية رفح "د.أحمد الصوفي"، ومن الجهة التركية مسؤول الوفد رئيس بلدية سانجاك تبه السيدة "شيماء دو غو جو".

جاءت هذه الإتفاقية تحقيقا لرؤية بلدية رفح في الانفتاح على العالم وتطوير العلاقات الدولية والتعاون مع نظيراتها الأجنبية، وربط مدينة رفح بمدن عربية وأخرى أجنبية.

وجاء كل ذلك نتيجة العلاقات الأخوية والتفاهم والإنسجام الكبير في الرؤى بين البلديتين، والتاريخ والموروث المشترك وهذه الإتفاقية ماهي إلا تجديد لعلاقة توأمة تم تأسيسها في عام 2012 وتهدف إلى:[3]

- التعاون بين البلديتين.
- تبادل الخبرات والمعارف للكوادر البلدية.

1 - إتفاقية توأمة بين بلديتين تركية وتونسية ، تاريخ الاطلاع 2023/09/13. https: // www. Aa.com . tr

2-المرجع السابق.

3 - بلدية رفح تجدد بروتوكول التوأمة مع بلدية سانجاك تيه التركية، بلدية رفح، https: // murafah . ps. - تاريخ الاطلاع 2023/09/13.

– العمل على تطوير مشاريع مشتركة وتخطيط برامج عمل مشترك لما فيه مصلحة الطرفين.

3 – التوأمة بين مدن عراقية وأخرى أجنبية:

لجأ العراق إلى أسلوب التعاون اللامركزي الذي أضاف قيمة كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تفعيل نظام حكم محلي شفاف وفعال.

في هذا السياق نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ورشة عمل في أربيل لمدة ثلاثة أيام للفترة مابين 11–13نوفمبر2022 لصالح ثلاثين مسؤولا من الحكومات المحلية من محافظات(نينوى/صلاح الدين/الأنبار/أربيل/ دهوك/ السليمانية/ البصرة/ ذي قار/ ميسان) لتسليط الضوء على إنجازات مشروع شراكات التوأمة بين المحافظات العراقية ونظيراتها الأوربية وأتيحت في هذا اللقاء فرصة التعاون مع الشركاء من البلدان الأوربية[1].

دعا أمين بغداد "علاء معن" إيطاليا إلى إقامة مشروع توأمة بين بغداد وروما، والتشارك في تأهيل نصب الحرية، كما رحب بفكرة التوأمة مع روما، باعتبارها محور للإشعاع الفني والعمراني الكبير، وتهدف التوأمة التي أجريت عام 2021 بين المحافظتين إلى[2]:

– تقديم خبرات روما في مجال البنية التحتية ومشاريع الصرف الصحي ومعالجة النفايات.

– فتح آفاق تعاون وتعزيز العلاقات المشتركة.

–تأهيل نصب الحرية.

وتوأمة أخرى بين محافظة البصرة التي تعد ثاني أكبر محافظة في العراق وجمعية البلديات والبلدات في سلوفينيا، حيث اختارت البصرة مجال التوظيف في قطاع النفط من بين مجالات التعاون لتقييمه مع جمعية البلديات والبلدات السلوفينية، يؤدي تبادل الخبرات والاستراتيجيات بين الشريكين إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للمجتمع المحلي، ومن ناحية أخرى نظر ممثلو البصرة إلى الإمكانات الكبيرة في محافظتهم لإنشاء حاضنة أعمال تعمل

1–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تستمر شراكات التوأمة في تعزيزها للإدارة اللامركزية للخدمات العامة في العراق، united nations DeveLpmentprogramme.starios<iraq<http://www.undp.org

2–العراق يعرض على ايطاليا مشروع"توأمة بين بغداد وروما"، https://ultrairaq.ultrasawt.com/.

على تعزيز توظيف الشباب من خلال اعتماد منصة توظيف سهلة الاستخدام عبر شبكة الانترنت، متاحة للباحثين عن العمل وعن أصحاب العمل في البصرة.[1]

إن اتفاقيات التوأمة تسهل استقطاب خبرات أوربية إلى محافظات مختلفة في العراق وإقامة شراكات مع الهيئات المحلية التي تدعم التنمية المحلية وتسهم في تحقيق اللامركزية في التخطيط والتسيير ضمن المجالات التي وقع اختيارها مع الشريك.

يتضح مما سبق عرضه من نماذج عالمية للتوأمة بين المدن أن هذا النوع من الشراكات لم يعد مجرد إطار رمزي للتعاون أو التبادل الثقافي، بل أصبح أداة فعالة لتعزيز التنمية المحلية وخلق جسور للتواصل بين الشعوب، اذ نجحت تجارب عديدة في العالم في تحويل اتفاقيات التوأمة إلى مشاريع ملموسة في مجالات الاقتصاد، التعليم، البيئة والثقافة وهو ما يسمح بتقاسم الخبرات والاستفادة من الموارد المشتركة وتبادل الممارسات الجيدة، كما بنيت النماذج المدروسة أن التوأمة تسهم في ترسيخ مبدأ التعاون اللامركزي والديمقراطية التشاركية، من خلال إشراك الجماعات المحلية في إدارة علاقاتها الدولية بشكل مباشر وعليه فإن استقرار هذه التجارب العالمية يقدم دروسا قيمة يمكن الاستفادة منها لتطوير الشراكات في السياقين الإقليمي والمحلي بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التفاهم بين المجتمعات.

يبين من خلال ما سبق كذلك، أن التعاون اللامركزي لم يعد مجرد ممارسه ثانوية أو هامشية في إطار العلاقات الدولية، بل أضحى خيارا استراتيجيا تتبناه الدول والجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية وتعزيز التكامل على مختلف المستويات. فالمفهوم يعكس تحولا في طبيعة الفاعلين في الساحة الدولية حيث برزت البلديات والولايات والجهات الإقليمية كشركاء أساسيين في صنع السياسات الخارجية عبر بناء جسور التعاون مع نظيرتها في الدول أخرى. كما أن التعاون اللامركزي بما يحمل من أبعاد قانونية وتنظيمية،

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلوفينيا تتعاون مع البصرة والأنبار،
united.nationsDeveLopmentprograamme<stoiries<https: //www.undp.org 2023/9/16.

يجسد في الوقت ذاته روح الديمقراطية التشاركية، إذ يمنح للمجتمع المحلي دورا فعالا في صياغة حلول للتحديات المشتركة وتبادل الخبرات و اتباع أفضل الممارسات، ومن ثم فان إدراك أبعاده المفاهيمية يفتح المجال أمام فهم أعمق لدوره في تطوير السياسات التنموية وتعزيز العلاقات بين الشعوب، ويعد مدخلا محوريا لدراسة أثاره على التنمية المحلية والإقليمية في ظل التحولات العالمية الراهنة.

خلاصة الفصل.

يتضح في ختام هذا الفصل أنّ مقاربة التنمية الحدودية واتفاقيات التوأمة تستند إلى أسس نظرية ومفاهيمية متكاملة، تعكس التحولات العميقة في طرق معالجة قضايا الحدود والتنمية المحلية .فالتنمية الحدودية لم تعد تقتصر على بعدها الأمني أو الجغرافي الضيق، بل أصبحت إطاراً أشمل يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعزيز الروابط بين المجتمعات الحدودية بما يسمح بخلق فضاءات مشتركة للتنمية المستدامة .وفي السياق نفسه، تمثل اتفاقيات التوأمة إحدى أهم آليات التعاون اللامركزي، إذ تقوم على مبادئ الشراكة، تبادل الخبرات، واستثمار الإمكانات المتاحة لتجاوز التحديات المشتركة

كما وضح هذا الفصل أنّ الأسس المفاهيمية التي يقوم عليها هذا النوع من التعاون تعكس توجهاً نحو تعزيز دور الفاعلين المحليين والإقليميين في بناء شبكات تعاون عابرة للحدود، قائمة على التضامن، التكامل، والاحترام المتبادل. ولذلك فإنّ الإحاطة بمفاهيم التنمية الحدودية ، التوأمة وأسُسها تمثل مدخلاً أساسياً لفهم السياسات المعاصرة الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية في المناطق الحدودية، بما يضمن استقرارها واستدامة مسارات التعاون بين الدول والجماعات المحلية.

الفصل الثاني:

مبررات عقد اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية

تمهيد

تبرز العلاقات الجزائرية التونسية خصوصيتها من خلال الارتباط الوثيق بين التاريخ المشترك والروابط الاجتماعية، وهو ما يمنحها بعدًا استراتيجيا في إدارة وتنمية الشريط الحدودي، فالتعاون بين البلدين لا يقتصر على الجانب السياسي أو الاقتصادي فحسب، بل يتعداه ليشكل رافعة قوية للتنمية المحلية بالمناطق الحدودية عبر تشجيع المبادلات التجارية الرسمية، وتطوير البنية التحتية المشتركة، وكذلك بتعزيز الأمن الحدودي بما يساهم في بيئة ملائمة للاستثمار، ومن هذا المنطلق تُمثل هذه العلاقات إطارًا علميًا لتحقيق التنمية المستدامة في الفضاء الحدودي بما يُسهم في خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية متوازنة تعود بالنفع على الشعبين.

يعد التعاون اللامركزي بين الأقاليم الحدودية من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الدول، كتوجه إصلاحي وتنموي، لذلك نظر صناع القرار لهذه الاستراتيجية كحتمية فرضتها عوامل عديدة؛ داخليه وإقليمية ودولية.

تعتبر اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية مسارا للمضي قُدما نحو تسيير سبل التنمية المشتركة بين الأطراف الفاعلة للولايات الحدودية والمحددة، وتأتي تجسيدا للإرادة السياسية التي تتمثل في توجه الرئاسة الجزائرية واهتماماتها بتنمية المناطق الحدودية واستغلال ثرواتها وتصويب الاختلالات التنموية المحلية، وتقديرًا لتطلعات سكان الحدود. وتأتي التوأمة في إطار التعاون اللامركزي الدولي الذي يكون بين المدن والبلديات من أجل التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمنافع وهو توجه الدولة التونسية أيضا.

إن لإبرام اتفاقيات التوأمة لترقية المناطق الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر مبرراتها التي جعلت منها أمرا حتميا، وتوضيح ذلك تم من خلال ثلاثة مباحث حيث جاء المبحث الأول بعنوان "الروابط المشتركة كأساس للتكامل المجتمعي" في حين تم التطرق في المبحث الثاني لـ"الواقع التنموي المشترك للمناطق الحدودية الجزائرية التونسية" أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه لـ"التهديدات المشتركة لمناطق الحدود الجزائرية التونسية".

المبحث الأول:الروابط المجتمعية المشتركة

تتميز العلاقات بين الجزائر وتونس بعمقها التاريخي وتنوع أبعادها، إذ تجمع بين البلدين روابط مشتركة متجذّرة في التاريخ والجغرافيا، عززتها علاقات سياسية اتسمت بروح الأخوة والتعاون والتضامن .فقد شكلت الحدود بين البلدين مجالاً للتواصل لا للفصل، ومعبراً لتبادل المصالح والمنافع المشتركة، مما جعل التنسيق السياسي بينهما من أبرز سمات العلاقة الثنائية في مختلف المراحل التاريخية.

كما تمتد هذه الروابط إلى الجانب الاجتماعي والثقافي، حيث يتقاسم الشعبان عادات وتقاليد متشابهة ونمط عيش متقارب، فضلاً عن تواصل ثقافي متين يتجلى في اللغة، والفنون، والممارسات اليومية التي تحمل طابعاً مغاربياً مشتركاً.

وتزداد هذه العلاقة متانة بفضل الروابط الدينية واللغوية التي تمثل ركيزة أساسية للوحدة الفكرية والروحية بين الشعبين، إذ يجمعهما الدين الإسلامي واللغة العربية، ما يسهم في تعزيز روح الانتماء المشترك والتفاهم المتبادل، ويفتح المجال أمام مزيد من التعاون والتكامل في مختلف المجالات.

تناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، تم التطرق في المطلب الأول إلى العلاقات التاريخية أما الثاني فتطرق إلى العلاقات الاجتماعية والثقافية في حين تناول المطلب الثالث الروابط الدينية واللغوية.

المطلب الأول: العلاقات التاريخية

تعود العلاقات الخارجية بين الجزائر وتونس إلى قرون طويلة من التفاعل والتواصل حيث جمع البلدين مسار مشترك من النضال ضد الاستعمار ووحدة في المصير والمواقف السياسية وقد تعززت هذه الروابط بعد الاستقلال من خلال تنسيق مواقفها في القضايا الإقليمية والدولية، وسعيها المشترك إلى ترسيخ مبادئ حسن الجوار والتكامل المغاربي. وتشكل نموذجا للتعاون القائم على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة بين بلدين شقيقين يجمعها التاريخ والمصير الواحد.

1- خلال الحقبة الاستعمارية:

بين الشعبين التونسي والجزائري مشتركات كثيرة كان لها الدور الكبير في ربط الشعبين وتقريبهما من بعض، ولعل من أبرزها ما يتجلى في المجال التاريخي السياسي، إذ لا يمكن أن نحصر العلاقات السياسية في فترة ما بعد الاستقلال، بل الدور الأبرز كان في الحقبة الاستعمارية ومرحلة الكفاح المسلح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، إذ نشط نجم شمال إفريقيا في إطار الحركة الوطنية الجزائرية الذي كان يدعو إلى ضرورة التنسيق بين القوى الحية في كامل الشمال الإفريقي وذلك عام 1927، والذي بفضله عُقدت جمعيات ومؤتمرات تصب في هذا السياق (سياق الحركة الوطنية)، وأدت في النهاية إلى إنشاء مؤسسات توجه هذه الفكرة من بينها مكتب المغرب العربي في القاهرة سنه 1947، ولجنة تحرير شمال إفريقيا في بداية عام 1952[1]، وكان النشاط في الحدود يعمل على تمويل الثورة وتزويدها بالسلاح من خلال التفاعل الإيجابي التونسي تجاه الثورة التحريرية ولم يكن هذا الأمر من خلال دور الاتصال السياسي، ففي هذا الصدد تم عقد لقاءات كثيرة بين القادة السياسيين من الجهتين التونسية والجزائرية، وهذه الأخيرة يمثلها أعضاء من جبهة التحرير الوطني وفي تلك الأثناء طالب صالح بن يوسف (نائب بورقيبة) والطاهر لسود أحد قادة الكفاح المسلح (التونسي) بضرورة الكفاح المسلح من أجل تحرير شمال إفريقيا، ويؤكد هذه الدعوة نص رسالة أرسلها(لسود)إلى ثوار الجزائر يطالبهم فيها بالاقتراب من الحدود التونسية حتى يستطيع إخوانهم التونسيون مساعدتهم والانضمام إليهم، مقتنعين بكل روح نضالية أن القضية واحدة[2].

لا يمكن لبحث معين أن يختصر العلاقة التاريخية والسياسية بين الشعبين التونسي والجزائري، لتشعب مجالاتها وأطوارها وقِدمها، لذا سنحصر تناولنا للعلاقة في فترة الاحتلال الفرنسي للبلدين وما جرى من أحداث.

1- لمياء بوقريوة، "**العلاقات الجزائرية التونسية (1962/1954)**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعه وهران، 2007، ص ص 142- 143.

2- عبد الحفيظ موسم، "الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية (1962/1954) "، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد03، العدد06، 2015، ص186.

قدم الشعب التونسي ماأمكنه من دعم ومساندة للشعب الجزائري، وعندما وقعت تونس فريسة للاحتلال الفرنسي وقف الجزائريون بمختلف فئاتهم ضد هذا الاحتلال باعتبار أن تونس بلدهم الثاني الذي يلجؤون إليه عند مطاردة الاستعمار لهم، فقد وقفوا جنبا إلى جنب مع الإخوة التونسيين وحملوا السلاح معهم في مختلف جبهات القتال وعلى طول المناطق الحدودية[1].

وبعد اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنه 1954 تم إنشاء العديد من المراكز الخاصة بتموين الثورة الجزائرية وجيش التحرير الوطني مثل مركز باجة، الكاف، سوق الأربعاء، هذه المراكز زيادة على مهامها التموينية كانت تستقبل الجرحى والمصابين الذين يرسلون من الداخل لأجل العلاج، كما تم إنشاء وحدات للهلال الأحمر الجزائري على طول الحدود الجزائرية التونسية، مهمتها تقديم المساعدات للسكان الجزائريين الفارين من بطش الاستعمار، كما كانت الحدود التونسية البوابة الشرقية للثورة الجزائرية التي تدخل منها المؤونة والأسلحة الحربية، وكانت هذه الحدود من أهم المعابر المجاهدين، ونقل الأسلحة القادمة من مصر وليبيا، وكان دور الحدود التونسية جليا في دعم الثورة من خلال فتحها أمام جيش التحرير الجزائري والسماح له بإقامة مراكز التدريب ومخازن تجميع الأسلحة والذخيرة على أراضيها[2].

وقد احتضنت المناطق الحدودية العديد من المعارك بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني أبرزها معركة جبل الكوشة(الكاف) يوم 11 جانفي 1958، والتي تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر فادحة في الأرواح، ولهذا قررت الحكومة الفرنسية الانتقام والثأر من هذه المناطق التي ساندت الثورة ودعمت الثوار الجزائريين، واختارت يوم السبت السوق الأسبوعي بقرية ساقية سيدي يوسف والذي يأتي إليه الفلاحون لبيع محاصيلهم وشراء البضائع وعرض منتجاتهم بساحة السوق الواقعة أمام دار مندوبة منطقة الصليب الأحمر الدولي[3].

1-سعيد جلاوي، ا"العلاقات التونسية الجزائرية (1830/ 1954) جوانب من التواصل النضالي" مجلة معارف، المجلد06 العدد11، 2011، ص228.

2- عبد الحفيظ موسم،" تونس ودعم الثورة الجزائرية قراءة في مظاهر الدعم اللوجيستيكي وردود فعل الاستعمار الفرنسي (1962/1956)" ، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية،المجلد12، العدد 02، 2021، ص ص526-529 .

3- حبيب حسن اللولب، " العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف(08 فيفري8958)"، جريمة إنسانية التداعيات والنتائج على الثورة الجزائرية، مجله البحوث التاريخية"، المجلد01، العدد02، 2017، ص240.

امتزج الدم الجزائري بالدم التونسي دفاعا عن الأرض وإبرازا لروح التضحية المشتركة فالمناطق الحدودية لها تاريخ موحد وهذا ما شهدته أحداث ساقية "سيدي يوسف" إذ أن سكان هذه المناطق كانوا في خدمة الثورة التحريرية الكبرى دون التساؤل عن المقابل فتجاوز النضال الحدود ليعّبر عن الأخوة والوحدة.

2- العلاقات عقب الاستقلال:

بعد نهاية المرحلة الاستعمارية، دخل البلدان في مرحلة جديدة تتخللها الصعوبات والتحديات. هذه المرحلة هي مرحلة ما بعد الاستقلال وحداثة عهد ومرحلة جديدة.

حاول بومدين أن تكون العلاقات التجارية والاقتصادية من خلال مبادلات بين المنتجات المحلية للشركات الوطنية، وليس بين المنتجات الأجنبية للشركات الخارجية المزروعة في دول المغرب العربي[1].

ونظر"بومدين" أن التعاون العربي والمغاربي خاصة محاصر من قبل أعداء التنمية في إشارة منه إلى ممارسة القوى الكبرى في كافة علاقاتها في الدول الحديثة الاستقلال إلى إقحامها في التبعية والتخلف[2]، وبالتالي فإن رؤية"بومدين" للتنمية في الوطن العربي والتكامل الاقتصادي تتجسد من خلال الطرح الإيديولوجي الذي يتبناه دعاة القومية العربية نابعا من التكوين الإسلامي والعربي التي حارب الاستعمار من أجل الحفاظ عليهما، أما نظرة"بورقيبة" للتنمية فإنه لا يخرج عن إطار الاستفادة مما جاد به الاستعمار من تقنيات وتطور اقتصادي وما يخدم البلاد. وهذا الأمر يستلزم التعاون مع العالم الغربي[3].

وانطلاقا من التوجهات التنموية للرئسين تبيّن الاختلاف الذي حدد النشاط التنموي على المستوى الرسمي، إلا أن العلاقات الشعبية المجتمعية بقيت تعبر عن روح الأخوة وحسن الجوار.

1- علي توفيق بن بابا، "**بناء الدولة والمجتمع في الجزائر – دراسة في التجربة البومدينيه(1965/1978)**،" (أطروحة دكتوراه)،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص140

2- المرجع نفسه، ص143.

3- المرجع نفسه، ص148.

3-العلاقات بين البلدين بعد 2011

أما بعد ثورة 2011 اكتفت الجزائر بدور المراقب والمتابع للأحداث الجارية في الدولة التونسية. وبقي الخطاب السياسي بين البلدين يؤكد أهمية العلاقات المتينة بينهما، هذا ما أكده خطاب تأكيد الشراكة في المجالات المختلفة، والذي يبرز في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهي علاقات الأخوة والتضامن.

وبعد وصول الرئيس "عبد المجيد تبون" للحكم في الجزائر تطورت العلاقات بعد دعمه للإجراءات التي أعلنها الرئيس التونسي"قيس سعيد" فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية[1].

ووقع الرئيسان 27 اتفاقية ثنائية في ديسمبر 2021، وصرحا أن العلاقات بينهما دائما بخير[2].

يتضح من خلال ما سبق أن العلاقات التاريخية والسياسية بين البلدين ثمرة مسار طويل من النضال المشترك والتقارب المستمر في الرؤى فقد أسست التجارب التاريخية و الروابط الأخوية المتينة سياسية خارجية تقوم على التشاور والتفاهم في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وبفضل هذا الإرث العريق من التعاون يظل البلدان نموذجا في الحفاظ على علاقات متوازنة تسعى لتحقيق التكامل وتعزيز الأمن والتنمية.

المطلب الثاني: العلاقات الاجتماعية والثقافية.

تمتاز العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الجزائر وتونس بعمق تجذرها في التاريخ، حيث تجمع الشعبين عادات وتقاليد متشابهة وروابط إنسانية وثيقة تمتد عبر الحدود. وقد ساهم التفاعل الثقافي المستمر في ترسيخ قيم التضامن والتقارب وتعزيز روح الأخوة والوحدة بين الشعبين، مما جعل هذه العلاقات أحد ركائز التعاون.

1/ التواصل الثقافي:

يشكل الجانب الثقافي عاملا مهما أساسيا أدى إلى التواصل والترابط بين الشعبين الجزائري والتونسي إذ شهد الشعبان تعاقب الحضارات والثقافات المشتركة التي عملت على

1- كريم المرزوقي، "العلاقات التونسية الجزائرية من الثورة إلى سعيد"، شراكة إستراتيجية وتقلبات عابره، تونس، https://ultratunisia.ultrasawt.com/، النشر: 2023/4/25، تاريخ الاطلاع: 2024/09/09.

2- علاقات تونس والجزائر... انفراجة بعد فتور،https://www.aa.com.tr/، تاريخ النشر: 2022/07/26 تاريخ الاطلاع: 2024/09/09.

تشكيل نسيج موحد من الثقافات وإنشاء علاقة ثقافية جزائرية تونسية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أقدم عوامل التواصل بين الشعبين. وتتميز العلاقات الجزائرية التونسية عن غيرها من العلاقات التي ترتبط الجزائر بالبلدان الأخرى، وذلك راجع للدور المهم الذي لعبه التواصل والتقارب في الكثير من المجالات أبرزها المجال الثقافي.

وكانت تونس أول بلد توقع مع الجزائر اتفاقا ثنائيا في مجال الثقافة، تحديدا في مجال التبادل الفني في عام 1963، ولم يتوقف الأمر هنا، وإنما توالت عدة اتفاقيات من خلال عقد برامج تنفيذية للتعاون الثقافي بين البلدين في الفترات (1987- 1988- 2001 - 2002- 2005- 2006)[1].

لقد أسهمت العلاقات الأسرية والمصاهرة في نشر القيم المشتركة كالعادات والتقاليد و الأفكار، وهو ما أدى إلى توثيق أواصر التواصل، إذ اعتبرت الحدود مكانا جامعا لا فاصلا بين المجتمعات و الشعوب.

2/ الروابط العرقية والاجتماعية:

تعود الأصول العرقية لسكان الجزائر وخصوصا على المناطق الحدودية إلى أصول صهرتها عدة عوامل تاريخية وجغرافية مشتركة، حيث يشترك سكان الحدود من الجانبين في تاريخ طويل من الحضارات القديمة والثقافات المتنوعة، أسهمت المناطق الحدودية بشكل كبير في تشكيل هذا الأصل العرقي المشترك بين الشعبين، لذلك يكون الأصل العرقي عاملا من عوامل التواصل بين السكان في المناطق الحدودية ، وهذا من شأنه أن يعزز التعاون التنموي، ويعزز العلاقة الاجتماعية والثقافية بينهما.

كانت المصاهرة بين العائلات في المناطق الحدودية شائعة جدا، لتواجدهم في رقعة جغرافية واحدة حيث تمثل المصاهرة مظهرا من مظاهر القرابة الاجتماعية، تسهم في بناء نظام اجتماعي متماسك واسهم الزواج في تعزيز الروابط بين الناس في المناطق الحدودية وتمكنت المصاهرة من تعزيز العلاقات بين الشعبين وخلق روابط عائلية دامت إلى يومنا

1-المورد الثقافي، "دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر -تونس -المغرب -مصر"، ميزانية الثقافة اللامركزية والتبادل الثقافي، 2013، ص13.

هذا، رغم محاولات المستعمر لإحباط هذه العلاقات[1]. وكنموذج عن هذه العلاقات نجد قِسما كبيرا من قرية "سيدي عبيد" من أصول تونسية إضافة إلى قبائل "دريد"،"الهمامة"، "الشبابية" ، "العبادنة" و"الخلافسة"، أما أقسام أخرى منها فمن أصول جزائرية "كأولاد معافى" و"النمامشة"و"أولاد سيدي عبيد"و"السوافة" إلا أن العلاقات الأسرية التي كانت بين هذه القبائل قد أسست نسيجا اجتماعيا متشابكا، يميزه علاقات قرابة لا يسهل الفصل بينها، مما يبين أن لهذا التشابك الاجتماعي بالمناطق الحدودية الجزائرية التونسية مقومات وأسس قامت عليها علاقات تعاون وشراكة في المجال الاقتصادي والسياسي والتنموي بشكل عام على مستوى المناطق الحدودية[2]، وهذا ما يعكسه النشاط التجاري بشكله القانوني وغير القانوني بين قاطني المجال الحدودي، وكذلك التعاون الاجتماعي وتشاركهم في اللهجة والعادات والتقاليد ونمط العيش.

كما توطدت أواصر التقارب بينهم، من خلال علاقات صلة الأرحام التي نص عليها الدين الإسلامي، فكانت اللقاءات والزيارات والتشارك في إحياء المناسبات وكل ما يحفظ الروابط الاجتماعية، وهذا الأمر يديم التماسك بين الأفراد في المجتمعات الحدودية.

وشكل التقارب بين البلدين جسرا قويا أبرمت من خلاله عقود التعاون وتعززت أواصر الأخوة.

المطلب الثالث: الروابط الدينية واللغوية

لا يختلف اثنان في أن الروابط اللغوية والروحية بين الشعبين الجزائري والتونسي قديمة قدم التاريخ، فقد تطورت عبر مراحل تاريخية وتنوعت واختلفت باختلافها، وكان من أبرزها الفتح الإسلامي وشيوع المذاهب، وكان للصوفية أثرها البالغ في تلك العلاقات سيما في المناطق المتقابلة أو الحدودية بمصطلح العصر.

1-عبد القادر قدوري، "**التواصل الاجتماعي بين المناطق الحدودية الجزائرية التونسية ما بين(1917-1956)**"، (مداخلة في ملتقى التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين الجنوب القسنطيني والغرب والجنوب التونسي)، جامعة باتنة، 2013.

2- البشير بوقاعدة، "**موقع العلاقات النسبية في تنمية مناطق الحدود الجزائرية التونسية**"، (مداخلة ضمن ملتقى تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من خلال تفعيل اتفاقيات التوأمة)، جامعة الشهيد جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،(2024) ، ص 05.

ورغم اختلاف تلك الطرائق إلا أنها لعبت أدوارا في التواصل وتمتين العلاقات نوجزها فيما يلي:

1-**الطريقة القادرية:** وقد انتشرت هذه الطريقة انتشارا واسعا في أنحاء العالم الإسلامي، ومنه الجزائر وتونس، وكان انتشار الطريقة القادرية في تونس بمنزل بوزلفة أما عن وصولها إلى منطقة الجريد فيرجع إلى التلميذ الشيخ محمد المنزلي[1]، ، فانضم إليه عدد كبير من قبيلة الفراشيش وماجر، كما قام بتأسيس زاوية توزر الكائنة بسيدي العواتي.

وتم تأسيس الزاوية القادرية بنفطة، مما أدى إلى ارتفاع عدد أتباعها التونسيين.[2]

واستطاعت زاوية نفطة أن تصبح بمثابة الزاوية الأم حيث شمل نفوذها زوايا الشرق الجزائري والجنوب الشرقي منها زاوية عميش بوادي سوف التي عملت على تجنيد الأتباع ونشر الطريقة في ناحية ورقلة، وأسس زاوية في الرويسات، وتأسست زاوية قمار في وادي سوف[3].

وقد نجحت الطريقة القادرية بالجريد بتفعيل التواصل مع منطقة الجنوب الشرقي الجزائري من خلال انتشار الزوايا المذكورة والتي أصبحت مرتبطة بالزاوية الأم بنفطة، كما اهتمت الزوايا القادرية بمهمة التعليم ،حيث ساهمت زاوية نفطة في هذا المجال بتخريج عدد كبير من المثقفين والمعلمين كان من ضمنهم عدد كبير من سكان الجنوب الشرقي الجزائري وأتباع الطريقة في المنطقة، ولم يكن نفوذها محصورا بل انتشر بفضل المدارس التي استقطبت الطلاب من كل جهة.

ويعدّ ذلك تواصلا بين سكان الحدود وترابطا روحيا بين قبائل كثيرة، ولعل وجود بعض أتباع القادرية بالجنوب الشرقي الجزائري من الجريد منطلقا في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي.

---

1 - octave depont et Xavier coppolani. les confreries religieuses - musulmanes. typogrphie et lilthographie Adolphe.libraire editeur .Alger.1897.p306 .

2.التليلي العجيلي، "الوضع الطرقي بالجريد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد75، زغوان، تونس،1994، ص302.

3- بلقاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي،ط1،ج4، بيروت،1998،ص ص47-48

ونظرا لتأثير الطريقة القادرية في المنطقة، وتمتع مشايخها بنفوذ مادي وأدبي على أتباعهم وما يشكله من خطر على السلطة الاستعمارية في تونس، فقد حاولت هذه الأخيرة إضعاف الطريقة وغيرها من الطرق من خلال تدخلها في تسمية مشايخ الطرق بفرض إجراءات إدارية يجب توفرها في المترشح لخطة مشيخة الطريقة، حتى تكون لها الحرية في اختيار مرشحين موالين لها[1].

2- الطريقة الرحمانية: انتشرت في الشرق الجزائري وجنوبه إضافة إلى تونس. وتعدّ الزاوية مركزا للعلم ومنارة للتصوف. ومن أهم الزوايا الرحمانية في الجنوب الشرقي الجزائري والتي كان لها أثر واضح في العلاقة الروحية مع منطقة الجريد نذكر[2]:

2-1- زاوية البرج (طولقة): وقد اهتمت هذه الزاوية بنشر التعليم العربي والعلوم الإسلامية واستقبال التلاميذ من مختلف الجهات، كما أنشئت بها مكتبة تحتوي على أنواع الكتب.

2-2- خنقة سيدي ناجي: واهتمت بالتعليم فكانت مقصد طلاب العلم من الجزائر ومن تونس وطرابلس كما كان لموقعها القريب من الحدود التونسية بمحاذاة الجريد دور في ربط العلاقات الثقافية التعلمية والطرقية بالمنطقة، وتميزت بمعاداتها للاستعمار، حيث قامت بدعم للثورات، كثورة الزعاطشة وثورة الصادق بن الحاج بالأوراس.

2-3- زاوية أولاد جلال: واهتمت بنشر التعليم، والمحافظة على الدين الإسلامي. وشاركت في ثورة الزعاطشة.

2-4- زاوية الهامل: أنشئت قرب بوسعادة، واضطلعت بمهمة تعليمية، ولشهرة شيخها أصبحت قبلة للطلبة من كل النواحي، وقد تنوع نشاطها التعليمي حيث كانت تدرس القرآن الكريم والتفسير والفقه والحديث والتوحيد، إضافة إلى الأدب والتاريخ والسيرة النبوية، وأنشئت مكتبة بالزاوية، وأصبحت قبلة للزوار لطلب الإجازات العلمية من تونس والمغرب وتلمسان وقسنطينة[3].

2-5- زاوية تبسة:وهي أكثر الزوايا انتشارا في تبسة، أشهر من انتمى لها أبناء قبيلة سيدي يحي بن طالب، وقبيلة النمامشة وكانت تملك زاويتين بالمنطقة: سيدي يحي بن طالب

1- التليلي العجيلي، مرجع سابق، ص ص85-86.

2 - المرجع نفسه، ص86.

3-بلقاسم سعد الله، مرجع سابق،ج3،ص ص220.219.

بالكويف، وزاوية سيدي عبد الله بمرسط. وكان من ضمن أتباعها قبيلة برباشة، وقبيلة علاونة وقبيلة أولاد سيدي عبيد.[1]

2-6- أما زوايا الجريد: فأهمها زاوية نفطة إضافة الى زوايا أخرى نذكر منها زاوية توزر، وزاوية تمغزة، .والزاوية العزوزية بالقصرين، وزاوية الشيخ مبارك وزاوية تالة، وترجع هذه الزوايا إلى الزاوية الأم بنفطة وترتبط بها ارتباطا وثيقا[2]. ومن خلال عمل هذه الزوايا يتم التواصل الروحي بين المنطقتين ومن ثم تتوطد العلاقات.

كما كان للزيارات والرحلات العلمية المتبادلة أثر في التواصل، حيث كان لشيوخ نفطة تنقلات إلى الجزائر بحكم الأصل، وبحكم الروابط الروحية الرحمانية، والمهام التعليمية، فنجد أن شيوخ أسرة بن عزوز، قاموا بزيارات متعددة للجزائر بهدف الاستقرار، أو الدراسة، أو العبور منها في مناسبات متعددة، واستفادت منطقة الجنوب الشرقي الجزائري وبخاصة وادي سوف وبسكرة من القرب الجغرافي لنفطة.

ولعل من مظاهر التواصل نشاط شيوخ الطريقة المكثف بين المنطقتين والذي كان له أثر في الإشراف على الزوايا بالجهتين، كما هو الحال بالنسبة للزاوية الرحمانية في توزر التي كانت تحت إمرة مقدم الرحمانية في خنقة سيدي ناجي.[3]

كما لعبت الزاوية الرحمانية بالجريد دورا مشرفا في دعم المقاومة الجزائرية في هذه الفترة حيث حوّلها شيخها إلى مركز تجميع لكل المضطهدين الجزائريين الفارين والمطرودين، يلتقون فيها لتدارس مشاكل بلادهم وتنظيم المقاومة ضد السيطرة الفرنسية. والانتماء الروحي الرحماني.

3- الطريقة التيجانية: لقد عرفت الطريقة التيجانية انتشارا واسعا في مختلف مناطق العالم الإسلامي، أما بالنسبة للجزائر فقد انتشرت في الشمال والجنوب عن طريق القوافل التجارية

1- مرجع نفسه، ص114.

2-التليلي العجيلي، مرجع سابق، ص304.

3- التليلي العجيلي، مرجع سابق، ص:305.

بالخصوص وكثر مقدموها وأتباعها وزواياها، ونظرا لانطلاقتها من الجنوب الشرقي فقد كان لزواياها أثر في انتشار الطريقة في المنطقة وزيادة عدد أتباعها وأهم زواياها[1]:

3-1- زاوية عين ماضي: تقع في بلدة عين ماضي في جنوب سلسلة جبال العمور، توسعت وعرفت انتشارا بين القبائل القاطنة بالحدود .

3-2- زاوية تماسين: زاوية تجانية تقع في جهة تعرف بتملاحت، ، ساهمت في نشر تعاليمها في الجنوب الشرقي من الجزائر والجنوب التونسي، إضافة إلى ذلك هناك زاوية قمار بوادي سوف وزاوية الطيبات.

3-3- زاوية تبسة: تأتي الطريقة التجانية في المرتبة الثانية بعد الرحمانية بتبسة وينتمي لها أولاد العيساوي وجزء من العلاونة وأولاد رشاش، أولاد سعد، وأولاد شامخ، وأولاد محبوب، وأولاد سيدي عبيد.

وانتقلت الطريقة التجانية الى تونس وتأسست بها وقد كان لهذه الزوايا المنتشرة في المنطقتين أثر في التواصل الطرقي، حيث كان لزاوية تماسين تأثير كبير على الأتباع في تونس.

4-الطريقة الشابية: وانتشرت الشابية في تونس والجهة الشرقية للجزائر، حيث تأسست الزاوية بالأوراس، وتوسع انتشارها ليشمل الجنوب الشرقي الجزائري، وقد كان للشابية أتباع من قبائل متعددة، ، وامتدت إلى سوف بواسطة جماعة من طرود، وانتقل الشابية بواسطة الشيخ المشري الشابي الجريد وشمل نشاطهم منطقة الجنوب الغربي التونسي والجنوب الشرقي الجزائري،[2] بعد أن توزعوا مدة بين قفصة وتوزر، وتواصل تطوافهم لفترة ، فمنهم من آثر الاستقرار بجبل ششتار وصحراء الجريد لا يبرحون وادي مشنتل قرب الشريعة وتليجان وجارش والميتة وسوف بالجزائر ونفطة وتوزر وبلاد الهمامة والفراشيش وصراط بتونسوعندما استقروا في توزر لعبت المؤسسة الدينية(بيت الشريعة)[3]، دورا هاما، حيث مثلت منارة هداية

1- عبد الوهاب، شلالي، "دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19م"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 03 ، العدد 01، 2010، ص117.

2 محمد بشير طهراوي، "جهينة بوخليفي، الطريقة الشابية ودورها في مجتمع وادي سوف بين القرنين 15-20م"، مجلة المعيار، المجلد28،العدد2024،02، ص514.

3- بلقاسم سعد الله، مرجع سابق، ج4، ص 276.

للقبائل التونسية والجزائرية، واهتمت بتدريس مختلف العلوم للطلبة الوافدين إليها، كما كانت بمثابة محكمة للتقاضي بين الخصوم، ومركزا لنشر المعرفة ،وشكلت همزة وصل بين منطقة الجريد والجنوب الشرقي الجزائري.

من خلال ما سبق نستنتج أنا للطرق الصوفية والمتمثلة أساسا في الطريقة القادرية والرحمانية وكذا التيجانية والشابية لعبت دورا كبيرا في التواصل بين منطقتي الجنوب الشرقي الجزائري ومنطقة الجريد، حيث عرفت هذه الطرائق تباينا من حيث النشأة والنشاط وعدد الأتباع.

وتنوع نشاط الطرق يرجع إلى حجم الإمكانيات المتوفرة، ومكانة شيوخها، وتعدد زواياها، وعدد أتباعها، إضافة إلى مواقفها من الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس.

كما ساهمت الزوايا التي أسسها شيوخ الطرق في المنطقتين، من خلال الدور الذي كانت تقوم به والوظائف المتعددة التي أنيطت بها، في مظاهر التواصل بين المنطقتين، وهذا بفضل التعليم الذي جعلته في متناول المجتمع، وبنشاط شيوخها، الذين ساهموا في نشر التصوف، والعلوم الدينية، حيث صارت قبلة للطلبة والأتباع من الجهتين، فأصبحت لزوايا الجنوب الشرقي الجزائري صلة بزاوية نفطة والكاف القادريتين، وشكلت زاوية الشيخ مصطفى بن عزوز في نفطة ملتقى إخوان الطريقة الرحمانية وملجأ للهاربين من بطش الاستعمار ومعقلا للمقاومة.

ومن هنا اكتسبت الظاهرة الصوفية أهميتها وخصوصيتها المتميزة عن طريق الانتشار في القطاع الحدودي بين الجزائر وتونس ثم إلى خارج الحدود الجغرافية، وبرز التصوف المغاربي كعامل موحد بين الشعوب والأقطار المغاربية، وساهمت فيه الثقافة المشتركة التي سمحت بالتواصل وتعزيز الروابط ووحدة الانتماء، وخلق صلات روحية بين سكان المناطق الشرقية الجزائرية والغربية التونسية، وبين الجنوب الشرقي الجزائري ومنطقة الجريد بشكل خاص.

لقد كان للتواصل الديني واللغوي بين المجتمعات الحدودية عن طريق الزوايا والطرق الصوفية، إذ كان لهذه الأخيرة أثر بالغ في التواصل والتوحيد بين التونسيين والجزائريين في

المسائل الدينية وكذلك اللغوية، مما زاد هذه العلاقات متانة وقربا لتجعل من المجتمعات على الحدود شعبا واحدا لهم نفس اللغة والدين وطرق التفكير . مما وحد مصيرهم ومستقبلهم

المبحث الثاني: التقارب التنموي المشترك للشريط الحدودي.

تختلف المناطق الحدودية في الجزائر حسب الفضاء الجغرافي الذي تنتمي إليه، وتتباين وفقا للتضاريس التي تختص بها منطقة حدودية عن منطقة حدودية أخرى، وكذلك على حسب ما يميز إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية .حيث حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أربعة مناطق حدودية مع تونس وهي (الساحل الشرقي /الشرقي /الهضاب العليا بالشرق / الجنوب الشرقي)[1] فالشريط الحدودي الجزائري مع تونس يشهد تنوعا جغرافيا ومناخيا انطلاقا من نقطة البداية والالتقاء وهو الساحل المطل على البحر المتوسط وصولا إلى البيئة والمناخ الصحراويين.

المطلب الأول: التقارب الجغرافي.

يعد التقارب الجغرافي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية من أبرز العوامل التي من شأنها أن تعزز التعاون الحدودي المشترك بين هذه الولايات،ويعد هذا التقارب ركيزة أساسية لعلاقات التعاون والتكامل من أجل خلق فرص للتنمية في المناطق الحدودية المشتركة.

1-التقارب الجغرافي:

1-1 الموقع الجغرافي للبلدين (تونس/ الجزائر):

1-1-1 الموقع الجغرافي لتونس: تونس هي أحد الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تطل على ساحله من جهة الشرق والشمال، مما أكسبها موقعا استراتيجيا. تقع تونس ما بين خطي عرض 32 °- 37° شمال خط الاستواء وكذلك ما بين خطي الطول 75 و 6- 11°شرق غرينتش. تشترك مع الجزائر في الحدود من الجهة الغربية كما تحدها كذلك ليبيا من الجنوب الشرقي.[2]

1- وزارة الداخلية والجماعات المحلية العمرانية، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، 18/10/8، تاريخ الإطلاع 24/04/06،

2 – عاطف عبد، الحضارات **في الذاكرة "العالم العربي تاريخية وسياسة وحضارة (تونس)"**، ج 6، 2003، ص 07.

الموقع الجغرافي المهم لتونس وإطلالتها على المتوسط جعلها نقطة التقاء مع دول المغرب العربي،[1] ولقد أعطى هذا الموقع لتونس أهمية إستراتيجية كبيرة على عدة مستويات فهي تعتبر مركزا للتواصل بين القارتين الإفريقية والأوربية من خلال قربها من جزيرة صقلية الإيطالية، وكذلك تموقعها في وسط الدول العربية في شمال إفريقيا، حيث ساهم موقعها الجغرافي في التبادل الثقافي والعلمي، وكذلك في نشاطها التجاري وعلاقاتها مع الشرق والغرب والشمال.

1-1-2 الموقع الجغرافي للجزائر: الجزائر هي أكبر الدول العربية مساحة، تقع في شمال القارة الافريقية على حدود البحر الأبيض المتوسط تشترك في حدودها مع العديد من الدول أهمها تونس من الناحية الشرقية، وهي تتوسط دول المغرب العربي الكبير، وهذا الموقع أعطى الجزائر مكانة استراتيجية هامة في إقامة علاقات سياسية واقتصادية خاصة مع دول الجوار وتحديدا دولة تونس[2].

تشكل الجزائر وتونس كتلة جغرافية واحدة لها خصائص متماثلة بداية من البحر المتوسط والذي ألقى بظلاله بآثار حضارة المتوسط على البلدين [3]، فقد هيأ البحر الأبيض المتوسط كلتا الدولتين لنفس الحالة الاجتماعية و الاقتصادية والمناخية، وعمل على تسهيل سبل التواصل بينهما[4].

حيث يعتبر البحر المتوسط قاسما طبيعيا مشتركا، أرسى دعائم علاقات مهمة بين شعوبه عبر التاريخ، مما أسهم في إيجاد ترابط ثقافي مهم قوي بين المجتمعات، إذ تعاقبت الحضارات وتأسست المدن من أولى المؤهلات والثروات التي يزخر بها البحر، هذه الأخيرة مكنت إقامة علاقات تجارية واقتصادية بين الشعبين للبلدين (تونس والجزائر).

1 – احمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، ط1 بيروت، لبنان، 2004، ص87

2 – وزارة الشؤون الخارجية– الجزائر، www.mfa.gov.dz. تاريخ الإطلاع: 2025/2/26.

3 – خير الدين شترة، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، دار كردادة للنشر والتوزيع،ط خ الجزائر، 2013، ص 186

4 – يسرى الجوهري، **جغرافيا المغرب العربي**، منشأة المعرف الاسكندرية، 1981، ص

إن لتونس والجزائر الكثير من المقومات الطبيعة والمناخية المشتركة، فزيادة على الإطلالة على البحر المتوسط والمناخ الذي يمنحه للمناطق المطلة عليه، فإن هناك تشابها كبيرا في المناخ الصحراوي، كما يوجد التشابه أيضا في طرق استغلال الأرض، فتونس والجزائر تتشاركان بيئات طبيعة متشابهة على طول حدودهما، هذا الأمر يؤدي إلى تسهيل كل فرص التعاون التنموي المشترك من خلال نقل الخبرات والتجارب، والتشارك ماديا، ويبرز هذا التشابه كثيرًا في المجال الزراعي وتربية الحيوانات وكذلك قبل استغلال الإمكانيات والثروات الطبيعة، ومكافحة التصحر والمحافظة على البيئة.

يمثل التقارب الجغرافي دورا مهما في التماسك والتشابك بين السكان في القطرين الجزائري والتونسي، فالإقليم الجزائري والإقليم التونسي يعتبران جزئين داخل وحدة جغرافية متشابكة الى حد القول إنه لا يمكن الفصل بينهما بأي حاجز طبيعي، يحدهما البحر الأبيض المتوسط والذي يعد رابطا جغرافيا مهما، ونقطة انطلاق بداية الخط الحدودي، فالمجال الجغرافي متسلسل الحلقات ويشهد تجانسا طبيعيا كبيرا في التربة والجبال المتصلة من شمال تونس إلى غرب الجزائر، و يربط بينهما سلسلتان جبليتان هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي .[1]

يعتبر الجوار عاملا هاما ومشجعا على الاستثمار والتعاون والعمل على تنمية هذه المناطق اقتصاديًا واجتماعيا، إذ يعتبر القرب الجغرافي عاملاً محددًا يُقرب بين الشعوب والثقافات ومبررا لقيام التعاون الحدودي، بل يتجاوز ذلك إلى القول إن التقارب الجغرافي هو تشابه مناخي و بيئي، إذ أن المناطق الحدودية بين البلدين هي رقعة جغرافية واحدة تفصل بينهما خطوط حدودية سياسية، لذلك فهي مناخ واحد، وبيئة واحدة و مجتمع وثقافة واحدة.
فالبيئة والمناخ الطبيعي مشترك وواحد عبر كامل الشريط الحدودي بداية من نقطة الالتقاء بين ولايتي الطارف وجندوبة إلى الصحراء مع الوادي و توزر، مما يؤهل هذه المدن من تجاوز كل أشكال التفرقة واللجوء إلى الوحدة من خلال أوجه كثيرة للشراكة والتعاون، كالتجارة والتبادل وإلغاء الرسوم الجمركية، أو تسهيل سبل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

1 – خير الدين شترة ، الطلبة الجزائريون، مرجع سابق، ص 129

- **موقع ولاية الطارف:**

تقع ولاية الطارف على مساحة تقدر بـ 65،2912 كلم^2، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب ولاية عنابة ومن الجنوب ولايتا قالمة وسوق أهراس، ومن الشرق الحدود التونسية، واشتهرت سواحل ولاية الطارف بثرائها البحري والبري لما تدره من موارد اقتصادية مختلفة فموقعها الجيواستراتيجي منذ العهد الفينيقي و البونيقي منحها أهمية استمرت مع التاريخ، تتكون ولاية الطارف من 07 دوائر و 24 بلدية وهي (الطارف القالة / بن مهيدي / البسباس/ الذرعان/ بوحجار/ بوثلجة)، وتتميز ولاية الطارف أيضا بفرص الاستثمار في مجالات الفلاحة، الصناعة والمناجم، التجارة، السياحة، الحرف التقليدية.[1]

- **موقع ولاية جندوبة (التونسية):**

تقع ولاية جندوبة في أقصى الشمال الغربي، تبعد بحوالي 150 كلم عن إقليم تونس العاصمة، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط على طول 25 كم، وجنوبا ولايتا سليانة والكاف وشرقا ولاية باجة، وغربا الحدود الجزائرية على طول 135 كلم، وتتميز الولاية بموقع جغرافي مميز يمكنها من ربط علاقات هامة مع إقليمها الوطني والدولي. وتبلغ مساحة جندوبة 3102 كلم^2، وتتميز بتنوع تضاريسها وكثافة شبكة وديانها. تتركز المناطق السياحية لولاية جندوبة بمعتمديتي طبرقة وعين دراهم.[2]

- **موقع ولاية سوق أهراس:**

تقع ولاية سوق اهراس شمال شرق الجزائر، على امتداد مساحة تقدر ب 4359 كلم^2، يحدها شمالاً ولايتا الطارف وقالمة، وغربا ولاية أم البواقي، ومن الجنوب ولاية تبسة، أما بالنسبة للحدود الشرقية فتحدها الجمهورية التونسية على امتداد شريط حدودي يقدر طوله بحوالي 90كلم، تظم 10 دوائر و 26 بلدية[3]

---

1 – الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات الداخلية والجماعات المحلية والتنميةhttps://interieur.gov.d2 ، تاريخ الاطلاع: 24/07/24.

2 – وزارة الداخلية، ولاية جندوبة http://www.gouvernorat-gouvernorat-Jendouba.gov.tn jendauba.gov.tn تاريخ الاطلاع: 2024/08/01

3 – محمد طسطاس ، السكان والتنمية في ولاية سوق أهراس و انعكاس تأثيرها على المجال، (أطروحة دكتوراه) جامعة منتوري، 2008، ص 25

يمثل الطريق الوطني رقم 01 الذي يخترقها من الشرق نحو الغرب حلقة وصل بين الولاية والجمهورية التونسية، يقسم الوسط الطبيعي لسوق اهراس[1]:

- مناطق جبلية تلية
- منطقة الهضاب العليا الزراعية.
- منطقة الهضاب العليا الرعوية.
- تنوع الوسط الطبيعي لولاية سوق اهراس هو مزيج يغلب عليه الطابع الجبلي، وغابات كثيفة، هضاب زراعية تستغل في زراعة الحبوب وأخرى رعوية.
- صعوبة الوسط الطبيعي الشرقي للولاية المتاخم للحدود التونسية فهو وسط جبلي رعوي، لكن رغم هذا يمكن تنميته بتوجيه مشاريع تنموية مناسبة خاصة الاقتصادية منها.[2]

- **موقع ساقية سيدى يوسف:**

تقع ولاية الكاف في الاقليم الشمالي الغربي التونسي تقدر مساحته بـ5081 كلم² أنشئت سنة 1956، يحدها من الشمال والشرق والغرب ثلاث ولايات تونسية على التوالي: (الشمال ولاية جندوبة) و(الشرق سليانة) و(الغرب ولاية القصرين والحدود الجزائرية) وهي متاخمة للحدود الجزائرية على امتداد بلغ طوله 127 كلم[3].

تربط بلدية "ساقية سيدي يوسف" التي تتجاور مع ولاية سوق اهراس الجزائرية علاقات وطيدة خاصة منها التاريخية، وهذا يمكن أن يخلق دورا ديمناميكيا في الشراكة والتعاون بين الجزائر وتونس.

1 – محمد طسطاس، مرجع سابق، ص 37

2 – المرجع نفسه، ص 38

3 المعهد التونسي للاحصاء، ولاية الكاف، سنة 2011

- **موقع ولاية تبسة:**

تقع مدينة تبسة في أقصى شرق الجزائر، في الهضاب العليا، تحتل مساحة 13.878 كم^2، تحدها من الشمال ولاية سوق اهراس و غربا ولايتا أم البواقي وخنشلة، وجنوبا ولاية الوادي أما الحدود الشرقية فتحدها الجمهورية التونسية على شريط حدودي يبلغ 297كلم، تقابلها أربع معتمديات هي الكاف، القصرين، قفصة، وتوزر.

تضم ولاية تبسة 10 بلديات حدودية منها الونزة، الكويف، وأم علي...، وتتميز الولاية بأنشطة اقتصادية أهمها النشاط الفلاحي موزعة على أراضي صالحة للفلاحة وتبلغ مساحتها 818357 هكتار، ومساحة غابية تقدري ب 211103 هكتار، وبحكم طابعها الرعوي، تتوفر الولاية على إنتاج حيواني قدر خلال 2019 كما يلي: 390.000 رأس أغنام،16.000 رأس أبقار، 189.000 رأس ماعز، 935 رأس إبل. وتتميز بنشاطها التجاري عبر الأسواق الجوارية والملاحق أسواق المواشي وأسواق الجملة. وتتميز أيضا بالحقول المنجمية كحقل الحديد بالونزة وحقل الفوسفات بالحدية وبئر العاتر[1].

أما الجانب السياحي فتبلغ وكالات السياحة والأسفار 17 وكالة وعدد الأسرّة 1128، أما عدد الفنادق18[2].

موقع ولاية الوادي:

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر، تحتل مساحة 44.586 كلم^2، تحدها من الشمال تبسة وخنشلة وبسكرة، ومن الغرب ولاية الجلفة وولاية ورقلة من الجنوب والغرب. والجمهورية التونسية من الشرق على حدود برية تقدر ب 260 كلم. ويتمتع قطاع السياحة في الوادي بإمكانيات عديدة ومختلفة سيما الحياة البرية والنباتات والقصور القديمة والمناظر الطبيعية،[3]

ومن أهم هذه الامكانيات أيضا الكثبان الرملية التي تمتد من العرق الشرق الكبير، وكذلك غيطان النخيل حيث يمثل الغوط منخفضا من الأرض يصل عمقه إلى 16م، وتزرع

1 – الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات العملية monographie de La wilaya: Tébessa https://interieur.gov.d2

2 – المرجع نفسه.

3 – الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية https://inteneur.gov.d2

فيه النخيل، حيث تعتبر الغيطان مقصدا سياحيا لمنطقة وادي سوف، أما الصناعات التقليدية فقد لعبت دورا كبيرا في الخدمات المنزلية المحلية، وتستمد موادها الأولية من الصخور والنباتات المحلية، وهذه الصناعات مطلوبة من قبل السياح، وكذلك من المؤهلات السياحية للولاية التظاهرات المحلية والوطنية مثل عيد الف قبة وقبة، المهرجان الوطني للتزحلق على الرمال والمقام من 19 الى 26 مارس من كل سنة.[1]

وأبرز الفنادق في ولاية الوادي مركب الغزال الذهبي وهو منتجع سياحي بمساحة 280 هكتارا، به أكثر من 30 ألف نخلة، ويتضمن 12 فيلا و100 غرفة و52 خيمة وبه كذلك فندق بـ 120 غرفة، ويصنف كأكبر منتجع سياحي في إفريقيا.[2]

- **موقع ولاية توزر:**

ولاية توزر التونسية تقع في الجنوب الغربي من البلاد على الحدود الشرقية للجزائر، يحدها من الشرق شط الجديد و بها أهم معبر حدودي بحزوة مع ولاية الوادي الجزائرية، له أهمية كبرى لما يقدمه من خدمات للمسافرين في الاتجاهين، ومن أهم ما يميز ولاية توزر هو الطاقات المائية الجوفية المستغلة في الواحات وإنتاج التمور، حيث يمثل هذا الأخير أهم الركائز الاقتصادية، بالإضافة إلى النشاط السياحي الذي عمل على توسيع القاعدة الاقتصادية بالولاية.[3]

- **موقع ولاية ورقلة:**

تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر وهي منطقة صحراوية تتميز بالمناخ الجاف وشبكة مياه سطحية ضعيفة، أما الطاقات المتجددة المعتمدة هي الطاقة الأحفورية (البترول والغاز) والطاقة الشمسية، وكذلك الطاقة المائية المتمثلة في المياه الجوفية الحارة. وتتوفر بولاية ورقلة إمكانيات سياحية ضخمة وثروة فلكلورية هامة وتمتلك أراضي شاسعة للزراعة .[4]

---

1 – زهواني عبد الرزاق، عبادي محمد، "المقومات وعوامل الجذب السياحي بولاية الوادي الواقع والآفاق، دراسة تحليلية واستشرافية" ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية المجلد13،العدد02، 2019، ص–ص 263–267

2– Wikipedia، ، https://ar.wikipedia.org2024/08/01 تاريخ الاطلاع

3 – الجمهورية التونسية، ديوان تنمية الجنوب، http://www.ods-nat-tn، تاريخ الاطلاع 2024/08/01

4 – وزارة الداخلية والجماعات المحلية : https://interieur.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 2025/10/10

- **موقع ولاية تطاوين:**

تقع تطاوين في أقصى الجنوب التونسي، وتتميز بطابعها الصحراوي وتراثها العريق، وهي تملك جبالا وصحارى شاسعة، إذ تعدّ وجهة سياحية هامة في تونس. أما من الناحية الاقتصادية فهي تتميز بإنتاج التمور وتربية المواشي وبإحتوائها على ثروة الفوسفات.[1]

1-المشاريع التنموية الممكنة:

تتميز المناطق الحدودية عن غيرها من المناطق في الدولة بأنها محدودة بتفاعلات أجنبية، تربطها مصالح اقتصادية وأمنية شاملة، ويقدم الجوار الجغرافي دورا كبيرا للتعاون والتكامل الاقتصادي عبر الحدود، إذ أن الاتفاقيات العامة المتوئمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية تسعى إلى تحقيق شراكات اقتصادية بين الشعبين الحدوديين من خلال استغلال جميع الامكانيات المتاحة لذلك يدعم هذا التعاون التشابه البيئي والتقارب الجغرافي و يمكن الحديث عن التفاعلات الاقتصادية بين هذه الولايات:

2-1 ولايتا الطارف وجندوبة: وجود حركة تجارية وحركة المعابر الحدودية، والاهتمام بالثروة البحرية، إذ تجمع بين هاتين الولايتين الجارتين حدود طبيعية غنية بمواردها، أبرزها المياه البحرية، هذا الأمر يجعل التعاون الحدودي بينهما ركيزة اقتصادية واجتماعية للتنمية من خلال التنسيق من أجل تنظيم الصيد، وحماية البحر وثرواته، وتطوير مشاريع تربية الأسماك، وتبادل الخبرات في هذا الشأن.

2-2 سوق أهراس والكاف: اتفق واليا سوق أهراس والكاف على دراسة مشروع استحداث منطقة أنشطة اقتصادية مشتركة، سيما أن ولاية سوق أهراس تتوفر على منطقة أنشطة اقتصادية (منطقة سيدي فرج)، وهي في المراحل النهائية للإنجاز على مساحة 50 هكتارا. كما يمكن أن يكون هناك تعاون على عدة مستويات:

- التعاون الزراعي: ويشمل هذا النشاط تعزيز التعاون في مجال زراعة الحبوب والزيتون، وكذلك العمل سويا على تحسين تقنيات الري.

1 الدليل السياحي التونسي : https://www.guidetouristique.tn/ تاريخ الإطلاع: 2025/10/10

- تربية المواشي: إن كلتا الولايتين تقع في التل الشمالي، وهما تزخران بوفرة المياه وخصوبة التربة مما يسهل هذه العملية. والنظر إلى التنسيق في هذا المجال من خلال الاستثمار وإعادة التخطيط في السياسات العامة المحلية التي من شأنها أن تحدد مجال التعاون في هذا الإطار.
- تحسين تقنيات الري: أي أن الجهات المعنية في تنمية المناطق الحدودية المشتركة لهاتين الولايتين يعملون جادين على استخدام الطرق الحديثة للسقي والري.
- إعادة النظر في حماية الغابات والتعاون المشترك في إخماد الحرائق.
- تحسين مشاريع شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، وإيصال الغاز إلى كل المناطق المعزولة في كل الجهات الجزائرية والتونسية.
- الاهتمام بتنظيم التظاهرات التاريخية خاصة المتعلقة بحادثة"ساقية سيدي يوسف الشهيرة" وكذلك تطوير السياحة الحدودية من خلال تبادل الخبرات مع تونس والاستفادة من برامج الفندقة والسياحة الحدودية.
- التعاون في مجال التعليم والتكوين.

2-3 ولايتا تبسة والقصرين: تشهد هاتين الولايتين تعاونا لتعزيز التنمية في المناطق الحدودية وذلك من خلال مشروع إعادة استغلال خط النقل البري بين المدينتين الحدوديتين المتجاورتين، وبعث خط النقل بالسكة الحديدية بين قسنطينة وحيدرة (تونس) عبر ولاية تبسة[1]، مع متابعة خط النقل البري بالحافلات الجديدة بين تبسة والقصرين لتسهيل حركة الأفراد والبضائع بين الجانبين[2].

1 – وكالة الحدث الاخبارية، مفتوح لإحياء خطوط النقل بين تونس والجزائر لفك العزلة عن المناطق الحدودية alhadathcenter.net، تاريخ النشر 24/02/01، تاريخ الاطلاع: 24/03/26.

2 – ضبط خارطة طريق بين تونس والجزائر لتنمية المناطق الحدودية http://www.nessma.tv، تاريخ النشر: 24/02/12، تاريخ الاطلاع: 24/12/29

واقترح واليا تبسة والقصرين إعداد دراسات من طرف لجان مختصة حول إعادة استغلال خط النقل البري الرابط بين الولايتين.[1]

2-4 ولايتا الوادي وتوزر: هاتان الولايتان الجارتان تشهدان حركة تجارية كبيرة، اذ يتوافد بشكل يومي التجار من تونس إلى سوق الوادي المتواجد في عاصمة الولاية للتزود بالمواد المختلفة، لذلك وجب عقد اتفاقيات على المستوى الرسمي لتحديد نوع هذه التجارة ونوعية السلع وكمياتها، حيث أفضت أشغال اللجنة الثنائية الأولى حول تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس إلى استحداث منطقة تبادل مشتركة بمنطقة الطالب العربي وحزوة.[2]

2-5 الوادي وقابس: وفي اطار التعاون الثنائي وتجسيدا لاتفاقيات الشراكة والتعاون الرامية لترقية المناطق الحدودية، و مخرجات اتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي و توزر[3]، أشار والي ولاية توزر بإن الجهات التونسية وضعت دراسة لمشروع طريق سيارة يربط قابس الساحلية بالحدود الجزائرية، وهذا ما يتم مناقشته على طاولة الحكومة التونسية، والهدف منه ربط ساحل البلد الجار على مسافة 260 كم بالحدود الجزائرية مرورا ببلدية حزوة المجاورة للبوابة الحدودية بالطالب العربي بالوادي، وذلك لغرض تسهيل حركة النقل نحو الموانئ التونسية[4]، وكذلك تميز شواطئ قابس بجمالها الطبيعي وقربها الجغرافي من ولاية الوادي، والتقارب الاجتماعي والثقافي بين المجتمعين.

1 – وكالة الحدث الاخبارية، مرجع سابق.

2 – وليد قبلي، ورقة طريق بـ 7 محاور لتنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس sabqpress.d2، تاريخ النشر: 24/01/31، تاريخ الاطلاع: 24/03/26

3 –توقيع اتفاقية توأمة بين ولايتي توزر والوادي الجزائرية، nessma.tv/ar، تاريخ النشر: 18/10/04، تاريخ الاطلاع: 24/11/28

4 – البشير منصر، توأمة بين الوادي وتوزر التونسية، يومية النصر annasyonline.com، تاريخ النشر: 2018/01/02، تاريخ الاطلاع: 24/03/26

2-6 ولايتا ورقلة وتطاوين: بين هذين الولايتين (ورقلة وتطاوين) ضرورة التأكيد على التعاون في مجال الطاقة والبترول من الجانب الجزائري، والخدمات والفندقة والسياحة من الجانب التونسي[1]،

وعموما إن تفعيل التوأمة ميدانيا حتمية يفرضها القرب الجغرافي للبلدين، وتجسيدا لإرادة سياسية تجمع الجزائر وتونس، و تؤسس لمرحلة فعلية شعارها العمل التنموي للبلدين، والنهوض بالمناطق المعزولة والنائية تنمويا واجتماعياً وربطها ببقية المناطق في البلدين.

3- المنفعة المشتركة:

من أهم مبررات اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية لترقية وتنمية المناطق الحدودية (الجزائرية التونسية) هو الوصول إلى منافع مشتركة، والاستفادة الثنائية من قيام المشاريع المتكاملة التي تخدم الشعبين على الحدود، وتخدم كذلك الاستراتيجيات العامة للتنمية، ويمكن الحديث أيضا في هذا الإطار على تنمية هذه المناطق واستغلال ما تزخر به من خيرات كالأراضي الشاسعة الممتدة على طول الشريط الحدودي، وفتح باب الاستثمار المشترك من قبل الشركاء الاجتماعيين الذين بوسعهم استصلاح واستثمار مقدرات هذه المناطق، حيث يعرف هذا الشريط الحدودي تنوعا في المناخ وفي التربية و المحاصيل وأشكال أخرى من الثروة، كأن يكون الاستثمار مشتركا بين رجال الأعمال الجزائريين وإخوانهم التونسيين، وحرص الولاة على ذلك باعتماد مقاربة تنموية شاملة قوامها الأمن الإنساني وتحسين فرص العيش، وخلق بيئة مزدهرة للأقاليم الحدودية. والتركيز على المقاربة التنموية التي يؤكد عليها صانع القرار التي تربط الأمن بالتنمية في المناطق الحدودية عن طريق توسيع خيارات التنمية[2].

تعتبر الاتفاقيات إطارا هاما لتعزيز التنمية المشتركة بين الولايات، وتسعى إلى تحقيق فوائد متعددة للطرفين من خلال مجالات مختلفة مثل (التعليم/ الاقتصاد/ تكوين شبكات الانترنت/ التنمية البشرية/ السياحة الحدودية/ التعاون الزراعي/ حماية البيئة)

1 – وليد قبلي، مرجع سابق.

2 – الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم, الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية، http://ddl.mbrf.ae/book/read تاريخ الإطلاع 2025/4/13.

تعد الجزائر وتونس من بين أهم الدول في شمال افريقيا تربطهما مشاريع ومصالح مشتركة، وهما يوليان اهتماما بالغا بتنمية المناطق الحدودية.[1]

3-1 في مجال التعليم العالي: يعتبر التعليم من أهم المجالات التي تبني العلاقات الصحيحة بين المجتمعات، ولذلك فهو عامل أساسي وهام من عوامل التعاون في إطار الاتفاق الحدودي لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

يهدف التعاون في مجال التعليم إلى تحسين جودة التعليم، وتحسين المهارات التكوينية والتعليمية ويشمل التعاون الحدودي في مجال التعليم في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين من خلال برامج توأمة بين الجامعات الحدودية (5+5)، وتعمل هذه الاتفاقيات على:[2]

- تعزيز تبادل الطلاب والأساتذة وهيئات التدريس.
- تشجيع التبادل العلمي.
- تطوير المناهج، وتبادل الخبرات.
- تسهيل التعليم في المناطق الحدودية.
- المساهمة في تحسين التعليم في المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس مما يساهم في رفع مستوى التعليم و زيادة فرص التنمية في هذه المناطق .

3-2 تكوين شبكات الإنترنت: في إطار الاتفاقيات التجارية المشتركة بين الجزائر وتونس، والمساعي المشتركة لتنمية المناطق الحدودية من خلال الكثير من المجالات بما في ذلك تطوير الاتصالات وتبادل المعلومات والتجارب في مجال الرقمنة. هذا الأمر من خلال عدة

1 – جريدة العرب، "المنافع المتبادلة تدفع عجلة التكامل الاقتصادي بين تونس والجزائر تاريخ الاصدار: 2025/01/16، ص 10

2 –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، اتفاقية توأمة بين جامعة قفصة (تونس) وجامعة حمة لخضر (وثيقة غير منشورة)

اتفاقيات، واتفاقيات توأمة، وكذلك بروتوكول من أجل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات عدة أبرزها في مجال الرقمنة.[1]

3-3 السياحة: من أهم المنافع المشتركة عبر الحدود بين البلدين نجد قطاع السياحة، وتعتبر الجزائر أكبر سوق للسياحة التونسية، ويعود ذلك للقرب الجغرافي بين البلدين، إذ تعتبر المدن الحدودية من أهم الأماكن التي يتوافد إليها الجزائريون، ومن هذا المنطلق يعمل البلدان على تطوير سبل التبادل السياحي من خلال تحسين خدمات المعابر الحدودية بينهما، وتم مناقشة هذا الأمر في الدورة الأولى للجنة الثنائية لتنمية وترقية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية[2].

تزيد المنفعة للبلدين من خلال الاهتمام بقطاع السياحة الحدودية على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية ويمكن للجزائر وتونس أن تحققا من خلال التعاون في هذا المجال الحيوي لتعزيز التنمية الاقتصادية والسياحة المحلية ودعم الاقتصاد المحلي للمناطق الحدودية.

3-4 التعاون الزراعي: تعتبر المناطق الحدودية بين تونس والجزائر من المناطق التي يمكن استثمارها بشكل كبير في مجال التعاون الفلاحي، ويمكن الاستفادة المزدوجة بين البلدين، حيث تعتبر المناطق الحدودية بيئة مواتية لتحقيق الفائدة للطرفين، ولذلك لا بد من مواجهة التحديات التي تحول دون الوصول إلى هذا الاستثمار. فالاهتمام بالزراعات التحويلية، والأنشطة الفلاحية كتربية النحل، والمواشي، والاستفادة من إنتاجها يضاعف

1 – وكالة الانباء الجزائرية، اللجنة الجزائرية التونسية للتعاون: نحو توسيع التعاون الثنائي في عدة قطاعات algerie press serrice https://www.aps.d2 ، تاريخ النشر: 23/10/05، تاريخ الاطلاع: 24/02/25

2 – راضية بوبعجة، الجزائر–تونس امكانيات كبيرة للتعاون السياحي https://wwwechaab.d2، تاريخ النشر: 24/02/01، تاريخ الاطلاع: 24/12/20

مردودها . ولذلك كانت عدة لقاءات بين تونس والجزائر تؤكد أهمية استغلال فرص التعاون الثنائي في المجال الزراعي[1].

3-5 حماية البيئة: يعد التعاون في مجال حماية البيئة بين الجزائر وتونس من أهم مقومات عقد اتفاقيات تعاون، إذ يتضمن هذا المجال عدة نقاط مهمة أهمها[2]:

- محاربة التصحر.
- حماية التنوع البيولوجي.
- تنظيم توزيع المياه المشتركة.
- إدارة الأحواض المائية التي تتقاسمها المناطق الحدودية خاصة ما يتعلق بالمياه الجوفية.

– محاربة التصحر: إذ يهدد التصحر مناطق كثيرة في الجزائر من بينها مناطق في الشرق الجزائري على الحدود التونسية.

وتمتد هذه المشكلة إلى الغرب التونسي، فعلى الدولتين الانتباه للتصدي لهذه المشكلة البيئية التي تهدد الأراضي الزراعية وصلاحية التربية، فلذلك يجب وعي هذه المشكلة وتعزيز التعاون الثنائي بشأنها حتى لا يصل الأمر الى التصحر الكلي، خاصة ما يتعلق بولايتي (تبسة/سوق أهراس بالجزائر.وقفصة/القصرين بتونس)[3].

–حماية التنوع البيولوجي: يُعتبر التنوع البيولوجي أقوى دفاع طبيعي ضد تغير المناخ، "إن التنوع البيولوجي هو النسيج الحي لكوكبنا، وهو يشكل أساس رفاه الإنسان في الحاضر

1 – الإذاعة الجزائرية، "فلاحة: متعاملون جزائريون وتونسيون يؤكدون أهمية استغلال فرص التعاون الثنائي" http://news-radioalgerie.d2 ، تاريخ النشر 2023/11/29، تاريخ الاطلاع: 2025/02/10

2 – محمد جيلالي، "ظاهرة التصحر في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد09، العدد02، 2024، ص 972.

3 – الجمهورية التونسية، وزارة البيئة، "برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر الموائم للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، (2030/2018)، 2020، ص 06.

والمستقبل، ويهدد تدهوره السريع الطبيعة والبشر على حد سواء"[1]، لذلك فمن دواعي التعاون بين البلدين (تونس والجزائر) والمحافظة على المناطق الحدودية هو التشاور والتشارك من خلال الاتفاقيات وتبادل الخبرات في هذا الشأن.

- تنظيم وتوزيع المياه المشتركة: تربط بين الجزائر وتونس وليبيا نقطة مهمة تتمثل في احتياطات كبيرة من المياه الجوفية المشتركة[2]

وأن أي تهديد بالجفاف يهدد بتفجير حروب ثنائية، ولذلك على هذه الحكومات التوصل إلى اتفاقيات واضحة تهدف إلى تقسيم المياه الجوفية، وإدارة الأحواض المائية التي تتقاسمها المناطق الحدودية، خاصة ما يتعلق بالمياه الجوفية تحديدا (وادي مجردة وسدود سوق أهراس)[3].

التقارب الجغرافي بين الولايات الحدودية يفسر المقاربة المكانية، اذ يمثل التقارب الطبيعي والجغرافي والتنموي والسياسي أحد العناصر الجوهرية التي تبرر لاتفاق التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية، إضافة إلى ذلك، فإن هذا التقارب يجعل من التعاون ضرورة تنموية أكثر من خيار، فالتقارب يسهم في توحيد الجهود وتبادل الخبرات واستثمار الإمكانات المشتركة.

المطلب الثاني: الصعوبات الاجتماعية.

تتشابه المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس في العديد من الخصائص منها الطبيعية ومنها البشرية بحكم التقارب الجغرافي والتاريخ العميق الذي ربط هذه المناطق عبر أزمنة طويلة. تتقاسم هذه المناطق ملامح جغرافية متقاربة، إضافة إلى روابط اجتماعية وثقافية متشابكة جعلت منها فضاء موحدا في طرق العيش. إذ يعد هذا التشابه عاملا أساسيا دافعا للتعاون التنموي في المناطق الحدودية.

1 – اليونسكو، "التنوع البيولوجي"، https://www.unesco.org، تاريخ الاطلاع: 24/03/06

2 – صحيفة العرب، "المياه الجوفية المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا برميل بارود مؤجل"، https://alarab.co.uk، تاريخ النشر: 23/04/18، تاريخ الاطلاع: 25/02/12

3 – المرجع نفسه.

1- المعضلات التنموية المشتركة:

من أبرز المبررات التي دعت إلى إقامة اتفاقيات حدودية بين الجزائر وتونس وهي جملة المعضلات التنموية التي نجدها في هذه المناطق، إذ تواجه هذه الأخيرة مشكلات تنموية كثيرة تعرقل مسار التنمية فيها وتسهم في زيادة تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتكمن خطورة هذه المعضلات في طابعها المتداخل والعابر للحدود، الأمر الذي جعل حلها يتجاوز قدرات الدولة، وهو ما يستلزم تنسيقا ثنائيا جادا.

1-1 التبعية للتجارة الموازية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية أزمة تحتاج إلى حل سياسي:

تعد التبعية للتجارة الموازية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة تؤثر بشكل كبير على استقرار هذه المناطق وتنميتها. هذه التبعية تعني أن عددا كبيرا من سكان المناطق الحدودية يعتمدون على الأنشطة غير الرسمية والتجارة في السلع المقلدة أو غير المصرح بها، كمصدر رئيسي للعيش، وهو يعكس ضعف الاقتصاد الرسمي في تلك المناطق[1] .

تعتبر التجارة الموازية حلا مؤقتا لمشاكل التهميش والفقر، ولكنها سرعان ما تتحول إلى مشكلة هيكلية تعيق أي جهود لتنمية هذه المناطق. ومن المعلوم أن أسباب هذه الظاهرة المحلية التي اختص بها سكان المناطق الحدودية تعود إلى ضعف التنمية المحلية وقلة الفرص الاقتصادية والاستثمارية. ويؤكد الكثير من الباحثين بأن التجارة البيئية غير الرسمية تحقق نوعا من الاستقرار . وتجنب الكثير من الشباب من الوقوع في شبكات الإرهاب والجريمة.[2]

ومن ناحية أخرى يعد تفاوت أسعار السلع بين الجزائر وتونس من أبرز الأمور التي تساهم في هذه الظاهرة" 5 لتر من الزيت النباتي الجزائر ب 18 دينار. بينما تباع نفس

1- حمزة المؤدب، الخفي للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في تونس بعد عام 2011، مركز كير كارنيغي، https://carnegieendowment.org/، تاريخ النشر:15 جويلية 2021، تاريخ الإطلاع: 2025/05/13.

2- إيمان الحامدي، تجارة نشطة على حدود تونس والجزائر مبادلات أهمية لا تنتظر القرار الرسمي، مجلة العربي الجديد،https://www.alaraby.co.uk تاريخ النشر: 2025/04/13، تاريخ الإطلاع 2025/05/13، .

الكمية من الزيت التونسي بين 23 و 25 دينار"[1]، هذا كدليل واقعي يحكي حال السكان وظروفهم المعيشية على الحدود.

حيث يزداد التهريب عبر الحدود بسبب الفجوة الاقتصادية بين البلدين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى العلاقات الاجتماعية والقبلية عبر الحدود من أهم الدوافع التي جعلت هذه التجارة منتشرة بين ساكنة الحدود.

وهذه الظاهرة تحتاج إلى حل سياسي مشترك بين تونس والجزائر نظرا للطبيعة العابرة للحدود لهذه المشكلة. إن الحلول الأمنية لمحاربة هذه الظاهرة غير كافية ولا تستطيع القضاء على هذه المشكلة، هذا ما يتطلب تنسيقا اقتصاديا وتنمويا متوسطا أو طويل المدى، من خلال نظر صناع القرار إلى حل سياسي تعاوني يهدف إلى ترقية المناطق الحدودية وتقديم حلول مشتركة تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي، وتوحيد الرؤية بين المجتمعات على الحدود، وكذلك تتطلب تعزيز التنسيق الجمركي والأمني لضبط حركة السلع من وإلى تونس.

1-2 ضعف الخدمات الأساسية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية:

تشترك المناطق الحدودية الجزائرية في مشكلة عويصة تتمثل في ضعف الخدمات الأساسية الموجهة لسكان الحدود، وهذه الظاهرة هي انعكاس لمدى التهميش الذي تعانيه هذه المناطق، هذا الأمر ينعكس كذلك على شعور المجتمع الحدودي باتساع الفجوة التنموية بين المناطق الحدودية والمناطق الحضرية وشعورهم بالعزلة والتهميش تتمثل في مظاهر ضعف الخدمات الأساسية في عده جوانب.

1-3 ارتباط التنمية بالأمن:

مشكلة ضبط الحدود من المشكلات التنموية التي تواجهها الجزائر وتونس .وهي مشكلة تهدد أمن واستقرار كلا البلدين، ولم تَبْقَ هذه المشكلة في هذا الإطار فحسب وإنما تعدتها لترتبط بالتنمية الاقتصادية. إذ أن هذه المناطق تزدهر فيها الأنشطة غير المشروعة والتهريب والإرهاب حيث يشكل نشاط التهريب معضلة بالنسبة للسلطات الجزائرية، حيث تضطر أحيانا لغض النظر عن أنشطة التهريب للاستعلام عن أنشطة أخطر كالإرهاب.

1- جيهان نصري، "غزو السلع الجزائرية في القصرين: واقع فرضه غياب الدولة"، https://inkyfada.com/، تاريخ النشر:2025/03/23، تاريخ الإطلاع:06 /2025/04.

"لأن المهربين مستعدون لتزويد مسؤولي الأمن بمعلومات عن هذه الأنشطة نظرا للتهديدات التي تشكلها على أعمالهم الخاصة. وأن أي حملة تنظمها السلطات المركزية ضد التهريب من شأنها أن تؤدي إلى مقاومة من قبل السكان المحليين وربما تنعكس في شكل اضطرابات كبيرة"[1] والشأن نفسه بالنسبة للسكان المحليين على الحدود التونسية .وأكثر خطورة نظرا لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والغذائية فإن نشاط التهريب يشكل عبئا تنمويا وتحديا أمنيا على الدولة التونسية[2].

2- المجتمعات في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية:

المجتمعات الحدودية هي جماعات مختلفة تعيش في المناطق بين دولتين أو أكثر، تحمل ثقافات مختلفة، ترتبط في ما بينها تاريخيا وثقافيا واقتصاديا وهذا الترابط له طبيعة خاصة إذ تعدى الحدود الوطنية، وسكان المناطق الحدودية من الجهتين التونسية أو الجزائرية لا يعتبرون أن تلك الخطوط الاصطناعية أو الأخرى الطبيعية فاصلا بينهم وبين أهلهم وإخوانهم على الضفة الأخرى، من لذلك فان التفاعلات الاجتماعية والثقافية بين السكان ظلت نشطة، وهذا ما يمكن القول عنه إنها مجتمعات ذات طبيعة مزدوجة، مجتمعات محليه من جهة، أو عابره للحدود من جهة أخرى.

وتعرف المناطق الحدودية في الكثير من دول العالم بأنها المناطق الطاردة للسكان وتشهد التجمعات البشرية الحدودية بصفه عامه هجرات متتابعة باتجاه المناطق الداخلية القريبة من المراكز التجارية والاقتصادية والصحية والخدماتية[3].

2-1 البنية الاجتماعية والقبلية: من المعروف أن المجتمعات في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتسم بالتماسك الذى مكن السكان من المحافظة على تكوينهم الاجتماعي التقليدي من خلال انتمائهم للقبيلة، فأصبحت الشرائح المجتمعية تبنى على اصطفاف

1- سابين هينرج، "الطموحات العالمية والأزمة التونسية قد تدفع الجزائر إلى إعادة النظر في سياسة عدم التدخل"، https://www.washingtoninstitute.org/ تاريخ النشر: 27/جوان/2023، تاريخ الإطلاع: 2025/05/13.

2- عثمان لحياني، مرجع سابق.

3- حسين قاسم، محمد الياسري، "تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة" ، مجلة دراسات البصرة، العدد 22، 2016، ص 82.

اجتماعي موحد ومشترك[1]، وما يميز المجتمعات الحدودية هو شدّة التلاحم الناتج عن النظام القبلي، خاصة في الولايات: تبسة والوادي وسوق أهراس من الجانب الجزائري وفي المقابل جندوبة وتطاوين وتوزر من الجانب التونسي؛ إذ أدى إلى تقوية الترابط والتكافل بينهم.

إذ لا يهتم الأفراد والجماعات في الكثير من الأحيان لأي بلد ينتمون الجزائر تونس وذلك لشدة اللحمة الاجتماعية بين سكان الحدود وولائهم إلى القبيلة.

2-2 خصائص المجتمعات في المناطق الحدودية

تتميز المجتمعات القاطنة على طرفي الحدود بمميزات مشتركة منها:

2-2-1 الاقتصاد غير الرسمي:

ارتبطت المناطق الحدودية بالنشاط غير الرسمي، وفي مقدمة هذه الأنشطة التجارة الموازية والتهريب، وقد ساهم في ظهور هذه الأنشطة كثير من العوامل ذكرت في البحث.

وأعتبرت ظاهرة التهريب "مشكلا أمنيا واقتصاديا"[2]

2-2-2 الهوية الأصلية والثقافة المجتمعية:

إن أصدق ما يبين الهوية الأصلية والثقافة المجتمعية لساكنة الحدود هو أصولهم العرقية ومعتقداتهم الدينية وثقافاتهم وفنونهم وكذلك أفكارهم، وكل ما تحققه اللغة المشتركة التي تجمعهم رغم الاختلاف السياسي، بحيث أن اللغة أو اللهجة المشتركة تعزز الانتماء لفئة كبيرة من سكان المناطق الحدودية.

وتظهر الثقافة المجتمعية الأصلية في حفلات الزواج وفي الأغاني الشعبية وطرق الاحتفال المختلفة[3].

محدودية الاستراتيجيات التنموية في المناطق الحدودية أدى إلى تهميش التنمية في هذه المناطق ومنه عزل السكان المحليين فيها ضمن ظروف اجتماعيه قاسيه، هذا ما أدى

1 – محمد المهدي بن عيسى، "المجتمع والتنمية في الجزائر أولا: الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد01، العدد01، 2010، ص6.

2 – أميني م، إنشاء مناطق عسكرية تونسية على الحدود لمواجهة التهريب، الرائد، www.elraed.dz ، تاريخ النشر 2013/7/31، تاريخ الإطلاع 2025/3/6.

3 – سهيلة حسن عبد الله المنتصر اليماني، "التراث والأزياء في عادات وتقاليد الزواج في بلاد بني شهر"، مجلة بحوث التنمية النوعية، mbse.journals.ekb.eg/article, تاريخ الإطلاع 2025/3/6.

إلى تفشي ظواهر كثيرة كالفقر وتفشي الأمراض والشعور بالتهميش، وكذلك من الواضح جدا غياب الاستثمار وعزوف المستثمرين للعمل في هذه المناطق نظرا لغياب التهيئة العمرانية، وقلة المراكز التعليمية والمؤسسات الصحية فيها.

الحدود الجزائرية التونسية ليست حاجزا حقيقيا بين المجتمعات الحدودية، بل تمثل في أغلب الأحيان نقطة تواصل وتكامل اجتماعي وثقافي واقتصادي، رغم التحديات الأمنية والسياسية.

3- البعد الاستراتيجي للمناطق الحدودية الجزائرية التونسية:

تشكل هذه المناطق أهمية إستراتيجية باعتبارها فضاءات تواصل وتبادل سياسات حسن الجوار والتعاون في المجال الاقتصادي والأمني، وتتميز هذه المناطق كذلك بمميزات مشتركة من ناحية أنها تعتبر خطوطا أمامية للدولة تحمل أبعادا دوليه، لا يمكن اختراقها ولا المساس بها. فهذه تمثل السيادة الوطنية لكل دولة منها تونس الجزائر فهي في منتهى الحساسية ترمز إلى الهوية الوطنية والانتماء الجغرافي والى ذلك التاريخ الذي رسم المعالم لتاريخ دولة وكإقليم خاص[1].

تتمتع الحدود الجزائرية التونسية بأهمية استراتيجية كبيره، نظرا لموقعها الجغرافي المهم .فهي واقعة بين الجزائر التي تعتبر أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة وتعدد المناخات وتونس ذات الموقع البارز والمهم على البحر المتوسط. فهذه الأهمية ساعدت على بناء علاقات تجاريه وأمنية واجتماعية بين البلدين تعتبر همزة وصل تساعد على تنقل الأفراد والسلع وتبادل الثقافات.

البعد الاستراتيجي لهذه المناطق يتعدى أهمية الموقع إلى جوانب أخرى اقتصادية تنموية حيث تعد المناطق الحدودية مركزا للتجارة البينية حيث تمثل الحدود المشتركة بينها نقطه التقاء اقتصاديه تسهم في تنميه المناطق الحدودية أو رفع مستوى معيشة سكانها، وهذا يستوجب تفعيل دور المناطق الحدودية بشكل أفضل من نواحي مختلفة كتنظيم العمليات الجمركية وتطوير آليات التعاون المشترك.

1- سامي بن طالب، "**إشكالية التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر، دارسة في أصول المقاربة التكاملية –ولاية الوادي نموذجا–**"، (أطروحة دكتوراه)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية2023، ص81.

تسعى برامج التعاون واتفاقيات التوأمة إلى تحويل المناطق الحدودية من مناطق معزولة إلى مناطق ذات فعاليه عاليه من خلال تعزيز المقدرات والموارد المشتركة[1] في خدمه الطرفين مثل الطاقات المتجددة والفلاحة والسياحة، في إطار الشراكة بين البلدين.

3-1 السياحة الحدودية: تشجع السياحة الحدودية على تعزيز العلاقات الثنائية والثقافية بين الجزائر وتونس، مما يبني جسور التواصل بين الشعبين . تمثل السياحة جسر التواصل بين الشعوب والمجتمعات المحلية عبر العالم ثقافيا وتاريخيا، فعبر نشاطاتها تتبادل الشعوب أفكار العيش، فهي تعكس نمط الحياة للمجتمعات[2]، لهذا فإن استراتيجية الموقع له أهمية في بناء العلاقات بين تونس والجزائر

3-2 من الناحية التاريخية: من ناحية أخرى تمثل المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بعدا استراتيجيا إذ شهدت هذه المناطق على مدى تضافر وتلاحم الشعبين بين الأزمات التاريخية وأهم مرحله تمثل ذلك الثورة التحريرية الكبرى والدور الذي قدمته الحدود إذ أن القاعدة الشرقية أكسبتها من أهمية استراتيجيه بالغه في دعم الثورة وقد اعتمدتها لجنه التنسيق والتنفيذ قاعدة حيوية للإمداد والتمركز، وخاصة بعد أن عقد "أوعمران" في بداية 1957اتفاقا مع الحكومة التونسية لتسهيل مرور الأسلحة وتمركز الجيش[3].

لقد ساهم التشابه الكبير بين المناطق الحدودية الجزائرية التونسية في خلق أرضية ملائمة للتكامل والتعاون بين سكان الحدود. بما يعزز فرص التنمية المشتركة ويسهم في تحقيق التوازن والاستقرار في هذه المناطق، إذ لم يكن هذا التشابه وليد الصدفة بل عملت الكثير من العوامل على إيجاده.

1 – حميدة دريادي، "استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات والمقومات"، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01، 2021، ص 338.

2–حسن حميدة، "**محاضرات في مقياس التشريع السياحي**"، تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة، قسم القانون الخاص كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة (2022/2021)، ص 13.

3– عبد الله مقلاتي، "الإستراتجية العسكرية للثورة الجزائرية بين التموقع على الحدود والحرب الثورية في الداخل"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 6، العدد03، نوفمبر 2024، ص 175.

المطلب الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية

ترتبط التنمية بالدرجة الأولى بالبعد الاقتصادي، إذ أن تأمين الحاجيات الاقتصادية للسكان في أي منطقة كانت تدفع إلى استقرارهم، وتهيئتهم إلى التطور وإنشاء البني التحتية والهياكل القاعدية واستصلاح الزراعة، واستغلال الأراضي الشاسعة والاستثمار فيها.

وتعتبر المناطق الحدودية بوابة للبلدين يمكن استغلالها في المجال السياحي إذ تنشط حركه السكان من و إلى تونس عبر هذه المناطق التي تزخر بمؤهلات سياحية كبيرة، مما يرفع مستوى التبادلات والثقافات والجذب الاستثماري.

كما تعبر هذه المناطق عن عمق الدولة وتعكس أثر التنمية الاقتصادية والواقع الفلاحي والصناعي والسياحي إذ تبرز مدى اهتمام البلدين بالتنمية، لذا أبدى صناع القرار في كلا البلدين اهتمامهم الشديد بتنمية هذه المناطق،[1] وضرورة تحسين واقعها الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات التي تزخر بها، وكذلك من خلال إقرار مشاريع مشتركة بين البلدين تونس والجزائر.

واقع التنمية في المناطق الحدودية يتأثر بعوامل كثيرة منها ما هو سياسي زيادة عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، وأن هناك جهودا تنموية مشتركة بين البلدين لتحسين الواقع الاقتصادي للمناطق الحدودية.

ولعل ما يعكس الواقع التنموي لهذه المناطق هو البنية التحتية الهشة مع غياب التنمية في شتى المجالات، وغياب الهيئة العمرانية، مما يؤدي إلى تفشي الفقر، والأمراض والبطالة والنزوح نحو عواصم المدن، والمهربون أنفسهم لا يعتبرون الحدود هي نقطة نهاية بلادهم وبداية بلاد أخرى [2].

1- البنية التحتية الهشة:

تعد البنية التحتية الهشة في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المتوازنة في البلاد. هذه المناطق غالبا ما تعاني من نقص في

---

1 – تنمية المناطق الحدودية الجزائرية – التونسية "هدف استراتيجي"، https://elmassar-elarabi.dz .تاريخ النشر 2025/01/29، تاريخ الإطلاع 2025/03/9.

2– داليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر بلد قائم بذاته، مركز مالكوم كبير تارينغي للشرف الأوسط، تاريخ النشر: 2020/09/18، تاريخ الإطلاع/ 2024/03/01.

الاستثمارات ضعف في شبكات الطرق، النقل، والصحة والتعليم، ما يؤدي إلى عزلة سكانية ويزيد من نسبه البطالة والهجرة نحو المدن الكبرى.

1-1 رداءة الطرق وضعف النقل العمومي: إذ أن العديد من المسالك الريفية والطرق الثانوية غير معبدة، أو في حالة تدهور كبير مما يعوق حركة الأفراد والبضائع، كما أن نقص وسائل النقل بين المناطق الحدودية والمراكز الحضرية يزيد من عزلة السكان. "إذ يلاحظ ضعف في تغطية شبكة الطرقات للمساحات الكبيرة في الولايات الحدودية"[1].

1-2-الخدمات الصحية وصعوبة الوصول للعلاج:

يشهد قطاع الصحة عجزا في توفر المرافق الصحية والمستشفيات و نقصا في التجهيزات والكوادر؛ ما أدى إلى نقص عام في تغطيه الاحتياجات الصحية للسكان[2].

أما صعوبة الاستفادة من الخدمات الصحية ناتجة عن ابتعاد السكان عن المؤسسات الصحية الكبرى، وهذا مؤشر ينبئء بضعف البنية التحتية في المناطق الحدودية ومحدوديتها[3].

1-2 البنية التعليمية: تعاني المناطق الحدودية من نقص في المؤسسات التربوية، إذ أن الكثير من القرى تغيب فيها المدارس الثانوية مما يجبر التلاميذ على التنقل لمسافات طويلة، كما تعاني المدارس من غياب الضروريات كالتدفئة، الصرف الصحي والماء... ومن خصوصيات المناطق الحدودية هو وجود البدو والرحل، وابتعاد السكان عن مراكز التجمعات السكانية[4]، مما يخلق صعوبة في التحاقهم بالمدارس ومراكز التكوين، وعدم حصولهم على النتائج المرجوة.

1- محمد مصدق جدلة، "**آفات التعاون عبر الحدودي الجزائري -التونسي- وانعكاساته على مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي" فضاء تبسة+ 4 نموذجا**"، (أطروحة دكتوراه) جامعة الجزئر3،2022 ص 133.

2- سليمة بلخيري، وليد بخوش، وفاء قاسمي، "المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد12، العدد 04، 2018، ص 306.

3- صلاح الدين طالبي، "السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر: الفترة 2000-2019"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 397.

4- محمد مصدق جدلة، مرجع سابق، ص 134.

3-1 الربط بشبكات الكهرباء والماء والانترنت: تشهد هذه المناطق واقعا مختلفا عن باقي مناطق البلاد من حيث ربطها بشبكات الكهرباء، كما تعرف كذلك انقطاعات متكررة للكهرباء خاصة في فصل الشتاء .إضافة إلى ضعف تغطية شبكة الماء الصالح للشرب، وضعف التغطية بالإنترنت مما يعيق فرص التعليم عن بعد والعمل الرقمي[1].

"كما إن امدادات مياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي، وغاز الطبخ متدنية نسبيا هي الأخرى"[2].

2-البطالة المرتفعة والاقتصاد غير الرسمي:

من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الواقع الاقتصادي في هذه المناطق هو ارتفاع معدلات البطالة والتي بدورها تؤثر سلبا على الاستقرار والتنمية فيها، إذ شكلت الكثير من العوامل أسبابا لارتفاع معدلات البطالة يمكن حصرها في ضعف البنية التحتية الاقتصادية، وكذلك هشاشة القطاع الفلاحي الرعوي وضعف التكوين والتهميش الجغرافي والسياسي ولا يمكن إبعاد دور الاقتصاد الموازي والتهريب الذي يلجأ له الكثير من الشباب نتيجة غياب البدائل المشروعة.

حيث يفضل الكثير من الأشخاص في المناطق الحدودية الغربية لتونس اقتناء السلع الجزائرية التي تباع على أرصفة المدينة والأسواق الموازية، وذلك لأنها أقل سعرا من المنتوجات التونسية[3].

ونظرا لارتفاع مستوى البطالة والفقر في هذه المناطق قد يلجأ الكثير من الشباب من ولايات تونس اللجوء إلى الجزائر بطريقة غير مشروعة خصوصا في مدينتي الكاف وتطاوين التي تشهد أوضاعا اجتماعية مزرية بسبب ارتفاع نسب البطالة[4].

---

1 – محمد صدوقي، برامج تنموية متكاملة مع الجارة تونس ، www.el-massa.com/dz، تاريخ النشر 2024/02/21، تاريخ الإطلاع 2025/03/9.

2- داليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر بلد قائم بذاته، مركز مالكوم كبير تارينغي للشرف الأوسط، https://carnegieendowment.org تاريخ النشر 2020/09/18، تاريخ الإطلاع/ 2025/04/07.

3- جيهان نصري، مرجع سابق.

4- مهاجر نيوز، "توفيق أكثر من 100 تونسي حاولو التسلل إلى الجزائر هربا من البطالة"، https://www.infomigrants.net/ تاريخ النشر: 2017/06/20، تاريخ الإطلاع:2025/04/06.

ونظرا لحاله الفقر في الكثير من المناطق الحدودية الجزائرية التونسية ضرب التهريب بجذوره العميقة، وأصبح مهنة تتوارثها العائلات[1].

3-عزلة المناطق الحدودية:

تعاني المناطق الواقعة على أطراف الدولة عزلة، خاصة تلك التي تقع بالقرب من الحدود الدولية، كما تعاني من تهميش تنموي واجتماعي واقتصادي. وتعد عزلة المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من القضايا المهمة نظرا لما لها من خصوصية جغرافية وإستراتيجية.

إن استمرارا هذه العزلة لا ينبغي أن ينظر إليه كمشكل فقط، بل يمكن اعتباره مبررا استراتيجيا لتعزيز التعاون الثنائي في سبيل تحقيق تنمية محلية شاملة.

وعزلة هذه المناطق جعل المواطنين في حاجة إلى ضروريات الحياة من ماء وغاز وكهرباء. وطرقات للتنقل [2] .كما أن الحدود من الجهة التونسية يعاني سكانها حالة اجتماعية مزرية في غياب أساسيات الحياة العادية، وخاصة طرق التنقل، حيث تربط سكان هذه المناطق علاقات ودية كبيرة. ويعتبرون أن مناطقهم هي مناطق معزولة[3].

ومن خلال التهميش الذي يعانيه سكان الحدود من الجهتين التونسية والجزائرية فان عزلة هذه المناطق تشكل تحديا مشتركا، لكنها أيضا فرصة نادرة لإعادة التفكير في منطق التنمية، عبر تفعيل آليات التعاون بين الولايات الحدودية، حتى يتم تجاوز هذا التهميش وتحويله إلى مصدر قوة تدفع إلى التكامل والتشارك والتعاون لصالح الشعبين على الحدود.

إن حجم التحديات الكبير الذي يصطدم بواقع التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية لم يمنح هذه المناطق حقها في التنمية، رغم ما تزخر به من تنوع جغرافي ومناخي وثراء طبيعي وتنوع في الخيرات يؤهلها لتحريك الاقتصاد.

1- جريدة العرب، "المناطق الحدودية الجزائرية"دولة" داخل الدول"، https://alarab.co.uk/، تاريخ النشر: 2020/09/23، تاريخ الإطلاع: 2024/04/07.

2- سوق أهراس، قرى الحضارة..نموذج عن عزلة المناطق الحدودية، https://www.youtube.com/، تاريخ النشر: 2020/09/11، تاريخ الإطلاع: 2025/04/10.

3- بين تونس والجزائر، الطرقات تغيب وبقيت قرى عديدة بلاء ماء وبلا خدمات، https://www.youtube.com/watch?v=27S3RmtDLhc، تاريخ النشر: 2019/12/18، تاريخ الإطلاع: 2025/04/10.

كما أن غياب البرامج التنموية المتكاملة، والجادة قد عرقل التنمية الاقتصادية بشكل واضح في هذه المناطق، ومن جهة أخرى يبقى هذا التقارب يحمل آمالا للجزائريين والتونسيين لتعزيز التنمية في هذه المناطق من خلال كل ما تحمله وحدة الجغرافيا والتقارب الثقافي والاجتماعي وكذلك ما تحمله الجامعات الحدودية بأفكارها ونشاطاتها في التعاون العلمي والتنموي[1].

التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية بقيت مرهونة لمنظومة شاملة تستجيب لتطلعات واحتياجات الساكنة على طرفي الحدود وتكامل في استثمار الموارد المحلية المشتركة.

ما يمكن قوله عن الواقع التنموي للمناطق الحدودية الجزائرية التونسية هو أن هناك محدودية في تجسيد الإمكانيات المتاحة، رغم توفر الإرادة السياسية وروابط التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين البلدين. التنمية ما زالت معطلة ومتفاوتة، غير أن مبادرات التوأمة والتعاون اللامركزي تمثل خطوة واعدة نحو تعزيز التنمية المستدامة المشتركة وتجسيد التكامل الحدودي.

المبحث الثالث: التحديات الأمنية

تشهد المناطق الحدودية تحديات أمنية متزايدة نتيجة الامتداد الجغرافي وتشابه العوامل السياسية والاقتصادية والتقارب الاجتماعي، وتظهر القضايا الأمنية على الحدود باعتبارها أحد أهم المشكلات التي لها تأثير بالغ على أمن واستقرار الدولتين المتجاورتين، وتتمثل التحديات الأمنية الحدودية في أنشطة التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، وغيرها. ويستوجب ذلك تبني خطط واستراتيجيات تنموية وأمنية فعالة لازدهار المنطقة الحدودية وحماية الدولة.

1 _ نور الحياة، غياب التنمية والتهديد الإرهابي– واقع الجزائريين بالمناطق الحدودية–،https://www.dw.com/ar/، تاريخ النشر، 2014/07/2، تاريخ الإطلاع 2025/3/13.

وقد عالج هذا الموضوع ثلاثة مطالب، عنون الأول بـ: التهريب عبر الحدود، أما المطلب الثاني فقد تناول: المخاطر الأمنية المشتركة أما المطلب الثالث فقد كان معنونا بـ: تحديات عولمية.

المطلب الأول: التهريب عبر المناطق الحدودية.

تعتبر ظاهرة التهريب من وإلى تونس من أبرز الظواهر المتعلقة بالأمن على الحدود وساهمت عدة عوامل اجتماعية واقتصادية في تفاقمها، وتشمل هذه الظاهرة تهريب الوقود، والسلع الغذائية والأدوية وغيرها.ويشكل التهريب تحديا أمنيا من خلال انعكاساته عن الأمن و المجتمع والاقتصاد.

1-تعريف التهريب : يعرف التهريب بأنه: "تصدير سلعة وطنية خارج مكاتب الجمارك، أو استيراد سلعة أجنبية خارج هذه المكاتب، وهي أيضا انتهاك الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة السلع أو نقلها داخل النطاق الجمركي"[1].لذلك تعلق التهريب بجميع السلع التي لم يسمح القانون بالاتجار بها ونقلها عبر الحدود إلى الدول الأخرى، وكل مخالفة لذلك يعد إجراما يهدد الاقتصاد المحلي والوطني وعملا مقلقا للجهات الأمنية التي تسهر على تحقيق الأمن داخل الدولة وأطرافها وتوفير الأمان للسكان في جميع الجهات خاصة تلك التي تعتبر خطا دفاعيا أولا للدولة وهي المناطق الحدودية.

2-الأنشطة التي يعد القيام بها تهريبا:

وهي كل الأنشطة التي تنطوي على ممارسات الاتجار بالسلع والبضائع المحظورة قانونا عندما تنفّذ عبر الحدود الدولية من قبل أشخاص أو جهات معينة بما يشكل مخالفة صريحة للأنظمة والقوانين الجمركية والتجارية المعمول بها، سواء تعلق الأمر بالسلع أو أي منتج آخر غير مشروع. و تتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:[2]

-أعمال التهريب الخاضعة لرخصة التنقل.

1- عائشة بن قادة عبد الله، محمد سمير عياد، "التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية وأثره على الأمن الوطني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 05، العدد الخاص 01، 2011، ص 108.

[2] بلقاسم بودالي،ظاهرة التهريب الجمركي و استرتيجياتمكافحته"،(مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، (2010-2011) ، ص ص 58-59.

-البضائع المحضورة أو خاضعة لرسم مرتفع

-حيازة مخزن أو وسيلة نقل مخصصة للتهريب.

3- أسباب انتشار ظاهرة التهريب: ومن الأسباب الرئيسية لانتشار هذه الظاهرة عبر الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس [1].

-**الفراغ الأمني عقب سقوط نظام بن علي:** يعد الانفلات الأمني في تونس و انتشار صور الانحراف و اللاأمن سببا حقيقيا في ظهور التهريب من وإلى تونس.

-**الفوضى التي سببتها الحرب الليبية:** تسببت الحرب الليبية في وجود اضطرابات على الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر وتونس وأبرز أوجهها هو التهريب عبر الحدود المشتركة.

-**التهميش والفقر:** إن النمط المعيشي للسكان على الضفتين، والذي يعاني فيه السكان من التهميش في غياب التنمية أدى إلى ممارسة مثل هذه الأفعال وكذلك نسب الفقر المنتشرة على الحدود بين البلدين، جعل منه نشاطا يتميز به ساكنة هذه المناطق

4-أشكال التهريب: ويشكل التهريب تحديا أمنيا وواقعا مخيفا للدولتين، ذلك لأن المهربين يستخدمون الطرق السرية للعبور، ومن جهة أخرى تلجأ الجماعات إلى تهريب المخدرات والأسلحة، مما شكل خطرا على الأمن القومي ورفع من معدلات الجريمة والاتجار بالممنوعات.

التهريب بين الطارف وولاية جندوبة التونسية يتم عبر طرق مختلفة يعتمد فيها المهربون على التضاريس الوعرة، والغابات الكثيفة التي تحميهم من نقاط المراقبة الأمنية، ومن أبرز هذه الطرق الوسائل البدائية كالدراجات النارية، والحمير، وأحيانا سيرا على الأقدام، وفي مواضع أخرى يستخدمون سيارات رباعية الدفع لنقل البضائع عبر المسالك الترابية، كما يأخذ شكلا آخر من خلال إخفاء السلع في المركبات عبر المسالك الرسمية في تهريب الموارد الخفيفة الوزن (السجائر/ الأدوية...).[2]

أما ولاية تبسة فتعتبر من أبرز المناطق التي تشهد نشاطا مكثفا للتهريب بسبب امتدادها الحدودي الكبير، ووجود مسالك وعرة تسهّل عبور السلع بعيدا عن الرقابة الأمنية،

1- المرجع نفسه، ص111.

2 - الوقود الجزائري يرفع سعر حمار التهريب بتونس، http://www.tnuiscope.com، تاريخ النشر 2018/03/6، تاريخ الإطلاع 2025/3/13.

وتتم هذه العملية غالبا عبر السيارات رباعية الدفع، واختيار الفترات الليلية لتجنب رصد حرس الحدود.

تعتبر أقاليم المنطقة الغربية لتونس المتمثلة في الكاف، وجندوبة ومعتمدية غار الدماء والقصرين أهم النقاط السوداء في التجارة غير المشروعة حيث تتوغل السلع الجزائرية ويتم فيها التبادل الاقتصادي الذي يعتبره المهربون مجالا للعمل في منطقة تتزايد فيها صور البطالة والفقر والتهميش، و يتم تهريب السلاح والذهب و النحاس والكحول الفاخرة والسيارات المسروقة عبر هذه الأقاليم.

كما يتم تهريب المواد الغذائية والبنزين والمخدرات عبر نقط مختلفة من الشريط الحدودي حسب تصريحات مصالح الأمن في هذه الدول.[1]

شكل التهريب مشكلا أمنيا وقضية اقليمية، تضافرت عدة أساب لتفاقمها وشمل كل أنواع السلع و البضائع والمنتجات التي تدر على مقترفيها بالأموال وتوفرللسكان مستلزماتهم التي قد يصعب الحصول عليها بطرق أخرى.

تسعى السلطات الأمنية الجزائرية وكذلك التونسية إلى تضييق الخناق على شبكات التهريب من خلال تعزيز الدوريات الأمنية، ونشر فرق مختصة على طول الحدود، وكذلك التعاون الأمني بين الجزائر وتونس لتبادل المعلومات حول الشبكات والأنشطة.

ولذلك تشكل عملية تهريب السلع مبررا واضحا وأساسيا لعقد اتفاقيات ثنائية للتعاون الأمني الجزائري التونسي، وذلك لارتباط التهريب بالجريمة المنظمة، والذي تزايد بقوة بعد أحداث ما بعد 2011 في تونس نظرا لتزايد حركة الأشخاص والممتلكات وانتشار الفوضى، كما عمل التقدم التكنولوجي والاتصال في توسيع دائرة الإجرام المنظم العابر للحدود، ويرتبط التهريب أيضا بالإرهاب الدولي، هذا الأخير يعد من أخطر التهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على أمن الدولة واستقرارها، وترتبط عمليه التهريب كذلك بتبييض الأموال، هذه الأخيرة تسهل عمليات ارتكاب الجرائم كالتجارة بالمخدرات، والأسلحة والمتفجرات، كما تعمل كذلك

[1] المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، تونس والجزائر القضايا العابرة للحدود الوطنية؟ التسع معابر والتسع تحديات، https://ciessm.org.،تاريخ النشر 2024/10/4، تاريخ الاطلاع 2025/08/22.

على توسيع دائرة الفساد الإداري والسياسي من خلال تفشي الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد والإرهاب[1].

يعتبر التهريب في الولايات الحدودية الجزائرية التونسية ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة وله جذور تاريخية وجغرافية، ويتأثر بعوامل متعددة منها الفوارق الاقتصادية والبطالة وضعف التنمية في المناطق الحدودية، كما يعد التهريب عمليات للاحتيال، حيث تعد الاتجار بالأسلحة والمخدرات أخطر جزء منه. إذ يعتبرها كثير من الشباب مصدرا لتوفير الدخل.

ونظرا للتهميش والفقر فإن أغلب الشباب ينظرون إلى تهريب الوقود إلى تونس حلاً لتحسين مستوى العيش لديهم، إذ تشهد ليالي بلدة المريج الواقعة بولاية تبسة حركة تهريب واسعة عبر الغابات الوعرة المسالك، وتتم هذه العملية غالبا ليلاً[2].ويعتبر الوقود في صدارة السلع المهربة بشكل يومي إلى تونس عبر الطرق الريفية الملتوية التابعة لولاية تبسة اضافة إلى سلع أخرى تتمثل الاسمنت والعجلات المطاطية والخضر وألعاب الأطفال والصابون وسلع أخرى.[3] وكذلك الأمر بالنسبة لولاية وادي سوف وغيرها من المناطق الحدودية الشرقية التي احترف فيها الكثير من الشباب التهريب وعلى رأس هذه السلع الوقود.

من ذلك كله يمكن القول بأن التهريب نشاط غير قانوني يمارسه الكثير من شبان المناطق الحدودية عبر النقط والمسالك الحدودية الوعرة والبعيدة عن المراكز الأمنية والجمركية، ولا تقتصر السلع المهربة على المحضورات فقط وإنما تتعداها إلى سلع الاستهلاك اليومي كالخضر وزيت المائدة و الأدوية، ويبقى الوقود أهم السلع التي تهرب ألى تونس و الأسلحة والمخدرات أخطرها. لذلك كان التهريب تحديا أمنيا و خطرا وطنيا واقليميا يهدد الاقتصاد و الأمن.

1- عائشة بن قادة عبد الله، محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 114.

2-تقرير مثير حول عمليات التهريب على الحدود الجزائرية التونسية، https://www.youtube.com/watch?v=9okilOPO1ps، تاريخ النشر: 2019/03/31، تاريخ الاطلاع: 2025/05/04.

[3] حكيم غريب،"ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة" مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، 2019، ص 1113.

المطلب الثاني: المخاطر الأمنية المشتركة

تعد الحدود الجزائرية التونسية مناطق ذات أهمية إستراتيجية بالغة، فهي تعطي للبلدين فرصًا للتنمية في جميع المجالات، بالإضافة إلى كونها تحديًا أمنيًا يفرضه الموقع والطبيعة الجغرافية، وكذلك الظروف العالمية، وهذا يشكل مبررًا في غاية الأهمية من أجل تعزيز التعاون، والاتفاق لتنمية المناطق الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر.

1- المخاطر الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية: إن المناطق الحدودية مناطق تنشط فيها بعض أعمال الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، من خلال استغلال هذه الأخيرة التضاريس الوعرة وصعوبة سلوكها وتغطيتها أمنيًا، وعليه فلابد للسياسات الموجهة للتنمية في مثل هذه المناطق أن تتسلح بالحكمة والرشادة للتعامل مع سكان هذه المناطق، انطلاقا من عدة اعتبارات أبرزها العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمعهم مع جيرانهم عبر الحدود، واحترام المواطنين وطموحاتهم وتطلعاتهم بالنهوض بهذه المناطق[1].

أكدت الجزائر أن التنسيق الأمني بين البلدين هو أحد أهم نقاط القوة التي تتشارك فيها الجزائر مع تونس، ولذلك فلابد من تعزيز التشاور والتنسيق الثنائي في هذا الشأن لمجابهة التحديات الأمنية وتداعياتها، خاصة مع ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب[2].

2-مكافحةالإرهاب: المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس مناطق ذات أهمية أمنية قصوى، نظرا لما شهدته من نشاطات جماعات إرهابية في السنوات الماضية، خصوصا في المناطق الجبلية.

ويعد البعد الأمني في العلاقات التونسية الجزائرية أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الشراكة الثنائية بين البلدين، وهو ناتج عن عوامل جغرافية، تاريخية، وسياسية فرضت

1- سامي بن طالب، حاج بشير جيدور، "من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، ص659.

2- الإذاعة الجزائرية مرّادة ورقة طريق تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتدرج في صميم الأولويات الراهنة، تاريخ النشر: 2024/01/30، تاريخ الاطلاع: 2024/12/29.

ضرورة التعاون والتنسيق المستمر لمواجهة التحديات المشتركة[1]، يمكن تحليل هذا البعد من خلال ما يلي:

2-1الإرهاب والتطرف العنيف:

كان الإرهاب في الحدود الجزائرية التونسية من القضايا الأمنية البارزة نظرا لطبيعة التضاريس الجبلية الوعرة التي تمتد عبر الحدود، وخاصة في مناطق جبل الشعانبي (في تونس)، وجبال الكاف والطارف (في الجزائر) مما يجعلها ملاذا للعناصر الإرهابية، وتزايدت الهجمات الإرهابية بعد أحداث سيليانة 2011، وبعدها دخلت تونس مرحلة جديدة تتمثل في تهريب السلاح بداية من المحاولة الأولى عبر المنطقة الحدودية الذهيبة من ولاية تطاوين، كما انتقلت الحركات الإرهابية في تونس من دورها المحلي الداخلي إلى لعب أدوار إقليمية ودولية، كاستغلال الفضاء الليبي بداية من 2011 للتدريب، وقد استمر العمل الإرهابي من خلال إدخال السلاح وتهريبه من منطقة بن قردان الحدودية من طرف الإرهابيين[2].

عمدت الجزائر من أجل تعزيز أمن حدودها إلى تعزيز التواجد الأمني على كافة الشريط الحدودي، كما قامت بتعزيز أجهزة المراقبة، وذلك من أجل مواجهة جميع الأخطار والأنشطة المشبوهة وغير الشرعية على الحدود، وذلك في إطار اتخاذ العديد من الاستراتيجيات الأمنية في سياساتها الأمنية[3].

2-2 تعزيز أمن الحدود:

تعتمد عملية تأمين الحدود في الجزائر على عمليات الحماية والمراقبة المستمرة التابعة لمصالح أمن الحدود، وتعد حماية الحدود المشتركة أولوية استراتيجية لكلا البلدين، وذلك

1 - نحوتعزيز التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس لمكافحة التهديدات العابرة للحدود, https://www.awras.com، تاريخ النشر 2024/12/20، تاريخ الإطلاع 2025/2/7.

2- جمال غريسي، التجاني غريسي، "الجهود الجزائرية التونسية في مجال مكافحة الإرهاب"، المجلة الدولية البحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد01، 2018، ص45.

3- عبدالقادر شرابة، محمد سمير عياد، "مستقبل التنمية في المناطق الحدودية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجد 07، العدد02، 2024، ص 99.

لعده عوامل أبرزها: مكافحة الإرهاب والتهريب، والهجرة غير القانونية، وحماية الحدود من هذه الأخطار يعتبر تشجيعا على تنمية المناطق الحدودية والبعث على استقرار سكانها[1].

3-الجريمة المنظمة:

«الجريمة المنظمة هي ظاهرة دائمة التحول تمس جميع البلدان. والجماعة الإجرامية المنظمة هي تلك التي تضم ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتتسم بقدر من التنظيم الهيكلي ويمتد وجودها فترة من الزمن وتهدف إلى ارتكاب واحدة على الأقل من الجرائم الخطيرة، وتعمل الجماعة الإجرامية المنظمة أيضا على نحو منسق بغية تحقيق غرضها العام، المتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى، وكثيرا ما تجد الجماعات الإجرامية المنظمة مجالاتها الرئيسية لجني الأرباح في توفير سلع وخدمات غير مشروعة تحظى بإقبال شديد من عامة الناس..»[2]. وكمثال عن الأنشطة الإجرامية المنظمة؛ الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة النارية وتهريب

أسهمت الكثير من العوامل على انتشار الجريمة المنظمة على المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من بينها تلك التي تتعلق بالظروف الاجتماعية للسكان: كالفقر والبطالة، وكذلك الفساد الإداري، واستغلال المنصب لدى بعض الموظفين في نقاط الحدود، هذا من ناحية، والترابط القبلي بين السكان في هذه المناطق مما يسهل حركة المنظمين لهذه الجماعات.

ومن أبرز هذه الأعمال على الحدود بين تونس والجزائر نجد جريمة تهريب البشر،إذ تعتبر هذه العملية نشاطا إجراميا، يتم من خلاله نقل الأفراد عبر الحدود بطرق غير قانونية مقابل عائد مادي.

حيث كشفت مصادر أمنية تونسية بأن عملية تهريب المهاجرين عملية متواصلة، وتحديدا عبر المنطقة الحدودية بالقصرين، والتي تتميز بالأشجار الكثيفة والجبال الوعرة، إذ تنشط فيها عمليات تهريب السلاح والمخدرات، وكذلك تنشيط عبر هذه المناطق تهريب

1 – بورزاق صغير، "التحدي الإرهابي في تونس وانعكاسه على الأمن الوطني الجزائري", مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد08، 2017، ص330.

2- الجريمة المنظمة، كتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، https://www.ungeneva.org/، تاريخ النشر: لا يوجد، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21.

المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عبر البوابات الجزائرية[1]، إذ صدر بلاغ لفرقة الأبحاث والتفتيش بإقليم القصرين أنها: «ألقت القبض على أجنبي وفككت وفاقا إجراميا ينشط في مجال الاتجار بالأشخاص»[2] إذ أن هذا الوفاق ينشط في مجال تهريب الأفارقة جنوب الصحراء نحو تونس عبر الحدود الجزائرية، ونقلهم إلى صفاقس ومنها إلى أوروبا.

كما تسجل الجزائر سنويا أعدادا كبيرة لتدفق المهاجرين الأفارقة، حيث بلغ عددهم خلال سنه (2024) 29587 مهاجرا غير شرعي، قادمين من العديد من الدول الإفريقية، هذا الأمر يفرض على الدولتين (الجزائر وتونس) ضرورة التنسيق، وعقد اتفاقيات في المجال الأمني[3].

رغم الجهود والمساعي بين البلدين لحل أزمة الجريمة المنظمة العابرة للحدود،إلا أنها غير كافية. إن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب استراتيجية شاملة تتجاوز البعد الأمني لتصل إلى تنمية شاملة في المناطق الحدودية، تُفعّل من خلالها اتفاقيات التوأمة والتعاون، وتُعزز الثقة لسكان الحدود.

3- المخاطر والتوترات الإقليمية:

أجمع العديد من الخبراء على أن تونس والجزائر يواجهان تحديات مشتركة، تتعلق بالتوترات في دول الساحل، وكذلك مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، وهذا الأمر يشد انتباه البلدين.

وكما أن هناك قضايا أمنية مشتركة تتعلق بالشريط الحدودي الجنوبي للجزائر المتمثل في دول الساحل، حيث يمثل مصدر قلق دائم للجزائر، وهذا الأمر ينعكس على تونس أيضا وإن لم يكن لها حدود مشتركة، على اعتبار أن الواقع الأمني بالجزائر ينعكس على تونس

1- كمال بن يونس، "تونس: إيقافات ومحاكمات لتونسيين وأفارقة متهمين بتهريب البشر"، الشرق الأوسط، https://aawsat.com/، تاريخ النشر: 2024/01/04، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.

2- إيقاف تونسيين وأجانب وتفكيك شبكة لتهريب الأشخاص عبر الحدود مع الجزائر، https://www.babnet.net/، تاريخ النشر: 2023/05/08، تاريخ الاطلاع: 2024/05/20.

3- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الجريمة المنظمة ، https://www.ungeneva.org/، تاريخ النشر: لا يوجد، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21.

والعكس[1]، حيث يتأثر كل من البلدين بشكل مباشر بالتوترات الإقليمية المحيطة خاصة تلك التي تتعلق بالأزمات في شمال إفريقيا كالأزمة الأمنية الليبية والساحل الإفريقي وتحديدا في النيجر ومالي، نظرا لتداخل المصالح وتشابك الروابط الاجتماعية والاقتصادية.

تهتم الجزائر بتعزيز الأمن في كامل التراب الوطني، ويعتبر الأمن ركيزة أساسية للتنمية، إذ إن الأزمات الأمنية في الجزائر قد خلفت واقعًا تنمويا مزريًا، لذلك عملت على إيجاد خطة متكاملة تربط بين الجانب التنموي والأمني، هذا الأمر لم يكن على مستوى واحد فقط، بل هناك مستوى آخر يهدد أمن الجزائر عبر الحدود، لقد أغلقت الجزائر حدودها مع المغرب منذ 1994 لأسباب سياسية، وبعد الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية بعد 2011، تم غلق الحدود مؤقتا مع ليبيا في ديسمبر2012، ومالي في جانفي 2013، وكذلك تم غلق الحدود مع تونس 2013 لمده قصيرة[2]، فهذه التوترات الأمنية على كامل الشريط الحدودي الجزائري جعل الجزائر تكثف التواجد الأمني في المناطق الحدودية، وتكثف أجهزة المراقبة، من أجل تأمين الحدود، وكف الخطر والجرائم في هذه المناطق.

حرصت الجزائر أيضا من خلال الترابط بين الجيش الجزائري وحرس الحدود على تأمين حماية الحدود من خطر الإرهاب، وتمرير السلاح، والمخدرات، والجريمة المنظمة.

إن كل هذه التحديات جعلت الجزائر تعتمد في سياستها على مقاربة أمنية ذات أبعاد سياسية وقانونية وأمنية عسكرية واجتماعية، تهدف كلها إلى إيجاد حلول ردعية ودفاعية على الحدود الوطنية، لمنع كل أنواع الجرائم العابرة للحدود[3].

وعليه يمكن القول بأن التحديات الأمنية التي تشهدها المناطق الحدودية المشتركة تعد من أبرز الدوافع التي أفرزت الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية، اذ أضحت الاعتبارات الأمنية عنصرا مركزيا في رسم سياسات

1- عادل الثابتي، "مخاطر وتوترات إقليمية تضع الجزائر وتونس أمام تحديات مشتركة"،https://www.aa.com.tr/، تاريخ النشر: 2025/05/04، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21.

2- دربادي حميدة، "استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات والمقومات"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص01، 2021، ص 340.

3- دنيازاد عنان،" تأثير الانقلاب الأمني لدول الجوار على أمن المناطق الحدودية وتنميتها في الجزائر"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد02، 2018، ص206.

التنمية المشتركة . فحماية الحدود من مختلف أشكال التهديدات سواء كانت مرتبطة بالتهريب أو الجريمة المنظمة أو الإرهاب تتطلب تنسيقا مؤسساتيا وتنمويا يضمن استقرار المجال الحدودي. ومن هذا المنطلق، أصبحت التنمية ذاتها أداة من أدوات تحقيق الأمن من خلال توفير البنية التحية والخدمات العامة وفرص العمل، بما يسهم في خلق بيئة مستقرة وآمنة تمهد إلى تكامل اقتصادي و اجتماعي أعمق.

المطلب الثالث: تحديات عولمية

من الصعوبات التي اعترضت الشعوب في السنوات الأخيرة العولمة وتحدياتها، ولذلك فمن الممكن أن تكون العولمة مُبررًا ومصدرًا للتكامل التنموي الحدودي بين الجزائر وتونس حيث استطاعت العولمة أن تفرض ملمحًا عالميًا للتنمية، خاصة في المجال الاقتصادي والثقافي مما يعزز الروابط بين الشعبين، وتعتبر التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية في ظل العولمة ليست مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة العامة، وتوفير الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.

إن التوأمة حل يتماشى مع التطورات والسياسات المعمول بها عالميًا، كما أصبحت التوأمة أداة من خلالها يتم تنشيط دور الجماعات المحلية على المستوى الدولي، وذلك لأن التوأمة تسمح بالانفتاح على الآخر من خلال دور الجماعات المحلية في إقامة العلاقات، وتطوير مفهوم تسيير الجماعات المحلية، حيث أصبحت الجزائر تهتم بتعزيز اتفاقيات التوأمة، لما تشكله من ضرورة لتواجدها الدولي الدائم في مختلف المحافل الدولية، وتترجم مدى انفتاحها واهتمامها بإقامة علاقات التعاون اللامركزي، والذي من شأنه أن يُسهم في تحقيق شراكات مع دول العالم[1].

1- التعاون الحدودي:

يعتبر "التعاون عبر الحدود ظاهرة طبيعية تنتج عن وجود الحدود ذاتها"، كما يمكن التعبير عن هذا النوع من التعاون بأنه تعاون مفروض بحتمية وجود السكان في منطقة الحدود، ويتعمق هذا التعاون تدريجيا في أجندات السياسيين والاقتصاديين، ويكون له أهمية

1- بكار بوغرارة، ريم سكافالي، "فعاليات إتفاقيات التوأمة في ترقية أداء الجمعات المحلية بين النصوص القانونية والواقع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد02، 2022، ص824.

ومكانة في كتب القانون الدولي، حيث عُرف التعاون الإقليمي في أوروبا خاصة، وكذلك دول التعاون الخليجي وهذه الأخيرة أعطت أولوية كبيرة لهذا النوع من التعاون[1].

والتعاون الحدودي بين تونس والجزائر يتصل بعدة مجالات هامة مثل: التنمية الاقتصادية، والأمن، والتبادل العلمي، والتكافل الاجتماعي، هذه المجالات تعد أولوية في سياسات الدول لذا فالحديث عن التعاون عبر هذه الاتفاقيات أصبح اليوم أكثر من ضرورة، وذلك من أجل مسايرة المجريات العالمية، والسياسيات الدولية الرامية إلى ضرورة التكتل والتعاون، وتحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق[2]. ويعمل التعاون الحدودي بين البلديات والولايات إلى تعزيز التعاون الأمني المحلي، من خلال تبادل المعلومات والخبرات، كما تعمل التوأمة بين الغرف التجارية والجامعات على تطوير سياسات اقتصادية تدعم هذا التعاون، وكذلك تسعى الولايات من خلال اتفاقيات التوأمة إلى توفير العلاقات الثقافية من خلال دعم الفعاليات المختلفة، وتعزيز سبل التفاهم المتبادل.

وبالتالي يمكن القول بأن التعاون الحدودي ليس فقط مبررًا لعقد اتفاقيات التوأمة، بل هو أيضا عامل ضروري لتعزيز التنمية المستدامة، والأمن والاستقرار في المناطق الحدودية.

2- التكتلات الإقليمية:

لقد عرفت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في نظرية التكامل الاقتصادي، وهي تجمعات للدول ضمن منطقة جغرافية معينة، تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، من خلال تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتقليل الحواجز الاقتصادية فيما بينها، وهذه التكتلات تسهل تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وقد تشمل أيضا حرية التنقل للأفراد.

ويقدم البروفيسور "بيلا بالاسا" مفهومًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي على أنه "عملية ترفع من خلالها القيود، ويلغى فيها التمييز الذي يقصد به الاختلافات المفتعلة والمقصودة

1- علي مراح، "التعاون عبر الحدود وتطبيقاته (النموذج الأوربي والتطبيق الجزائري)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد45، العدد4، 2008، ص ص 120-121.

2_ عثمان لحياني, الجزائر تتحرك نحو تونس ...توسيع التعاون الاقتصادي, http://www.alaraby.co.uk/economy، تاريخ النشر 2025/12/5، تاريخ الإطلاع 2025/12/10.

التي فرضت على المعاملات بين الوحدات الاقتصادية"[1] فمن خلال هذه التكتلات تستفيد الدول الأعضاء في ميادين اقتصادية كثيرة أهمها: زيادة التبادلات التجارية والاستثمار بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم التنمية الإقليمية من خلال المشاريع المشتركة والمنافع المتبادلة.

إن الحديث عن تكتل إقليمي بين الجزائر وتونس وبعض الدول المجاورة لهما، يفتح آفاقا لتعزيز التعاون بين البلدين عر سُبل مختلفة، وذلك استجابة لاستراتيجية تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة، وذلك سعيا من الجزائر إلى توسيع شراكاتها وتأمين حدودها، خاصة مشاريع قطاع الطاقة، والطاقات المتجددة، وتطوير البني التحتية، وتعزيز النقل البري وغيرها من سبل التعاون[2].

إن دخول الجزائر وتونس ضمن تكتلات إقليمية مشتركة يسهم في دعم برامج التنمية في المناطق الحدودية مثل: إنشاء مناطق حرة ومراكز لوجستية لتسهيل حركه السلع والخدمات والأفراد، كما يسهم كذلك في تعزيز التعاون الحدودي بين البلدين من أجل مواجهة التحديات الموجودة في الحدود أهمها: محاربة التهريب، وتعزيز الاقتصاد الرسمي عبر مشاريع تنموية متنوعة[3].

وتدعم التكتلات الإقليمية التي تندرج فيها تونس والجزائر أيضا اتفاقيات التعاون الأكاديمي بين الجامعات، من خلال دعم برامج البحث العلمي والتبادل الأكاديمي، كما تسهم الشراكات العلمية في دعم الابتكار، وزيادة الأعمال خاصة في مجالات التكنولوجيا والطاقات المتجددة، وهو ما ينعكس على تنميه المناطق الحدودية[4].

إن التكتلات الإقليمية ليست فقط مبررًا للتعاون بين تونس والجزائر، بل هي أيضا أداة لتسهيل وتعزيز الشراكة في مختلف المجالات، خاصة مع تزايد التحديات الاقتصادية

1- صالح طالم، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوربي"، مجلة المعيار، العدد16، 2016، ص 314.

2- فارس هباش، "بمنطق التعاون الإقليمي- أساسيات بناء تكتل قوي بين الجزائر وجيرانها"،https://elayem.news/، تاريخ النشر: 2024/10/30، تاريخ الاطلاع: 2025/03/04.

3 -المرجع نفسه.

4 - اتفاقية التعاون 5+5 بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، http://www.deair-tube.d، تاريخ النشر 2022/01/3، تاريخ الإطلاع 2020/06/22.

العالمية. ومن خلال تطوير سياسات تكاملية أكثر فعالية، تمكن البلدين من تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على ساكنة المناطق الحدودية.

3/ التعاون المغاربي التنموي:

انطلاقا من مقاربة التنمية عبر الحدود فإن دول المغرب العربي عملت على تحسين العلاقات السياسية والثقة فيما بينهم، وتبني نموذج تنموي مشترك عبر الحدود، وحيث حظيت مقاربة التنمية عبر الحدود باهتمام الشركاء الإقليميين لدول المغرب العربي، مستفيدين من تجربه الاتحاد الأوروبي من خلال "برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط" يشترك فيها العديد من الفاعلين[1].

والتعاون المغاربي يمثل الجهود المبذولة لتعزيز التكامل والتعاون بين الدول اتحاد المغرب العربي وهي:(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)، ولتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة بين دول المغرب العربي تم إنشاء بنك تونسي جزائري يهدف للمساهمة في تمويل المشاريع الصناعية بالمناطق الحدودية [2]، من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنطقة، وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري، وتنسيق السياسات الأمنية والخارجية.

يعتبر اتحاد المغرب العربي مشروعا غير مكتمل، لا يستجيب لطموحات الشعوب والرؤى السياسية للنخب الحاكمة، ورغم توفر الكثير من الشروط لإتمام هذا الكيان، إلا أنه لم يتجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية[3].

لذلك فإن الشروع في عقد اتفاقيات توأمة بين الولايات الحدودية التونسية والجزائرية يعد حافزًا مُهمًا، يقدم نموذجًا يُسهّل طريق التكامل والاتحاد بين دول المغرب العربي، إذ يمثل التعاون المغاربي التنموي دافعا قويا لعقد اتفاقيات التوأمة بين الجزائر وتونس، خاصة في

1- بونوار بن صاليم، "مقاربات التعاون الحدودي المغاربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد: 11، العدد: 02، 2019، ص ص 176-177.

2 - مراد علة، "واقع التكامل الاقتصادي المغاربي- قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الإتحاد", مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد04, العدد02, ص16.

3- عبد العزيز شرابي "اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع،المجلد05 العدد: 05، 2008، ص 17.

المجالات العلمية والاقتصادية والتنموية، ومن خلال تعزيز هذه الشراكات يمكن للدولتين تحقيق تنمية تعود بالفائدة على المنطقة ككل، وتسهم في بناء نموذج مغاربي أكثر تكاملا وفعالية.

ومن هنا تمثل العولمة تحديا متسارعًا يفرض على الدول المغاربية ضرورة التكامل والتعاون، ولعل من أبرز أوجه التعاون هو عقد اتفاقيات توأمة للتنمية المحلية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية، على اعتبار أن التوأمة توفر حلولاً مشتركة لمواجهة هذه التحديات.

لقد أعطى صناع القرار لكلا البلدين تونس والجزائر أولوية كبيرة لتنمية المناطق الحدودية المشتركة باعتبار التنمية ركيزة لتحقيق الأمن والحفاظ على الاستقرار وتحويل المناطق الحدودية من مناطق توتر أمني وضعف تنموي إلى مناطق جذب الاستثمار ودعامة للتعاون اللامركزي والتكامل الحدودي. وهي في النهاية نواة لتحقيق التكامل المغاربي ونموذج للتكتل الإقليمي.

خلاصة الفصل

عالج هذا الفصل مبررات عقد اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية، ويخلص الفصل الى أن هذه المبررات المتمثلة في جملة العوامل المتداخلة التي تجمع بين الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية؛ فمن جهة، فرضت المستجدات الدولية والمتغيرات الاقتصادية والسياسية المتسارعة على الدول ضرورة البحث عن آليات جديدة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، بما يحقق الأمن والاستقرار ويدعم التنمية المستدامة في المناطق المختلفة وعلى رأسها المناطق الحدودية، ومن جهة أخرى، فإن الواقع التنموي لهذه المناطق كشف عن الحاجة الملحة إلى تبني مقاربات تنموية مشتركة قادرة على استغلال الموارد والإمكانات المحلية بطريقة فعالة تضمن تحسين ظروف المعيشة للسكان المحليين والحد من الفوارق التنموية بينها وبين المراكز الحضرية الكبرى. كما شكلت الإرادة السياسية والتوجهات الواضحة لقيادتي الدولتين، الجزائر وتونس، عاملاً محورياً في الدفع نحو عقد هذه الاتفاقيات، إذ عكست رغبة مشتركة في ترسيخ مبادئ التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية، وجعلها فضاءً للتكامل والشراكة بدلاً من أن تكون مناطق عبور هامشية.

وتأتي هذه الاتفاقيات انسجاماً مع متطلبات التنمية المحلية وطموحات ساكنة هذه المناطق في الارتقاء بمستواهم المعيشي، ورفع الغبن عنهم، وتحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي وثقافي حقيقي. كما تهدف في الوقت نفسه إلى ترقية هذه الفضاءات الحدودية، مستندة إلى ما تزخر به من مقومات طبيعية وبشرية وتنموية قادرة على أن تجعل منها قطباً للتعاون الإقليمي ومجالاً خصباً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بين البلدين الشقيقين.



الفصل الثالث:

مضامين اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية

تمهيد

في ظل الهشاشة الاقتصادية التي تعاني منها المناطق الحدودية الجزائرية التونسية وما يرافقها من توترات أمنية على طول الشريط الحدودي تبرز المقاربة التنموية كخيار استراتيجي لإدارة هذه المناطق وتعزيز مسار التنمية المحلية.

تركز مقاربة التنمية بالمناطق الحدودية على دور الإدارة المحلية واللامركزية والشراكة بين الفواعل المحلية المختلفة،في رسم السياسات والمخططات المحلية لتثمين واستغلال الموارد المتاحة، وهي إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة جميع الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة شاملة تحليلية للمحاور والبنود التي تم الاتفاق حولها في تنمية المناطق الحدودية، وكذلك الربط بين الأطر النظرية والإطار العملي الميدان بغية صياغة مقترحات قابلة للتطبيق تضمن تنمية محلية مستدامة للمناطق الحدودية تفضي إلى تنامي قدرتها المحلية وتعميق اندماجها الاقتصادي والاجتماعي ضمن فضاء تكاملي للمناطق الحدودية.

وتكمن أهمية هذا التحليل في التعرف على مضامين اتفاقيات التعاون والتوأمة لتهيئة المناطق الحدودية الجزائرية التونسية والاطلاع على البرامج التنموية التي تتضمنها ومعرفة أبعادها وأهدافها.

إن الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية اتخذتا منحى جديدا للتكامل التنموي الحدودي من خلال برامج مشتركة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي عابرة للحدود، وذلك من خلال إعطاء فرص للجماعات المحلية(الولاية/ البلدية) لخوض التجربة التنموية في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين.

كما أن هذه الاتفاقيات شملت جميع الولايات الحدودية الجزائرية مع جاراتها من الولايات الحدودية التونسية: (الطارف –جندوبة) (الحدادة –ساقية سيدي يوسف) (تبسة– الكاف – القصرين– قفصة –توزر) (الوادي – توزر) (ورقلة –تطوين).

وتم اعتماد بيان سانكي SANIKEY CHART الذي يستخدم في الإحصاء الوصفي في ميدان العلوم الإنسانية للحصول على علاقة المتغيرات الإحصائية ببعضها وعلاقات الترابط و التقاطع.

وبالاعتماد على مؤشرات التنمية المحلية المعتمدة في دراسة:

Determining Local Economic Development in the Rural Areas of Romania . Exploring the Role of Exogenous Factors.

المنشورة في مجلة Sustainability سنة 2019 التي تتيح بناء تصور تحليلي شامل لواقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية – التونسية. وبالاعتماد أيضا على نظريات التنمية المحلية (نظرية اللامركزية الإدارية، نظرية التعاون العابر للحدود، نظرية التنمية الإقليمية المتوازنة) إذ تشكل المؤشرات التي اعتمدتها هذه النظريات بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إطارا مرجعيا يساعد على تقسيم مستويات النمو المحلي و تشخص التفاوتات التنموية، بما يدعم جهود التعاون و التكامل بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.

وقد شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث تم التطرق في الأول منها لـ: التعاون الحدودي في المناطق الساحلية (الطارف–جندوبة)، في حين تناول المبحث الثاني: التعاون الحدودي في المناطق الجبلية (لحدادة–ساقية سيدي يوسف/تبسة–الكاف،القصرين، قفصة، توزر)، أما الأخير فكان موسوما بـ: التعاون الحدودي في المناطق الصحراوية (الوادي–توزر/ورقلة–تطاوين).

المبحث الأول: الأتفاق الحدودي في المناطق الساحلية (الطارف – جندوبة)

العلاقات بين ولاية الطارف الجزائرية وولاية جندوبة التونسية تعتبر نموذجا متطورا للتفاعل الحدودي، إذ تربط بين هاتين الولايتين علاقات جوار تقليدية تم تجاوزها لتأخذ أبعادا إستراتجية تعبر عن إمكانيات كبيرة للتكامل الاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي مع تبني اتفاقيات تعاون والتي يمكن أن تتجلي في قدرتها على المساهمة في التنمية المحلية ضمن فضاء حدودي كثيرا ما عرف بتحدياته التنموية. إن تحليل هذه العلاقات يمكن الحدود بالتحول إلى مجال حيوي يسمح بالتعاون المشترك.

كما يكشف تحليل العلاقات بين الولايتين المتجاورتين وجود رصيد تاريخي وطبيعي يوفر مقومات للتعاون الاقتصادي والتنموي، إذ أن اتفاقيات التعاون والشراكة تتيح وضع إطار قانوني وتنظيمي للتعاون، وتفتح المجالات أمام التبادل التجاري وتبادل الخبرات في العديد من المجالات.

هذه الديناميكية لا تقتصر على الدعم الاقتصاد المحلي فحسب بل تسهم كذلك في خلق فرص عمل جديدة وتُحسّن مستويات المعيشة للسكان على جانبي الحدود مما يجعل المنطقة الحدودية فضاءً جاذبا للتنمية والتكامل الإقليمي.

وانطلاقا من التعاون العابر للحدود في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من الوقوف عند بنود الاتفاقية التي من خلالها تتوضح أبرز أهدافها ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية المحلية.

تشترك ولايتا جندوبة والطارف في الإطلال على البحر المتوسط وهذا ما سمح بتشكيل فضاء مشترك لتلاقي المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد اتجهت الولايتان إلى عقد اتفاقيات تعاون ضمنت العديد من المجالات لها علاقة بخصوصية هذه المناطق وتسعى هذه الاتفاقيات إلى تحسين معيشة السكان وتكثيف التبادلات التجارية والثقافية والعلمية بما يعكس إرادة مشتركة في تحويل الحدود من مناطق فصل إلى فضاءات تواصل وتعاون.

وقد انطوى تحت هذا المبحث ثلاثة مطالب تناول الأول التنمية الفلاحية وتعزيز فرص الاستثمار أما الثاني فقد عالج التعاون الاجتماعي والثقافي والمطلب الثالث فقد وسم بـ حماية الساحل والفضاءات المحمية.

المطلب الأول: التنمية الفلاحية وتعزيز فرص الاستثمار

يعتبر التعاون الاقتصادي بين ولايتي الطارف وجندوبة من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المشتركة خاصة فيما يتعلق بمجالي الفلاحة والتجارة، فقد يسهم التنسيق بين الجانبين في دعم المشاريع الفلاحية وتبادل الخبرات في مجالات الإنتاج، أما عن فكرة إنشاء الأسواق فهي تعد آلية تدفع بالحركية التجارية التي تشمل انتقال السلع والبضائع ، وهذا ما ينعكس على نمو الاقتصاد المحلي

1- الفلاحة

✓ "دعم الإنتاج الفلاحي وتعزيز الإمكانيات الفلاحية المشتركة والابتكار الزراعي "[1]

اتفق الطرفان على دعم الإنتاج الفلاحي وتعزيز الإمكانيات الفلاحية المشتركة مع تشجيع الابتكار الزراعي وتبادل الخبرات في مجال تقنيات الري والزراعات الحديثة واستعمال التكنولوجيا في تطوير أساليب الإنتاج.

فمن أهم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحدودية بين ولايتي الطارف و جندوبة هو النشاط الفلاحي لذا فان التعاون الزراعي يعد من أهم أساسيات التنمية المحلية. ويهدف هذا الاتفاق إلى ما يلي:

- استغلال التشابه الطبيعي للولايتين في تطوير أساليب الإنتاج.
- تطوير القدرات المهنية وكذلك التقنية للفلاحين.
- تشجيع استخدام الطرق الحديثة للزراعة واستغلال الطاقات المتجددة.
- العمل على تحسين جوده المنتوج الفلاحي والاهتمام به كما ونوعا.
- خلق أسواق تنافسية محلية وخارجية تخدم المناطق الحدودية.

كما أن التعاون في المجال الفلاحي مع تونس يسهم في ترويج المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، يعود بالفائدة على القطاع الفلاحي ويزيد حتما من ازدهاره [1]

1 – وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، دراسة تهيئة ،المنطقة الحدودية "الساحل الشرقي"،(وثيقة غير منشورة)، 2023، ص269.

ومن الناحية التنموية نجد لهذا البند عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وعلمية نذكرها كمايلي:

- البعد الاقتصادي ويشمل زيادة المنتوج الفلاحي وخلق فرص عمل بين شباب المنطقة وكذلك تنشيط التجارة البينية .
- البعد الاجتماعي ويتلخص في تحسين المستوى المعيشي للفلاحين والمحافظة على استقرارهم في أراضيهم.
- البعد البيئي فيما يتعلق بالمحافظة على الأراضي الزراعية والرعوية.
- البعد العلمي من خلال فتح مجالات البحث العلمي في التخصصات الزراعية وكذلك تبادل المعارف والمعلومات بين المعاهد الفلاحية.

يعكس الاتجاه لمثل هذه الفروع الاقتصادية التوجه الاستراتيجي نحو تنميه زراعية مستدامة قائمة على التعاون وتبادل المعارف والتجارب لتحقيق نوع من التكامل في المجال الفلاحي، الأمر الذي يسهم في النهاية إلى تحقيق تنمية في المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين.

2- الاستثمار:

- ✓ "تحقق المشاريع الاقتصادية المتكاملة ودعم المؤسسات المصغرة من خلال إنشاء صندوق استثمار مشترك" [2]؛

ومن أهم ما يعكس حرص الولاة على التعاون الاقتصادي هو التطرق إلى المشاريع الاقتصادية لما لها من أثر تنموي؛ إذ يجمع هذا البند بين المشاريع التي تضمن التكامل الاقتصادي وكذلك المؤسسات الصغرى التي لها بعد اقتصادي واجتماعي في المناطق الحدودية.

---

1 الإذاعة الجزائرية،فلاحة، متعاملون جزائريون وتونسيونيؤكدون أهمية استغلال فرص التعاون الثنائي، news.radioalgeri، تاريخ النشر:2023/11/29، تاريخ الاطلاع: 2025/08/13.

2 – دراسة تهيئة المنطقة الحدودية ،الساحل الشرقي ،مرجع سابق ص 269.

إن المشاريع الاقتصادية على اختلافها تنعكس على التنمية في المناطق الحدودية من خلال ما يلي:

- خلق فرص عمل للشباب والحد من البطالة والهجرة.
- تشجيع الاستثمار بين الولايتين.
- خلق اقتصاد محلي يسمح برفع قيمة المناطق الحدودية المشتركة بين الطارف وجندوبة.
- تقليص الفوارق الجهوية بين المناطق.
- تحقيق تنمية اقتصادية تعتبر أداة لتحقيق الأمن.

أما المؤسسات المصغرة فهي أداة تنموية، إذ تعتبر حلقه تربط بين الموارد المحلية والاكتفاء الاقتصادي المحلي و الوطني وحتى الإقليمي، ويمكن أن تؤثر على الجانب التنموي من خلال ما يلي:

- خلق فرص مختلفة لجميع فئات المجتمع تسهم في تقليص نسبة البطالة في الولايتين.
- استغلال جميع الموارد المحلية (الفلاحية، الصناعات التقليدية، الصيد البحري، السياحة)
- تسويق المنتجات المحلية عبر الحدود.
- تحسين المستوى المعيشي والحد من الهجرة.
- خلق اقتصاد نشط يحول الولاية من فضاء للعبور إلى فضاء للتكامل والتنمية.

لذلك فان المشاريع الاقتصادية والمؤسسات الصغرى تحوّل المناطق الحدودية للولايتين (الطارف و جندوبة) إلى مراكز جاذبة للاستثمار؛ إذ أن النجاح الاقتصادي سينعكس ببعديه التنموي الاقتصادي و التنموي الاجتماعي على تعزيز التعاون الجزائري التونسي .

- ✓ "إنشاء أسواق عابرة للحدود من خلال دمج جميع صغار التجار للحد من السوق غير الرسمية والتهريب" [1]

1 – دراسة تهيئة المنطقة الحدودية ،الساحل الشرقي ،مرجع سابق ص 268.

لتهيئة المناطق الحدودية لابد من ايجاد حلول عملية لها أثر مباشر على التنمية مثل إنشاء الأسواق العابرة للحدود، فهي موجهة لمعالجة إشكالية الاقتصاد الموازي الذي يخلقه شباب هذه المناطق إزاء تفشي ظاهره البطالة والتهميش، لذلك فإن الأسواق المشتركة العابرة للحدود تدعم الأنشطة الاقتصادية التنموية وتحد من الأنشطة غير القانونية التي تهدد أمن واستقرار البلدين (التجارة غير الشرعية، التهريب).

إن إنشاء أسواق عابرة للحدود يعد خيارا استراتجيا لتحويل المبادلات الموازية إلى قنوات قانونية بما يسمح بتحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المحلية كما أن التعاون المؤسسي بين الولايتين في هذا المجال من شأنه أن يوفر إطارا مستداما لتطوير فرص الشغل و تنويع مصادر الدخل لسكان الحدود مع المحافظة على الاستقرار الاجتماعي[1]

وتنعكس إقامة الأسواق العابرة للحدود على تنمية المناطق الحدودية من خلال ما يلي:

2-1 في المجال الاقتصادي:

- تنظيم التجارة وذلك من خلال إيجاد حل قانوني لصغار التجار و تقنين بعض التسهيلات الجمركية والضريبية.
- ربط الولايتين من خلال عرض منتجاتهما المحلية (الغذائية والحرفية...) ما يضمن التوازن بين العرض والطلب.
- تحويل التجارة إلى نشاط نظامي وقانوني يضمن جذب المستثمرين المحليين من الولايتين.

2-2 في المجال الاجتماعي:

- استقرار التجار وتطوير أنشطتهم.

1- word Bamk ,Estimating Informal Trade across Tunisia's Land Border .https://document.word Bank.org. تاريخ الاطلاع 2025/08/14

- وجود فضاءات اجتماعية متفاعلة بين السكان على طرفي الحدود من شأنه أن يعزز الروابط الأخوية، و يجعل الأسواق المحلية نقطة التقاء وتقارب الأفكار والتجارب.

2-3 في المجال الأمني:

- مكافحه التهريب الذي يعتبر من التحديات الأمنية الكبرى على الشريط الحدودي بين الولايتين الطارف و جندوبة.
- توطيد العلاقة بين التجار و ولاياتهم من خلال شرعنة نشاطهم التجاري.
- المسار الطبيعي للتجارة في المناطق الحدودية وزيادة موارد الدولة عبر الجباية والرسوم القانونية.

2-4 في المجال التنموي

كل المجالات السابقة تنصهر في مجال واحد وهو تنمية المناطق الحدودية بين الولايتين، وتهدف إلى:

- تنمية حدودية مستدامة قائمة على الأنشطة المشروعة.
- تعزيز التجارة الحدودية مما يسمح بتطويرها إلى مناطق حرة جاذبة للاستثمار.
- إمكانية بلوغ التكامل الإقليمي الجزائري- التونسي من خلال التكامل بين الولاياتين الحدوديتين .

ومنه فإن إنشاء أسواق عابرة للحدود آلية هامة من آليات التنمية في المناطق الحدودية من خلال الاعتراف بصغار التجار وكذلك القضاء على النشاط التجاري غير المشروع الذي ينعكس بدوره على ثلاثة مستويات هامة: الاقتصاد والتنمية والأمن. وبذلك يتحقق التكامل الحدودي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.

- ✓ "اقتراح الجانب التونسي دراسة إمكانية إنجاز منظمة لوجيستية بمطار طبرقة عين دراهم"[1].

1 - الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية ، ورقة طريق، (وثيقة غير منشورة) الجزائر، 2024، ص 5.

يشكل التعاون الجزائري التونسي مجالا استراتيجيا يعنى بكل المجالات التنموية، ومنها المنطقة اللوجيستية بمطار عين دراهم، ويهدف إلى:

- الاقتصاد في التكاليف والوقت.
- تعزيز فرص الاستثمار والتجارة المحلية.
- تسهيل حركة الصادرات والواردات.

✓ "اتفق الجانبان على تطوير المبادرات التجارية بين الولايتين من خلال بنود برامج الأفتياس وذلك حول تطوير المبادلات التجارية والاقتصادية"[1]. قد يأخذ برنامج الأفتياس بعدا عمليا و ذلك من خلال :

- تسهيل نقل السلع والخدمات عبر المناطق الحدودية وذلك من خلال الاتفاق الجمركي وتطوير المنصات الرقمية.
- المشاريع اللوجيستية بمنطقه مطار عين دراهم.
- التدريب الخاص بصغار التجار.
- دعم الأسواق العابرة للحدود.
- إعادة هيكلة البنى التحتية للتجارة كتعبيد الطرق وتهيئة المراكز الحدودية والخدمات اللوجيستية بما يخدم التنقل بين الطارف و جندوبة.

طريقة الحساب:

بداية تم حساب نسبة كل مجال على حده حيث كان إجمالي عدد القرارات 14 قرارا موزعة على ثلاثة مجالات وهي : المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والثقافي والمجال الأمني والبيئي وتمت العملية الحسابية للنسب المئوية كمايلي:

إجمالي القرارات: 14 قرارا.

حساب النسبة المئوية لكل مجال:

1 – الجزائر و تونس توقعات ورقة طريق لتنمية وترقية المناطق الحدودية بينها تاريخ النشر 2024/01/31 –تاريخ الاطلاع 2025/08/15 . https.//almsdar.dz.com

الصيغة:

نسبة المجال الاقتصادي = عدد قرارات المجال الاقتصادي 100x

إجمالي القرارات

المجال الاقتصادي: $\frac{5x100}{14} = 36\%$

حساب النسبة المئوية لكل مجال:

الصيغة:

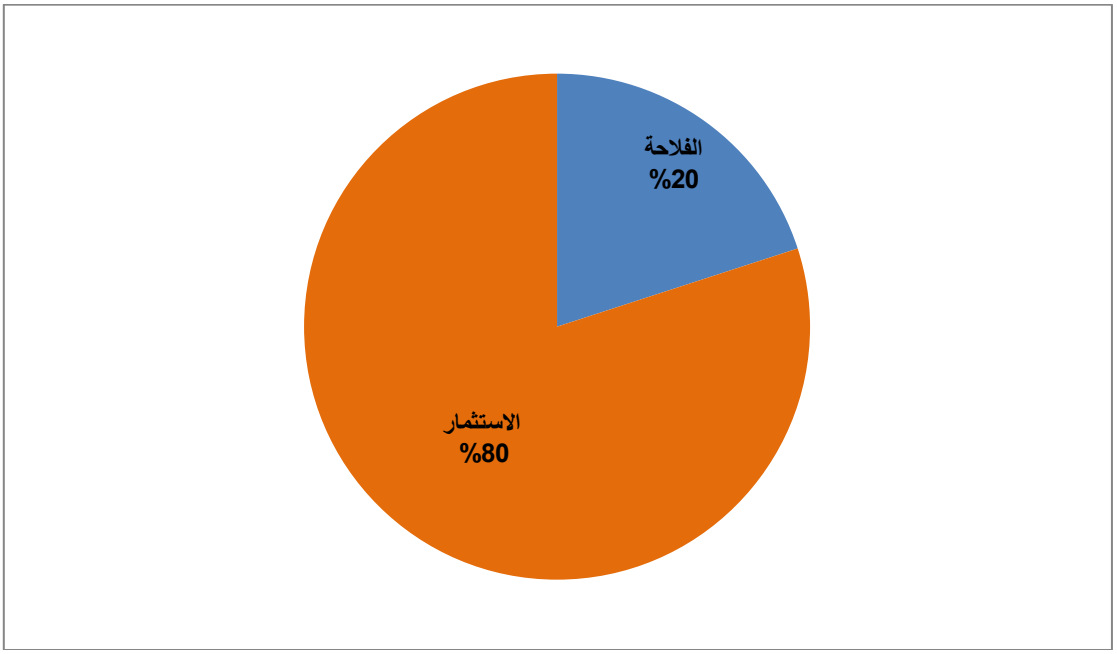
نسبة المجال= عدد قرارات المجال 100x

إجمالي القرارات

المجال الفلاحي: $\frac{1x100}{5} = 20\%$

المجال الاستثماري: $\frac{4x100}{5} = 80\%$

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال الاقتصادي كما يلي:



مخطط: رسم بياني يوضح مجالات الميدان لاقتصادي ونسبتها لولايتي الطارف –جندوبة.

من المخطط نجد: نجد أن نسبة مجال الفلاحة 20% ونسبة مجال الاستثمار هي 80%.

كما تمثل نسبة ميادين المجال الاقتصادي36% من كل الميادين الاخرى.

لذلك فإن التعاون الاقتصادي بين الولايتين سيما في المجالين الفلاحي والتجاري يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المتوازنة، فتعزيز الشراكات في الإنتاج الزراعي وإنشاء الأسواق العابرة للحدود يسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم الاستقرار والتنمية في المناطق الحدودية.

المطلب الثاني: التعاون الاجتماعي والثقافي.

التعاون الاجتماعي بين ولايتي الطارف وجندوبة في مجالات التعليم والتكوين والصحة من الركائز الأساسية لتعزيز التنمية البشرية المشتركة ويهدف إلى تبادل الخبرات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للسكان من خلال تنسيق الجهود في مجالات التكوين المهني والرعاية الصحية والتعليم بما يسهم في رفع مستوى المعيشة وترسيخ أواصر التقارب بين الجانبين.

1- التعليم والتكوين:

اتفق الطرفان على[1]:

- ✓ "التعليم والتكوين الجامعي من خلال توقيع الاتفاقيات التي يجب أن تحدد أشكال التعاون"
- ✓ "التكوين المهني من خلال الاتفاقيات و الدراسات الميدانية المشتركة لتحديد العمليات التي يجب تنفيذها لتعزيز روح المبادرة والتقليل من آثار الأنشطة غير الرسمية"

لقد اتفق الطرفان على أهمية تحديد التعاون في مجال التعليم والتكوين الجامعي والتكوين المهني؛ إذ يعد التعليم العالي من الدعائم الهامة التي تدفع بعجلة التنمية وتعزيز التكامل بين الولايات المتجاورة؛ حيث تسهم الجامعة في إعداد الكفاءات و الكوادر البشرية مما يؤهلها لخوض معترك التنمية ضمن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ومنه فان الاتفاقيات الجامعية بين الجامعات الحدودية وتحديدا بين جامعة الطارف وجامعة

1 – دراسة تهيئة المنطقة الحدودية ،الساحل الشرقي ،مرجع سابق ص 268.

جندوبة من الاتفاقيات الهامة التي تسعى إلى ترجمة التعاون البيداغوجي والأكاديمي إلى برامج ملموسة على أرض الواقع، لتبين الأثر الهام الذي تقوم به الجامعات كفواعل تنموية.

لا يمكن للجامعات أن تحدد أثارها التنموية إلا من خلال جملة من القواعد والأطر القانونية التي تحدد دورها التنموي من خلال المشاريع البحثية المشتركة والندوات العلمية، ولذلك كشفت العديد من الدراسات على العلاقة بين الجامعة والتنمية، ومنه فإن الجامعات بإمكانها تحويل أفكار بحثية إلى مشاريع تنموية [1] تخدم تنمية المناطق الحدودية المشتركة،و من جهة أخرى فإن التكوين المهني في إطار الاتفاقيات الجزائرية التونسية يمكن أن يكون أداة فعالة لتنمية روح المبادرة و خلق بدائل اقتصادية تمكن الشباب من الاعتماد على السوق الرسمية ويسهم التعاون في مجال التكوين المهني في تحرير المبادرات الفردية والإبداعات في المجالات المختلفة.

إن التكوين المهني له علاقة مباشرة بالتنمية المحلية من خلال ما يلي:

- معالجة مشكلة البطالة في المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين الطارف وجندوبة.
- تسهم البرامج التكوينية المذكورة في الاتفاقيات في تنمية الاقتصاد المحلي.
- التكوين في مجال السياحة /الفندقة / الصيد البحري يسهم في تنمية المناطق الحدودية
- الاهتمام بالصناعات التقليدية من خلال التكوين يخفف من الأنشطة غير الرسمية.

2-الصحة

- ✓ "تحديد شروط التعاون والتبادل (تبادل الممارسين والخبرات...) في مجال الصحة وكذلك العمليات الطارئة التي يتعين تنفيذها في المناطق المعزولة[2].

1 – محمد لخصر بوساحة ،نسيمة لجوص، "دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية من الاساتذة الجامعين بالمركز الجامعي تسمسيلت"، مجلة شعاع للدارسات الاقتصادية ، المجلد 03 العدد01، 2019، ص 78 .

2 – دراسة تهيئة المنطقة الحدودية ،الساحل الشرقي ،مرجع السابق ص 269.

وميدان الصحة كان أبرز محاور الاتفاق الحدودي بين الولايتين إذ يتعين على الطرفين تحديد شروط التعاون والتبادل في مجال الخبرة الطبية والوقائية وكذلك العمليات الضرورية في المناطق الحدودية المعزولة. ويتعين على الولايتين ضبط هذه الشروط من أجل توفير الموارد المادية و البشرية التي تغطيها التي من شأنها أن تحسّن الخدمات الصحية للسكان في هذه المناطق التي تشهد عزلة ونقصا في كل المجالات، لذلك لابد من :

- تجديد مجالات التعاون(خدمات طبية ،حملات وقائية) .
- اتفاقيات رسمية بين المستشفيات الجامعية و تحديد بحوث ودراسات مشتركة.
- تبادل المعلومات الوقائية في حال الأوبئة أو انتشار الأمراض.
- المشاركة في وضع البروتوكولات والأساسيات العلاجية عبر الحدود.
- المراقبة الصحية عبر الحدود.

ويمكن أن تنعكس هذه الإجراءات الصحية و الطبية على تنمية المناطق الحدودية من خلال ما يلي:

- شعور السكان المحليين في المناطق الحدودية بانتمائهم إلى هذه المناطق من خلال وجود رعاية صحية ملائمة بها وضمان استقرارهم.
- سكان يتمتعون بصحة جيدة، وخدمات صحية و التقليل من تكاليف العلاج.
- التقليل من انتشار الأمراض والأوبئة. ونقلها عبر الحدود
- دعم التعاون بين الولايتين (الطارف وجندوبة) مما يفتح المجال إلى التعاون المتكامل لتنمية المناطق الحدودية.

ومن كل ذلك يمكن القول بأن التعاون في مجال الصحة والوقاية بين الولايتين لا يتوقف عند البعد العلاجي بقدر ما يسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الحدودية، وأن شكل التعاون الثنائي يسهم في التنمية الشاملة .

3- التعاون الثقافي

- ✓ "يسهم في تسهيل التبادل الثقافي ويجمع الفنانين ويوحد التنظيم المشترك للأحداث والمعارض والعروض الدولية "[1]

ولقد أخذ الجانب الثقافي حيزا مهما من الاتفاقيات بين ولايتي الطارف وجندوبة باعتبار الثقافة جزءا من تكوين الشعوب وأداة لتقريب السكان وتسهيلا للعلاقات بينهم وتمكينهم من تجاوز كل القيود الاجتماعية ، وبذلك تصبح الحدود فضاء للتواصل. ومن مظاهر التعاون الثقافي بين الولايتين:

- إقامة المهرجانات و التظاهرات الفنية.
- معارض(الكتاب، الموسيقى، السينما...) ما يسمح للتبادل الثقافي بلعب دور في التقريب بين المجتمعات الحدودية.
- إقامة الأنشطة الشبابية(الكشافة / الفنون) فهي تعتبر جسرا للتواصل.

وتنعكس الأنشطة الثقافية المشتركة بين الولايتين على التنمية المحلية في المناطق الحدودية بآثار كثيرة تترجم مدى أهمية المشاريع الفنية والثقافية على المستوى التنموي منها:

- تعزيز الهوية المشتركة بين سكان الحدود و التقارب الاجتماعي.
- تحفيز وتحرير المبادرات الإبداعية في المناطق الحدودية.
- الانفتاح وتحفيز السياحة في المناطق الحدودية.

وبفضل التنسيق المشترك بين الولايتين يصبح التعاون الثقافي أداه لتحقيق التنمية في المناطق الحدودية ، حيث أن الميدان الثقافي يجمع بين حماية التراث والاستثمار الاقتصادي، وبين تعزيز التبادل الإنساني وتطوير البيئة الثقافية[2].

1 – دراسة تهيئة المنطقة الحدودية ،الساحل الشرقي ،مرجع السابق ص 269.

2 – إيمان يوسف البسطويحي وآخرون ،"دور المراكز الثقافية في تحقيق التنمية الثقافية المستدامة "، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلد 12، العدد04، 2020، ص 184.

✓ " الجانب الجزائري تكوين عدد من المتربصين الجزائريين في مجال السياحة والفندقة والصيد البحري على مستوى المدرسة السياحة بعين دراهم والمراكز التكوينية السياحية، وفي مجال الصيد البحري والتربية المائية بطبرقة"[1]

يشمل قطاع السياحة و الفندقة أهم المحاور التي اقترحت من أجل ترقية المناطق الحدودية، إذ تعد تونس رائدة في المجال السياحي والفندقي، وقد تم الاتفاق على تكوين عدد من المتربصين الجزائريين من ولاية الطارف في هذا المجال وتمكينهم من التكوين لاكتساب الخبرة اللازمة لإدارة وتسيير هذا القطاع، ومن أهم الأهداف المنشودة من هذا التكوين ما يلي:

- زيادة خبرة المتربصين في مجال الفندقة و تحسين مهاراتهم في مجال السياحة الإيكولوجية.

يهدف التكوين في مجال الصيد البحري (طبرقة) الى تطوير طرق الصيد التقليدية وتطوير خبرات حفظ المنتجات البحرية.

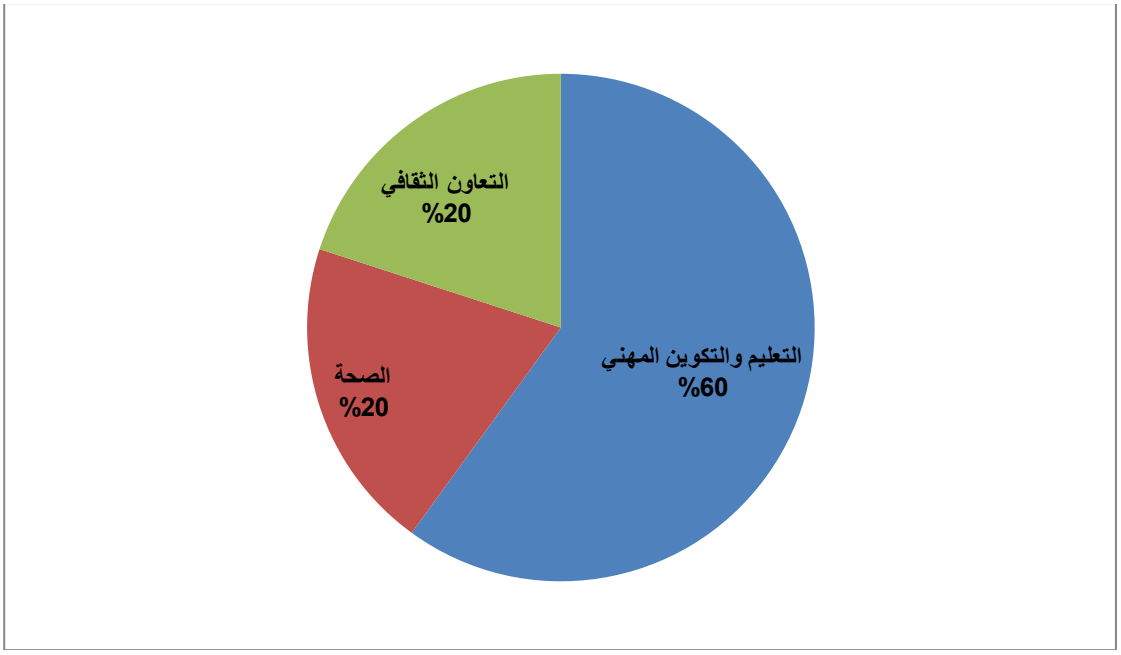
ينعكس التكوين المتبادل في مجال السياحة و الفندقة والصيد البحري في تنمية المناطق الحدودية من خلال:

- توفير مناصب عمل في مجال الفندقة ووكالات السفر.
- تحسين الدخل المحلي واستحداثمناصب شغل إضافية.
- فتح مجالات دخل متنوعة تسهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان

ولذلك فان التعاون في مجال التكوين رافد من روافد التنمية المحلية في المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين حيث يسهم في تأهيل اليد العاملة وتحسين الخدمات الفندقية من خلال التكوين الجيد وتبادل الخبرات، ويمكن لهذا التعاون أن يمنح فرص تنويع العرض السياحي وترقية مستوى الصيد البحري إلى طرق حديثة مما يرفع الإنتاجية في السلامة و التسويق والتبريد مما يمنح المناطق الحدودية فرص تنموية هائلة .

- يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال الاجتماعي والثقافي كما يلي:

1- الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية، مرجع سابق، ص 5.



مخطط: رسم بياني يوضح ميادين المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها لولاية الطارف – جندوبة

من المخطط : نجد أن نسبة مجال (التعليم والتكوين الجامعي والمهني قراران وتكوين متربصين في مجال الفندقة والصيد البحري قرارا واحدا) 60 % ونسبة كل من مجال الصحة والتعاون الثقافي هي 20% .

كما تمثل نسبة ميادين المجال الاجتماعي والثقافي حوالي 36 % من كل ميادين الاخرى.

إن التعاون الاجتماعي بين الطارف وجندوبة في مجالات التعليم والتكوين والصحة يشكل عنصرا محوريا في تحقيق التنمية إذ يعكس حرص البلدين على الاستثمار في الإنسان كعامل أساسي للتقارب والتطور المشترك، فتعزيز هذا التعاون يسهم في رفع كفاءة الموارد البشرية وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية بما يدعم الاستقرار ويقوي الدعائم الأخوية بين السكان في المناطق الحدودية.

المطلب الثالث: حماية الساحل والفضاءات المحمية.

التعاون بين الولايات الساحلية الحدودية الجزائرية التونسية في مجال الأمن والبيئة والبنية التحتية بعدا مهما من أبعاد التكامل الثنائي حيث يسعى الجانبان إلى تعزيز التنسيق لحماية الشريط الساحلي من المخاطر البيئية وضمان أمنه واستقراره، إلى جانب تطوير البنى

التحتية والمرافق الحيوية المشتركة ويعكس هذا التعاون حرص الولايتين على تحقيق توازن بين متطلبات الأمن والبيئة وتحسين ظروف العيش على ضفتي الحدود.

1- الأمن :

✓ " التطور المشترك للشريط الحدودي من أجل ضمان الأمن واحتواء التجارة غير الموازية"[1]

كما ذكرنا سابقا، فإن المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين تمثل مجالا بالغ الأهمية تجتمع فيه جميع الرهانات أهمها الرهانات الأمنية؛ لذا فإن التعاون بين الولايتي في مجال التطوير المشترك للشريط الحدودي يمثل أهمية إستراتيجية كبرى، فالأمر لا يقتصر فقط على حماية الحدود من المشكلات الأمنية وإنما يمتد كذلك إلى إدارة وضبط الأنشطة العامة الرسمية وغير الرسمية في الفضاء الحدودي، لذلك كان التنسيق بين الولايتين في شأن مراقبة الحدود يعزز القدرة على مواجهة الأخطار والتهديدات المتعلقة بالقضايا الأمنية الكبرى كالتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية، وإن التعاون بين الولايتين يترجم مدى وعي الطرفين بأن المشكلة الأمنية لم تعد مسؤولية وطنية بل هو شأن مشترك يفرضه تشابك الحياة وترابطها في المناطق الحدودية المشتركة.

يمكن اعتبار الجانب الأمني في المناطق الحدودية بين الطارف و جندوبة ضرورة فرضتها الظروف المحلية والإقليمية، وينظر في ذلك من خلال مايلي :

1-1الأمن ركيزة للاستقرار: الأمن الحدودي لا يتعلق بالدولة أو الولاية الواحدة فحسب لأن الظروف الخاصة بكل منطقة يمكن أن تستغل كمنفَذ لتهديد الأمن الوطني والإقليمي كما أن التنسيق الأمني الثنائي أساس لمواجهة التحديات الموجودة عل الحدود.

1-2 علاقة الأمن بالتجارة في المناطق الحدودية : التجارة غير الموازية ليست فقط مجرد تجارة غير منظمة، وإنما تتحول في بعض الأحيان إلى شبكات للتمويل غير المشروع وغسيل الأموال، ومواجهة هذه الظاهرة من الجانب الأمني تتطلب أدوات تقنية متطورة، ودوريات مشتركه لتقليل التغيرات الحدودية.

1 - دراسة تهيئة المنطقة الحدودية "الساحل الشرقي"، مرجع سابق،2023، ص268.

1-3 جدلية الأمن والتنمية : تؤكد الدراسات الأمنية بأن المقاربة الأمنية الخالصة غير كافيه لتحقيق الأمن في المناطق الحدودية بل يجب ربط الأمن بالجوانب التنموية، والتطوير والترقية المشتركة للمناطق الحدودية بمعنى أن فرض الأمن يتطلب ارتباطه بالجانب التنموي (خلق أسواق مشتركه في المناطق الحدودية ، مشاريع اقتصادية بديلة ...) إذ أن غياب التنسيق لمواجهة هذه التهديدات الأمنية العابرة للأوطان كان من المفروض أن يُدعم ويدمج بسياسة تنموية لمعالجة المشكلات المشتركة للمجتمعات المحلية المهمشة التي يسهل دفعها نحو التشدد في المناطق الحدودية المشتركة، و السبيل الأنجع لحل هذه المشاكل هو اعتماد مقاربة محلية عابرة للحدود متعددة الجوانب بينما الاكتفاء بالجهود التي تهدف إلى ضبط الأمن عند خط الحدود يزيد من حدّة الاضطرابات السياسية[1] .

ولذلك فإن الأمن بين ولاية الطارف وولاية جندوبة يمثل نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين فالتحول من الأمن التقليدي (العسكري) إلى الأمن التعاوني الذي يقوم على التنسيق اليومي لمراقبة الحدود واعتماد مقاربة متكاملة خاصة بالأمن لتحقيق التنمية المستدامة.

2- البيئة

✓ "بالنسبة للبيئة يتعلق الأمر بتسيير المياه، و حماية وتسيير الفضاءات المحمية" [2]

تتميز ولايتا الطارف و جندوبة بخصائص مشتركة أهمها الموقع الجغرافي المطل على البحر المتوسط والتوزيع المتشابه للموارد المائية مثل السدود والبحيرات والوديان وكذلك التشابه في وجود فضاءات طبيعية محمية والغابات وهذا ما يجعل الطرفان ينظران إلى موضوع تسيير المياه والفضاءات المحمية كمحور رئيسي للتعاون من شأنه أن يعزز المحافظة على البيئة في المناطق الحدودية.

1 – جاك روسيليبه، كسر معضلة الأمن الحدودي في شمال إفريقيا ،مجلة صدى ، تاريخ النشر 2018/04/05 تاريخ الاطلاع 2025/08/12 https://carnegieendowment.org

2 – دراسة المنطقة الحدودية، الساحل الشرقي ، مرجع سابق ص 268.

1-1 تسيير المياه: ضرورة اتفاق الطرفان حول مراقبة منسوب المياه المشتركة خصوصا الأودية العابرة للحدود. وكذلك ضرورة تبادل التجارب والمعارف في ما يتعلق بتقنيات السقي الحديث وترشيد استهلاك المياه ويتعلق تسيير المياه أيضا بمكافحة التلوث المائي، إلا أن هذا الأمر لا يمكن إلا من خلال التنسيق والتعاون المشترك في حماية البحيرات والأودية.

1-2 تسيير الفضاءات المحمية: تعاون الطرفان في مجال حماية الأنظمة البيئية(الغابات /المحميات/ المناطق الرطبة) ويشمل منطقة التسيير أيضا البرامج السياحية داخل المحميات لتعزيز اقتصاديات المناطق الحدودية. مثل غابة "طونغا"التي صنفت ضمن التراث العالمي لأنها تضم أشجار وحيوانات نادرة، وما تحويه من أسراب الطيور المهاجرة والنادرة وفضاءاتها الطبيعية الخلابة طول فصول السنة وهي كذلك غنية بالأشجار الكثيفة كالفلين والصنوبر البحري، لذلك لابد من الحفاظ عليها لما لها من أهمية في التوازن البيئي، كما تعتبر منطقة رطبة ضمن قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية.

يجب حماية هذه المحميات من خلال تشجيع السياحة بين الولايتين. وكذلك استغلالها في مجال البحث العلمي والدراسات الأكاديمية التي تتعلق بالتنوع البيولوجي وحماية البيئة. كما تساهم التعاون في تشجيع السياحة وخلق فرص عمل للسكان المحليين من خلال التنقل والخدمات.

والأهم من ذلك كله هو التنسيق وتوحيد الجهود والقطع العشوائي للأشجار، ويمكن المشاركة في المحافظة على المحميات من خلال حملات التوعية واشتراك المجتمع المدني.

ومن الناحية التنموية فان مسألة تسيير المحميات الخضراء تخلق فرصا للعمل في مجال السياحة البيئية و الفلاحة والبحث العلمي، كما تسهم في التقليل من المخاطر البيئة كالفيضانات أو النزاعات حول الموارد المائية بين تونس والجزائر. وإن أي دعوة للمشاركة والتعاون للتكامل البيئي بين الولايتين يجعل التعاون نموذجا للتنمية ألمشتركه للمناطق الحدودية.

- ✓ "اتفق الجانبان على إنشاء منظومة مشتركة للوقاية والإنذار المبكر والتدخل للحد من حرائق الغابات "[1]

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على موافاة الجانب التونسي بمشروع وثيقة توجيهية قبل تاريخ 10 فبراير 2024.

تعتبر أنظمة الإنذار المبكر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وهي إستراتجية للتكيف مع تغير المناخ حيث يستخدم شبكات الاتصال المتكاملة لمساعدة المجتمعات المحلية في الاستعداد للمخاطر المرتبطة بالمناخ ؛ إذ أن نظام الإنذار المبكر ينقذ الأرواح من جهة ومن جهة أخرى يحمي الأراضي والبنية التحتية، وبالتالي يدعم الاستدامة.[2]

وإن إنشاء منظومة مشتركة للوقاية والإنذار المبكر من حرائق الغابات بين ولايتي الطارف وجندوبة يعد من أهم المحاور التي تعزز التعاون الحدودي وذلك لطبيعة البيئة الغابية في المناطق الحدودية المشتركة كما تحدد أهدافه كما يلي:

- تقليل احتمالية اندلاع الحرائق و الكشف المبكر على بؤر الحرائق.
- المشاركة في التدخل السريع من خلال توأمة بين الحماية المدنية الجزائرية و الحماية المدنية التونسية.

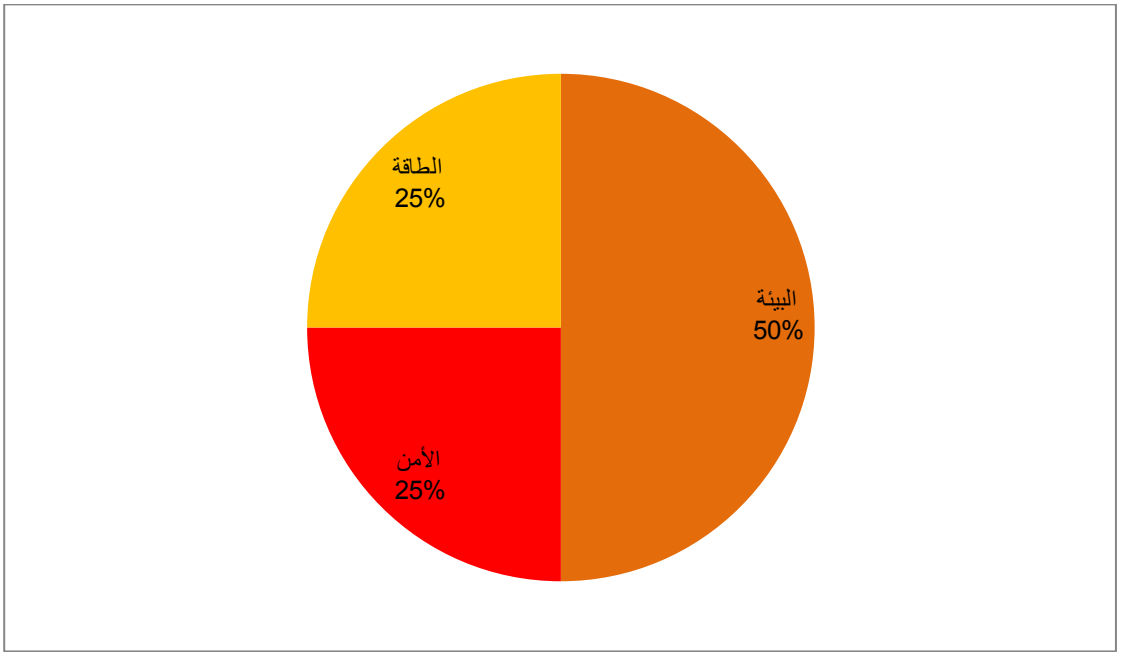
3- الطاقة:

- ✓ "اقتراح الجانب التونسي دراسة إمكانية تزويد العمادات/ الدوائر الحدودية المتاخمة لولاية الطارف بالغاز الطبيعي وتكليف المصالح المتخصصة لكلا الجانبين لإعداد الدراسات الفنية والمعاينات الميدانية في أقرب الآجال" وهي تهم الجانب التونسي.

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بمجال الأمن والبيئة والطاقة كما يلي:

1 – الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية،)،مرجع سابق ،ص 5.

2 – أنظمة الإ نذار المبكرة للقدرة على مواجهة الكوارث ، https.//intrsec.com تاريخ النشر 2024/08/05 تاريخ الاطلاع 2025/08/13 .



مخطط: رسم بياني يوضح قطاعات المجال الأمني والبيئي و البنية التحتية ونسبتها لولاية الطارف – جندوبة

من المخطط نجد: نجد أن نسبة قطاع البيئة ب50 % و نسبة كل من قطاع الأمن والطاقة 25%.

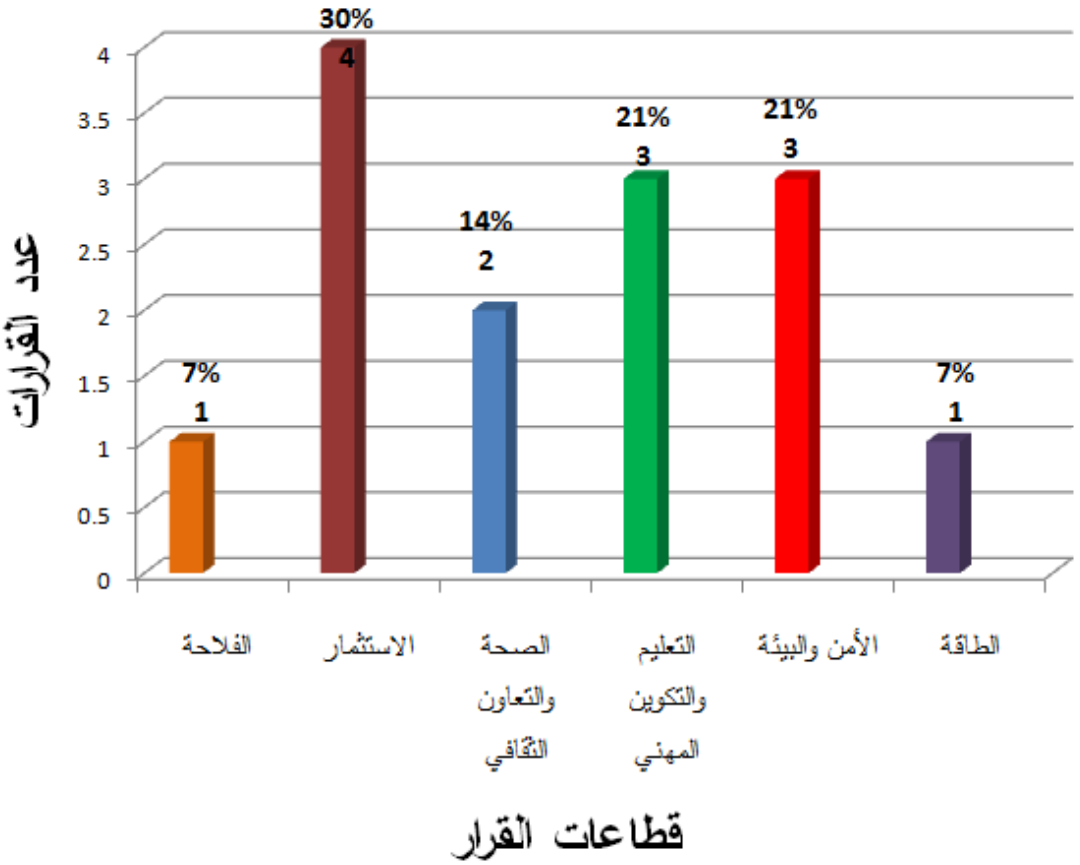
كما تمثل نسبة ميادين المجال الأمني والبيئي والبنية التحتية لولاية الطارف – جندوبة 28% من كل الميادين الاخرى. ومنه فهي تعكس وعيا مشتركا لأهمية العمل المتكامل لضمان استقرار تنمية هذه المناطق، اذ أن تنمية هذه المجلات تنعكس على التقدم الايجابي لهذه المناطق

- دراسة إحصائية للقرار المشترك بين الطارف – جندوبة، حيث تم الاتفاق على البرامج التنفيذية المرافقة في الميادين التالية:

1. الميدان الفلاحي.
2. ميدان الاستثمار.
3. ميدان الأمن البيئة.
4. ميدان التعليم والتكوين المهني .
5. ميدان الصحة و التعاون الثقافي

6. ميدان الأشغال العمومية.

تم حساب قرارات كل مجال ووضعها في بيان وصفي لتحليلها.



مخطط: رسم بياني يوضح الميادين المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال.

من المخطط نجد: أن عدد القرارات هو 14 قرارا موزعة على 6 ميادين حيث كان أكبرها ميدان الاستثمار ب4 قرارات بنسبة 30%، ثم كل من ميدان التعليم والتكوين المهني وميدان الأمن والبيئة (الأمن بقرار واحد والبيئة بقرارين اثنين) بنسبة 21% و في الأخير كل من ميدان التكوين، الفلاحة والأشغال العمومية بقرار واحد فقط بنسبة 7%.

ومن ذلك يتضح أن التعاون بين الطارف وجندوبة الساحليتين شمل عدة قطاعات حيوية تنموية بنسب متفاوتة، تقديرا من القائمين عليها لاحتياجات هذه المناطق. وهذا التنوع يعكس رؤية مشتركة تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية التي تسهم في تحسين أوضاع السكان المحليين وتدفع بالتكامل الإقليمي، ومنه فإن هذا التعاون يحمل دعامة أساسية ترسخ الشراكة بين البلدين . وتحويل الحدود إلى مجال للتفاعل والإبداع والتكامل التنموي الحقيقي.

تُبرز نتائج تحليل مضامين الاتفاقيات المبرمة بين ولايتي الطارف الجزائرية وجندوبة التونسية توجهاً واضحاً نحو تبني مقاربة تنموية شاملة ومتكاملة تتماشى مع مؤشرات نظرية التنمية المحلية. والتوزيع النسبي لبنود الاتفاقيات؛ حيث نال المجال الاقتصادي نسبة36% ، والمجال الاجتماعي والثقافي نسبة مماثلة 36%، مقابل 28% لمجال الأمن والبنية التحتية و هذا ما يعكس حرص الطرفين على بناء نموذج تنموي يوازن بين النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وتحسين شروط المعيشة من منظور نظرية التنمية، وخاصة المقاربات الحديثة التي تؤكد على البعد التشاركي والتكامل القطاعي، ويمكن قراءة هذه النسب على النحو الآتي:

أولاً: إن المجال الاقتصادي (36%) يترجم توجهًا نحو تحريك الاقتصاد المحلي عبر دعم الأنشطة الفلاحية والمبادرات الصغيرة العابرة للحدود بما يتماشى مع مؤشر استغلال الموارد المحلية، وتشجيع المبادرات الذاتية، وهو من ركائز التنمية المستدامة

ثانيا: يعكس المجال الاجتماعي والثقافي (36%) تطبيقًا عمليًا لمؤشر رأس المال الاجتماعي في التنمية، من خلال تقوية العلاقات الإنسانية والثقافية بين سكان الحدود، وتعزيز قيم التعاون والانتماء المشترك، وهي عوامل أساسية في تمكين المجتمعات المحلية وتحفيزها على الانخراط في المشاريع التنموية.

ثالثا: يمثل مجال الأمن والبنية التحتية (28%) البعد التمكيني والمؤسسي في عملية التنمية، إذ يوفر البيئة الآمنة والمستقرة التي تسمح ببناء الثقة وجذب الاستثمار وتنشيط المبادلات، وبهذا ينسجم مع مؤشر تهيئة الإطار الملائم للتنمية كما تطرحه نظرية التنمية المتكاملة.

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن اتفاقيات التعاون بين جندوبة والطارف تشكّل ترجمة عملية لمفهوم التنمية المحلية المندمجة، حيث تتقاطع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في رؤية موحدة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في المناطق الحدودية، ترتكز على المشاركة المحلية، واستثمار المقومات الذاتية، وتعزيز الترابط المجتمعي.

المبحث الثاني: الاتفاق الحدودي في المناطق الجبلية(الحدادة– ساقية سيدي يوسف/ تبسة–الولايات التونسية المجاورة لها)

كان التعاون بين الولايات في المناطق الجبلية نموذجا مميزا للتكامل المحلي؛إذ عبر عن هذا التعاون اتفاقية توأمة بين بلديتي الحدادة الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية وكذلك اتفاقيات التعاون بين ولاية تبسة والولايات التونسية المجاورة لها فهي المناطق التي تجمعها طبيعة جبلية مشتركة ووشائج اجتماعية وثقافية عميقة شهدت مبادرات متعددة في إطار التعاون الثنائي، شملت هذه الاتفاقيات مجالات؛ البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واهتمت بحماية المنظومات البيئية الجبلية وحماية التربة الفلاحية، والنشاطات الحرفية إلى جانب المشاريع الصناعية والمبادلات التجارية المحلية ويأتي هذا التعاون لتحويل المناطق المشتركة من فضاءات معزولة تملؤها الأنشطة غير المشروعة إلى فضاءات تتفاعل فيها الأنشطة التنموية.

وقد اندرج تحت هذا المبحث ثلاثة مطالب كالآتي: الأول كان بعنوان التعاون الفلاحي والصناعي أما المطلب الثاني فقد عنون بـ المجال الاجتماعي والثقافي لاتفاقيات التعاون اللامركزي بلديتي الحدادة– ساقية سيدي يوسف و ولاية تبسة –الولايات التونسية المجاورة لها أما الثالث فقد جاء تحت مسمى الحماية الغابية وتحسين الخدمة المحلية.

المطلب الأول: التعاون الفلاحي والصناعي.

المناطق الحدودية بين البلديتين (ساقية سيدي يوسف والحدادة) و(ولاية تبسة والولايات التونسية المجاورة لها) تعدّ من أهم المناطق الجبلية في المناطق السهبية كونها تزخر بثروات طبيعية هائلة، إضافة إلى الثروة الغابية والبيئية لذلك فإن التعاون بين الجماعات المحلية على الجانبين ضرورة حتمية من أجل استغلال هذه الثروات، وعامل مشترك من أجل تحسين الظروف الاقتصادية لسكان هذه المناطق.

1- المجال الاقتصادي لاتفاقيات التعاون اللامركزي لبلديتي الحدادة – ساقية سيدي يوسف.

بلدية الحدادة الحدودية بولاية سوق أهراس والتي شهد التاريخ عن نضالها و جهادها في وجه الاستعمار الغاشم، ورغبة منها ومن بلدية ساقية سيدي يوسف بولاية الكاف التونسية

في تعزيز أواصر الأخوة والصداقة وتطوير علاقات التعاون الثنائي بين البلدين وتخليدا لأحداث ساقية سيدي يوسف 1958 ذكرى تلاحم الشعبين الشقيقين؛ أقاما اتفاقيات تعاون لامركزي بينهما، وسعيا منهما إلى تطوير العلاقات التاريخية بين هاتين البلديتين (الحدادة وساقية سيدي يوسف)، وإدراك صناع القرار أن التعاون اللامركزي والتوأمة في طريق قائم على المصالح و الفائدة المشتركة و التعامل النافع على أسس حسن الجوار والتأكيد على التقارب بين الشعبين.

انعقد اجتماع للسادة الولاة، والي ولاية سوق أهراس الجزائرية و والي ولاية الكاف التونسية بولاية سوق أهراس بالتاريخ التالي: 11 مارس 2015 وتم الاتفاق على مايلي:

- ✓ "يعلن الطرفان عن إقامة علاقات توأمة وتعاون لامركزي بين بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف قائمة على أساس الشراكة المبرمجة للطرفين ووفقا لإمكانيات كل منهما في حدود الصلاحيات المخولة إليها"[1]

تعد التوأمة بين بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف آلية إستراتيجية للتعاون المشترك على أساس مبدأ " الشراكة المدمجة لطرفين " مع التقيد التام بالإمكانيات المتاحة لكلتا البلديتين.

"إلا أن ما يميز هذه الاتفاقية هو الرمز الخالد والذكرى المجيدة للنضال والتلاحم بين الشعبين الجزائري والتونسي. فقد ترجمته الدماء في ساقية سيدي يوسف التي احتضنت الثوار الجزائريين، وقدمت لهم الدعم و المساعدة في أحداث خلدها التاريخ تعبر عن أعلى درجات التضامن بين الأشقاء"[2] .

انطلاقا من العمق التاريخي وامتدادا إلى المستقبل يعد التعاون من خلال التوأمة بين البلديتين امتداد طبيعيا يترجمه عدة مشاريع تنموية تهدف إلى تنمية المناطق الحدودية

1 – الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية التونسية "مشروع اتفاقية توأمة وتعاون لامركزي بين بلدية الحدادة بالجزائر وبلدية ساقية سيدي يوسف بتونس"– .سوق أهراس– (وثيقة غير منشورة)، 2015، ص2.

2 – رضا بن عتو "تناول الوثائق الأرشيفية لأحداث الثورة التحريرية الجزائرية حادثة ساقية سيدي يوسف نموذجا"مجلة الراصد العلمي ، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص33.

المشتركة بينهما بل وإلى تخليد ذكرى رمزية خالدة تؤسس لعلاقات متينة مبنية على الأخوة والصداقة والتضحية و الوفاء و المنفعة المتبادلة.

يعتبر فضاء بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف من أبرز المناطق الحدودية التي شملتها مشاريع واتفاقيات التعاون اللامركزي إذ يشمل هذا التعاون مجالا للتكامل الاقتصادي، هذا ما يعكس حرص الجانبين على تعزيز التنمية المشتركة في مختلف القطاعات.

1-1: الميدان الفلاحي والزراعي:

يعد قطاع الفلاحة أهم محاور التعاون بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف، وذلك لما تمتلكه هذه المناطق من أراض شاسعة وخصبة ، تؤهلها أن تكون ميدانا حيويا للتعاون الثنائي حيث يسهم هذا التعاون في تحقيق الأمن الغذائي المحلي واستقرار الفلاحين في موطنهم لخدمة الأرض. و تتمثل مرتكزات التعاون في الميدان الفلاحي والزراعي في ما يلي:

- تبادل الخبرات في مجال تقنيات حراثة واستصلاح الأراضي وسقيها.
- التعاون في مجال تبادل الخبرات لتربية المواشي و تربية النحل.
- الاهتمام بنوعية المحاصيل المحلية كالزيتون والأعشاب الطبية.
- تبادل المعلومات في مجال مكافحة الأمراض التي قد تصيب المحاصيل الزراعية.

الفلاحة مجال اقتصادي حيوي هام تتوفر إمكانياته في المناطق الحدودية المشتركة بين هاتين البلديتين "مثل توفر الأرض الخصبة ومياه السقي لذلك فإن نجاح هذه المشاريع يحتاج لإرادة سياسية حقيقية تدعم العمل المؤسسي الثنائي، كما تتطلب أيضا إطارا قانونيا يسمح بمشاركة جميع الأطراف .

- ✓ "ترقية التعاون في الميدان الفلاحي والزراعي من خلال تطوير الخبرات الفلاحية وتبادل الزيارات بين المختصين من الجانبين [1]"

إن استغلال هذه المقومات يحتاج إلى تفعيل آليات التمويل المشترك و تنسيق السياسات المحلية مع احترام التوجهات الوطنية لكلا بلدين .إن هذا التعاون اذا طبق على

1 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق، ص3.

أرض الواقع يحول المناطق الحدودية من مناطق مهمشة إلى أقطاب فلاحية متكاملة، لها أدوار إستراتيجية مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

وهذه الإمكانيات تؤهلها إلى عقد توأمة في المجال الفلاحي من خلال ترقية الخبرات و تبادل الزيارات للمختصين في المجال الفلاحي من الطرفين.

- ✓ "تنظيم حملات وقائية مشتركة في المناطق الحدودية لمكافحة أمراض المحاصيل والأوبئة العابرة للحدود"[1].

تعد مكافحة أمراض المحاصيل الزراعية والأوبئة المنتشرة في المناطق الحدودية بين الحدادة وساقية سيدي يوسف من أبرز التحديات وأهمها التي تواجه الميدان الفلاحي، إذ يعتبر المناخ الموحد في المناطق الحدودية ، بيئة خصبة لانتقال الآفات والأمراض بين البلديتين. فلابد من تكثيف الجهود للحملات الوقائية المشتركة كآلية فعالة لحماية الأمن الغذائي واستدامة المنتوج الزراعي.

ويمكن تلخيص الحملات الوقائية لمكافحة أمراض المحاصيل والأوبئة بالمناطق الحدودية كالتالي:

- الإنذار السريع والرصد لهذه الأمراض من خلال شبكات وتقنيات المراقبة.
- مجابهة هذه المشكلة من خلال الوسائل والمواد البيولوجية والكيميائية.
- التنسيق بين البلديتين المتجاورتين لتوحيد الجهود الوقائية والأدوات اللازمة.
- توعية المستمرة للفلاحين عبر قنوات التوعية.

1 – المرجع نفسه, ص 3.

الجدول رقم 01 يمثل: الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية في المناطق الحدودية بين الحدادة وساقية سيدي يوسف:

الأمراض	الإجراءات الوقائية	الأثر
– ذبابة البحر الأبيض المتوسط التي تصيب الحمضيات	– وزارة الفلاحة الجزائرية + وزارة الفلاحة التونسية أطلقتا حملات رش وقائي باستخدام المصائد الفيرمونية بالتنسيق مع الفاو	–انخفضت نسبة الإصابة بنسبة تفوق 40% في المناطق المستهدفة بين سيدي يوسف و الحدادة
– صدأ القمح	– في 2020 نظم المركز الدولي لتحسين القمح والذرة مع المعهد الوطني لحماية النباتات في الجزائر و المركز الفني في تونس حملة لمتابعة سلالات الفيروس وتوزيع بذور المقاومة	– تقليص الإصابات بنسب ملحوظة
– الجراد الصحراوي	– شاركت الجزائر و تونس في حملات الوقاية لرش المبيدات للجهات الشرقية للجزائر	– منع تسلل الأسراب إلى المناطق الزراعية

من إعداد الطالبة اعتمادا على : /https://madr.gov.dz

https://asplantprotection

https://www.agro-lib.site/

_الأبعاد الإستراتيجية للتعاون الوقائي:

- حماية الإنتاج المحلي والأمن الغذائي والتقليل من الخسائر الزراعية.
- التعاون العلمي والتبادل البيوتكنولوجي بين المعاهد الزراعية.
- التنسيق الدائم بين الطرفين في مجال مكافحة الأمراض واختيار آليات العلاج المناسبة.

وعموما فإن حماية المحاصيل من الأوبئة العابرة للحدود يتطلب مواجهة وتستدعي اعتماد مقاربة تكاملية بين البلديتين وهو ما يتأسس على الوقاية الاستباقية والتنسيق بين المؤسسات الإدارية والمعاهد المخصصة، وذلك لغايات وأهداف أسمى وهي تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرات الاقتصادية. ومنه إلى تنمية وترقية المناطق الحدودية المشتركة.

✓ "التعاون في مجال الطب البيطري والصحة النباتية" [1]

التعاون بين البلديتين في مجال الطب البيطري والصحة النباتية من المقومات الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي والصحي في ظل التراجع البيئي و هشاشة الأرض وضعف المنظومة الاقتصادية في هذه المناطق، وتهدف الى مجابهة الأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.

1-1-1: حماية سلاسل الإنتاج الفلاحي:

تمثل الثروة الحيوانية والنباتية مصدرا مهما للغذاء في المناطق الحدودية خاصة الريفية منها، وتعرض الحيوانات والمزروعات إلى الأمراض يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة تسهم في تفشي الفقر في المناطق الريفية الحدودية؛ لذا فإن التنسيق المشترك في تحديد الأدوية البيطرية والمبيدات وغيرها من وسائل العلاج تسهم في التقليل من الأمراض مما يسمح بوفرة الإنتاج وتحسين الجودة بالمعايير الصحية العالمية.

ومن بين الإجراءات المتخذة أيضا لمنع دخول الأمراض هو" اخضاع المركبات والشاحنات والمواطنين العابرين للحدود بين تونس والجزائر إلى عمليات تطهير مع منع دخول أي مصدر حيواني، إلا من خلال التنسيق مع المصالح المعنية لمنع تهريب الماشية"[2]

1-1-2: مكافحة التهريب للحيوانات المصابة:

"تشهد المناطق الحدودية بين الحدادة وساقية سيدي يوسف مشاهد نشطة في عملية التهريب، ومن بين أبرز التهريب نجد الأغنام والماعز والأبقار"[3] و المنتجات النباتية الملوثة

1 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق، ص3.

2 – انتشار العدوى بشكل سريع :الجزائر تمنع استيراد الحيوانات و المنتجات الحيوانية من تونس ، https://tumisie-telegph.com . تاريخ النشر 2014/05/04 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/03.

3 – علي باجي، تهريب الأبقار يثير "قلق الحدود"بين تونس الجزائر ، اندبندنت عربية. https://www.independentarabia.com تاريخ النشر 2022/11/10 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/03.

هذا ما يؤدي إلى أزمة صحية، ولذلك عملت البلديتان على الاهتمام بهذا الشأن من خلال مكافحة كل ما له علاقة بالصحة في الميدان الفلاحي والزراعي.

1-1-3- الحفاظ على التنوع البيولوجي المحلي:

الثروة النباتية والحيوانية في المناطق الحدودية معرضة للتأثير بالاختلالات الصحية وذلك من خلال تعرضها للأمراض المستوردة أو الممارسات الفلاحية غير الصيحة والمحافظة على أصل هذه السلالات كالغزال البربري وأشجار الزيتون البري فهي من المسائل الأكثر حيوية التي اهتمت بها بنود الاتفاقية في المجال الفلاحي.

ويعد التعاون في مجال البيطرة ومجال الحفاظ على النباتات، بين بلديتي الحدادة وتونس ليس مسألة تقنية فحسب بل هو رهان استراتيجي له تأثير مباشر على الصحة العمومية، و كذلك على الاقتصاد المحلي لما له من دور هام في تحقيق الأمن الغذائي والبيئي، ومن أجل تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع لابد من الإرادة السياسية القوية تمويلا واستجابة لمتطلبات الفلاحة والفلاحين و التفاعل بين السياسيين و الفاعلين المحليين سيما في البلديات الحدودية مثل بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف، باعتبارهما الحاميتين للحدود من جميع المخاطر، أهمها المخاطر البيولوجية.

- ✓ " تبادل الخبرات في مجال تحسين سلالات القطيع"[1]

يعد التعاون في مجال تبادل الخبرات الفلاحية محورا جوهريا من ميادين التعاون الحدودي، حيث أولت هذه الاتفاقية اهتماما بالغالا لتحسين سلالات القطيع عبر تبادل الخبرات وتحسين السلالات والثروة الحيوانية .

تشتهر المناطق الحدودية بالرعي والتجارب الفلاحية، لذلك فإن الفاعلين المحليين ركزوا على تبادل الخبرات باعتبارها أداة فعالة لتطوير السلالات ذات الإنتاجية الأفضل سواء من حيث كمية الحليب أو جودة اللحوم أو مقاومة الأمراض.

اتفاقية التوأمة بين البلديتين سمحت بنقل المعرفة التقنية المتعلقة بالتلقيح الاصطناعي و الانتقاء الوراثي والغذاء المناسب المتوازن، وهذا الأمر من شأنه أن يسهم في تسريع وتيرة التحسين الوراثي للقطيع. وإن الانفتاح عن تجارب الآخرين و الاستفادة

1 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق ،ص3.

منها في إطار التعاون عبر الحدود في مجال تحسين السلالات الحيوانية يعد منهجا سليما لتحسين الثروة الحيوانية والتنمية الاقتصادية مما يسهم في تنمية المناطق الحدودية بأشكال مختلفة.

كما يعد تعزيز قدرات التخزين والتبريد من خلال تبادل الخبرات بين الخبراء من البلديتين من أجل تطوير الاستثمار الفلاحي الحدودي إذ تعد هذه الإجراءات من قبيل تعزيز الخبرات و تبادل التجارب والتطوير في الميدان الفلاحي لذلك اهتمت اتفاقية التوأمة بـــ:

- ✓ " تبادل الخبرات في مجال الاستثمار الفلاحي خاصة في تقنيات التخزين والتبريد"[1].

التخزين والتبريد لهما أهمية بالغة في سلسلة القيمة الفلاحية ، إذ تسهم في تحسين شروط تسويق المنتوجات. وفي مجال التعاون الجزائري التونسي يتضح تبادل الخبرات في مجال الاستثمار الفلاحي من خلال تقنيتي التخزين والتبريد بالطرق الحديثة كأداة حقيقية لترقية الاستثمار الزراعي المشترك في المناطق الحدودية التي تعيش واقعا يغلب عليه ضعف البني التحتية واللوجيستية. و يكون تبادل الخبرات في هذا المجال كما يلي:

- الاعتماد على وحدات التبريد الحديثة ومراكز تخزين مشتركة تعتمد على أعلى المستويات الصحية والسلامة الغذائية في المناطق الحدودية المشتركة.
- التعاون في مجال تحسين المهارات والتقنيات الزراعية.
- تبادل الخبرات في مجال التحكم في درجات الحرارة والرطوبة.

تسهم هذه الشراكة في تبادل الخبرات من خلال: الاستفادة من التجربة التونسية في مجال التنظيم التعاوني والتخزين والاستفادة من الخبرة الجزائرية في إدارة المشاريع الممولة من طرف الدولة، هذا الأمر يعمل على التقليل من الخسائر واستقرار الأسعار والتحول إلى الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية الغذائية، وهذا ما يدفع بعجلة التنمية في المناطق الحدودية إلى التقدم نحو الأمام وتوسيع أفاق التعاون والتكامل.

أما في ميدان حماية الغابات فتم الاتفاق على[2]:

1 – المرجع السابق، ص3.

2 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق، ص03.

- ✓ "ثمين عملية غرس أشجار الزيتون."
- ✓ "تطوير برامج مشتركة للتهيئة الغابية."
- ✓ "التوعية والتنسيق لمكافحة حرائق الغابات والرعي غير المنتظم في المناطق الغابية."

تعد عملية غرس أشجار الزيتون من أهم النشاطات الفلاحية التي لها مردود ذو قيمة عالية، والذي بدوره يعود على القدرة الاقتصادية، وله أبعاد اجتماعية وبيئية كبيرة خاصة في المناطق الحدودية. وينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

- رفع المردود الزراعي، إذ يعتبر غرس الزيتون من الاستثمارات الأكثر نجاحا في المجال الفلاحي في المناطق الحدودية، ذلك لأنه يشكل ثروة غذائية هامة من جهتين "زيتون –وزيت الزيتون".
- الصناعات التحويلية المشتقة من الزيتون، من شأنه أن يدعم الاقتصاد المحلي وينعكس على التنمية الاجتماعية من خلال استقرار السكان في الارياف.
- زراعة الزيتون نابعة من الإرث الاجتماعي والهوية الفلاحية لفلاحي المناطق الحدودية.

- ✓ "بعث الاستثمارات على مستوى الجماعتين المحليتين لمعالجة مادتي الخشب والأعشاب الجبلية بالمناطق الحدودية"[1].

تم التأكيد على الصناعات الصغيرة والاستثمار في مادتي الخشب والأعشاب الجبلية التي تنتجها البلديتين. ومنه فقد أولت الاتفاقية فتح آفاق جديدة للتعاون الصناعي، من خلال نقل و تبادل الخبرات الفنية وغيرها من وسائل الاستثمار واستغلال الموارد الجبلية والغابية ووضحت الاتفاقية ميادين التعاون الصناعي كما يلي:

- معالجة مادتي الخشب والأعشاب الجبلية.
- التعاون في مجال الصناعة التحويلية الغذائية.

1-1-3-1: صناعة الخشب: تتميز المناطق الحدودية المشتركة بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف بوجود موارد طبيعية جبلية هامة مما يتيح الفرصة لصناعة الخشب والأثاث عبر وحدات صناعية صغيرة. ودعت الاتفاقية إلى تسيير هذه الوحدات محليا في إطار

1 –المرجع السابق، ص4.

برنامج التعاون والشراكة، كما تم التشجيع على إحياء الحِرف اليدوية التقليدية الخشبية وتطويرها وتحسين جودتها لتلبية حاجيات السوق المحلي أو الوطني.

1-1-3-2: الأعشاب الجبلية: المناطق الحدودية غنية بالأعشاب الجبلية التي لها استخدامات متنوعة في الصناعات الغذائية التجميلية والعلاجية. والجدول التالي يوضح أهم هذه الأعشاب وكيفية استثمارها في المجالات المختلفة:

الجدول رقم 02 يمثل: الأعشاب الجبلية في المناطق الحدودية:

إسم العشبة	الاسم العلمي	مكان تواجده (المناطق الحدودية الجزائرية التونسية)	بعض الاستخدامات الطبية
إكليل الجبلي	Rosmarinus officinalis	– بلدية الحدادة – بلدية ساقية سيدي يوسف – بلدية بوشقوف(محمية بن صالح)	– معالجة آلام الصداع والمفاصل
الزعتر	Thymus vulgaris	– بلدية الحدادة – بلدية ساقية سيدي يوسف – بلدية بوشقوف(محمية بن صالح)	– مطهرًا للشعب الهوائية – مضاد للسعال
الشيح	Artemisia herba-alba	– المناطق الجبلية – مناطق صحراوية – بلدية أولاد بشيح	– مضادة للجراثيم و الفطريات – يعالج الأمراض الجلدية والتقرُّحات الجلدية.
الخزامي	Lavandula stoechas	– المناطق الجبلية – بلدية الزعرورية – بلدية بوشقوف(محمية	– علاج الربو – التشنجات القصبية باعتباره مقشعًا للسعال.

		بن صالح)	
النعناع الفلفلي	Mentha piperita	– بلدية الغاسول – بلدية الزعرورية – بلدية سوق أهراس	– علاج التهاب الأغشية المخاطية – علاج التهاب القصبات الهوائية والجهاز التنفسي.
البابونج	Chamomilla officinalis	– بلدية تاورة – بلدية سدراتة و كذلك بلدية أولاد إبراهيم	– مطهرًا للجهاز الهضمي – مهدئًا ومضادًا للتشنج الهضمي
القريص	Urtica dioica	–المناطق الجبلية	– أمراض الكلية – بالطفح الجلدي، والإكزيما
حشيشة الليمون	Cymbopogon citratus	– المناطق الجنوبية (ولاية وادي سوف...)	– صناعة الزيوت العطرية – مستحضرات التجميل

من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع التالية:

https://ncbi- nlm-nih.gov / https://arabic-cnn.com.

ومن خلال هذا الجدول تبين أن الكثير من الأعشاب المتواجدة بالمناطق الحدودية لها استخدامات طبية لابد من جمعها و تنظيم زراعتها وضرورة التعاون بين البلديات ومراكز البحث الزراعي والصيدلاني لتثمين هذه النباتات.

✓ "التعاون في مجال المواد الغذائية الفلاحية وبرمجة دورات تكوينية".[1]

تمثل صناعة المواد الغذائية من أهم الصناعات التحويلية، التي تسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي، هذا ما دعت إليه الاتفاقية من خلال برمجة دورات تكوينية لتبادل الخبرات وتهدف لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الحدودية، لما تمتلكه هذه المناطق من موارد زراعية و محاصيل غذائية متعددة. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1 اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)،مرجع سابق، ص4.

- الخبرات التقنية الحديثة في الصناعة الغذائية، وطرق الحفظ و التعليب.
- السلامة والصحة الغذائية.

هذا الأمر من شأنه أن يسهم في رفع جودة المنتجات، ووفرتها بما يتناسب مع الأسواق المحلية والوطنية.

وفي نسق التحليل لهذا البند تفرض الاتفاقية برمجة دورات تكوينية لفائدة الفلاحين والمنتجين وأصحاب المصانع المصغرة والمتوسطة باعتبارها خطوة محورية لـــ:

- تأهيل اليد العاملة لتقنيات التصنيع.
- تحفيز الابتكار وتطوير المنتجات والطرق التقليدية.
- تعزيز التبادل وتطوير المشاريع سيما في الصناعات التحويلية وهذه المبادرة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي المحلي.

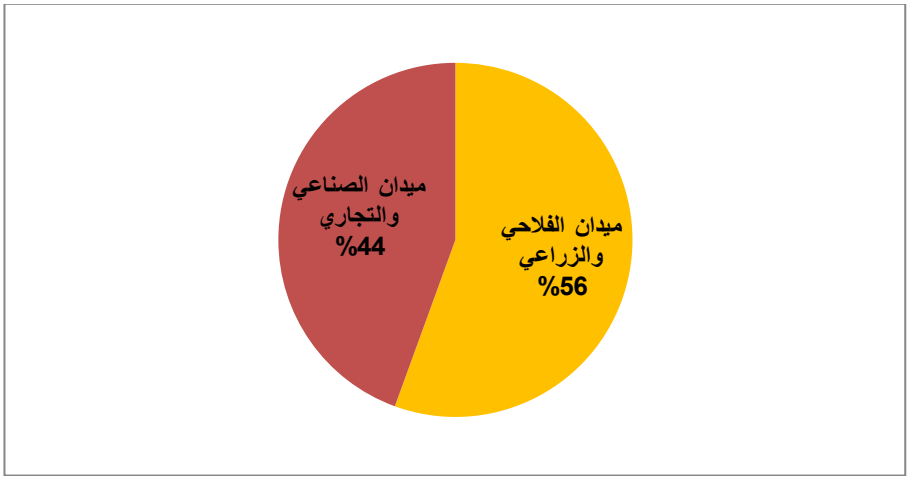
وتشكل الأسواق الأسبوعية المشتركة بين الحدادة وساقية سيدي يوسف مقترحا هاما يدفع بالتكامل الاقتصادي ولذلك فهو آلية محورية في تفعيل التعاون الثنائي على أسس شعبية ورسمية أكثر قبولا وسهولة.

لا يعتبر السوق مجرد فضاء لتبادل السلع والمنتجات، بل يتعدى ذلك إلى اعتباره قاعدة تهدف إلى التعاون والتشارك في المجال التنموي،.وتكتسي هذه المبادرة أهمية كبيرة في ظل الصعوبات و العراقيل التي تواجهها التنمية في المناطق الحدودية. تهدف السوق المشتركة الى :

- تحويل المناطق الحدودية المهملة والمهمشة من نقاط عبور إلى مراكز حيوية.
- تقديم السلع من كلتا البلديتين وتوحيد المعايير التنظيمية.
- القضاء على التهريب ولو جزئيا.
- التشجيع على الإنتاج المحلي.

إن الاهتمام بفكرة وجود سوق أسبوعية مشتركة لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل يحمل أبعادا سياسية واجتماعية وأمنية، ويعزز الروابط بين السكان المحليين على أطراف الحدود، ويرسي دعائم الأخوة والتآزر، وكل هذا يسهم في تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف.

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال الاقتصادي لبلديتي الحدادة – ساقية سيدي يوسف كما يلي:



مخطط: رسم بياني يوضح قرارات المجال الاقتصادي ونسبتها للحدادة – ساقية سيدي يوسف.

من المخطط نجد: أن نسبة الميدان الفلاحي والزراعي بـ 56% ونسبة الميدان الصناعي والتجاري هي 44% .

كما تمثل نسبة ميادين المجال الاقتصادي43 % من كل الميادين الاخرى.

مما سبق فان الجانب الاقتصادي يمثل محورا أساسيا في مسار التعاون اللامركزي بين هذين البلديتين، فقد تسهم الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين هذه الفضاءات في تعزيز التكامل الاقتصادي وتفعيل المبادرات التجارية وتطوير المشاريع الصناعية والفلاحية مما يسمح بازدهار المناطق الحدودية اقتصاديا.

2- المجال الاقتصادي لاتفاقيات التعاون اللامركزي لولاية تبسة- والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها.

تعد مشاريع التعاون آلية دعم داخلي وتوازن تنموي بين المناطق والولايات، كما تفتح المجال للتكامل الإقليمي. ومن بين هذه القطاعات:

2-1: في قطاع الطاقة

- ✓ "العمل على ربط الجهتين بالطاقة الكهربائية و الغاز الطبيعي، وتوزيع المواد البترولية"[1].

لقد اتفق الطرفان التونسي والجزائري من خلال هذا البند على تحسين وخلق تنوع من التوازن في المناطق الحدودية المشتركة، وذلك من خلال:

- تحسين جودة الحياة لسكان المناطق الحدودية عبر توفير خدمات الطاقة الأساسية.
- دعم التنمية في هذه المناطق وتحديدا الفلاحية والصناعية التي تتطلب توفير الكهرباء والغاز.
- الحد من الفوارق التنموية بين المناطق داخل الدولة.
- التعاون من أجل التكامل الطاقوي بين الجزائر وتونس بما يخدم الأمن الطاقوي للمنطقة.

ومن ناحية أخرى ربط المناطق الحدودية المشتركة بالكهرباء والغاز يُمكن من إنشاء مناطق صناعية.، تعمل على ضمان استقرار المواطنين في هذه المناطق من خلال توفير الكهرباء والغاز اللذين يعتبران أدوات أساسية تحسن الظروف المعيشية للساكنة، وتعمل على تقليص الهجرة الداخلية والخارجية الناتجة عن التهميش الاقتصادي، إذ يعتبر ربط مناطق الظل بشبكات الكهرباء والغاز إحدى أهم ركائز التنمية في تحسين الإطار المعيشي[2]. ومن ناحية أخرى يعبر هذا البند على الأهمية الجيوسياسية للتعاون بين الولايات المذكورة، إذ يدل هذا النوع من التعاون والشراكة على وجود رؤية مشتركة من قبل صانعي القرار حول التنمية المشتركة تتجاوز البعد الأمني كما يعكس أيضا الإرادة السياسية الثنائية التي تهتم بكيفية استغلال الموارد الطبيعية لفائدة سكان الحدود وليس فقط من أجل المشاريع التجارية وغيرها

1 – أرضية العماليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي بين الولايات من تبسة و ولايات قفصة والقصرين وكاف وتوزر،المنعقدة ب2015/03/02، تبسة،(.وثيقة غير منشورة) ص1.

2 – وكالة الإنباء الجزائرية، "ضرورة لإفراغ في تجسيد مشاريع الربط بشبكتي الكهرباء والغاز في مناطق الظل . https://www.ops.dz. " تاريخ النشر 2020/10/11، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

إذ تعتبر "تأمين حاجيات تونس من الغاز الجزائري أهم محاور اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية للطاقة[1].

الاستثمار في الطاقات المتجددة سيما الشمسية منها في ولاية تبسة وجاراتها الكاف ،القصرين، قفصة و توزر الواقعة في منطقة ذات اتساع شمسي قوي ،وهذا ما تم التأكيد عليه من قبل البلدين ، فالجزائر تملك طاقة شمسية واسعة، ما يؤهلها أن تكون أكثر الطاقات المتجددة المتوفرة ، [2]وهي توجه ذكي نحو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

يعد الاستثمار في الطاقات المتجددة برؤية "جزائرية تونسية" من خلال مشاريع التعاون بين الولايات الحدودية رؤية سياسية تحول التحديات والصعوبات لاستغلال الطاقة إلى فُرص تنموية اقتصادية، فهو بند عملي له أبعاد مختلفة بيئية وتنموية تسعي إلى ترقية المناطق الحدودية.

و يعكس هذا البند أيضا التوجه السياسي إلى دبلوماسية الطاقة المحلية، إذ تشكل مشاريع التعاون بين هذه الولايات مشاريع دعم للعلاقات بين الجماعات المحلية، في إطار تنمية المناطق الحدودية والمنفعة المتبادلة والمشتركة.

وهو أيضا دعم للرؤية المغاربية المشتركة للاكتفاء بالطاقات المحلية المتوفرة سيما الطاقة الشمسية والتي تعد دول المغرب العربي دولا غنية بهذا المقوم التنموي[3]. كما يمكن النظر إلى هذه الإستراتيجية أيضا من زاوية أخرى وهي بناء اقتصاد حدودي يعمل على تقليص الفجوة بين المناطق الهامشية للدول والمناطق المركزية. ويمكن ضبط هذا البند ضمن السياسات الطاقوية المستدامة وإمكانية التعاون الإقليمي بين هذه الولايات في هذا المجال.ويمكن ضبط أهداف هذا البند من خلال:

- جذب الاستثمارات المشتركة في قطاع الطاقات المتجددة.

1 –عمار قدردود،"وزير الطاقة الجزائري : ملتزمون بتزويد تونس بحاجياها من الغاز الطبيعي "،صحيفة أنباء تونس ،2018/02/27..https://www.kapitalis.com " . تاريخ النشر 2018/02/17، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

2 – الجموعي ساكر" وزير الطاقة يصرح من تبسة:قدراتنا من الطاقة الشمسية تصل الى 30000ساعة سنويا "جريدة النصر، https://www.annasronline.com. " . تاريخ النشر 2019/09/06، تاريخ الاطلاع 2025/07/20

3 – العباسي بوعلام،"الطاقات المتجددة في بلدان المغرب العربي(المغرب نموذجا) "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المجلد12،العدد 02، 2019، ص80.

- استغلال الموارد الطبيعية المتشكلة خاصة بما يتعلق بالطاقة الشمسية، وتوفر أشعة الشمس في المناطق الحدودية المشتركة.
- النظر إلى الطاقات البديلة والانتقال من مرحلة الاعتماد على المحروقات التقليدية.

أما الغايات المرجوة من تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة هو:

الجدول رقم 03 يمثل: الاستثمار في الطاقات المتجددة:

المجال	التفسير	آليات التنفيذ
الاقتصاد	خلق مشاريع استثمارية جديدة و توفير مناصب شغل محلية	تعزيز التعاون إنجاز المشاريع الاقتصادية "الفلاحية،الصناعية"
البيئة	تقليل انبعاثات الكربون في المناطق الصناعية والزراعية الحدودية	مناطق طاقوية مشتركة على الحدود لإنشاء محطات شمسية.
التكنولوجيا	تحفيز الابتكار المحلي ونقل التكنولوجيا الخضراء عبر الشبكات	تبادل الخبرات بين المهندسين والتقنين
الاجتماعي	تحسين جودة الحياة لسكان المناطق النائية ،من خلال طاقة نظيفة ودائمة	الاستثمار في الطاقات البديلة وتشجيع المستثمرين

من إعداد الطالبة اعتمادا على المضامين لبنود الاتفاقية.

2-2: قطاع الفلاحة، الغابات وتربيه المواشي:

- ✓ "من الضروري تضافر الجهود بين الطرفين للتطوير وتنمية الثروات المتاحة لتحقيق أفضل النتائج المرجوة، ويتأتي ذلك من خلال[1] :

التعاون في المجال الفلاحي والزراعي بارز وبقوة في لقاء الولاة للولايات الحدودية المذكورة، وذلك لاختيار تسعة بنود فرعية كلها تؤكد على مدى اتساع هذا القطاع وعلى ضرورة وأهمية التعاون والتشارك فيه، لذلك لا يمكن اختصار المجالات ولا اختزال المشاريع، ولا حصرها في فروع معينة دون سواها لأن مجال التعاون وأهميته أوسع بكثير، إذ يضم

1 – لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة،القصرين،الكاف،وتوزر والسيد والي ولاية تبسة ، أرضية العماليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي بين الولايات من تبسة و ولايات قفصة والقصرين وكاف وتوزر، (.وثيقة غير منشورة) ، تبسة، الجزائر،2015، ص1.

ثلاث دوائر أولها تتعلق بالفلاحة والثانية بالثروة الغابية المتمددة عموديا وأفقيا على الحدود المشتركة.

إن ساكنة المناطق الحدودية في أمس الحاجة إلى الاهتمام بهذا القطاع المهم. وذلك لطبيعة المناطق الرعوية، وطبيعة النشاط الاقتصادي المتبع فيها إذ يمارس السكان الزراعة والرعي باعتبارهما المصدر الرئيسي للعيش ومن أهم هذه النشاطات زراعة "الزيتون، القمح وتربية الأغنام والماعز"..

سكان المناطق الحدودية بين تبسة والولايات الحدودية المجاورة لها تربطهم أنماط العيش المتشابهة وهذا الأمر يجعل من اختيار قطاع الفلاحة والرعي من أهم بنود اتفاقيات التعاون بين هذه الولايات لتمكن هؤلاء السكان من ممارسة نشاطهم دون النظر إلى الاعتبارات والفواصل السياسية. والاستفادة من خبرات بعضهم البعض مع حرية التنقل والحركة والعمل.

- ✓ " تبادل الخبرات في مجال زراعات الزيتون، الصبار، وإنتاج الحليب"[1] .ومنه فان هذا البند ركز على ضرورة التبادل من خلال:
  - تنظيم زيارات ميدانية متبادلة بين التقنيين، ورؤساء الغرف الفلاحية من الجهتين الجزائرية والتونسية.
  - الحرص على تبادل الخبرات من خلال أيام دراسية دورية مشتركة وورشات تكوينية وتحويلها إلى صناعات مثل تقطير زيت الصبار.
  - تبادل التقنيات الزراعية التقليدية والمعاصرة مع الاستفادة من التجارب الحديثة والتكنولوجية في العمل مثل تحسين السلالات.
  - إقامة تعاونيات وشراكات فلاحية تدعم القطاع الفلاحي والزراعي وتشجعها لتبادل المنتجات وتسويقها.

كما لا يمكن الحديث عن هذا القطاع دون الإشارة إلى دوافع الولاة إلى ضمه إلى مشاريع التعاون المشتركة والتي لا يمكن تغافلها. وهي كما يلي:

1 المرجع السابق، ص1.

- التشابه الطبيعي والمناخي بين الطبيعة في تبسة والكاف والقصرين مما دفعهم لتبادل الخبرات في نوعية المحاصيل، ومدى ملاءمتها للبيئة شبه الجافة.
- مدى أهمية هذه المحاصيل "الزيتون، الصبار، الحليب" في تحقيق الأمن الغذائي المحلي وكمشاريع اقتصادية تحقق الاكتفاء الاقتصادي المحلي، وتحل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والتهريب من خلال خلق مناصب للعمل في المناطق الحدودية.
- كذلك وجود مشكلات تنموية متشابهة بين هذه الولايات الحدودية تستدعي حلولا مشتركة كالجفاف، والهجرة.
- فتح آفاق لتطوير الفلاحة المحلية مثل(استخلاص زيت الزيتون ،استخلاص زيت الصبار، مشتقات الحليب) .
- استغلال الموارد المحلية المستدامة والحفاظ على الثروة المائية.

ويمكن حصر أهداف هذا البند من خلال النقاط التالية:

- استفادة المناطق الحدودية من تبادل الخبرات وتوسيع الإنتاج الزراعي والحيواني ويستفيد كل طرف من التجارب الناجحة للطرف الأخر.
- الاستفادة من جودة المحاصيل المذكورة" الزيتون ،الصبار، الحليب "من خلال إدخال أساليب حديثة ناجحة، وتقنيات محلية مناسبة.

كما بينت الاتفاقية حزمة متكاملة من الإجراءات تهدف إلى تحصين وحماية الثروة الحيوانية في المناطق الحدودية وضرورة التعريف بها ومراقبة حركتها في المنطقة الحدودية لولاية تبسة فبنود التعاون المتعلقة بتربية الماشية لها ثلاثة أقسام وهي:

- ✓ "حماية الماشية عن طريق برمجة حملات تلقيح صحي والوقاية من الأمراض الحيوانية المشتركة على مستوى طول الشريط الحدودي".[1]

يعكس هذا البند نهجا وقائيا لحماية القطيع من الأمراض المعدية مثل الحمى القلاعية أو الجدري، والتلقيح المتزامن على جانبي الحدود يمنع انتقال العدوى بين القطيع التونسي

1 – المرجع السابق، ص 2.

والجزائري خاصة في ظل وجود تحركات غير مضبوطة للرعاة. ويشير إلى وجود تنسيق بيطري عبر الحدود من خلال تبادل المعلومات أو تنفيذ حملات متزامنة.

ويعكس هذا البند أيضا بعدا تنمويا له علاقة باتفاقيات تنمية المناطق الحدودية حيث يؤكد على:

- حماية مورد رزق الكثير من العائلات الريفية في المناطق الحدودية.
- يسهم في تحسين جودة الإنتاج الحيواني " لحوم، حليب".
- تعزيز الثقة المتبادلة بين المربين من الجانبين في استقرار النشاط الرعوي.

✓ " انجاز نقاط شرب المواشي تجنبا لانتقال الماشية وتفاديا لأي عدوى مرضية محتملة "[1] .

يهدف إلى تقليل تحركات الماشية عبر الحدود بحثا عن الماء، وهي من الأسباب الرئيسية لانتقال الأمراض والحد من نشوب خلافات حدودية بين المربيين .

- إنشاء هذه النقاط "آبار، خزانات، ساقيات" يسهم في استقرار القطعان داخل المجال الوطني لكل جهة.

ولهذا البند بعدا بيئيا اتفق حوله الطرفان ويمكن تلخيصه كما يلي:

- يساعد على ترشيد استغلال الموارد المائية.
- يمنع الرعي والتنقل العشوائي الذي يؤثر سلبا على الغطاء النباتي.

✓ " تعريف قطعان الماشية ومراقبة حركتها لمتابعة وضعيتها الصحية وتفاديا لنزاعات المربين."[2]

ويرتبط هذا البند بالإدارة الحديثة للثروة الحيوانية من خلال:

- ترقيم القطيع. و متابعة حركتها
- تحديد هوية المربيين والمالكين.
- يسهم في تفادي تعدي المالكين على بعضهم البعض وفقدان الماشية أو اختلاطهم.
- التدخل البيطري السريع عند الحاجة تحاشيا لفقدان الثروة الحيوانية.

1 – المرجع نفسه، ص 02.

2 – المرجع السابق، ص02.

تعد الغابات الممتدة على طول الشريط الحدودي الجزائري التونسي من أهم الثروات الطبيعية المشتركة بين البلدين نظرا لما تزخر به من تنوع بيولوجي غني يسهم في الحفاظ التوازن البيئي ومكافحة التصحر في مناطق تعاني من هشاشة ايكولوجية متزايدة، كما تمثل هذه الغابات ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية .

وتعد الغابات مجالا واعدا للاستثمار في السياحة والتنمية الريفية كما تعد فضاءً أخضرَ يعمل على حماية البيئة؛ هذا الأمر يعزز فرص التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية من أجل حماية الثروة الغابية من الحرائق والتلف والعناية المشتركة.

- ✓ "ضرورة تبادل المعلومات والتنسيق فيما بين الإدارات الغابية الحدودية لمواجهة الحرائق التي قد تنشب من حين إلى أخر في هذه المناطق ووضع نظام اتصالات مشترك لهذا الغرض "[1].

يركز هذا البند على أهمية تبادل المعلومات في إطار نظام تنسيقي للإدارات الغابية بين الولايات الحدودية، حيث يسمح هذا النظام بالتبليغ الفوري عن أي بؤرة حريق جانبي الحدود والتنسيق بين فرق الإطفاء عند الحاجة إلى ذلك والتأكيد على التعاون المستمر بين السلطات المحلية والمؤسسات المعنية بإدراة الغابات.

أما من ناحية الأهداف فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- حماية الموارد الطبيعية المشتركة، لأن الغابات تمتد أفقيا عبر الحدود.
- إدارة الأزمات البيئية المتمثلة في الحرائق من خلال تبادل المعلومات.
- التأكيد على التعاون العابر للحدود من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية وأهمية دورها في إخماد الحرائق والحفاظ على الثروة الاقتصادية.
- تبادل التجارب والآليات من خلال التكوين المشترك، وتشجيع التعاون التقني والمادي والبشري.

ويعكس هذا الاهتمام بالغابات وعيا مشتركا للطرفين بضرورة مقاربة الأمن البيئي المشترك، خاصة مع تزايد تهديدات التغيرات المناخية والطبيعية وتكرار الحرائق، و"هذا التعاون ضمن آلية مؤسسية مستدامة، في ظل تفاقم التغيرات المناخية التي تطيل فترات

1 –المرجع نفسه، ص2 .

الجفاف وتزيد من وتيرة الكوارث البيئية المرتبطة بالمناطق الغابية، أصبحت هذه التهديدات تمثل تحديا استراتيجيا مشتركا يستوجب يقظة دائمة واستجابة منسقة"[1]. وأيضا تناولت الاتفاقية توحيد الجهود بين الطرفين كحماية النباتات وأشجار الصنوبر من الأمراض والآفات التي تصيب غابات الصنوبر خاصة ما يتعلق ب (دودة الصنوبر الحلبي) .وذلك من خلال:

- ✓ "حماية النباتات ومعالجة أمراض غابات الصنوبر، سيما دودة الصنوبر الحلبي"[2]

و يهدف هذا البند إلى تعزيز الأمن النباتي في المناطق الحدودية من خلال إجراءات الوقاية والعلاج لمكافحة الأمراض والآفات التي تهدد النباتات خاصة الصنوبر الحلبي. ومنه يمكن أن نستنتج آليات التنفيذ المقترحة:

- التبادل الدوري للمعلومات وتنظيم برامج الوقاية و تحديد التقنيات المعتمدة.
- التكوين والدورات المشتركة للمهندسين والعمال في الغابات.
- التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمكافحة الآفات من خلال تبادل التجارب والتكوين العلمي.

وإن مكافحة أمراض أشجار الصنوبر يمثل بعدا تنمويا بيئيا يعزز التعاون الحدودي ويعمل على حماية مصادر الدخل للسكان المحليين.

ويشكل مثالا على التعاون البيئي العابر للحدود الذي يهدف إلى حماية الطبيعة ويندرج ضمن سياسات حسن الجوار والتكامل بين الجزائر وتونس في سبيل تنمية المناطق الحدودية.

ومن أبرز تحديات انتشار الأمراض النباتية العابرة للحدود في شمال أفريقيا والتي تنحدر ضمنها المناطق الحدودية بين ولاية تبسة والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها :[3]

- ضعف آليات الرصد والإنذار والتنسيق الإقليمي.
- نقص الاستثمارات في البحث العلمي والابتكار.

---

1 – تمارين جزائرية تونسية تحاكي إخماد حرائق حدودية ،الشرق الأوسط . https://www.aawsat.dz . تاريخ النشر 2025/06/01، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

2 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي،مرجع سابق، ص2.

3 – الآفات النباتية العابرة للحدود:05حلول فعالة لتعزيز الأمن . https://www.famonaut.dz . تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

- مساهمة الحركة التجارية والتنقلات العابرة للحدود في انتقال الآفات إلى مناطق أخرى خاصة عند ضعف إجراءات الحجر الزراعي.

وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية يستهدف العودة إلى الأرض والفلاحة، وهذا يضمن فتح آفاق جديدة للشباب في هذه المناطق، وهذا الأمر يتطلب "الاستصلاح الزراعي وتحديد وتطوير نظام السقي وتسهيل الإجراءات ودعم الشباب في مجال الفلاحة، أساليب اعتمدتها السلطات المحلية لتطوير البلديات الحدودية العشر بولاية تبسة"[1]. وهو ما ركزت عليه بنود الاتفاقية من خلال:

- ✓ "انجاز مناطق فلاحية مسقية في المناطق الحدودية تكون مستقطبة لليد العاملة المتواجدة بهذه المناطق"[2] .

يؤكد الولاة على ضرورة الانتقال إلى الزراعة المسقية، التي تضمن الأمن الغذائي ويتطلب ذلك ما يلي:

- التوأمة الفلاحية، وفتح أبواب التكوين.
- ربط المناطق الحدودية بشبكات المياه ومعدات السقي.

- ✓ "عرض التجربة التونسية في الصناعات الغذائية خاصة التحويلية منها المتعلقة باستغلال التمور وإمكانية استفادة الجانب الجزائري منها"[3].

يبين هذا البند أهمية الصناعات الغذائية التحويلية التونسية إذ يشكل هذا المجال الصناعي حلقة تربط بين الإنتاج الفلاحي والزراعي وبين السوق الاستهلاكية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

ومن جانب آخر يبين مدى اهتمام تونس بالصناعات التحولية الغذائية كالزيتون والتمور والطماطم والحبوب التي تنتج وحدات تحويلية مثل صناعة زيت الزيتون وتعليب الطماطم تجفيف التمور و صناعة العجائن.

1 – وكالة الأنباء الجزائرية ،"سنة 2018 : متساع لتطوير المناطق الحدودية وجعلها أقطابا فلاحية بامتياز" https://www.ops.dz تاريخ النشر 2020/10/11، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

2 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص2.

3 – ، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي مرجع سابق، ص2.

تعتبر الصناعات الغذائية التونسية ركيزة مهمة في الاقتصاد المحلي والوطني التونسي كما "تعتبر أبرز روافد التنمية والتشغيل والنمو الاقتصادي بما أن فروعها ما فتئت تضمن مداخيل هامة لخزينة الدولة"[1]. وتنتشر بشكل أوسع في المناطق الحدودية كالكاف والقصرين، هذا الأمر يعد تجربة تونسية ناجحة يحتذى بها من الطرف الجزائري خاصة أن هذه الولايات الحدودية تشترك في نفس الموارد الطبيعية ويتضمن التعاون عدة محاور هي:

- نقل الخبرة الفنية والتقنية من المؤسسات التحويلية التونسية.
- تطوير الوحدات المحلية الجزائرية بولاية تبسة .
- الاستفادة من طريقة التسويق والتصدير.

✓ "الاستفادة من تجربة تونس في مجال إنتاج الزيتون وزيت الزيتون"[2]

تعتبر تونس من أشهر البلدان في مجال زراعة وإنتاج الزيتون، ويعد إنتاج (الزيتون / زيت الزيتون) دعامة أساسية للاقتصاد الوطني التونسي، فهي من بين أكثر دول العالم تصديرا لهذين المادتين، كما يتميز منتوج الزيتون بجودته العالية[3]، ومن ناحية أخرى له دور اجتماعي بارز وهام من خلال توفير الشغل في المناطق الريفية الحدودية وهذا ما شكل دافعا هاما لنقل هذه التجربة الناجحة من تونس إلى ولاية تبسة الحدودية كما يلي:

- طرق الغرس المعتمدة في الولايات التونسية (نوع السمات/ كثافة الأشجار)
- تقنيات المعالجة، وتحويل المنتوج الزراعي إلى صناعي (زيت الزيتون) .
- الإشهار والتصدير.

هذه الدوافع تحفز الجزائر في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة نقل هذه التجربة وفق آليات نذكر منها:

- التعاون بين قطاعي الفلاحة والمعاهد ومراكز البحث .
- التدريب والتكوين المشترك.

1- دورصاف اللموشي ،الصناعات التحويلية في تونس 55.9 مليار دينار مداخيل صادرات 2024. جريدة الصباح https://www.assabahnews.tn تاريخ النشر 2025/01/30، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

2 أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص2.

3 - أخبار تونس ،ارتفاع قياسي في إنتاج زيت الزيتون .Tunisia –telegraph.com تاريخ النشر 2024/11/05، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

- المعالجة البيولوجية والعضوية.
- مشاريع خاصة بإنتاج الزيتون وزيت الزيتون في المناطق الحدودية.

هذه المشاريع تمكن الطرفين من الاستفادة (مستفيد+ مستفيد) .

الجدول رقم 04 يمثل: التعاون الفلاحي بين تبسة والكاف

الطرف الجزائري (تبسة)	الطرف التونسي (الكاف)
- تطوير القدرات الفلاحية - تحسين المردود وجودته - فائدة لصالح الشباب (الاستثمار) - دعم الاقتصاد المحلي في المناطق الحدودية	- تعزيز مكانة المنتج كخبرة عالمية - فرص للشراكة الثنائية(جزائرية –تونسية) توسيع مجالات التعاون من أجل تحقيق التنمية المشتركة.

- من إعداد الطالبة اعتمادا على بعض مضامين الاتفاقية.

ومنه فإن هذا البند يلخص التجربة الرائدة الخاصة بإنتاج الزيتون وزيت الزيتون وإمكانية الاستفادة منها.

2-3: قطاع الصناعة

تمتلك المناطق الحدودية الجزائرية مقدرات ومقومات اقتصادية وصناعية واستثمارية ضخمة، تجعل منها أقطابا تنموية واعدة في المغرب العربي حيث تزخر بموارد طبيعية مهمة تشمل المواد المنجمية الفوسفات والحديد، كما تتوفر هذه المناطق أيضا على مواد أولية للصناعات التحويلية والغذائية وذلك لامتلاكها الأراضي الفلاحية الشاسعة والمناطق الرعوية.

وتشكل الشراكة في مجال الاستثمارة ركيزة أساسية لتعزيز التنمية وتحقيق التعاون الاقتصادي بين الولايات الحدودية، من خلال :

- استغلال الموارد الطبيعية الصناعية الموجودة على طرفي الحدود.
- إقامة مناطق صناعية مشتركة في المناطق الحدودية.
- تبادل الخبرات الفنية والتقنية والإدارية.
- تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على خوض التجربة الصناعية في هذه المناطق.

- ✓ " إيجاد أطر قانونية وتنظيمية لاستحداث مناطق حرة لتبادل السلع والخدمات للحد من ظاهرة التهريب وإنشاء مناطق صناعية ولوجستيكية بين البلدين"[1]

لبناء مناطق صناعية مشتركة بين الولايات الحدودية لابد من إطار قانوني وتنظيمي يضبط هذه العملية خاصة و أنها مشتركة بين عده ولايات.

تعد ولاية تبسة من أبرز المناطق المؤهلة لإقامة مناطق حرة، ويعود ذلك لأهمية موقعها الجغرافي و شساعة مساحتها وامتلاكها لمنجمي الحديد والفوسفات.

إن الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحرة تخضع لمجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل على تدريب الأشغال فيها وتنظيم الحركة وفق المعايير المحلية والعالمية و"المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة يدخل ضمن حدودها السياسية، ويخضع لسلطاتها الإدارية، يتم التعاون فيها بصورة خاصة، وذلك من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبة ويقام بداخلها مشروعات يرخص لها أيا كان شكلها القانوني ويوجه إنتاجها بالأساس إلى التصدير وهي على ثلاثة (منطقة حرة تشمل مدينة بأكملها، منطقة حرة عامة، منطقة حرة خاصة)".[2]

ولقد جاء القانون" 22-15" بأحكام عديدة تتعلق بإنشاء المنطقة الحرة في الجزائر، حيث نصت المادة الثانية منه على أن" المناطق الحرة فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي، حيث تمارس بها نشاطات صناعية أو تجارية أو تقدم خدمات وهي خاضعة لإحكام هذا القانون" [3]. أما من الجانب التونسي فالمناطق الحرة هي:" أن تحتوي مطارا أو ميناء ويجب أن تكون محددة ومهيأة بطريقة تسهل ممارسة الأنشطة المرخص فيها.[4]

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي مرجع سابق، ص5.

2 –آمال مشتي،"الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس و الإلغاء (قانون22-15 المتعلق بالمناطق الحرة أي إضافة)"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد 07، العدد 01،2023،ص664.

3 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المادة 02 من القانون 22-15 يحدد القواعد المنطقة للمناطق الحرة،الجريدة الرسمية، عدد 49، 20 يوليو 2022

4 –الجمهورية التونسية، القانون عدد81 لسنة 1992، يتعلق بالمناطق الاقتصادية الحرة،العدد 52، المؤرخ في 03 اوت 1992، ص989.

إن الإطار القانوني للمنطقة الحرة مختلف حسب القوانين والتنظيمات الإدارية لكل بلد. أما ما أرادته الاتفاقية فهو إيجاد اتفاق قانوني يوحد الرؤية حول إنشاء المناطق الحرة وكيفية استغلالها.إذ تسهم المناطق الحرة في المجال الاقتصادي كما يلي:

- تسهيل المبادلات التجارية بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.
- إزالة القيود الجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع صناعية مشتركة في المناطق الحدودية بين الولايات.
- المناطق الحرة آلية هامة من آليات دعم التكامل الاقتصادي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.

✓ " الشراكة وتبادل الخبرات في ميدان الصناعات الاستخراجية الفوسفاتية واستغلال المناجم وإنشاء صندوق مشترك لتمويل المشاريع الخاصة في الجهتين"[1]

تعتبر ولايتا تبسة وقفصة من أبرز المناطق المنتجة للفوسفات على المستوى المغاربي .وتحتل CPG شركة الفوسفاط بولاية قفصة لاستغلال الفوسفاط المركز الخامس في العالم[2] وكذلك منجم الكويف بتبسة من أهم وأغنى مناجم الفوسفاط في الجزائر[3] .وكذلك الأمر حقل الفوسفاط ببلدية الحدية بئر العاتر[4] .ولذلك لابد من تبادل الخبرات والشراكة في مجال استخراج الفوسفات، وهذا ما يمكن ضمه ضمن اتفاقيات العمل المشترك.

ويمكن التأكيد على الفائدة من الشراكة بين الولايتين في مجال استخراج الفوسفات في ما يلي:

- الاستغلال المشترك لحقول الفوسفات وتحسين الإنتاجية.

---

1 – ، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص5.

2 – الجمهورية التونسية،وزارة الطاقة و المناجم،والطاقات المتجددة، شركة فوسفاط قفصة،.https//www.cpg.com

3 –نصيرة براهمي،"الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة 1930–1954.مجلة الباحث في العلوم الانسانية ، المجلد02، ،العدد08، 2017.ص275.

4 – وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،الصناعية و المناجم،ولاية تبسة https://www.interieur.gov.dz. ، تاريخ الاطلاع 2025/07/31.

- التقليل من هدر الآليات والطاقات الاستخراجية.
- إمكانية إنشاء مصانع مشتركة متعلقة بمنتوجات الفوسفات.

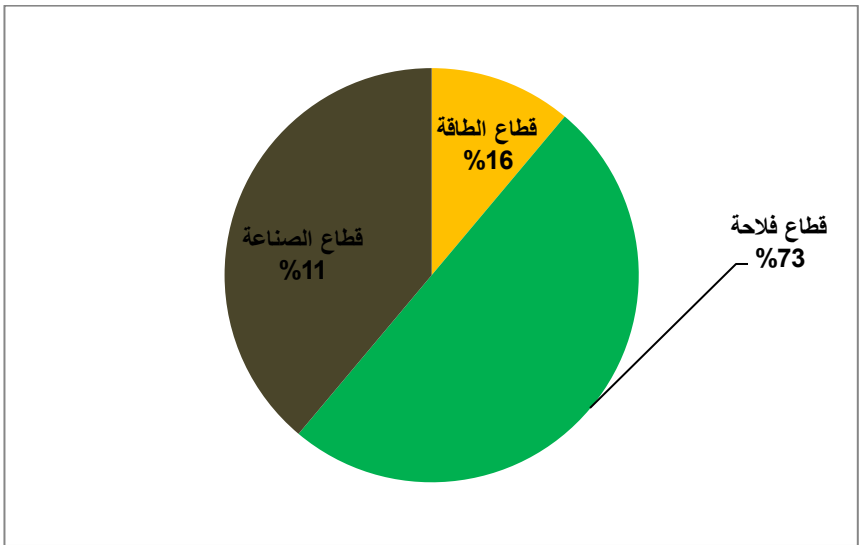
و ينعكس على التنمية كما يلي:

- توفير مناصب العمل خاصة في المناطق النائية .
- فتح آفاق حول بناء سوق مغاربية، لتكون مقوما للتكامل الاقتصادي.

يعتبر التمويل المشترك للمشاريع الاقتصادية سيما في قطاع الفوسفاط بين هذه الولايات ركيزة مهمة من ركائز التنمية المحلية؛ إذ يسمح هذا النوع من التعامل من تجميع كافة الموارد "البشرية والتقنية والمالية" من الطرفين التونسي والجزائري من أجل بعث مشاريع إستراتيجية جديدة ذات طابع صناعي.

وهذا المقترح للتشارك في مجال التمويل يعكس الإرادة السياسية المشتركة بين البلدين حول الاستثمار ومن ناحية انعكاسها على تنمية المناطق الحدودية فهي تعمل على رفع قيمة المداخيل ويوفر مناصب للشغل كما تحقق تنمية متوازنة مع القطاعات الأخرى.

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال الاقتصادي لولاية تبسة – الولايات التونسية الحدودية المجاورة لها كما يلي:



مخطط: رسم بياني يوضح قرارات المجال الاقتصادي ونسبته لولاية تبسة – الولايات التونسية المجاورة لها.

من المخطط نجد: نجد أن نسبة قطاع الطاقة ب 16% ونسبة قطاع الصناعة هي 11% و نسبة قطاع فلاحة هو73%.

كما تمثل نسبة قطاعات المجال الاقتصادي50 % من كل قطاعات الاخرى.

المطلب الثاني: المجال الاجتماعي والثقافي لاتفاقيات التعاون اللامركزي بلديتي الحدادة– ساقية سيدي يوسف و ولاية تبسة –الولايات التونسية المجاورة لها.

التعاون بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف، وولاية تبسة و الولايات التونسية المجاورة لها، من أبرز النماذج التي تجسد فعالية اتفاقيات التعاون اللامركزي في بعدها الاجتماعي، فقد تضمنت هذه الاتفاقيات بنود هامة تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية في المناطق الحدودية من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الفئات الهشة وترقية الحياة الاجتماعية، كما اهتمت هذه الاتفاقيات بتقوية الروابط الإنسانية بين سكان الجانبين، و تشجيع التضامن، ولذلك فان هذه الاتفاقيات شكلت محورا أساسيا يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

1- الحدادة – ساقية سيدي يوسف. اتفاقيات التعاون اللامركزي بلديتي الحدادة – ساقية سيدي يوسف.

1-1: في ميدان التكوين المهني و التمهين:

ومن بين الاهتمامات التي تناولتها اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف نجد ميدان التكوين المهني و التمهين من خلال:

- ✓ " ترقية التعاون بين المؤسسات ومعاهد التكوين المهني بالبلديتين وتبادل المناهج البيداغوجية والبرامج التكوينية في التمهين والتعليم المهني"[1].

إذ تعتبر عملية ترقية المؤسسات ومعاهد التكوين المشتركة من أهم الاستراتيجيات المتخذة في مجال التعاون الثنائة، ذلك لأن هذا الميدان موجه لفئة الشباب بشكل خاص إذ "يمكن للأشخاص وخاصة الشباب اكتساب المعلومات والمهارات والكفاءات اللازمة لوظائف اليوم أو المستقبل من خلال التعليم والتدرب المهني ذات صلة عالية الجودة، على عكس المعرفة النظرية التي يوفرها نظام التعليم الرسمي التقليدي، فانه يهتم بالخبرة العلمية"[2]

1 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق، ص3.

2 – Importance of vocational training and technical skill global scienresearch journals .org تاريخ الاطلاع 2025/08/04.

إن ميدان التكوين المهني من بين أحد الركائز الهامة في بناء اقتصاد متوازن، يسهم في إعداد الموارد البشرية المؤهلة وتزويدها بالتقنيات الحديثة والمهارات المهنية اللازمة التي تتناسب مع متطلبات العصر.

إن هذه المشاريع تتطلب رؤى واضحة تجاه هذا القطاع، وذلك لمواجهة التحديات التنموية الاقتصادية من خلال التعاون على ترقية التكوين إلى نظام فعال يتماشى مع المتغيرات، وداعما لسياسات الإدماج المهني ومحاربة البطالة.

ويعتبر ميدان التكوين المهني آلية لتحقيق العدالة والتوازن الجهوي، حيث يتمكن السكان المحليون من فرص للتعليم بمناطقهم، ويقوم التعليم والتكوين من تأهيل هؤلاء الشباب للعمل في تخصصات ومجالات مختلفة تسهم في بناء اقتصاد محلي ووطني. ومنه فإن عملية التبادل والتعاون بين البلديتين أصبحت أمرا ضروريا بما يضمن الجودة الناجعة والتكامل بين أطراف البلدين. ويمكن حصر أهمية هذا التعاون فيما يلي:

- توحيد معايير التكوين.
- خلق فرص لتعليم الشباب وإدماجهم في وظائف مهنية
- تكثيف المحتوى البيداغوجي مع الحاجيات الحقيقية لسوق العمل المحلي المشترك.
- التنمية الاقتصادية المتكاملة بين الكثير من القطاعات.

1-2: في مجال الصناعات التقليدية:

يعد التعاون في مجال الصناعات التقليدية أحد أبرز مجالات الشراكة بين البلديات والمدن المتجاورة لما يحمله من أبعاد اجتماعية وثقافية تُمكّن الحرفيين من سكان هذه المناطق أن يستثمروا في هذا المجال الهام الذي يعود عليهم بالفائدة من خلال:

- خلق فرص العمل.
- الحفاظ على التراث المشترك بين الشعبين.

وتكمن أهمية هذا التعاون من خلال تبادل الخبرات بين الحرفيين في تنظيم المعارض المشتركة والعمل على تطوير هذه الصناعات من خلال الاطلاع والانفتاح عن عمل الآخرين، بالإضافة إلى دعم التكوين المهني لتقنيات الإنتاج، كما تمكن التوأمة بين غرف الصناعة التقليدية من إنشاء منصات لترويج المنتوجات وتسويقها .

التعاون في مجال الصناعات التقليدية خيارا للتكامل والترابط والتقارب بين المجتمعين يحمل في طياته إمكانيات تنموية في جميع المجالات، ويحقق عدة أهداف نذكر منها:

- تحقيق تنمية محلية في المناطق الحدودية المشتركة. و الحفاظ على الهوية الثقافية.
- تقليص البطالة في المناطق الريفية والحدودية.
- حماية التراث المشترك وتثمينه ونقله للأجيال القادمة. والتشجيع على الإبداع

يتم التعاون في مجال الصناعات التقليدية عبر مجموعة من الطرق والمؤسسات والعديد من الآليات، هي:

- إبرام عقود شراكة وتعاون بين غرف الصناعات التقليدية لكلتا البلديتين.
- الترويج المشترك للهوية الثقافية للصناعات التقليدية الجهوية .
- دعم تمويل المشاريع الحرفية المشتركة والمشاركة في محافل وطنية ودولية.

ويهدف التعاون في مجال الصناعات التقليدية إلى تحقيق انسجام تنموي وثقافي بين الفاعلين في المناطق الحدودية، وذلك من خلال الاعتزاز بالتراث والحرف التقليدية وتطويرها بما يضمن لها الحفاظ على أصالتها، كما يهدف هذا التعاون أيضا إلى تطوير القدرات الإنتاجية للحرفيين التي تضمن لهم اكتساح السوق، وتحسين مستواه.

الجدول رقم 05 يمثل: التعاون في مجال الصناعات التقليدية بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف

المجال	الصناعات التقليدية	بلدتي الحدادة وساقية سيدي يوسف
– النسيج	صناعة البرنوس	حرف تقليدية مشتركة
– الجلود	الدباغة وصناعة الأحذية التقليدية	استخدام محدود لكلتا البلديتين
– التطريز	التطريز اليدوي على الألبسة النسائية والتقليدية	تطريز نسائي موجود ومطلوب
–الخشب	صناعة الأثاث الريفي	تنتشر بكثرة في مناطق مختلفة في المناطق الحدودية
– الحلي	صناعة الحلي من الفضة والنحاس	حرف تقليدية للزينة موجودة في

		المناطق الحدودية
– الأغذية التقليدية	صناعة الكسكسي والمربى والأجبان	ضمن الصناعات التقليدية الغذائية في المناطق الحدودية

من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع التالية: /https://www.babnet.net

https://artisanat.nat

https://souk-ahras.mta.gov

إن أهمية التعاون في مجال الصناعات التقليدية في زمن التحولات الاقتصادية والثقافية والعولمة أداة فعالة لإعادة الإعتبار للموروث الثقافي المحلي في ظل عولمة تهدد بفناء الثقافات المحلية، كما أن هذا التعاون لا يعد وسيلة اقتصادية فقط بل هو أداة للتماسك والتكاثف الاجتماعي والثقافي بين المجتمعات في المناطق الحدودية.

1-3: في ميدان السياحة:

ومن المجالات الهامة التي تطرقت إليها اتفاقية التوأمة هو الجانب السياحي بين البلديتين، إذ أن هاتين الأخيرتين تتمتعان بكل مقومات السياحة الطبيعية، ومن خلال هذا البند تم التطرق إلى فروع ثلاثة هي:[1]

- "تشجيع الاستثمار السياحي لترقية السياحة الجبلية".
- "تنظيم ندوات وملتقيات حول مقومات السياحة ".
- "حماية المناطق الأثرية والسياحية في المدينتين ".

السياحة العابرة للحدود مقوما للتنمية وأداة للتعاون، وتعد السياحة موردا اقتصاديا له عدة أبعاد :

- تعزيز التجارة بين البلديتين.
- الثقة المجتمعية بين السكان المحليين للبلديتين.
- النظافة العمومية وترقية الخدمات وتنوعها.

1 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق، ص4.

كما أن الكثير من الدراسات أيضا بينت أن السياحة العابرة للحدود تعد أداة للسلام البيئي والتعاون الإقليمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق المتجاورة مما يسهم في توطيد العلاقات الاجتماعية وكذلك بناء علاقات اقتصادية.[1]

والسياحة في المناطق الحدودية المشتركة بين بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف تستند إلى مقومات هامة يمتزج فيها البعد التاريخي مع مؤهلات طبيعية وثقافية كبيرة، مما تعطيها مقومات متميزة. فالبلديتان تشملان منطقة تاريخية وإرثا مشتركا مترابطا بشرف الكفاح والجهاد، تتيح الحدود الأخوية بين المدينتين بتدفق السائحين من الوجهتين حيث تقام فعاليات مشتركة في المناسبات التاريخية أهمها ذكرى مجازر ساقية سيدي يوسف، وفي هذا اليوم تقام عدة احتفالات في مسار التضامن الجزائري التونسي حيث يتم فيه إحياء مظاهر الوفاء لتلك التضحيات من خلال المسابقات والنشاطات الثقافية وعروض تاريخية حيث احتضنت بلدية الحدادة التاريخية المسابقة الدولية للدراجات والتي جمعت متسابقين من مختلف دول العالم؛ مما زاد هذا الحدث التاريخي بعدا عالميا، كما نصبت خيم طبية مشتركة، قدم فيها الأطباء من الجزائر والأطباء من تونس عروضا للخدمات الصحية [2] في مبادرة إنسانية تظهر مدى التلاحم بين الشعبين وتعزز البعد الاجتماعي والإنساني للتوأمة.

وهذه الأنشطة أبرزت مدى دمج الأحداث التاريخية في بناء أطر الشراكة في مجالات أخرى كالرياضة والصحة والتنمية المجتمعية.

وتهدف التوأمة أيضا في حماية المناطق الأثرية لما تحمله هذه المناطق من قيمة تاريخية وحضارية تترجم البعد التاريخي والثقافي الموحد لهذه المناطق، ويمكن النظر لهذه المناطق من زاوية اقتصادية في شكل موارد طبيعية وثقافية يمكن استغلالها في السياحة والتنمية المحلية، إذ تتحول المناطق الأثرية والسياحية من مجرد مناطق عامة للسياحة إلى مناطق تحمل هوية سياحية ذات بعد محلي وبعد وطني يمكنه من تفعيل آليات التعاون

1 – Danielg pilgren.Dallenj –Timothy "cross-border tourism asana gent of environment al pecebuilding". https://www.tandfonline.com، تاريخ الاطلاع 2025/08/06. تاريخ النشر 2025/07/25.

2 – مقابلة مع طارق جدو، الأمين العام لبلدية الحدادة، ولاية سوق أهراس، سوق أهراس يوم 2025/07/16 على الساعة 14:30.

الثنائي لتبادل الخبرات ومواجهة الأخطار العابرة للحدود، ومنه إلى حماية التراث الأثري والسياحي .

1-4: في ميدان الرياضة والثقافة:

أما في المجال الرياضي والثقافي فهو عنصر هام من شأنه أن يوطد العلاقات الشبابية ويعزز الاهتمامات الثقافية لديهم، وتم الاتفاق على ما يلي: [1]

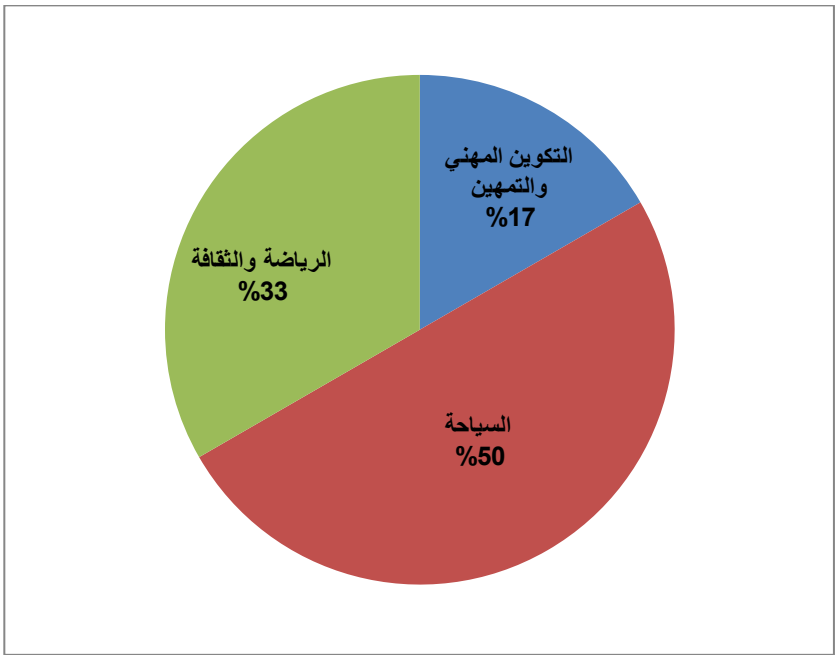
- ✓ "تنظيم التظاهرات والأنشطة الثقافية".
- ✓ " تنظيم دورات ومقابلات بين الفرق الرياضية".

إيمانا منهم بأهمية الثقافة والرياضة كداعمين أساسيين لتعزيز التقارب الإنساني وترسيخ قيم التآخي والتعاون ورغبة في استثمار التراث المشترك في المنطقة، فإن الجهتين أعطتا الأنشطة الثقافية والرياضية أولوية من خلال:

- العمل على تنظيم فعاليات ومهرجانات ثقافية مشتركة، مثل المعارض الحرفية والفنية، وكذلك الأمسيات الشعرية والتراثية.
- تنظيم المقابلات بين الفرق الرياضية لمختلف الرياضات ككرة القدم والماراتونات، وكذلك الرياضة المدرسية
- التوأمة بين الجماعات الثقافية والرياضية

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال الاجتماعي والثقافي لبلديتي الحدادة- ساقية سيدي يوسف كما يلي:

1 - اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة (سوق أهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)،مرجع سابق، ص4.



مخطط: رسم بياني يوضح قرارات المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها للحدادة – ساقية سيدي يوسف

من المخطط نجد: أن نسبة ميدان السياحة ب 50% ونسبة ميدان التكوين المهني والتمهين هي 17% و ميدان الرياضة والثقافة هي 33% .

كما تمثل نسبة ميادين المجال الاجتماعي والثقافي 29 % من كل ميادين الاخرى.

2- تبسة- الولايات التونسية المجاورة لها

2-1: قطاع التربية والتكوين المهني:

لا يمكن مناقشة أي عقود للتوأمة والتعاون في غياب قطاع التعليم في شقيه: التربية والتكوين المهني ذلك لما يشغله قطاع التربية من أهمية بالغة في تنمية وترقية الشعوب وتوعيتها. ونظرا للظروف الاجتماعية والثقافية المشتركة بين المجتمعات الحدودية (تبسة /قفصة/القصرين/ الكاف/ توزر) فلابد من إعطاء التعليم أهمية كبيرة لهذه المجتمعات باعتباره وسيلة للنهوض بها، لذلك وجب الوعي بأهمية العلاقة بين المجتمع والتعليم إذ تعتبر التنمية الإنسانية عملية تغير وارتقاء ويعتبر التعليم أهم وسيلة لإعداد الأفراد ومساندتهم، وأنه

قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات [1] وله دور تنموي يتمثل في توعية السكان على أطراف الحدود الذين لا ينشغلون بالعلم بقدر ما ينشغلون بلقمة العيش، ولذلك "تشجيع المسؤولين على التشاور الموسع حول الإصلاحات عن طريق إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأهداف والمعايير العامة المتعلقة بأنواع الخريجين الذين يتوجب على المدارس إنتاجهم بدلا من التركيز على المهارات المحددة[2].وركز الولاة على أهمية هذا القطاع من خلال:

- ✓ "إن المؤسسات التربوية المتواجدة بين الجهتين هي كفيلة بالاستجابة لحاجيات الطلبة والمتمدرسين والمهنيين دون إقصاء أو تمييز[3].

إن التركيز على عدم التمييز والإقصاء للطلبة من قبل المؤسسات التربية والتكوين من الجهتين(تبسة/ الولايات الحدودية المجاورة لها) يكشف مدى قابلية الطرفين لمساعدة سكان هذه المناطق مما يكرس قيم التضامن والتعاون، وتوضيح ومدى استعدادهم لتعزيز دور التعليم (التربية/ التكوين المهني) في التنمية المحلية المشتركة للمناطق الحدودية.

ويهدف هذا البند إلى:

- تمكين كافة الطلبة دون تفريق من حقهم في التعليم.
- دمج الطلبة في مؤسسات تربوية واحدة يوفر الجهود.
- إرساء قيم المساواة والتسامح بين أبناء المناطق الحدودية المشتركة.
- دعم التنمية المحلية الحدودية من خلال إعداد التكوين المهني بما تحتاجه المناطق الحدودية.

2 -2: قطاع التعليم العالي:

ومن جهة التعليم العالي فإن ولاية تبسة بادرت مبادرات قيمة مع الجامعات الحدودية المجاورة لها بغرض التعاون العلمي في مجالي البحث العلمي والبيداغوجي. وهذا ما نصت عليه اتفاقية التعاون:

1 -وضيئة محمد أبو سعدة واخرين،"دورالتعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري"دراسة تحليلية"."مجلة المعرفة التربوية،العدد01،2013.ص101.

2 - مسعودة سليناني ،جميلة راجاح،"العلاقة المتبادلة بين التعليم والمجتمع"،مجلة تزالانج،عدد05/ج1/2023،ص524.

3 -، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي مرجع سابق، ص3.

✓ " من خلال المبادرة القيمة التي قامت بها جامعة تبسة مع جامعات الولايات المجاورة لها الموسعة لجامعات أخرى بغرض التبادل والتعاون فيما بينهما فإن ولاية تبسة تم اختيارها لاحتضان قطب امتياز مرتقب، وأن تجربة الشراكة فيها بين جامعة قفصة وتبسة لهي مثال يستحق الذكر والتنويه"[1]

إن الشراكة بين جامعة تبسة وجامعة قفصة، تمثل نموذجا مهما للتعاون الأكاديمي والعلمي بين الجامعتين الحدوديتين.وتندرج هذه الشراكة ضمن سياسات التعاون والتكامل بين المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

الجدول رقم 06 يمثل: أهداف هذه الشراكة الجامعية بين جامعة تبسة وجامعة قفصة فيما يلي:

الأهداف العلمية	الأهداف التنموية
– تبادل الطلبة والأساتذة. – تبادل المناهج والأبحاث. – تطوير البرامج البيداغوجية. – المشاركة في الملتقيات العلمية الثنائية.	– مناقشة القضايا العلمية ،وتوجهها في خدمة تنمية المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين. – تناول مشاريع بحثية تتعلق بالبيئة والطاقة وكل ما يتعلق بتنمية المناطق الحدودية المشتركة.

من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل بنود الاتفاقية.

2-3: قطاعي الصحة والنشاط الاجتماعي:

الإنسان محور التنمية لبناء المجتمع، فلابد من العناية بنشأته وتعليمه.كونه كائنا اجتماعيا بطبعه لا يمكن ترقيته بمعزل عن مجالين مهمين هما قطاع الصحة، والنشاط الاجتماعي.

2-3-1: قطاع الصحة:

يعد قطاع الصحة أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية مجتمعية في غياب ضمان حق الفرد في حصوله على الرعاية

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص4.

الصحية؛ هذا ما أكدته تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP لأن تعزيز الصحة يرفع من مؤشرات التنمية البشرية من خلال رفع مستويات الإنتاج وتقليص فوارق الطبقية الاجتماعية، "ويتطلب ضمان حياة صحية للجميع التزاما قويا لكن فوائده تكون تفوق تكلفته فالأشخاص الأصحاء هم أساس الاقتصاديات السليمة، وتحث دول العالم على اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة للتنبؤ بالتحديات الصحية ومواجهتها. "[1].كما دعمت منظمة الصحة العالمية من خلال المؤشر الدولي حول الرعاية الصحية الأولية بأن للمجتمع الحق جماعيا في تخطيط وتنفيذ الرعاية الصحية الخاصة به. و أن تحقيق مستوى عال من الصحة هو هدف اجتماعي عالمي بالغ الأهمية[2]، وأن تعزيز الصحة يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة لذلك لا يمكن تحقيق تنمية أي مجال في مجتمع يفتقد إلى الصحة والسلامة، وهذا ما أقره الولاة في بنود مشاريع التعاون بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية من خلال:

- ✓ " الاهتمام والتطوير لاسيما في ميدان الوقاية وبصفة خاصة من حيث الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان zoo noses"[3].

تتميز المناطق الحدودية بين ولاية تبسة والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها بالتنوع البيئي،هذا ما يجعلها موطنا طبيعيا للعديد من الحيوانات البرية مثل الخنزير البري والثعلب الأحمر وبعض الزواحف وغيرها، ويعمل وجود هذه الحيوانات على حصول تنوع بيولوجي وتوازن بيئي، إلا أنه يطرح تحديات تتعلق بالصحة العامة نظرا لإمكانية انتقال أمراض الحيوانات إلى الإنسان مثل:

1 - United Nations. The Sustainable. Development Goals Repot .2025.

2 - Alma-Qta :International Conference infirmary Heath Care Alma- Qta USSR ،6-12/09/1978.

3 - أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص4.

الجدول رقم 07 يمثل: تحديات تتعلق بالصحة العامة نظرا لإمكانية انتقال أمراض الحيوانات إلى الإنسان

الداء	سبب	نتائجه
داء الكلب	انتقال الكلاب المصابة	يؤدي إلى موت ،البتر – يجب الوقاية
فيروس مرض الحدود BDV	مرض خلقي يصيب الحملان انتقاله أثناء الرعي المختلط مع الأغنام المصابة	يؤدي إلى عدوى سلالات أخرى من الحيوانات(الخرفان /البقر/ الخنازير)
فيروس الإسهال البقري	إدارة القطيع ووجود أنواع أخرى من المجترات	التأثير على الثروة الحيوانية (الأبقار) وإخلال بمورد اقتصادي حيواني مهم

من إعداد الطالبة اعتماد على المراجع: https://www.msdvetmanual.com . https://www.emro-who-imt/ar/health-yopics/rababies.

يعد إدماج حماية الحياة والصحة العامة في المناطق الحدودية بين تبسة والولايات المجاورة لها ضمن مشاريع التعاون بين هذه الولايات أحد الشروط والأساسيات للتنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بوضع آليات المراقبة والتنفيذ مع تنسيق جهود مكافحة الأمراض والتوعية للسكان المحليين على الحدود من الجهتين.

- ✓ "اقتراح برمجة لقاءات عملية بغرض تنظيم الملتقيات في مجال التكوين الطبي وتبادلات الخبرات"[1].

للملتقيات العلمية فوائد كثيرة، حيث تعتبر أداة هامة في تقديم فكر أعضاء المشاركين من هيئة التدريس والباحثين والمشاركين لما تحمله من معارف متنوعة، وقدرتها على دفع المجتمع الخارجي، ودفع عجلة التقدم، وكذلك إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المجتمعية[2]. وفي إطار دعم المنظومة الصحية وتعزيز التعاون بين الولايات الحدودية فإن الملتقيات

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ،مرجع سابق، ص4.

2 – ريم الأنصاري،"فوائد حضور المؤتمرات العلمية"،شركة دراسة لخدمات البحث العلمي والترجمة المعتمدة، https://www.drasah.com. تاريخ النشر 04/04/2023، تاريخ الاطلاع 2025/07/26 .

العلمية في مجال الطب تتيح تبادل الخبرات والمعارف بين الخبراء والكفاءات الطبية، وتسهم في نقل الاقتراحات والحلول المناسبة للمشكلات الصحية التي تعاني منها المناطق الحدودية وهذا ما يسمح أيضا بوضع استراتيجيات وقائية مشتركة بين الولايات الحدودية وتعزز الأمن الصحي للسكان المحليين وبالتالي يعزز ثقة السكان على الحدود بالهياكل الصحية الموجودة وتدفع إلى استقرارهم، مما يجعل العناية الصحية عاملا هاما في الحد من التهميش.

ومن جهة أخرى اهتم الولاة بالشرائح الاجتماعية المعوزة من خلال ايلاء العناية اللازمة للتكفل بالشرائح الاجتماعية المعوزة من طرف الهلال الأحمر التونسي والجزائري، إذ تعتبر الشرائح المجتمعية المعوزة من أكثر الفئات المتواجدة على المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بشكل عام. فهي فئات أكثر تهميشا في المجتمعات.

ومن المؤكد أن هذه الفئات تجد صعوبة في الاندماج الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي، فهي حالة خاصة من فئات المجتمع، لذلك فهي تستقطب المساعدين والمنظمات الإنسانية. وأهم هذه المنظمات(الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري). إن عمل هذه المؤسسات يستند على مبدأ التضامن الاجتماعي حيث يقوم المتطوعون بجمع التبرعات من المواطنين والشركاء[1] وتتجلى أهمية هذه البنود في اهتمام هذه الاتفاقية ورعايتها لهذه الفئات من خلال الدعوة إلى التضامن وتكفل المشتركين المتطوعين عبر مؤسسات الهلال الأحمر من الجانب التونسي والجانب الجزائري.

2-4: قطاع السياحة والصناعة التقليدية والثقافية:

من المعروف أن بين تونس والجزائر تاريخ عريق وحضاري واعد؛ هذا الأمر جعل من المناطق الحدودية كأنها بلد واحد متعدد الأبعاد تشترك فيه السياحية والصناعات التقليدية والمجالات الثقافية، إذ تحتوي هذه المجالات على مؤهلات ضخمة للتنمية وهو ما يقع في صميم الاهتمامات المشتركة بين ولايتي تبسة والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها من أجل هدف واحد مشترك وهو تنمية وترقية التكوين والتعاون والمشاركة و ذلك من خلال:

1 -حول الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر،إستراتجية 2030. ifrc.org/who-we-are/about. تاريخ الاطلاع 2025/07/26

✓ "إنشاء مراكز للصناعة التقليدية بالنظر إلى خصوصية المنطقة وتوفرها على العديد من الكنوز الثقافية والحرفية المتجذرة في التاريخ المشترك "[1].

الصناعات التقليدية من أبرز مظاهر التراث الثقافي والاقتصادي في المناطق الحدودية، فهي تعكس التقاليد الاجتماعية والمهارات الحرفية والموارد المحلية التي تراكمت عبر الأجيال.

وتعد ولاية تبسة والولايات الحدودية المجاورة لها نموذجا مميزا لهذا التراث المشترك نظرا للتقارب الجغرافي والتقارب الثقافي لساكنيها مما يجعل الصناعات التقليدية في هذه الولايات تتسم بتشابه كبير خاصة في صناعة السجاد والمنتوجات الصوفية ومنتوجات مادة الحلفاء. حيث تشتهر ولاية تبسة بـ:[2] الزربية النموشية ، البرنوس والقشابية ،المجوهرات التبسية.

عرفت ولاية القصرين بإنتاجها لمادة الحلفاء كمادة أولية لصناعة السجاد والمظلات، وضع ديكور للمنازل من تحف وسلل، وكذلك الزرابي البربرية[3]

فالتشابه الكبير بين هذه المنتوجات ما هو إلا انعكاس لوحدة الفكر والثقافة الاجتماعية، والاهتمام بهذه الصناعات يكون عنصرا في الحفاظ على هذه الهوية المشتركة بين سكان المناطق الحدودية تبسة والقصرين وغيرها، وقد ساهم الطابع الحدودي بين المنطقتين في تبادل الخبرات، وتبادل المنتوجات ، وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي في مجال الصناعات الحرفية التقليدية.

إن هذا الارث المشترك والمجال الثقافي المحلي بين هذه الولايات دفع بالولاة إلى تعزيز هذه المؤهلات وتنميتها والعمل على إنشاء مراكز حدودية بينهما يتم فيها تبادل التكوين والتسويق للحفاظ على التراث المشترك وبرزت أهمية التعاون في مجال الصناعات التقليدية والحرف اليدوية كأحد المهارات الهامة التي تستهدف دعم التنمية المحلية المستدامة. وفي هذا السياق تم الاتفاق على:

---

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص4.

2 – مديرية السياحة والصناعة التقليدية،تبسة، https://tebessa-mta.gov.dz. تاريخ الاطلاع 2025/07/27

3 –يسري الثيخاوي،"صناعة الحلفاء في القصرين –كنز مكنون ينتظر عناية جادة". https://www.Ultratumisia-Ultrasawt .com. تاريخ النشر 04/04/2023، تاريخ الاطلاع 2025/07/26

- إنشاء مراكز للصناعات التقليدية.
- تبادل الخبرات الحرفية، وتسهيل عبورها عبر الحدود.
- دعم التعاون الحرفي التقليدي في المناطق الحدودية.

ويهدف التبادل الثقافي إلى:

- تشجيع المهارات الفردية والتحفيز على الاطلاع.
- انتشار الثقافات وتوسيع دائرة السياحة الثقافية.
- تبادل القيم الروحية والفنية والتعرف على أهمية ثقافة كل منطقة

يقوم التبادل الثقافي في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بدور هام في تقوية الروابط الاجتماعية، والحفاظ على التراث كما أن هذا التشابه يسمح بإزالة كافة الحدود الوهمية بين المجتمعات الحدودية ما يجعلها فضاءً واسعا هاما يحتضن التنوع الثقافي .

أما عن المجال الرياضي، فهو مجال حيوي مهم تتسع فيه دائرة الاهتمام من الطرفين فهي سبيل للتعارف والتواصل وتبادل الأفكار والمهارات. ولذلك وجب:

- تنظيم الدورات الرياضية المشتركة بين الفرق التابعة لولايات تبسة والكاف والقصرين.
- الاهتمام بالمواهب الرياضية وتشجيعها.
- عقد اتفاقيات تهدف إلى تطوير المنشآت الرياضية.

وهذا الاهتمام من قبل الولاة للجانب الرياضي ينعكس على الحياة العامة للأطفال والشباب في هذه المناطق إذ تخرجهم من دائرة الإحباط والإحساس بالعزلة ، تفتح لهم أفاقا للانفتاح على العالم الخارجي، وكل هذه النتائج سوف تلقي بظلالها على تنمية المناطق الحدودية مثل مكافحة الآفات الاجتماعية كالإدمان والسرقة و كذلك تعزيز روح الانتماء إلى هذه المناطق.

والتبادل الثقافي والرياضي نصت عليه وثيقة التبادل والتعاون من خلال :

- ✓ "تكثيف التبادل الثقافي والرياضي بين الولايتين"[1].

ومن جهة أخرى تم:

1 ، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص4.

✓ "تشجيع السياحة الثقافية بين جهتي الحدود لماذا تزخر به من أثار ومعالم تاريخية قديمة الاستفادة من التجربة التونسية في مجال تنمية الخدمات السياحية"[1].

تملك الولايات الحدودية تبسة والولايات التونسية الحدودية المجاورة لها مقومات سياحية هائلة مثل المعالم الأثرية الرومانية، وكذلك عادات وتقاليد متشابهة وهذا الأمر يسمح بتطوير السياحة الحدودية ويشجع التعارف بين السلطات المحلية في هذا المجال من خلال فرص للتبادل الثقافي وتثمين التراث غير المادي وتعتبر المهرجانات والأسواق الشعبية والتقليدية، وإقامة المعارض من أهم الأدوات التي تسمح للسياحة الثقافية أن تكون زاوية حقيقية ينظر من خلالها إلى ترقية المناطق الحدودية. وما يعزز القيمة الاقتصادية للولاية ما يلي:

- مستحقات إقامة السائحين.
- تشجيع النقل والمواصلات ومراكز الاتصال.
- تشجيع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية.

وتسمح السياحة الثقافية بالانفتاح وتبادل الثقافات، كما تعتبر أيضا عاملا للسلام والحوار بين المجتمعات. يمكن تثمين السياحة الثقافية كونها مقوما للجاذبية، للولاية خاصة في ميدان الاستثمار والتدفق السياحي[2] .كما يمكن التعريف بالسياحة الثقافية في ولاية تبسة من خلال:[3]

- التعريف بالمواقع والمنشآت السياحية.
- إقامة ندوات وطنية (الفروسية والشعر).
- اختيار مناطق التوسيع السياحي (نقرين /المريج)

1 –المرجع نفسه، ص4

2 –وزارة السياحة والصناعة التقليدية ،مديرية السياحة والصناعة التقليدية،تبسة https://www.tebessa.mta.gov.dz. ، تاريخ الاطلاع 2025/07/30

3 – محمد مسنادي،محمد بن صير،"التسويق السياحي في الجزائر،واقع وأفاق ولاية تبسة نموذجا"،مجلة الآفات للدراسات الاقتصادية،العدد01،المجلد 8، 2023، 552– 576.

2-5: قطاع الشباب والرياضة

لقد اتسع مجال الاتفاق إلى تحقيق الانتعاش والرفاه الاجتماعي من خلال التنسيق الواسع والمثمر في النشاطات الشبابية والرياضية وتنظيم التظاهرات وذلك من خلال : "إرساء شراكة واسعة ومثمرة في مختلف نشاطات الشباب وكذا في مجال الرياضة خاصة من خلال تنظيم التظاهرات بصفة منتظمة ودائمة"[1] .

تشمل النشاطات الشبابية الكثير من الأنشطة التي تهدف إلى تنمية مهاراتهم وتطوير أفكارهم وإثباتها في المجتمع. يمكن الحديث عن هذه الأنشطة من خلال ما يلي:

2-5-1 النشاطات الثقافية: إذ يتميز الكثير من الشباب بمواهب إبداعية وقدرات على الكتابة والشعر وغيرها من المواهب، هذا ما يستدعي تنظيم نوادي للأدب والشعر والفن والمسرح، وكذلك التركيز على ملتقيات ومسابقات للقراءة والمبادرة.

2-5-2 الرياضة والنشاط البدني: يهتم الشباب في أغلب بلدان العالم بممارسة الرياضة، مثل كرة القدم والعدو والمشي ولذلك لابد من دورات ومنافسات مدرسية أو تابعة للأحياء. أو بين الأندية التابعة للولايات على الحدود، وهذا ما يعمل على:

_تقريب الشباب في الولاية بشباب الولايات الحدودية الأخرى. (تنظيم بطولات رياضية)

- المخيمات والرحلات الصيفية المشتركة.
- حملات التشجير.
- إقامة معارض للمنتوجات التقليدية والتراثية تجسيدا للتقارب الثقافي والشعبي.

تعد الأنشطة الشبابية من الآليات الهامة التي تقرب الشباب من طرفي الحدود من خلال المسابقات والمنافسات، ولذلك لابد من إرساء شراكة وتنظيم تظاهرات منظمة ودائمة، تسمح بتعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي بين شباب هذه المناطق المنعزلة والمنغلقة بين سكان الحدود.

فمن خلال برامج التعاون والشراكة في مختلف نشاطات الشباب والرياضة يتم تجاوز كل الحدود الجغرافية وكسر جدران التهميش وإهمال الشباب وتحفيزهم على الابتكار والتفكير

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص5.

في مشاريع تنموية تابعة للمناطق الحدودية في ظل دعم السلطات المحلية والمنظمات التابعة للولايتين. إذ تندرج مشاريع النشاطات الشبابية في إطار التعاون الثقافي والاجتماعي وتسهم في تحقيق التقارب الجماهيري، وتدعم أواصر الأخوة والجوار بين السكان المحليين للمناطق الحدودية.

✓ " إعادة الاعتبار للهياكل والتجهيزات والاستجابة لتطلعات الشباب"[1] .

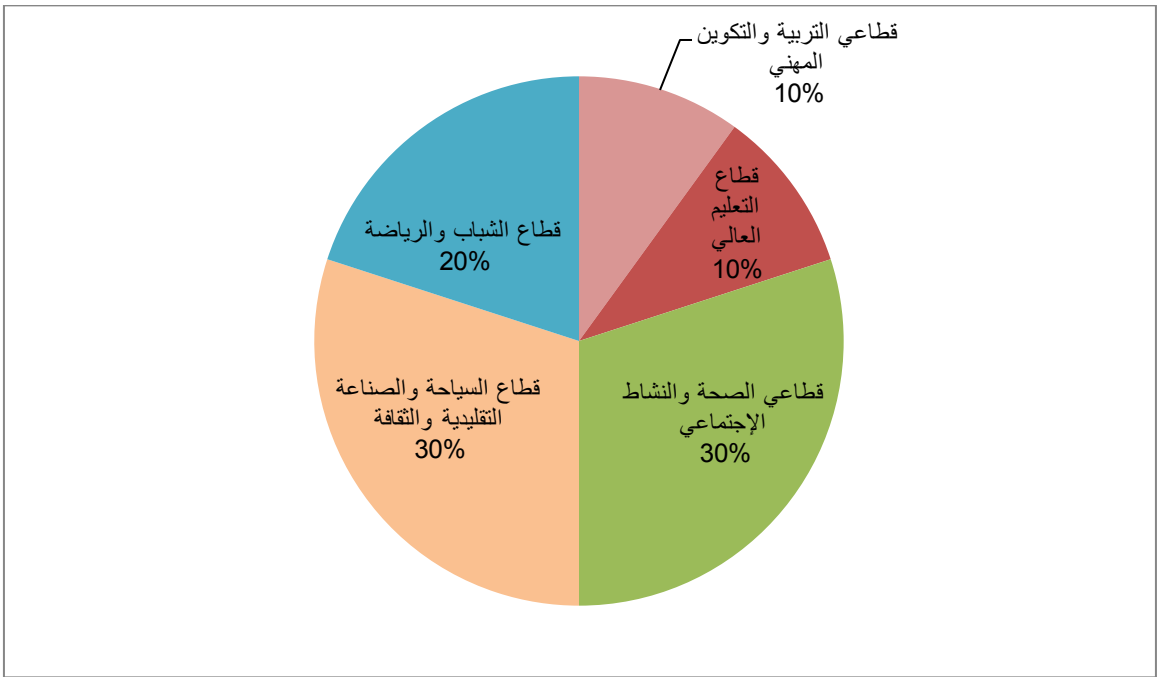
فئة الشباب في المناطق الحدودية من أبرز الفئات التي تتطلع وتطمح إلى واقع أفضل وإلى التغيير إلى الأحسن انطلاقا من مقدراتهم المحلية، رغم كل الظروف الصعبة والعراقيل التي تواجههم فلذلك أصر الولاة من خلال بنود الاتفاقية إلى إعادة النظر إلى كل ما يهم الشباب، وخاصة فيما يتعلق بالهياكل والتجهيزات التي تسمح لهم بالانخراط في المبادرات الثقافية أو الاقتصادية المتنوعة مثل:المشاريع المصغرة التي تدعمها السلطات.;برامج التكوين.

هذه الاتفاقية تنعكس على تنمية المناطق الحدودية من خلال حل بعض المشاكل المتعلقة بالبطالة والتهميش والهجرة غير القانونية والتهريب، ومن ناحية أخرى تتجلى من خلال إبداء الشباب رغبتهم في المشاركة في تحقيق التنمية والتعاون الثنائي بين هذه الولايات.

إذ أن الدعم المناسب للشباب يؤدي إلى تواصل طموح الشباب وتحويله إلى قوة دافعة نحو تنمية مستدامة وترقية للمناطق الحدودية.

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال الاجتماعي والثقافي لولاية تبسة – الولايات التونسية الحدودية المجاورة لها كما يلي:

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص5.



مخطط: رسم بياني يوضح قرارات المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها لولاية تبسة-الولايات التونسية المجاورة لها

من المخطط نجد: أن نسبة كل من قطاع السياحة والصناعة التقليدية والثقافة 30% وقطاعي الصحة والنشاط الاجتماعي وهي 30% ونسبة قطاع الشباب والرياضة20% ونسبة قطاعي التربية والتكوين المهني10% و قطاع التعليم العالي نسبته 10% .

كما تمثل نسبة قرارات المجال الاجتماعي والثقافي حوالي 26 % من كل الميادين الاخرى. ومن ذلك يبين أن هذه الاتفاقيات أولت اهتماما كبيرا للميادين الاجتماعية باعتبارها أساس التنمية المحلية و ترقية السكان والتعاون في هذا الجانب يعكس قناعة أن التنمية لن تتحقق إلا من خلال الاستثمار في المورد البشري وتعزيز التماسك الاجتماعي بين الشعبين الشقيقين.

المطلب الثالث:الحماية الغابية وتحسين الخدمة المحلية.

التعاون اللامركزي واتفاقيات التوأمة بين بلدية الحدادة وساقية سيدي يوسف، وكذا بين ولاية تبسة ونظيراتها من الولايات الحدودية التونسية، يمثل إطارًا مؤسسيًا لتعزيز التنسيق والتكامل في مجالات الأمن والبيئة والبنية التحتية..وتأتي هذه الجهود في سياق السعي نحو تنمية حدودية متوازنة، تقوم على تدعيم الاستقرار وحماية الموارد البيئية المشتركة وتحسين الهياكل القاعدية والخدمات المحلية بما يرسخ مقومات التنمية في الفضاء بين الولايات

1- الحدادة – ساقية سيدي يوسف

1-1: ميدان العمل البلدي:

- ✓ "مما يميز اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف هو أن مجال التعاون و بنود الاتفاقية التوأمة نابعة من ميدان العمل البلدي"[1]

تقوم البلديات بعدة أدوار انطلاقا من جملة من الأطر القانونية والتنظيمية لكل دولة كما أن لها دورا بارزا ومهما في العمل اللامركزي كإقامة التوأمة، وعقد اتفاقيات على أساس التعاون الدولي اللامركزي. كما أن البلديات أكثر إلماما بحاجيات المواطنين فهي أقرب إدارة للمواطن. تشتهر الحدود الجزائرية التونسية لولاية سوق أهراس عموما وبلدة الحدادة خصوصا.

- ✓ " تبادل الخبرات لتحسين الخدمات البلدية."[2]

يعد التبادل في مجال تحسين الأداء والخدمات البلدية محورا هاما في مجال التعاون بين البلديات الحدودية. و هذا ما ورد في اتفاقية التوأمة بين بلديتي الحدادة وبساقية سيدي يوسف الحدوديتين.اذ ركز هذا الإتفاق على تحسين الخدمات و يكون غالبا من خلال تبادل الخبرات وبناء الكفاءات المحلية لتحقيق جودة الخدمات العمومية، إذ يمكن لهذا التعاون أن يشكل ركيزة أساسية لتطوير الأداء الإداري وتقديم الخدمة للمواطن بأعلى درجات جودة و تحقيق استجابة لحاجيات وتطلعات السكان المحليين في هذه البلدية. و ينتج عن هذا التعاون وتبادل الخبرات ما يلي:

- رقمنة الخدمات الإدارية.
- تبسيط الإجراءات للمواطنين.
- الخبرة في إعداد الميزانية والتخطيط.
- إدارة مشاركة للمواطنين.
- إدارة الأسواق المحلية وجمع النفايات وحملات النظافة

1 – اتفاقية توأمة بين بلدية الحدادة (سوق اهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف(الكاف)، مرجع سابق، ص3

2 – المرجع نفسه، ص03.

أما عن كيفية تبادل الخبرات في مجال الخدمة العمومية للبلدية، فهي عبر تنظيم زيارات عمل ميدانية للموظفين، إقامة ورشات مشتركة، و تقديم الخدمات العامة بأرقى مستوى. وكذلك إعداد برنامج مشترك لتدريب الإداريين.

✓ "التعاون في مجال النظافة والعناية بالبيئة وحماية المحيط" [1]

1-2: في مجال النظافة: لقد أعطت البلديتان أهمية بالغة إلى نظافة المحيط والعناية بالبيئة. ونظرا لما لهذا المجال من علاقة مباشرة على صحة المواطن وجودة الحياة في المناطق الحدودية يبرز التنسيق بين البلديتين حول تبادل الخبرات في تسيير قضايا نظافة المحيط، وحمايته، .وذلك من خلال برامج التوعية البيئية، ويعد التعاون في مجال النظافة من بين أهم مجالات التعاون ومظاهر الشراكة بين البلديتين المتجاورتين، ويأخذ هذا التعاون أشكالا متنوعة منها:

- تبادل الخبرات التقنية في مجال النفايات.
- تنظيم المبادرات التطوعية الثنائية لتنظيف الأحياء السكنية، والأسواق والمرافق.
- التعاون في مجال التوعية البيئية وحماية المحيط.

وتهدف هذه الشراكة أيضا إلى حماية المحيط ومواجهة التحديات المشتركة مثل التصحر. التلوث الصناعي .و تراكم النفايات.

1- 3: في الميدان البيئي

إن تكثيف غرس أشجار الزيتون يعمل على محاربة التصحر وحماية التربة من التغير والتعرية. وكذلك لها فائدة أخرى بيئية وهي أن أشجار الزيتون من أهم الأشجار المقاومة للجفاف. ومن ناحية أخرى فإن تكثيف غرس أشجار الزيتون يسهم في توازن النظم الإيكولوجية.

أما عن تطور البرامج الغابية فإنه من المعلوم أن لبلدية الحدادة ونظيرتها ساقية سيدي يوسف ثروة غابية هائلة زادت المنطقة جمالا، وتعد الغابات من خصوصيات هذه المنطقة. ولذلك لابد من تطوير برامج مشتركة بين الطرفين للتهيئة الغابية، تستهدف التخطيط التقني

1 - المرجع السابق ص 3.

والاستراتيجي واستغلال الغابات بطريقة علمية وعقلانية مما يتماشى مع متطلبات البيئية والمحافظة على توازنها ومواردها. وتكون التهيئة الغابية المشتركة من خلال:

- حماية التهيئة الغابية من التدهور والحرائق.
- التعاون في مجال إطفاء الحرائق.
- تبادل الخبرات في مجال استغلال موارد الغابات من الخشب والفحم والنباتات العطرية.

وتتم عملية تهيئة الغابات المشتركة كما يلي:

- وضع مخططات تضم برامج الاستثمار والحماية.
- إدماج المجتمع المدني من الطرفين في مهمة المحافظة على الغابات والاستفادة منها.
- تبادل الخبرات في مجال كيفية استغلال الموارد الغابية .
- إعادة التشجير المستمر.

✓ "التوعية والتنسيق لمكافحة حرائق الغابات والرعي غير المنظم في المناطق الغابية".[1]

لقد شكلت مشكلة الحرائق الغابية في المناطق الحدودية محور اهتمام صانعي القرار، ذلك لما لهذه المشكلة من أثر بالغ فيما تلحقه من دمار بالأرض والفضاءات الخضراء وكذلك البشر، و تأثيرها على الغطاء النباتي الذي يعد حصنا مانعا لحماية الطبيعة والمناخ، وتعتبر الغابات متنفسا لجميع البشر عبر العالم، وكذلك مصدرا مهما لجميع الكائنات الحية، فهي تلطف الجو المناخي، تمنع التصحر، وتقلل التلوث وهي مصدر هام لإنتاج الأكسجين، بالإضافة إلى كون الغابات هي المصدر الأول للمحافظة على التنوع والتوازن البيولوجي والنظام البيئي ، فهي ثروة طبيعية [2] هامة يجب الحفاظ عليها. حيث تمتد الغابات في الحدود الشرقية الجزائرية إلى ما بعد الحدود لتشكل سلسلة غابية مشتركة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.

---

1 اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة(سوق اهراس)، بلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق ص3.

2 –المعهد العربي لعلوم السلامة "حرائق الغابات(مخاطرها ،أسبابها ،طرق مكافحتها) ،العدد01، 2025. . https://www.aiss.com تاريخ النشر 2025/03/12 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/04.

والتنسيق بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف من أهم محاور التعاون الثنائي في مجال التوأمة للحفاظ على الطبيعة من الكوارث المختلفة أبرزها الحرائق الغابية فهذا الاتفاق يكتسي مكانة عالية حيث يبين نقاط الاتفاق نظرا لأهمية الغطاء النباتي بالغابات المتواجدة بالمناطق الحدودية المشتركة بين البلديتين.

ويعتبر التنسيق من أجل مكافحة الحرائق أولوية. ويكون التنسيق بين البلديتين من خلال:

- إنشاء منظومة مشتركة للطوارئ " الحرائق " تهدف إلى وضع خطط استباقية للتدخل السريع عند نشوب الحرائق وتضم هذه المنظومة ممثلين عن الحماية المدنية والغابات، كذلك ممثلي الجماعات المحلية.
- تبادل معلومات الإنذار المبكر بشكل فوري ومنظم.
- مشاركة الطرفين لإخماد الحرائق بالمعدات الممكنة، وتقديم الدعم الفوري في المناطق الحدودية، حيث تضمنت المناورة المشتركة التي نفذت في 31 ماي 2025 في غابة صفماية قرب ساقية سيدي يوسف بجانب الحدود الجزائرية التونسية مشاركة وحدات الحماية المدنية من الجزائر وتونس في تدريب مشترك لتنسيق إجراءات مواجهة حرائق الغابات، بما في ذلك المناورة على استخدام الموارد البشرية والمادية، وأنظمة القيادة و الاتصال بهدف تعزيز الاستجابة المتكاملة للطوارئ[1].
- من مهام هذه المنظومة أيضا هو التحسيس وحملات الوعي للسكان، خاصة سكان الأرياف حول طرق الوقاية والإبلاغ.

ومن أهداف التنسيق الثنائي للتقليل من خطر الحرائق ما يلي:

- تقليص عدد الخسائر البشرية.
- الحفاظ على النظام البيئي.
- دفع سبل التعاون الثنائي إلى الأمام و إلى مجالات أوسع تهدف كلها إلى ترقية المناطق الحدودية المشتركة.

1- Hanaa Saada" ،Algeria ،Tunisia، conduct joint wildfire Response Drill to Boost "،dzair – tube –dz. .2025/08/04 تاريخ الاطلاع، .

أما الرعي غير المنظم في المناطق الغابية، فمن الضروري أن يتم التنسيق بين البلديتين حول هذه المشكلة.وعلى الفلاحين مراعاة الطرق السليمة للرعي بشكل عقلاني ومنظم بالاعتماد على الطرق المنتظمة التي تراعي جميع معايير المناطق الحدودية من أجل تفادي الاستنزاف والتصحر.

ويعد التنسيق بين الجماعات المحلية في مجال إدارة المراعي من أشكال التعاون للحفاظ على الثروة الحيوانية والتربة؛ إذ يعتبر الرعي الدوراني للماشية هو "ممارسة مستدامة تضمن تدوير الماشية بشكل متكرر إلى أجزاء مختلفة من المراعي لتقليل الرعي الجائر.ويمكن أن تبدو هذه الممارسة مختلفة عبر المزارع والمراعي اعتمادا على عدد مرات وعدد مناطق الرعي"[1].

ومن خلال اقتراح فكرة الرعي المنظم في المناطق الغابية للمناطق الحدودية فإنه يتبين مدى حرص الجماعات المحلية على هذا الخيار البيولوجي لتحقيق توازن بين استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، في ظل ما تشهده المناطق الحدودية المشتركة بين البلديتين من هشاشة ايكولوجي.

- ✓ "التعاون في مجابهة الكوارث الطبيعية."[2].

المنطقة الحدودية للبلديتين تقع في منطقة جبلية غابية، لذلك فإن احتمالية تعرضهما للكوارث الطبيعية كالحرائق، والفيضانات، والزلازل وموجات البرد، ومشكلة المياه احتمالية كبيرة، مما ينبه صناع القرار إلى ضرورة التنسيق الثنائي بين البلديتين. فمن هذا المنطلق يندرج هذا التعاون ضمن مبدأ إدارة الأزمات، المخطط لها بالتشاور والتعاون والمشاركة مع الأطراف التونسية. وذلك من أجل مواجهة الأخطار الطبيعية التي لا تعترف بالحدود الإدارية .

1 – The Climate and Economic Benfits of Rotational Live stock Grazing، تاريخ النشر 2022/05/03 ،تاريخ الاطلاع 04/07/ 2025. https://www.eesi.org

2 – اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة(سوق اهراس)، بلدية ساقية سيدي يوسف (الكاف)، مرجع سابق ص3.

وقد أكدت الاتفاقية على ضرورة التعاون في مجابهة هذه الكوارث من خلال إرساء آليات للإنذار، وتبادل المعلومات في حال حدوث حرائق الغابات، حدوث فيضانات ومفاجئة.الجفاف.

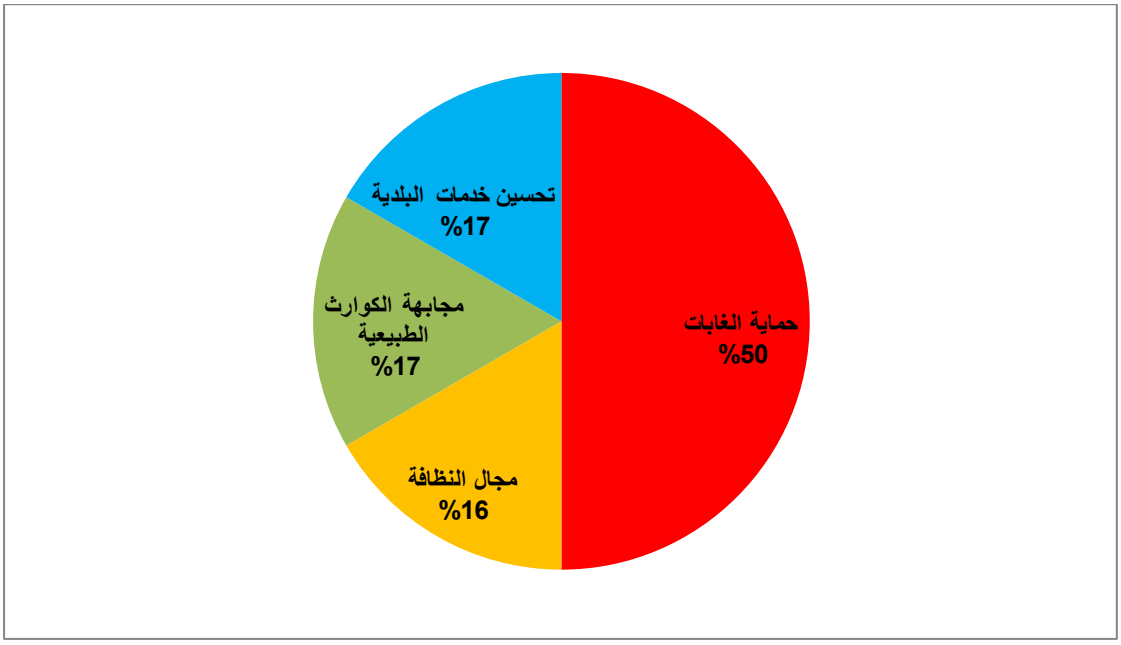
إن تعزيز هذا التعاون يعد ركيزة من ركائز التنمية البيئية في المناطق الحدودية، إذ يسهم في بناء ثقة عالية بين الطرفين في مجال مجابهة الكوارث، ومنه تحقيق التنمية المشتركة للمناطق الحدودية. ويمكن تلخيص ذلك في الأمثلة التالية:

الجدول رقم 08 يمثل: تحقيق التنمية المشتركة للمناطق الحدودية في مجال مجابهة الكوارث الطبيعية .

الحدث	الهدف	النتيجة
– مكافحة الحرائق من قبل فرق الحماية التونسية الجزائرية	– تنظيم تمرين مشترك للفرق بمشاركة فرق الإطفاء من الحدادة وساقية سيدي يوسف قصد اختيار قدرة التدخل و التنسيق في الحالات الحقيقية	– تسريع الاستجابة وتقليص الخسائر
– اعتماد أجهزة قياس بعض الوديان	– التحذير المبكر من الفيضانات	– الاستغلال الأمثل للمياه وعدم التعرض لأخطار الفيضانات
– تكوين مشترك لفرق الإسعاف و النجدة	– سرعة الإسعافات الأولية، والتصرف الذكي في الكوارث	– تجنب الخسائر المادية والبشرية
– اليوم العالمي للحدث للحد من الكوارث (13 أكتوبر)	– توعية بيئية مشتركة للحد من فعل الكوارث وكيفية مجابهتها	– ترسيخ ثقافة الوقاية في وسط الشباب والسكان في المناطق الحدودية

من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل المضمون لبنود اتفاقية التوأمة بين بلدية الحدادة وبلدية ساقية سيدي يوسف.

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال البيئي لبلديتي الحدادة – ساقية سيدي يوسف كما يلي:



مخطط: رسم بياني يوضح قرارات المجال الخمة العمومية و الأمن البيئي و ونسبتها للحدادة – ساقية سيدي يوسف

من المخطط نجد: نجد أن نسبة حماية الغابات ب50% ونسبة ميدان تحسين الخدمة العمومية17% و نسبة مجابهة الكوارث الطبيعية 17% ونسبة مجال النظافة ب 16%.

كما تمثل نسبة قرارات المجال الأمني والبيئي والأشغال العمومية للحدادة – ساقية سيدي يوسف 28 % من كل ميادين الاخرى.

2- تبسة- الولايات التونسية المجاورة لها

2-1: قطاع الموارد المائية:

- ✓ "التكامل بين البلديات المتجاورة للتعاون فيما بينها خاصة في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير، مع إنشاء لجان للتواصل والتعاون بين مختلف المجالس

القروية الحدودية للجمهورية التونسية والبلديات الحدودية الجزائرية أثناء الكوارث الطبيعية المختلفة"[1].

لقد احتوى هذا البند على مصطلحات لها دلالة على رغبة الطرفين في التعاون والتكامل والتشارك، وهذه الكلمات هي" التكامل، التعاون، لجان التواصل" وكذلك مصطلحات أخرى تدل على الاتفاق على تحسين الخدمات في المناطق الحدودية المشتركة لمواجهة الكوارث الطبيعية وهذه المصطلحات هي "البلديات المتجاورة، التزويد بمياه الصالحة للشرب، التطهير، الكوارث الطبيعية".يمكن تحليل هذا البند كما يلي:

2-1-1: ضرورة التكامل والتعاون والتنسيق المشترك:

يشير هذا البند من الاتفاقية على تشجيع العمل المحلي بين الجماعات المحلية الحدودية بعيدا عن المركزية في مجال التزويد بالمياه وإدارة هذا المرفق الهام، كما يتضمن أيضا أحد أهم أسس الحوكمة المحلية وهي التشاركية وذلك من خلال تأسيس لجان محلية حدودية مشتركة يسهم فيها الطرف الجزائري والتونسي على حد سواء. ويهدف هذا البند إلى:

- بناء جسور تواصل مؤسسية مستدامة للتدخل المنسق والمنظم في حالات الطوارئ والكوارث، يهدف إلى خدمة المواطن التونسي والجزائري.
- تبادل المعلومات والبيانات بين البلديات المتجاورة فيما يتعلق بكيفية استغلال المياه الجوفية وكذلك إمكانية استغلال مياه الصرف الصحي، وإدارة الأزمات قبل حدوثها.

2-1-2: الخدمات التي يتضمنها:

- إن اتفاق الأخُوة من خلال التنسيق المشترك يسعى إلى تحسين البنية التحتية للمياه والتطهير؛ "الصرف الصحي" والتشاور المنظم على كيفية استغلال هذه الثروة من خلال العديد من الاتفاقيات.
- توفير المياه في المناطق القروية الحدودية وضمان استمراريتها.

1 – أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق،ص1.

- يعكس هذا البند أيضا حرص الجماعات المحلية على ضرورة إنشاء آليات مشتركة لمواجهة الكوارث التي تقع في هذه المناطق، أبرزها الجفاف، والتصحر، الفيضانات وغيرها مما يهدد هذه المناطق
- العمل على تحسين بنية المناطق الحدودية في مواجهة التغيرات المناخية والبيئية.

من خلال ما تضمنه هذا البند من أهداف وغايات وجب الإشارة إلى أنه يحمل في طياته بعدا إنسانيا وقائيا له علاقة مباشرة بحماية ساكنة الحدود، وضمان استمرار وجودهم وعدم إجبارهم على الهجرة والنزوح نحو العواصم والمراكز، وذلك من خلال الانسجام الذي يجمع بين الخدمة العمومية و الإدارة العامة المحلية، والإرادة المشتركة لمواجهة الأزمات.

2-2: قطاع البيئة:

- ✓ " من الضروري التوجه نحو تعاون فيما بين الجماعات الإقليمية للجهتين الحدوديتين وذلك لمواجهة كل أشكال التلوث سواء تعلق الأمر بالمياه أو تدهور الوسط الطبيعي"[1].

تضمّن هذا البند من الاتفاقية جزأيين لهما علاقة بالتعاون الثنائي الجزائري التونسي في المجال البيئي التنموي، ويطرح مقاربة التعاون الحدودي المحلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يركز على التحديات والمشكلات البيئية التي تواجهها المناطق الحدودية المشتركة.

كما تم استخدام عبارة" من الضروري" ما يعطي الطابع الإلزامي والأخلاقي.

وكل هذا في مجال البحث والتشاور والتنسيق بين الجهتين لأجل مواجهة مشكلة التلوث التي تشكل خطرا على البلدين عموما، وعلى المناطق الحدودية خصوصا.

ويهدف هذا البند إلى:

2-2-1: التعاون البيئي على أطراف الحدود: ويتضمن هذا المجال أهدافا مختلفة منها:

- التنسيق الجاد بين الجهود المحلية التونسية ونظيرتها الجزائرية في مناقشة قضايا التلوث.
- معالجة التحديات البيئية المشتركة من خلال التعاون وتبادل الخبرات.

1- ، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص1.

- إشراك المواطنين المحليين في المبادرات التي من شأنها تقليل التلوث والعمل على مكافحته.
- الوعي والإدراك للدور المحلي في حماية البيئة.

2-2-2: حماية الموارد الطبيعية: تعمل الجهات المعنية على حماية المياه والوسط الطبيعي من خلال:

- العمل على ايقاف التلوث في المناطق المشتركة ومكافحة التلوث المائي.
- تحقيق التنمية البيئية المستدامة في المناطق الحدودية.

2-3: الأشغال العمومية:

نظرا لأهمية ربط الولايات الحدودية الجزائرية التونسية ببعضها البعض برا وجوا، اقترح الولاة نقاطا أساسية تتعلق بضرورة تحديد وتوسيع الطرق الحدودية خاصة تلك المؤدية إلى المراكز الحدودية، وكذلك ربط الطرق السيارة من تونس إلى الهضاب العليا والطرق السيارة شرق غرب هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديث وتحسين المراكز الحدودية ويعتمد في هذا التحديث والإصلاح عن قطاع الأشغال العمومية، إذ يقوم هذا الأخير بدور محوري وهام في تحقيق هذا الربط البري بين الولايات الحدودية (تبسة والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها) و ذلك من خلال:

- صيانة الطرق وإعادة تأهيلها.
- إنشاء طرق حدودية أكثر حداثة تسهل العبور وتقلل المسافات وهذا الأمريتطلب أشغالا ميدانية لمصالح الأشغال العمومية، أما المجال الجوي فإنه يسهم في تحسين حركة التنقل في المناطق الحدودية، مما يجعل هذه المناطق فضاءً هاما ومؤهلا للتنمية والتكامل. وتهيئة المطارات الدولية وربطها بشبكات النقل البري وهي أيضا من مهام قطاع الأشغال العمومية وهذا ما ورد في نص الاتفاقية[1]"

✓ "تحديث الطرق المؤدية إلى المراكز الحدودية".

1 - أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص3.

- ✓ "ربط الطرق السيارة للهضاب العليا والطرق السيارة شرق غرب بالجزائر وتلك التي من الجانب التونسي[1]."

ما تتميز به ولاية تبسة من مؤهلات اقتصادية عبر شريطها الحدودي" الذي يبلغ 297كلم ويربط 10 بلديات مرتبطة بأربعة مراكز عبور هي: المركز الحدودي بوشبكة، المريج، ورأس العيون، وبتيتة [2]، ويؤهلها بأن تكون مناطق واعدة تحتضن تنمية محلية بالتشارك مع عدة أطراف تونسية مجاورة كما أن إعادة تهيئة الطرق المؤدية إلى الحدود تسهل في تحسين التنقل وإنشاء مرافق جديدة للمراكز الحدودية مثل قاعات الانتظار والاستعجالات الطبية وتزويد المراكز الحدودية بالكهرباء والمياه وشبكات الاتصال، هذا الأمر من شأنه أن يحسن الخدمات للوافدين والمستثمرين ويعمل بطريقة غير مباشرة على تسهيل وتسيير تنمية المناطق الحدودية هذا ما قدمه الولاة في لقائهم:

- ✓ " إصلاح وتحديد المراكز الحدودية من خلال تحسين ظروف الاستقبال والخدمات الجيدة لفائدة الوافدين[3] .

2-4 : قطاع النقل

يعد قطاع النقل بين ولاية تبسة والولايات الحدودية التونسية المجاورة لها(الكاف وتوزر وقفصة والقصرين) عاملا رئيسيا يعمل على تعزيز التعاون المحلي الحدودي فيما بينها، ويسهل عملية التبادل الاقتصادي (التجاري والسياحي) وكذلك الاجتماعي(التعليم والتكوين) وتحقيق التعاون والتشاور والتكامل الحدودي.

ترتبط ولاية تبسة حدوديا بأربع ولايات تونسية عبر معابر حدودية مهمة تضمها الولاية هي:[4]

1 االمرجع نفسه، ص3.

2 – تحية بلغيث، مخططات جديدة لتنمية المناطق الحدودية،المساء . .https://www.el-masaa.com تاريخ النشر 2024/02/12، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

3 – ، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي ، مرجع سابق، ص3.

4 – وكالة الإنباء الجزائرية، "ضرورة لإفراغ في تجسيد مشاريع الربط بشبكتي الكهرباء والغاز في مناطق الظل . https://www.ops.dz. " تاريخ النشر 2020/10/11، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

- بوشبكة (الحويجيات)، المريج (بئر العاتر) ، بتيتة(بئر العاتر) ، محن قنز(عين الزرقاء).

تسهم الخطوط البرية في العملية التنموية من خلال الربط المباشر بين الولايات مما يسهل حركة نقل "الأشخاص، السلع" هذا الأمر يشجع على إحداث تنمية محلية على الحدود وتعزيز التعاون الاقتصادي وسهولة انتقال الأشخاص الذين تربطهم علاقات نسب وأخوة ويمثل إنشاء خطوط نقل المسافرين بين ولاية تبسة وتونس العاصمة مرحلة مهمة تعزز التواصل البشري والسياحي بين سكان الشريط الحدودي فالمناطق الحدودية في حاجة لمثل هذه الشبكات للمواصلات والنقل؛ إذ يشهد معبر بوشبكة حركية كبيرة للمسافرين من و إلى تبسة خاصة في فصل الصيف و كذلك أيام العطل الرسمية.[1]

ومن جهة أخرى، فإن ربط ولاية تبسة بالولايات التونسية المجاورة لها لا يخدم فقط مصالح السكان المحليين، بل يعزز العلاقات الثنائية بين البلدين لتصبح حينها المناطق الحدودية مراكز لتحقيق التنمية واستمرارية التعاون. ونجد كذلك في نص الاتفاقية

- ✓ " إنشاء خطوط نقل برية للمسافرين من تبسة في اتجاه الولايات الحدودية للجمهورية التونسية إلى غاية تونس العاصمة"[2] .

إذ تندرج هذه الخطوط ضمن الرؤية الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها الدولتان في إطار تعزيز التعاون والتنمية وهذه اللقاءات نصت على حتمية وإنشاء شبكات نقل لتسهيل حركة التنقل وتطوير خطوط نقل المسافرين الذي يعد مطلبا خدماتيا، و نجد في نفس الاتفاقية:

- ✓ "إمكانية إنشاء خط سكة حديدية لربط تبسة مع حيدرة".[3]

ومن أجل ترابط هذين المدينتين الحدوديتين وتسهيل حركة نقل الأشخاص والسلع ارتأى الولاة تقريب المنطقتين من خلال ربطهما بالسكة الحديدية. والمناطق الحدودية المشتركة بين تبسة وحيدرة تحمل أبعادا كبيرة منها:

1 الديوان الوطني للمعابر الحدودية،المعبر الحدودي بوشبكة، wwwonpft/tn,تاريخ الاطلاع 22 /08. 2025.

2 –، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص3.

3 – المرجع نفسه، ص 03.

- الروابط العائلية والقبلية، حيث تشترك الكثير من العائلات في هذه المنطقة إلى نفس الأصول.
- التاريخ المشترك خاصة تاريخهما في العهدة الاستعمارية.
- نشاط التجارة القانونية وغير القانونية في هذه المناطق.
- تعاون تجاري وإخاء اقتصادي يربط ساكنة هذه المناطق.
- النظر إلى حدوث تنمية اقتصادية وبنية محلية مشتركة.
- التنسيق الأمني بين البلدين في الخط الحدودي المشترك بين هذين المنطقتين .
- التبادل السياحي والثقافي خاصة أن مدينة حيدرة "تزخر بمقومات السياحة الأثرية والبيئية والاستشفائية والثقافية"[1].

كما تم اقتراح ما يلي:

✓ " إنشاء خط جوي بين مطاري تبسة وتوزر الدوليين"[2]

يعد الخط الجوي بين توزر وتبسة طموحا يخدم التكامل بين الولايات الحدودية وذلك من أجل:

- اختصار الوقت والمسافة والجهد في حركة التنقل بين الولايتين مما يخدم السكان في جعل الرحلة أقصر.
- التشجيع على السياحة من وإلى توزر حيث تعتبر هذه الولاية من المناطق المشهورة في إنتاج التمور والصناعات الصحراوية التقليدية، وتشتهر بواحات نخيل شاسعة، وتنتج أنواعا عديدة من التمور أشهرها دقلة نور. كما تعتبر منطقة سياحية بامتياز من خلال المناطق الطبيعية الخلابة منها (شط الجريد- واحة ميداس-جبال الشبيكة وتمغزة) اذ تتميز توزر بعراقة تاريخها وثقافاتها المتعددة [3].

1 – محسن أمين ،"حيدرة " التونسية وجهة سياحية ساحرة ،العين الإخبارية، https://www.al-ain.com تاريخ النشر 2025/05/19، تاريخ الاطلاع 2025/07/25.

2 – ، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص3.

3 –الدليل السياحي التونسي ،لمحة عامة حول ولاية توزر، https://www.guidetouristique.tn. تاريخ النشر د-ت-ن، تاريخ الاطلاع 2025/07/25.

ويعتبر مشروع خط جوي بين المدن الحدودية الجزائرية التونسية من أهم المساعي التي ترمي إلى تنمية حقيقية في الولايات الحدودية من خلال التنسيق والتعاون المشترك.

2-5: قطاع الاتصالات:

✓ "تحديث رورة ينبغي تجسيدها لفك العزلة وربط المناطق الحدودية"[1].

إن الاتصالات أهم وسيلة للتواصل بين المجتمعات الحدودية الجزائرية التونسية خاصة تلك الممتدة على الشريط لولاية تبسة حيث يرى الولاة بأنها ضرورة يجب تحقيقها واقعيا لعدة فوائد وغايات وهي:

- كسر .حواجز التضاريس الصعبة في المناطق الحدودية.
- تعتبر الاتصالات أداة مهمة وركيزة لتمكين التجار والفلاحين من التعريف بمنتوجاتهم ومن ثم تسويقها.
- تسهيل التنسيق بين الإدارات المحلية في تبسة والولايات المجاورة لها حسب الحاجة والطلب.
- التنسيق بين الأجهزة الأمنية وتبادل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع، فالاتصالات لها دور في فك العزلة عن سكان المناطق الحدودية ودمجهم مع العالم الخارجي، إذ تعتبر وسيلة مهمة لدمج المناطق الحدودية ضمن بقية المناطق.

✓ " اقتراح توأمة بين الإذاعات، المحلية في كلا الطرفين"[2] .

من أجل تقوية العلاقات الإعلامية والثقافية بين المجتمعات فإنه من الضروري عقد توأمة بين إذاعة تبسة وإذاعة المناطق المجاورة لها والغرض منها:

- تبادل النشرات الإخبارية والمشاركة في برامج التنمية
- التواصل الثقافي والإعلامي بين سكان الحدود. و تقريب وجهات النظر
- نقل التجارب الناجحة في مجالات البث وتطوير الأداء المهني في مجالات التحرير و الإنتاج والإخراج.

1 –، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي، مرجع سابق، ص3

2 – المرجع السابق، ص3.

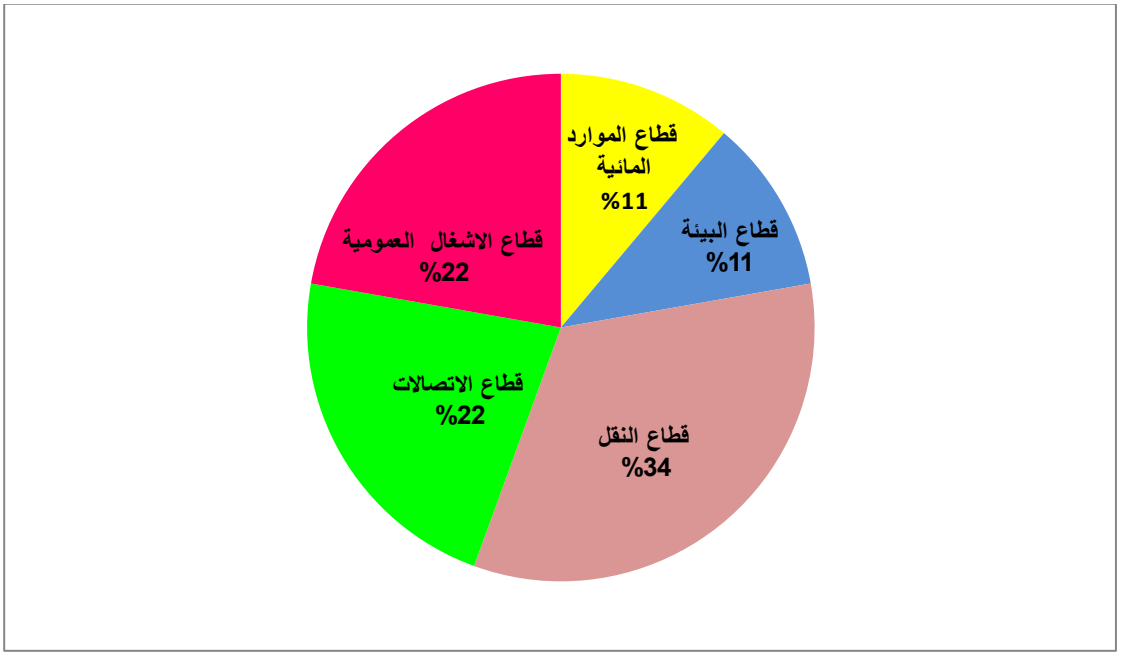
الجدول رقم 09 يمثل:اقتراح توأمة بين الإذاعات التونسية و إذاعة تبسة

الإذاعة	الإذاعة المتوئمة	الأهداف
تبسة	القصرين	– مناقشة قضايا التنمية الحدودية – مناقشة القضايا البيئية – مناقشة آليات التنمية
	الكاف	
	قفصة	

– من إعداد الطالبة اعتمادا على بعض مضامين بنود الاتفاقية

وبشكل عام تعد التوأمة بين الإذاعات مشروعا لتحقيق التقارب الاجتماعي والتواصل الثقافي بين السكان وتمتين علاقات الأخوة بين الشعبين وجعلها أكثر قرابة ومحبة.

يمكن التعبير عن البنود المتعلقة بالمجال البيئة والأشغال العمومية لولاية تبسة– الولايات التونسية الحدودية المجاورة لها كما يلي



مخطط: رسم بياني يوضح قرارات المجال الأمني والبيئي و الأشغال العمومية ونسبتها لولاية تبسة – الولايات التونسية المجاورة لها.

من المخطط نجد: أن نسبة قطاع النقل ب34 % و نسبة قطاع الأشغال العمومية22% و نسبة الاتصالات 22%، نسبة قطاع البيئة11% و نسبة قطاع الموارد المائية ب 11% .

كما تمثل نسبة ميادين المجال الأمن البيئي والاتصالات الأشغال العمومية لولاية تبسة – الولايات التونسية المجاورة لها 24 % من كل ميادين الاخرى.

– دراسة إحصائية للقرارات المشتركة بين الحدادة – ساقية سيدي يوسف

حيث تم الاتفاق على البرامج التنفيذية المرافقة في الميادين التالية:

1 ميدان التعاون البلدي.

2 الميدان الفلاحي والزراعي.

3 ميدان حماية الغابات.

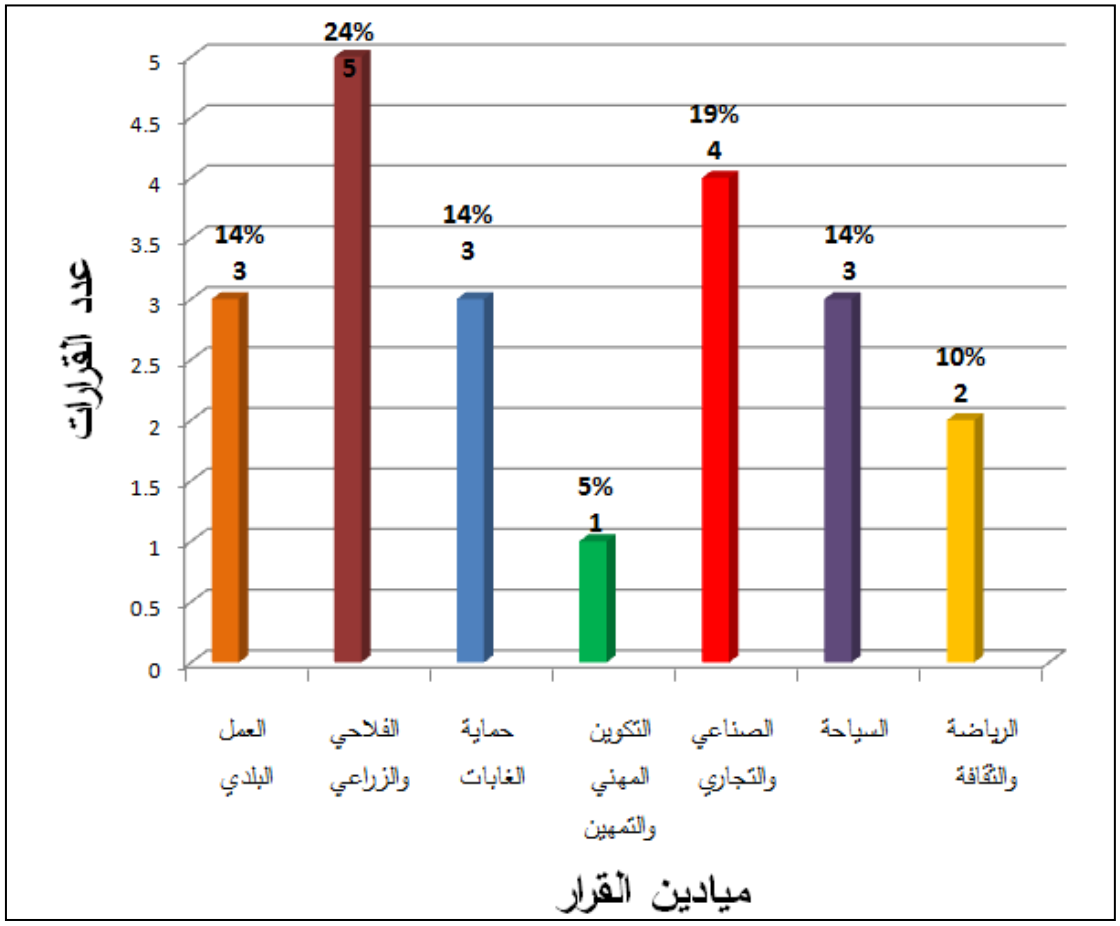
4 ميدان التكوين المهني والتمهين.

5الميدان الصناعي والتجاري.

6 ميدان السياحة.

7ميدان الرياضة و الثقافة.

تم حساب قرارات كل مجال ووضعها في بيان وصفي لتحليلها.



مخطط: رسم بياني يوضح ميادين المجال الاقتصادي المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال .بلدية الحدادة و بلدية ساقية سيدي يوسف.

من المخطط نجد: أن عدد القرارات هو 21 قرار موزع على 7 ميادين حيث كان أكبرها الميدان الفلاحي والزراعي ب5 قرارات بنسبة 24% ثم الميدان الصناعي والتجاري 4 قرارات بنسبة 19% ثم ميدان السياحة14% و نسبة ميدان حماية الغابات14%ونسبة ميدان العمل البلدي 14% ب 3 قرارات و كذلك ميدان الرياضة والثقافة بقرارين بنسبة 10% في الأخير ميدان التكوين المهني والتمهين بقرار واحد فقط بنسبة 5%.

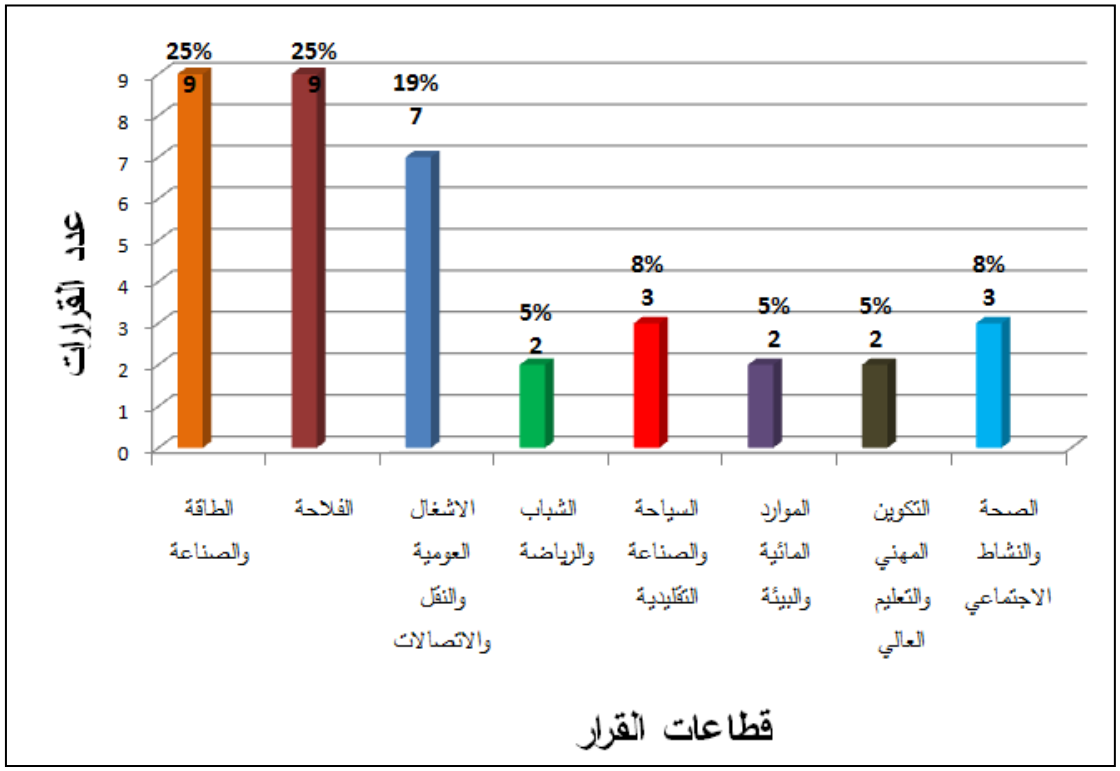
- بالنسبة لولاية تبسة – الولايات التونسية المجاورة لها.

حيث تم الاتفاق عل البرامج التنفيذية المرافقة في القطاعات التالية:

1. قطاع الطاقة 8. قطاعي التربية والتكوينى المهني.

2. قطاع الموارد المائية
3. قطاع البيئة.
4. قطاع فلاحة
5. قطاع الأشغال العمومية .
6. قطاع النقل .
7. قطاع الاتصالات.
9. قطاع التعليم العالي.
10. قطاعي الصحة و النشاط الاجتماعي.
11. قطاع السياحة والصناعة التقليدية والثقافة.
12. قطاع الشباب والرياضة
13. قطاع الصناعة.

حيث تم حساب قرارات كل مجال ووضعها في بيان وصفي لتحليلها.



مخطط: رسم بياني يوضح القطاعات المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل قطاع (تبسة والولايات المجاورة لها)

من المخطط نجد: نجد أن عدد القرارات هو 37 قرارا موزعة على 13 قطاعا حيث كان أكبرها قطاعي الفلاحة(9 قرارات) و الطاقة والصناعة بـ9 قرارات بنسبة 25% (حيث الطاقة قراران والصناعة7 قرارات) ثم قطاع الأشغال العمومية و النقل و الاتصالات ب 7 قرارات بنسبة19%. (قطاع الأشغال العمومية قراران و قطاع النقل 3 قرارات و قطاع الاتصالات قراران) ثم كل من قطاعي الصحة و النشاط الاجتماعي و قطاع السياحة والصناعة التقليدية والثقافة ب 3 قرارات بنسبة 8% وفي الأخير قطاع التربية والتكوينى

المهني(قرار واحد) قطاع التعليم العالي(قرار واحد)، وقطاع الموارد المائية و البيئة(قرار واحد)، و قطاع الشباب والرياضة (قراران) بنسبة 5%.

إن التجربة المشتركة بين البلديتين المذكورتين و الولايات المذكورة كذلك تثبت أن هذا النمط من الشراكة أصبح أداة سياسية لدعم الاستقرار الأمني و تعزيز التنمية في المناطق الحدودية اذ تمكن من توحيد الرؤى في معالجة القضايا االبيئية ودفع جهود التنمية المحلية بما يخدم مصالح السكان المحليين ويكرس مبدأ التكامل والتآزر في إدارة الشأن الحدودي بين الجزائر وتونس.

تُظهر نتائج تحليل اتفاقيات التوأمة بين بلدية الحدادة الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية، واتفاقية التعاون بين ولاية تبسة والولايات التونسية المجاورة لها، توجهًا واضحًا نحو اعتماد مقاربة التنمية المحلية كمحور أساسي لتفعيل التعاون الحدودي وتعزيز التكامل التنموي بين الطرفين؛ فبالنسبة للاتفاقيات المبرمة بين بلدية الحدادة وساقية سيدي يوسف، نجد أن المجال الاقتصادي قد استحوذ على نسبة44% ، وهو ما يعكس تركيزًا ملحوظًا على تحريك الاقتصاد المحلي عبر دعم الأنشطة الفلاحية والتجارية المشتركة وتطوير مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة على الحدود، هذا التركيز ينسجم مع مؤشر استغلال الموارد المحلية الذي تُؤكد عليه نظرية التنمية المحلية، باعتبار أن التنمية تبدأ من القاعدة، أي من المبادرات الاقتصادية المنطلقة من حاجات وإمكانات المجتمع المحلي. أما المجال الاجتماعي والثقافي الذي نال نسبة29% ، فيعكس الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز الروابط بين السكان من خلال النشاطات الثقافية والاجتماعية المشتركة، وهو ما يُترجم أحد أهم مؤشرات التنمية المحلية التي تعتبر التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ركيزة للتنمية المحلية المستدامة. وفي المقابل، يمثل المجال البيئي والبنية التحتية بنسبة 28%الجانب التمكيني في عملية التنمية، إذ يُسهم في خلق بيئة مستقرة وآمنة قادرة على احتضان الاستثمارات والمشاريع المحلية، بما يحقق شرط الترقية الذي تدعو إليه نظرية التنمية المندمجة. أما فيما يتعلق باتفاقيات التوأمة الخاصة بولاية تبسة مع الولايات التونسية

المجاورة، فتكشف المؤشرات أن المجال الاقتصادي قد حاز على نسبة50% ، وهو ما يدل على توجه واضح نحو التنمية المنتجة التي تسعى إلى توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وتعزيز المبادلات الحدودية في مجالات الفلاحة، الطاقة، والصناعات الصغيرة .هذا التوجه يتوافق مع مؤشرات التنمية القائمة على استثمار الموارد الذاتية وتحفيز الفاعلين المحليين للمشاركة في صنع القرار التنموي، في حين أن المجال الاجتماعي والثقافي بنسبة 26% يؤكد على دور التواصل والتقارب بين المجتمعات المحلية في بناء التنمية من الأسفل، وهو ما يشير إلى إدراك متزايد لأهمية العنصر البشري كفاعل تنموي، وليس مجرد مستفيد من السياسات العمومية. أما المجال الأمني والبيئي بنسبة 24% فيمثل الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار والقدرة على التخطيط للمستقبل، فالتنمية المحلية، وفق منظورها الحديث، لا يمكن أن تتحقق دون بيئة آمنة ومحمية، تسمح بإطلاق المبادرات وتمكين السكان من التحكم في مواردهم وإدارة شؤونهم المحلية. وبناءً على ما سبق، يتضح أن اتفاقيات التوأمة بين هذه المناطق الحدودية تُجسد عمليًا مبادئ نظرية التنمية المحلية، من حيث اعتمادها على الموارد الذاتية، والمشاركة المجتمعية، والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يجعلها نموذجًا لتجسيد التنمية من القاعدة نحو القمة في المناطق الحدودية الجزائرية–التونسية.

ما يمكن قوله هو أن بنود هذه الاتفاقيات يمثل نموذجا عمليا للتنمية المتبادلة القائمة على المصالح المشتركة، فتساهم هذه الأنشطة في تجسيد حياة اقتصادية واجتماعية جديدة في هذه الولايات من خلال تطوير المجالات التي تزخر بها إذ يعكس هذا الاتفاق الوعي المتزايد بأهمية التكامل المحلي باعتباره رافدا للتنمية الحدودية وادماج هذه المناطق في مسار التنمية الشاملة بما يحد من عزلتها ويعزز أمنها واستقرارها.

المبحث الثالث: الاتفاق الحدودي في المناطق الصحراوية (الوادي– توزر/ورقلة –تطاوين)

التعاون الحدودي بين الجزائر وتونس تعدى نطاق الولايات الشمالية ليشمل ولايات أخرى، إذ بلغ هذا التعاون بين الولايات الجزائرية والتونسية الواقعة ضمن منطقة الواحات؛ إذ

تعد هذه الأخيرة تجربة مميزة في مجال التنمية المحلية في البيئات الصحراوية، وقد برز هذا التعاون بشكل خاص من خلال اتفاقيتين أساسيتين، الأولى بين ولايتي الوادي وتوزر، والثانية بين ولايتي ورقلة وتطاوين التونسية؛ وهما ولايتان متشابهتان من كل الجوانب تتقسامان مقومات طبيعية واجتماعية واقتصادية متقاربة. جعلت منها فضاء خصبا لتجسيد مشاريع التعاون الثنائي. ويهدف هذا النوع من الاتفاقيات إلى استثمار الإمكانيات الغنية للمناطق الواحية مثل النشاط الفلاحي والسياحي والبيئي والثقافي وتطوير الحرف التقليدية التي تعبر عن هوية المنطقة ، وكذلك تربية الإبل والمواشي، وتبادل الخبرات بين الهيئات المحلية، إضافة إلى التعاون الصحي والتجاري، لذلك فان هذه الاتفاقيات تعتبر آلية فعالة لتحويل المناطق الحدودية الصحراوية إلى فضاءات حيوية للتنمية والتكامل.

تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب الأول تطرق لـ التعاون في مجال الصناعات التقليدية والاستثمار الفلاحي أما الثاني فقد جاء معنونا بـ التنمية الاجتماعية والثقافية أما المطلب الثالث فقد عالج تأهيل شبكة الطرقات والمعابر الحدودية.

المطلب الأول: االتعاون في مجال الصناعات التقليدية والاستثمار الفلاحي.

يمثل التعاون الاقتصادي بين ولايتي الوادي وتوزر من جهة، وورقلة وتطاوين من جهة أخرى، أحد أهم اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الجزائر وتونس. إذ يستند إلى استثمار المقومات المشتركة للمناطق الصحراوية في دفع عجلة التنمية المحلية، حيث ركزت هذه الاتفاقيات على تطوير التجارة والفلاحة والصناعة وتربية الإبل، باعتبارها قطاعات حيوية تسهم في تنويع الاقتصاد وتحسين ظروف المعيشة للسكان. ويهدف هذا التعاون إلى خلق ديناميكية اقتصادية تقوم على تبادل الخبرات وتكامل الموارد. بما يجعل من هذه المناطق الواحية فضاء نشطا للتنمية والتكامل بين البلدين.

1- الوادي – توزر

اشتملت اتفاقية التوأمة المبرمة بين ولايتي الوادي وتوزر جملة من المجالات المتنوعة التي تعكس رؤية الجانبين إلى تعزيز التعاون الثنائي ودعم مسار التنمية المشتركة في المنطقة الحدودية .

1-1 في مجال الصناعة والتجارة و الاستثمار :

1-1-1 الصناعة والتجارة والاستثمار

- ✓ "تنظم معرض للمنتوجات المحلية لكلتا الولايتين من الجانب الجزائري خلال شهر نوفمبر 2018. وخلال شهر ديسمبر من الجانب التونسي مع التواصل لتحديد قائمة المنتوجات من طرف غرفتي الصناعة والتجارة من الجانب التونسي" [1]يعد التعاون في ميدان الصناعة والتجارة والاستثمار أحد البنود الجوهرية التي تم التطرق إليها في اتفاقية التوأمة بين الولايتين، إذ يوضح مدى أهمية المساعي والجهود لتحقيق التنمية المحلية بالمناطق الحدودية المشتركة من خلال تنظيم المعارض الثنائية للمنتوجات المحلية، وتتيح هذه التظاهرات الاقتصادية فرصا حقيقية لدفع الاستثمار، وكذلك التعريف بمكونات الصناعة خصوصا ما تعلق بمنتوج التمور، والصناعات التقليدية. إن تنظيم المعارض في الولايتين من شأنه أن يحفز على تبادل المعلومات والخبرات وإنشاء قاعدة محلية تهدف إلى التكامل من خلال التشجيع و الاستمرارية وتوفير مناصب العمل للشباب من الجهتين في إطار التضامن والتكامل بين المجتمعين المحليين ورغبة في تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحدودية.

- ✓ "زيارة ميدانية للمتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين للمؤسسات الإنتاجية متبوعة بجلسة لشرح فرص ومزايا الاستثمار. وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري ومن خلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي" [2].

تسهم الزيارات الميدانية المتبادلة للمتعاملين الاقتصاديين من الطرفين في التأكد على أهمية التعاون بين الولايتين في المشاريع الاقتصادية، إذ تقدم هذه الزيارات فرصا ملموسة للتعرف على طبيعة البنية الاقتصادية، والاطلاع المباشر على سيرورة العمل في الميدان الصناعي والطرق المتبعة في الإنتاج والتسويق والتسيير، كما يقدم عروضا تفصيلية حول

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي(الجزائر)– ولاية توزر(تونس)، (وثيقة غير منشورة)، ص6.

2 – المرجع نفسه، ص6.

مزايا الاستثمار الممكنة في كلتا الولايتين، والتي تسهل ضمن الاتفاق حول الجباية وامتيازات عقارية للدخول إلى الأسواق المحلية خاصة في مجال التمور والبطاطس.

يعد معبر الطالب العربي نقطة عبور تجاري إقليمي واعدة، حيث تمكّن من كسر الحواجز السياسية والإدارية بين هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين ، وتحفيزهم على إطلاق مشاريع استثمارية مشتركه تؤكد عليها أهمية التكامل الاقتصادي، نحو تنمية محلية للمناطق الحدودية إذ تعتبر الزيارات الميدانية فرصا حقيقية لتفعيل وتجسيد التعاون الاقتصادي الحدودي بين الولايتين (الوادي/ توزر). المعنى أن الزيارات الميدانية هي تجاوز لكل اتفاق النظري، وهو تجسيد للتوأمة على أرض الواقع .فهي استثمار للشراكة. وتضفي الزيارات الميدانية تطورا أكثر وضوحا وأكثر واقعية حول الإمكانيات الموجودة التي بإمكانها أن تترجم عقود التوأمة على الصعيد التنموي.

- ✓ "تبادل الخبرات في مجال مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية والممارسات التجارية وهذا بدعوة فرق من الطرفين للزيارات الميدانية، وتليها زيارة مخابر التحاليل وهذا من خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري وخلال شهر ديسمبر من الجانب التونسي"[1] .

في ظل الحديث عن تنمية المناطق الحدودية من خلال التعاون اللامركزي في المجالات المختلفة أهمها التعاون الاقتصادي، يبرز التعاون في مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية كعامل حاسم في ضمان سلامة المنتجات وحماية المستهلك، ودخول عالم السوق. إذ أن التوأمة بين ولاية الوادي وولاية توزر تعبر عن البعد الاستراتيجي الذي تتقاطع فيه المصالح بين الولايتين في تطوير أنظمة رقابة فاعلة ،من شأنها أن تعزز القدرات المخبرية بما يواكب متطلبات التبادل التجاري الحديث. ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

- التأكيد على أهمية سلامة المنتجات الموجهة للتبادل، من خلال تبادل الخبرات في مجال التحاليل المخبرية للمواد الغذائية كالتمور والأعشاب الطبية، هذا ما يرفع مستوى الثقة في المنتجات العابرة للحدود.
- التشارك والتكامل في معدات المخابر، المادية والتقنية مما يوحد النتائج.

1- المرجع السابق، ص6.

- تبادل الخبرات يسهم في تقارب معايير التصنيف والجودة.
- التكوين المشترك للكوادر الفنية والإدارية، مما يسهم في بناء موارد بشرية مؤهلة لمواكبة التطورات في هذا المجال.
- زيادة الثقة في جودة المنتوجات، وتحسين سمعة الأعمال التجارية تفتح آفاقا جديدة ومجالات أوسع أمام المتعاملين والمستثمرين.

إن تبادل الخبرات في مجال مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية والتجارية أداة أساسية ودعامة حقيقية تهدف إلى التكامل الاقتصادي بين الولايتين؛ فهذا التعاون يحسن نوعية المنتوجات و التعاملات، كما يعزز الثقة المتبادلة في السوق المشتركة ويؤسس لخطة تبادل تنشئ منظومة حدودية أكثر اندماجا و استمرارا إلى تنمية المناطق الحدودية.

1-3- الفلاحة والبيئة والري:

- ✓ "زيارة استطلاعية لفائدة الوفد الجزائري لمكونات مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتمغزة، الشبيكة، وميداس في أواخر شهر أكتوبر 2018 . على أن يقترح برنامج زيارات الوفد التونسي إلى ولاية الوادي في مجال زراعة البطاطس بعد تاريخ 10 ديسمبر 2018" [1]

تضمنت اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي وولاية توزر المجال الفلاحي من خلال تبادل الأفكار والخبرات في هذا المجال بما تشتهر به المنطقتان من المنتوجات الفلاحية.

تقع مدينة تمغزة بولاية توزر على الحدود الجزائرية، وهي بلدة صغيرة تنبع من مرتفعاتها عيون متدفقة من المياه العذبة، وهي وجهة سياحية بامتياز، حيث تلتقى فيها الطبيعة مع الإرث التاريخي الذي زادها أصالة وعراقة، وهي من الواحات الأكثر أهمية في السياحة التونسية[2]. ويهدف مشروع التصرف المستدام في المنظومات الواحية إلى" تعزيز التصرف في الموارد الطبيعية، وتحسين ظروف العيش بالواحات النموذجية باعتماد مقاربة تشاركية

1 - المرجع السابق ص5.

2 - محمد حوامدة ، تمغزة التونسية،الفاتنة المكيلة بالنسيان https://www.skynewsarabia.com . تاريخ النشر 2014/06/15 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/08.

محلية، وتشمل المكونات إعداد خطط للتنمية المحلية بالواحات النموذجية (القطار – قفضة و الزارات و قابس و النويل و قبلي و الشبيكة و تمغزة وميداس من ولاية توزر) [1]. ومن ناحية أخرى تحولت منطقة وادي سوف الصحراوية إلى أهم المناطق الفلاحية في الشرق الجزائري، حيث توفر غيطان البطاطس في وادي سوف فرصا للشباب العاطل عن العمل. ولقد دفع إنتاج هذه المادة منتجيها إلى التفكير في التصدير و المساهمة في الاقتصاد الوطني[2] .

- ✓ "زيارة للمندوبين والمصالح الفنية للفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة في ولاية توزر ابتداء من شهر جانفي 2019 للإطلاع على الزراعة الجيوحرارية " [3]

من خلال الاتفاق على مجموعة من البنود تتعلق بالميدان الفلاحي و الزراعي فإن تنظيم زيارة ميدانية للمندوبين في قطاع الفلاحة لولاية الوادي إلى وزارة الفلاحة بولاية توزر وذلك للإطلاع على التجارب المثلى في مجال الزراعة الجيوحرارية ومنه إلى نقل المعارف والخبرات المتبعة حول استغلال الطاقة الحرارية و تطوير الزراعات في المناطق الصحراوية.

الزيارات الميدانية إحدى الآليات الهامة للتبادل ونقل التجارب والخبرات؛ .إذ تعتبر الزراعة الجيوحرارية إحدى أهم التقنيات الحديثة في المجال الزراعي في المناخ الحار من أجل التكيف مع البيئة الصحراوية وإخضاعها لإنتاج ملائم طول السنة. وتُمكن هذه الزيارات المندوبين والمهنيين الزراعيين مما يلي :

- الإطلاع على التجارب التونسية في مجال استغلال الأراضي الزراعية في البيئة الصحراوية الحارة.
- التواصل عبر العديد من القنوات الإدارية والفلاحية بين الولايتين في المجال الزراعي لبناء مشاريع مشتركة وتنمية الزراعة المغطاة.

1– وزارة البيئة – تونس– الصفحة الرسمية لوزارة البيئة– تونس.google. com/ ur/ ?sa=t source =we

2 – الإذاعة الجزائرية ،الوادي تتصدر إنتاج البطاطا في الجزائر ،وأعين الفلاحين تتحول أسواق خارجية .hptts://rodioalgerie.dz، تاريخ النشر 2019/01/29، تاريخ الاطلاع 2025/08/08.

3 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر، مرجع سابق ص5.

- نقل التكنولوجيا الزراعية واستثمارها محليا بما يخدم التنمية الفلاحية في المناطق الحدودية بين الولايتين.

ويمكن القول بأن هذه الزيارة التي أعد لها ضمن الاتفاقية تندرج ضمن استراتيجيات التوأمة باعتبارها وسيلة لنقل الخبرات و تكنولوجيا الزراعة والتأكيد على أهمية تحديث الطرق التقنية المحلية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال استغلال جميع الموارد المتاحة في المناطق الحدودية خاصة الطاقة الشمسية.

✓ "دورات تكوينية لتقنيي الفلاحة في مجال زراعة النخيل خلال شهر ديسمبر 2018 بتوزر على مستوى المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش"[1] .

ففي إطار الحديث عن تبادل الزيارات ونقل الخبرات فإن اتفاقية التوأمة خصصت بندا يتعلق بزراعة النخيل. وذلك نظرا لأهميته في الولايتين؛ إذ تعتبر ولايتا الوادي و توزر من أشهر المناطق في العالم في إنتاج التمور، وتشتهران بجودة هذا المنتوج" دقلة نور" حيث تنتج واحات توزر ما يزيد عن 62 ألف طن من التمر، منها 45 ألف طن " دقلة نور"[2]. أما في ولاية الوادي فتعمل الجهات المختصة على توفير كافة العوامل التي تسهم في رفع مستوى جودة التمور، وتطوير الزراعة الإستراتيجية بهذه الولاية الحدودية ضمن عدة برامج تقنية وعلمية لحماية هذه الثروة الاقتصادية الهامة لما تحققه واد سوف من نجاحات على مستوى الأسواق العالمية.[3]

لذلك كان تكوين التقنيين في مجال زراعة النخيل وإنتاج التمور من الخطوات الأساسية لتطوير هذا القطاع المهم .خاصة في المناطق الحدودية الصحراوية. ويمكن إبراز الأهداف العامة لذلك من خلال ما يلي:

- التزويد بالمعارف التقنية والعلمية حول زراعة النخيل ومتطلباتها.
- التزويد بالمهارات العملية بما يتعلق بطرق الغرس، ومكافحة الآفات.

---

1 – المرجع السابق، ص5.

2 –التمر في تونس " الدقلة المطلق بلاك بيري كينتا " .https:// aradbrading.com تاريخ النشر لا يوجد، تاريخ الاطلاع 2025/08/08

3 – وكالة الأنباء الجزائرية ، شعبة التمور :كسب رهان الجودة لتعزيز مكانة المنتوج في الأسواق العالمية. Algeria press serrice hptts://ops.dz تاريخ النشر 2023/05/13، تاريخ الاطلاع 2025/08/08 .

- العمل على تحسين الإنتاجية كما ونوعا.

ويهدف التكوين التقني في مجال زراعة النخيل إلى:

- معرفه دورة حياة النخلة(المناخ /التربة/ السقي).
- أساليب الزراعة وطرق جمع الثمار.مع طرق التسويق
- التشخيص المبكر للآفات التي تصيب النخلة أو ثمارها. وطرق مكافحتها..

والتكوين في مجال زراعة النخيل يكون عبر ورشات نظرية وكذلك حصص تطبيقية يتم من خلالها زيادة المعرفة العلمية والتقنية وكذلك التقليدية من أجل رفع كفاءة التقنيين في مجال زراعة النخيل و تحسين الإنتاج بما يسمح لهم بالمنافسة في السوق المحلية كما يهدف أيضا إلى التنمية الاقتصادية المحلية التي تسهم في تنمية المناطق الحدودية عبر آليات وقنوات التعاون العابر للحدود.

- ✓ "اقتراح إنشاء مرصد للصحة النباتية والحيوانية للولايتين لتبادل المعلومات مع إمكانية إنشاء مراكز للحجر الصحي على مستوى المعبر الحدودي"[1] .

من خلال تحديد مجالات التعاون بين الولايتين في مجال الفلاحة والزراعة والبيئة، تم التأكد على تنظيم سبل التعاون وإنشاء مرصد الصحة النباتية والحيوانية [2] . حيث يعتبر هذا الأخير أداة مهمة تهدف إلى متابعة الأمراض والآفات العابرة للحدود، وكذلك الإلمام بالمعلومات والبيانات حول النباتات في الولايتين، ومن ثمة تحليلها واستفادة الطرفين من هذه المعلومات عبر المشاركة والتبادل بما يسهم في الإنذار المبكر وإدراج خطط الوقاية، و إدارة الحد السريع من انتشار الأمراض والأوبئة.

المرصد بإمكانه أيضا أن يكون أداة للتعاون من ناحية أنه يقدم بحوثا مشتركة، يعمل على اقتراح الحلول خاصة التقنية منها، وذلك في سبيل حماية الثروة النباتية والحيوانية. وتستطيع الولايتان إنشاء هذا المرصد من خلال ما يلي:

- ضبط الإطار القانوني لإنشاء المرصد بين الولايتين وتحديد صلاحياته.

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر، مرجع سابق، ص5.

2 – وكالة الأنباء الجزائرية ، اتفاقية شراكة في إطار توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر " تونس ". hptts://ops.dz تاريخ النشر 2018/07/05، تاريخ الاطلاع 2025/08/10 .

- التأكد على أهمية هذا المرصد و"تحديد الجهات المشرفة على ذلك" .
- ضبط طرق تمويل المرصد.
- اعتماد مقر خاص بالمرصد في المناطق الحدودية، و القيام عليه من خلال منصة رقمية مشتركة.
- تحديد قنوات المعلومات المتعلقة بالشأن الفلاحي والزراعي.
- ضرورة توحيد الجهود والتنسيق المنتظم بين الخبراء والتقنيين و المزارعين.

وإنشاء مرصد للصحة النباتية والحيوانية مرتبط بعدة أهداف يمكن تحقيقها على أرض الواقع، لتجسيد بنود التوأمة بين الولايتين في ترقية المناطق الحدودية. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.
- الوقوف على حالات الأمراض والأوبئة ورصدها قبل وقوعها.
- التدريب على سبل المكافحة.

كما أن التعاقد على أهمية إنشاء مراكز للحجر الصحي على مستوى المعبر الحدودي بين الولايتين، معتمدين في ذلك على معايير الصحة والسلامة للمنتوجات الزراعية وكذلك الحيوانية.

أما بالنسبة لاختيار موقعه على مستوى المعبر الحدودي ذلك لان هذا الأخير يسهل وصول الشاحنات القادمة أو الذاهبة من السلع والحيوانات.

ويهدف هذا المركز إلى ما يلي:

- الحد من انتقال الأمراض عبر الحدود.
- تحقيق الأمن الغذائي وحماية المنتوج المحلي من المخاطر العابرة للحدود .
- تكامل الجهود بين الولايتين من أجل تبادل المعلومات الفورية حول أمراض النباتات أو الحيوانات.

- ✓ " تبادل الخبرات في مجال تربية النحل مع برمجة الزيارات لمراكز تربية النحل بالمرايسية بتونس"[1].

تربية النحل في المناطق الحدودية وتحديدا في الولايات التي تتميز بتنوع نباتي ومناخي، يسمح بتطوير منتجات العسل.إذ يعد هذا النشاط مجالا من مجالات التعاون بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية. ومن أجل إنجاح هذه التجربة لابد من طرق لتنفيذها ويتم ذلك من خلال ما يلي :

- الاطلاع الميداني على أساليب تربية النحل وجمع العسل من المربيين.
- تبادل المعلومات حول طرق الوقاية وتحسين الجودة.
- التعاون في مجال البحوث العلمية المتخصصة لدراسة السلالات المحلية للنحل وإيجاد حلول لمشاكل الانتاج.

وتعتمد هذه الطرق من أجل بلوغ الغايات والأهداف كمايلي:

- التحسين في إنتاج العسل كما ونوعا.
- القيام على إنشاء علامة مشتركة في المناطق الحدودية.
- زيادة قيمة الاقتصاد المحلي من خلال هذا المورد الهام

- ✓ "برمجة زيارة خلال شهر فيفري 2019 لولاية توزر لتبادل الخبرات في مجال تقنيات والتخزين والتعليب وتصدير المنتوجات الفلاحية والعلامات التجارية"[2]. من خلال كسب رهان التصدير والدخول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والإفريقية وجب في البداية أن تهيئ ولاية الوادي إلى عملية التصدير من جهة الخبرة في مجال تقنيات التخزين والتعليب ، والتجارة خاصة المنتوجات الفلاحية، لذلك برمجت زيارة وفد جزائري من ولاية الوادي إلى ولاية توزر لتبادل الخبرات في هذا المجال حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من الولايات التونسية الرائدة في ذلك .

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر، مرجع سابق، ص5 .

2– المرجع السابق، ص5.

ويعد هذا المجال من التعاون الاقتصادي من المحاور الهامة التي تضفي على المناطق الحدودية قيمة اقتصادية تتناسب مع طبيعة المنطقة. وتتمثل طرق تبادل الزيارات في:

- تنظيم دورات تكوينية لتدريب الفلاحين والمصنعين حول احدث طرق التخزين المبرد والمحافظة على جودة المنتوجات.
- تبادل المعلومات حول كيفية التعليب الغذائي، واستفادة الطرفين من فتح أسواق مشتركة.
- المشاركة في منصات التسويق والترويج للمنتوجات المحلية.

✓ " برمجة زيارة للوفد التونسي إلى ولاية الوادي للتعرف على واقع تطوير تربية الإبل وإنتاج حليب النوق ومشتقاته"[1]

تعتبر تربية الإبل من الأنشطة الرعوية التقليدية في المناطق الصحراوية؛ إذ يعد نشاطا تقليديا يتوارثه الأجيال، ويقوم بدور هام في تحقيق الأمن الغذائي للسكان المحليين في تلك المناطق لما له من مكانة عالية في الموروث الثقافي والصحي.

وتسهم هذه الزيارات في الاطلاع على خبرات تربية الإبل وإنتاج حليب النوق ومشتقاته، كما تسهم في ما يلي:

- معرفة طرق تربية ورعي وتغذية الإبل المتبعة في صحراء الوادي، والتكيف مع الظروف المناخية الصحراوية.
- معرفة تقنيات حلب الإبل، والمحافظة عليه وفق معايير صحية.
- مشاركة التجربة في مجال الوقاية البيطرية وتحسين السلالات.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الزيارات للوفود التونسية لولاية الوادي يمكن أن تفتح آفاقا مستقبلية تشجع على الاستثمار المشترك والثنائي لتربية الإبل في المناطق الحدودية المشتركة، مما يدعم فرص كبيرة للاستفادة من لحوم وحليب الإبل، من جهة ومن جهة أخرى فهي تمنح الكثير من الشباب فرصا للعمل.

1 -المرجع نفسه، ص5 .

وتتعلق تربية الإبل بالموروث الشعبي لساكني المناطق الحدودية، وهذا ما يضفي عليه نشاطات سياحية من خلال تقديم مهرجانات وعروض تتعلق بالإبل كالسباق، وكذلك المشاركة في الأنشطة البدوية المرتبطة بالإبل لجذب الزوار والسياح.

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فان تربية الإبل تسهم في إيجاد روابط بين المربيين في الولايتين، مما يسهل تسويق المنتجات وتعزيز العلاقات بينهم، إذ تتمثل الصناعات التي تستخرج من الإبل في ما يلي:

الجدول رقم 10 يمثل: الصناعات التي تستخرج من (الإبل)

المنتج	الفوائد الرئيسية	مجالات الاستخدام	القيمة الاقتصادية المضافة في المناطق الحدودية
حليب الإبل	غني بالبروتينات – فتامين – أحماض دهنية غير مشبعة ، مضاد الالتهاب والأكسدة	– الشرب المباشر – الأجبان – المساحيق الغذائية	– تعزيز الأمن الغذائي ،إمكانية التصدير
الأجبان	مصادر البروتين	– غذاء – منتجات غذائية تقليدية	– قابلية للتسويق السياحي على الحدود
لحم الإبل	– قليل الدهون– غني بالبروتين – مصدر للحديد	– الطهي	– تنشيط حركة أسواق المواشي في المناطق الحدودية
دهون الإبل	– مصدر للطاقة – استعمال للعلاج التقليدي	– الطهي – مرهم طبيعي	– منتجات تقليدية للتسويق في الأسواق المحلية

مصل الإبل	– محاربة الأمراض – استخدام في العلاجات المناعية	– الطب الحديث – تصنيع الأدوية	– الاستثمار في الصناعات الدوائية البيوتكنولوجية
الوبر والشعر	–عازل حراري	– صناعة الخيام – الملابس و السجاد	– دعم الصناعات التقليدية والحرف – دعم السياحة
الجلود	– متينة ومرنة	– صناعة الحقائب – صناعة الأحذية – المنتجات التقليدية	– الصناعات الجلدية المحلية – التسويق

من إعداد الطالبة اعتمادا عل المرجع التالي https://www.webteb.com. .

✓ "إعداد مشروع اتفاقية التعاون بين الغرفة الفلاحية لولاية الوادي والاتحاد الجهوي الفلاحي لولاية توزر والعمل على إبرامها في أقرب الآجال"[1] .

نظرا لخصوصية المناطق الحدودية التي تشترك في جميع المميزات وتقاسم نفس الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية، والبيئية والجغرافية من ناحية أخرى، فإن التحديات والرهانات واحدة ومشتركة ، تفرض توحيد الجهود وتنسيق الأعمال ومشاريع التعاون في المجال الفلاحي بين الولايتين وهذا الأخير من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية المشتركة من خلال دعم النشاط الاقتصادي ودعم الفلاحين والمستثمرين في المجال الفلاحي. وينعكس ذلك على تحسين ظروف الفلاحين وساكنة المناطق الحدودية المشتركة.

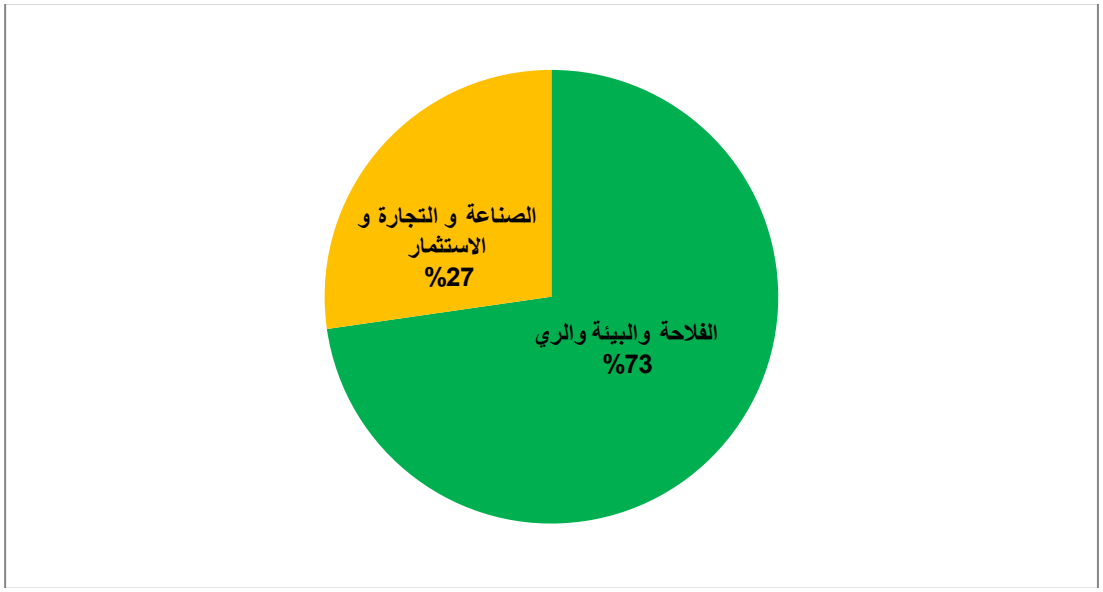
يعد التعاون الفلاحي بين غرفة الفلاحة لولاية الوادي والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري لولاية توزر عملية مهمة لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الحدودية. ويهدف هذا المشروع الى عده مجالات للتعاون أهمها:

– تبادل المعلومات والبيانات المنبعثة من الخبرة الزراعية وتربية الماشية.

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر، مرجع سابق، ص5 .

- إعداد الفلاحين وتكوينهم في مجالات مختلفة. مثل الزيتون والبطاطس.
- تبادل الأفكار في مجال الزراعة الحرارية.
- التعاون فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية و البيئية.

كما يمكن للغرفتين إتمام هذا الاتفاق من خلال آليات تنفيذ مشتركة متفق عليها من الطرفين تحدد الأنشطة المشتركة بين الطرفين، من خلال تبادل الزيارات الميدانية بين ذوي الخبرة والمستثمرين في المجال الفلاحي في كلتا الولايتين. وكآلية مهمة للتنفيذ ضرورة تنظيم المعارض الفلاحية المشتركة بين الغرفتين للتعريف المنتوجات الفلاحية المحلية.



مخطط: رسم بياني يوضح ميادين المجال الاقتصادي ونسبتها لولاية الوادي – توزر.

من المخطط نجد: أن نسبة مجال الفلاحة والبيئة والري ب 73% ونسبة مجال الصناعة والتجارة والاستثمار هي 27% .

كما تمثل نسبة ميادين المجال الاقتصادي21 % من كل الميادين الاخرى.

2- ورقلة – تطاوين.

تضمنت اتفاقية التعاون اللامزكزي المبرمة بين ورقلة وتطاوين ركائز أساسية تتمثل في دعائم التعاون اللامركزي منها:

- ✓ "إعادة دراسة الجدوى من أجل إحداث قطب فلاحي مشترك من الواحات (زراعة النخيل)".[1]

تقع المناطق الحدودية بين ولايتي ورقلة وتطاوين ضمن المناخات الصحراوية التابعة للواحات الملائمة لزراعة النخيل وتعتبر هذه الأخيرة من أهم ما يمكن أن يربط هاتين الولايتين من الجانب الفلاحي نظرا لتشابه الخصوصيات المناخية والبيئية بينهما.

تتمركز الزراعة الصحراوية في زراعة النخيل على إنتاج التمور بالدرجة الأولى بالإضافة إلى بعض الزراعات المقاومة للمناخ الصحراوي والحرارة الجفاف مثل بعض الحبوب والخضر الموسمية.

إن تطوير التعاون الفلاحي بين البرمة وتطاوين من شأنه أن يعمل على تطوير الغذاء في المناطق الحدودية مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي وخلق فرص للعمل، بالإضافة إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الولايتين، فهذا الأمر من شأنه تحقيق تنمية في المناطق الحدودية.

ومما سبق يتضح أن التعاون الاقتصادي بين ولايتي الوادي وتوزر و ورقلة وتطاوين شكل ركيزة أساسية لتعزيز التنمية المحلية في المناطق الحدودية الصحراوية، وقد ساهمت اتفاقيات التعاون اللامركزي في تنشيط الحركة التجارية وتطوير النشاط الفلاحي والصناعي ودعم تربية الإبل كأحد الموارد الاقتصادية التقليدية ذات أهمية كبيرة، كما أظهرت هذه التجربة أن التنسيق الاقتصادي بين الجانبين قادر على خلق تكامل حقيقي في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وتحويل المناطق الحدودية إلى واحات إنتاج وتبادل.

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية والثقافية.

المجال الاجتماعي أحد المحاور البارزة في اتفاقيات التعاون اللامركزي بين ولايتي الوادي وتوز/ورقلة وتطاوين، حيث مكنت هذا الاتفاقيات حرص الجانبين على جعل الإنسان

1 – الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية ،مرجع سابق، ،ص5.

محور التنمية في المناطق الحدودية؛ فقد تضمنت هذه المبادرات بنودا تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، ودعم برامج التكوين المهني والمشاريع المصغرة، وتسعى هذه الاتفاقيات إلى توطيد الروابط الاجتماعية بين السكان وترسيخ القيم الاجتماعية بين المجتمعات الحدودية.

1- الوادي – توزر

ركزت اتفاقية التوأمة بين الوادي وتوزر على ميادين المجال الاجتماعي والثقافي كما يلي:

1- 1- السياحة والصناعات التقليدية:

جاء الاتفاق ليشمل مجالات أخرى تعزز التعاون الثنائي ويفتح آفاقا أوسع للتنمية المحلية المشتركة، ونص الاتفاق:

- ✓ " تنظيم لقاء بين ممثلي الوكالات السياحية للطرفين قصد الاتفاق لدمج المنتوج السياحي للولايتين وتحضيرا للموسم السياحي.2018 2019 وكذلك وضع برنامج اتصال مشترك للترويج السياحي للولاية و هذا في نهاية شهر سبتمبر"[1].

السياحة في المناطق الحدودية محركا هاما للتنمية المحلية والإقليمية، إذ تعتبر المناطق الحدودية بوابة البلد ورمز لسيادته، وعليها تنشأ العلاقات السياسية، أما من ناحية تنميها اقتصاديا فيجب التأكيد على ضرورة تكامل جميع القطاعات وهذا ما نادت به اتفاقيات التوأمة بين الولايات.

تسهم السياحة في تنظيم الحركة الاقتصادية من خلال استقطاب الزوار من البلد المجاور، وهذا ينعكس علىلمجالات هامة أخرى كالإيواء والنقل والخدمات والتجارة، أما السياحة الحدودية فهي تدعم الروابط الاجتماعية والثقافية بين الزوار والمجتمعات. وأكد الولاة على أهمية تعزيز الاستثمار والشراكة، مع تنظيم أيام إعلامية للترويج للسياحة في المناطق الحدودية. والاستفادة من الخبرات التونسية إلى جانب إعداد برامج مشتركة بين البلدين[2].

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر مرجع سابق ص5 .

2 – جميلة علاق ،مرجع سابق ص217.

ينعكس هذا الجزء من الاتفاق على التوجه الاستراتيجي نحو التكامل بين ولاية الوادي وولاية توزر من خلال دمج الوكالات السياحية وتوحيد المنتوج السياحي ضمن عدة عروض موجهة للسائحين الاستفادة من السياحة في المناطق الحدودية.

أما عن البرامج الاتصالية للترويج السياحي فإنه له علاقة بالتنمية في المناطق الحدودية وذلك من خلال توحيد الهوية السياحية لهذه للمناطق واستهداف نفس الفئات. وفي السياق نص الاتفاق على[1]:

- ✓ " زيادة على ذلك يقوم الطرفان بتحديد موعد لقاء مشترك جزائري تونسي لتحضير الموسم السياحي الصحراوي 2018 – 2019. وكذلك وضع برنامج اتصالي مشترك للترويج السياحي للولايتين وهذا نهاية شهر سبتمبر عبر جميع وسائل الاتصال المكتوبة والمسموعة والمرئية، وكذلك إمكانية تجسيد جولات سياحية نموذجية مؤطرة ومرفقة بوسائل الإعلام للولايتين".
- ✓ "تجديد منتوج سياحي موحد يمكن تسويقه من طرف الوكالات السياحية للبلدين"
- ✓ "ضبط برامج الاحتفالات والمهرجانات المحلية والوطنية والدولية لكلتا الولايتين لاستغلالها كمنتوج سياحي".

تعكس هذه البنود النهج السليم نحو التكامل السياحي بين ولاية الوادي وولاية توزر من خلال الزيارات ودعم العروض ضمن منتوج سياحي مشترك، كما أن إعداد برنامج اتصالي موحد للترويج السياحي يعزز الهوية السياحية المشتركة ويضمن وصول الرسائل الترويجية إلى شرائح أوسع من الأسواق المستهدفة وهذه المبادرة من شأنها أن تدعم التنمية المحلية.

يوضح هذا الفرع أهمية التخطيط المشترك المسبق بين الجانبين "الوادي وتوزر" ففي هذه اللقاءات يتيح تبادل المعلومات ويوفر صورة متكاملة للمنتوج السياحي الصحراوي أمام السياح المحليين والأجانب. وهذه الصورة أيضا تسهم في رفع القدرة التنافسية للمناطق الصحراوية الواقعة بين الولايتين. وتدعم التنمية المحلية المستدامة من خلال تنشيط السياحة

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر مرجع سابق ص5 .

ودعم الاستثمار.ورغبة من تونس لإعادة الإعتبار للسياحة الصحراوية وإحياء أماكن عديدة لها قيمتها في استقطاب الزوار.[1]

لقد ارتكزت اتفاقية التوأمة بين ولايتي "الوادي وتوزر" على عملية الدمج بين الفاعلين السياحيين وكذلك وضع البرامج الاتصالية المشتركة من عملية الترويج السياحي الصحراوي بما يعكس الأهداف الاقتصادية والثقافية للطرفين ليشكل في النهاية قاعدة أساسية لتعزيز التعاون والتكامل الحدودي، والى جانب ذلك فإن القطاع السياحي تضمن ضرورة تكوين القائمين على قطاع السياحة بالوادي وكسب الخبرات من نظيرتها توزر. وذلك فيما يلي :

- ✓ "برمجة دورات تبادل للتكوين والرسكلة مع ولاية توزر، سواء على مستوى معهد الفندقة بتوزر أو الفنادق وهذا خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018. مع فتح تبادل الخبرات بين المؤسسات الفندقية للولايتين"[2]

إذ أن تبادل الزيارات بين المهنيين في قطاع الفندقة بالوادي وتوزر تعتبر من آليات تعزيز الخبرات الميدانية وتبادل المعلومات والأفكار في مجال تسيير وإدارة الفنادق. كما أن هذه الزيارات خاصة من الوادي إلى توزر، تتيح الفرصة للتكوين واكتساب التجربة الناجحة في مجال الاستقبال، وخدمات الإيواء والتسويق السياحي، والتعرف على أساسيات وتحسين الجودة والخدمات المميزة. أما عن الرسكلة وإعادة التأهيل فهي خاصة بالمورد البشري الذي يجب رفع كفاءته من خلال تطوير المهارات والقدرات للطاقم الفندقي، ويتم ذلك من خلال برامج تدريبية تتعلق بكيفية التواصل مع الزبائن وإدارة الحجز ومعايير السلامة والنظافة.

وكل ما يتعلق بالجانب الفندقي من شأنه أن يسهم في تعزيز جاذبية المناطق الحدودية كوجهة سياحية مشتركة بين الولايتين.

- ✓ " تنظيم لقاء بين مندوبية الصناعة التقليدية بتوزر وغرفة الصناعة التقليدية بالوادي من أجل رفع برنامج مشترك للتبادل في المعارض وكذلك خبرات المكونين في مجال

[1] التجاني غريسي، جمال غريسي،"أهمية التعاون اللامركزيفي تنمية الأقاليم الحدودية "اتفاقية التوأمة بين ولايتي الوادي الجزائرية وتوزر التونسية أنموذجا"، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد الخاص، 2022، ص259.

2 – المرجع نفسه، ص5 .

الصناعة التقليدية، مع الاتفاق على تنظيم أيام إعلامية أو دراسية للتعريف بالقدرات السياحية للولايتين مع ضرورة فتح ورشات للتكوين في التخصصات"[1].

اتفق الطرفان على أهمية تنظيم لقاءات بين غرفة الصناعة التقليدية بتوزر وغرفة الصناعات التقليدية بالوادي. بهدف صياغة برنامج مشترك يتضمن التبادل المنظم للمشاركة في المعارض الحرفية، مما يسمح بعرض المنتجات التقليدية والحرف على نطاق واسع. كما يشمل البرنامج الذي نصت عليه الاتفاقية تبادل الخبرات بين المكونين في جميع تخصصات الصناعات التقليدية. هذا ما يزيد من مهارة الحرفيين ،وجودة المنتجات.

2-1 الصحة والشؤون الاجتماعية:

1-2-1 في مجال الصحة العمومية:

تضمت الاتفاقية بندا مهما يتعلق بالصحة العمومية له ستة فروع تتناول الوقاية والصحة والمؤسسات الصحية كالتالي[2]:

- ✓ "تبادل المعلومات الوقائية والصحة وذلك عن طريق الوسائل الالكترونية لسرعة التدخلات"
- ✓ "المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية المنظمة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص"

إذ اعتمد الطرفان الأدوات والتقنيات التكنولوجية من أجل تبادل المعلومات والبيانات والأفكار في المجال الصحي، لإيجاد حلول للمشكلات المطروحة على المستوى الصحي في أسرع وقت.

كما تم اعتماد الملتقيات والندوات العلمية كوسيلة يتم من خلالها المشاركة في طرح القضايا الصحية بالمناطق الحدودية و تبادل المعلومات والخبرات في المجال الطبي واستخدام المعدات والتقنيات الطبية ، وذلك على مستوى القطاعين العام والخاص من أجل دعم التنسيق ومواجهة التحديات الصحية في المناطق الحدودية مثل الأمراض المنتقلة وتعزيز برامج التلقيح وغيرها من الخدمات الصحية. كما تشجع هذه الملتقيات على إنشاء

1 – المرجع السابق، ص5.

2 – المرجع نفسه، ص7.

أنظمة وبروتوكولات علاجية موحدة، ورفع مستوى تكوين الأطباء وكذلك الممرضين، كما يتم نشر الثقافة الصحية في المجتمع الحدودي. ومن ناحية أخرى تم التعاقد على توأمة المؤسسات الصحية من خلال :

- ✓ " توأمة كل المؤسسات الصحية والخاصة بالتكوين شبه الطبي المتواجدة على مستوى الولايتين" [1] .

يحرص البلدان الجزائر وتونس على توطيد علاقات التعاون الثنائي في المجال الصحي، بما يطمح له الشعبان، تماشيا مع التحديات الصحية المشتركة التي تواجه المنطقة. وتم التأكيد على عدة نقاط أبرزها صناعة الأدوية وتبادل الخبرات والخدمات والتنسيق بين المؤسسات الصحية وكذلك تنظيم دورات التوأمة والأيام العلمية[2].

وتعرف التوأمة في المجال الصحي على أنها:" تعاون رسمي وجوهري بين المنطقتين لتحسين أدائهما في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية. وتصنف شراكات التوأمة المبرمجة للطرفين إلى مناطق عالية الأداء ومنخفضة الأداء نسبيا. ويهدف هذا التقسيم التكويني إلى استخدام نموذج للأنظمة المستمدة تجريبيا كإطار تحليلي لتوثيق المدخلات والمخرجات كإستراتيجية شراكة بشكل منهجي" [3].

وبناء على ذلك فإن التوأمة بين المؤسسات شبه الطبية بين الولايتين تتضمن ما يلي:

- برامج، من خلالها يتم تدريب الطلبة والمهنيين.
- تبادل الإطارات والأساتذة بين مؤسسات شبه الطبي.
- إعداد الأبحاث المشتركة في مجال التمريض.
- تحديد مشترك لمناهج التكوين وفق المعطيات الدولية.
- تطوير الأجهزة والمعدات من خلال التمويل المشترك.

كما تهدف هذه التوأمة إلى:

---

1 –المرجع السابق ص10

2 – الجزائر و تونس تبحثان تعزيز التعاون في المجال الصحي ،يومية الموعدhttps://elmouid.dz تاريخ النشر 2025/08/15 تاريخ الاطلاع 2025/08/10.

3 – Accelerating the performance of district health systems towards UHC Via twinning partnerships. https://bmchrathserrres.biomedcentral.com . تاريخ الاطلاع 2025/08/10

- تطوير قدرات ومستويات الممرضين من خلال التدريب.
- تبادل الخبرات والمعارف في مجال الرعاية الصحية.
- تعزيز التعاون العابر الحدود.

وكذلك اقتراح التوأمة بين المؤسسات الصحية تم الحديث عن:

✓ "استعمال تقنيات الطب عن بعد سواء في القطاع الخاص أو العمومي"[1]

ووعيا من الطرفين لمدى أهمية استخدام تقنيات الطب عن بعد مجاراة للتحولات المتسارعة التي تشهدها القطاعات الصحية في العالم، أصبح اليوم الاهتمام بهذا الأمر ضرورة لدعم مقدرات المنظومات الصحية خصوصا في المناطق الحدودية التي تعاني نقصا في جميع المواد والموارد. وهذه الاتفاقيات كانت بمثابة إطار علمي لتوظيف هذه التقنيات الحديثة بما يتماشى مع إمكانيات التبادل والتطوير للكوادر والمنظومات والأجهزة الصحية. وتحسين مستوى الصحة العمومية في المناطق الحدودية بما يضمن بيئة صحية مستجيبة لتطلعات الساكنة. ومنه يتم تقليص الفوارق الجهوية والجغرافية بين المناطق.

"تتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانيات هائلة لمعالجة بعض التحديات التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في توفير خدمات رعاية صحية سهلة، واقتصادية وعالية الجودة. ويستخدم الطب عن بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتغلب على الحواجز الجغرافية وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية. ويعدّ هذا مفيدا بشكل خاص بالمجتمعات الريفية المحرومة في الدول النامية"[2]

ويستمر الحديث في الشأن الصحي من خلال عدة بنودأخرى تم الاتفاق عليها وهي :[3]

✓ "التكفل المشترك لسكان المناطق الحدودية من خلال إنشاء لجنة طبية مشتركة".

---

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر مرجع سابق ص10.

2– World Healthorgai Zatin Telemedicine: Opportunities anddev lopment in Member state hptts://www.afro.who .int .2025/08/15 تاريخ الاطلاع. .

3 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر مرجع سابق ص10.

✓ "التكفل بكل المجالات الاستعجالتية على مستوى كل المؤسسات الصحية".

من خلال اعتبار المناطق الحدودية بين الولايتين من الفضاءات الصحراوية الأكثر هشاشة في البنية الصحية وذلك لبعدها عن المراكز الطبية الكبرى. واقترح الطرفان إنشاء لجنة طبية مشتركة بين المؤسسات الصحية الجزائرية التونسية ، إذ تشكل هذه اللجنة إطارا منظما للتنسيق والتكفل بجميع الحالات وخاصة الاستعجالتية منها لسكان الحدود خاصة تلك التي تتعلق بـ:

- التشخيص، وبروتوكولات العلاج.
- تبادل المعارف والكوادر الطبية والشبه طبية.
- التكفل العاجل للحالات الاستعجالتية .

ويسهم هذا التدخل في تحسين المستوى الصحي والخدمة الصحية لسكان الحدود بما يعكس فعليا أهداف التوأمة في بعدها الصحي.

1-2-2 الشؤون الاجتماعية:

✓ "تبادل الخبرات في مجال التكفل المؤسساتي و الجمعوي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع تبادل الزيارات للمؤسسات والمراكز المختصة في كلا الولايتين" [1].

لم تهمل الاتفاقية البعد الإنساني والاجتماعي لساكني المناطق الحدودية، إذ يعتبر التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة أحد تجليات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. إذ أن هذه الفئة غالبا ما نجد لها ظروفها الخاصة المتمثلة في الإقصاء الوظيفي والتهميش خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق الحدودية.

جاءت اتفاقية التوأمة بين الوادي وتوزر لتبرز أهمية التعاون الاجتماعي من خلال تبادل الخبرات والزيارات بين المؤسسات والجمعيات في مجال التكفل بهذه الفئة من الجوانب الطبية والاجتماعية والمراكز المختصة مثل مراكز إعادة التأهيل ومراكز الإدماج المهني.
إذ بيّن هذا البعد من الاتفاقية البعد الإنساني والاجتماعي للتوأمة إذ أنها لم تهتم فقط بالجانب التنموي المادي، وإنما ذهبت إلى تكريس قيم التضامن و التعاون الاجتماعي والاهتمام بجميع فئات المجتمع في المناطق الحدودية لبلوغ التنمية البشرية ويهدف هذا البند إلى:

1 – المرجع السابق، ص 10.

- ضمان خدمات علاجية و تأهيلية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تبادل التجارب الناجحة بين الطرفين .
- التدريب على كيفية إدماج هذه الفئات في الحياة الاقتصادية.
- تنمية المهارات والمواهب لدى فئة الاحتياجات الخاصة.

✓ "تنظيم ملتقيات و زيارات لتبادل الخبرات والمعلومات بين الأخصائيين الاجتماعيين لكلتا الولايتين مع تنظيم زيارات استطلاعية حول التكفل الأحسن بالفئات المهمشة والاطلاع على النشاط الاجتماعي والجمعيات "[1]

أضافت الاتفاقية فرعا آخر يتعلق بالشؤون الاجتماعية وتحديدا التكفل بوضعيات أصحاب الاحتياجات الخاصة، وذلك بتطرقها إلى ضرورة إقامة ملتقيات تجمع بين الأخصائيين الاجتماعيين من الولايتين "الوادي وتوزر" والتي يمكن اعتمادها كأداة لتبادل الخبرات والمعارف الخاصة في سبيل التكفل بهذه الفئات.

تسهم هذه الملتقيات أيضا في تطوير وتوحيد المقاربات البيداغوجية والاجتماعية. وتكوين فِرق لها القدرة على مواجهة التحديات التي تواجه هذه الفئات في المناطق الحدودية لأن الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية لديها القدرة على التكفل بهذه الشريحة داخل المراكز من أجل تشجيعها ودعمها والعمل على مساعدة المختصين والمدرسين ليكونوا حافزا ومشجعا لهم، كما أن عملية التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة هي عملية رفيعة المستوى وضرورية من أجل التكفل بهم استعدادا لادماجهم في الحياة العامة مستقبلا[2] .

1-2-3 الشباب والرياضة:

وفي مجال الأنشطة الشبابية والرياضة اتفق الطرفان على ما يلي[3]:

✓ "دورة الرياضة خلال شهر جويلية 2018 لكرة القدم بوفد مقدر ب 30 فردا بالوادي"

1 – المرجع السابق، ص10.

2 –فتحي زقعار، لمين نصيرة،" دور جمعيات المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة"، مجلة دفاتر المخابر، المجلد 5.العدد 01، 2010، ص 137 .

3 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر مرجع سابق ص8.

- ✓ "سباق الأخوة بمناسبة أحداث ساقية سيدي يوسف 8 فيفري انطلاقا من حزوة إلى الطالب العربي".
- ✓ "مهرجان مراكز التكوين لكرة القدم خلال فترة من 20 إلى 30 ديسمبر. 2018"
- ✓ "مهرجان إبداعات الشباب بولاية توزر خلال ديسمبر 2018 ولاية الوادي خلال مارس 2019" .

هذه البنود من محور "الشباب والرياضة" تميزت بـ:

- الطابع الظرفي، إذ أنها تحدد نشاطا لمرة واحدة فقط فيظل محدود الأثر، ويربط بالموعد المحدد دون أن يتعمق في الآليات الدائمة.
- لا يمكن تحديد موعد في الاتفاقية إلا إذا كان لهذا البند أثرا مستداما في تنمية المناطق الحدودية.
- لا يوجد مؤسسات اجتماعية أو شبابية تتكفل بمثل هذه التظاهرات.
- كذلك ضعف البعد التنموي في مثل هذه البنود، إذ أن الأنشطة المحدودة زمنيا قد تخدم الجانب الرمزي والشكلي والإعلامي فقط، فلا يمكن أن تتحول إلى مشاريع عملية ناجحة، إذ أن التنمية الحدودية تستند إلى مشاريع واستراتيجيات طويلة أو متوسطة المدى، وليس إلى مواعيد محددة .

رغم أن تنظيم دورة رياضة كرة القدم في جويلية 2018 يمثل خطوة ايجابية لتعزيز التواصل بين الشباب في المناطق الحدودية، إلا أن تحديدها في شهر جويلية 2018 جعل آثارها تنتهي بانتهاء الموعد المحدد. وإن كان مرتبطا بكل شهر جويلية من كل سنة فإن هذا الحدث يتحول إلى رافد هام للتقارب الاجتماعي بين شباب المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين. وكان من الأجدر تحويل هذا الموعد إلى برنامج رياضي بين الجانبين لضمان الاستدامة و الأثر الاجتماعي والثقافي.

وإضافة إلى تلك الفروع فهناك فروع أخرى تتعلق ببند "الشباب والرياضة" محددة أيضا بمواضيع معينة أقيمت لتعزيز أواصر الأخوة والصداقة بين الشباب في المناطق الحدودية المشتركة بين ولايتي الوادي وتوزر وهي[1]:

- ✓ "لقاء لتبادل الخبرات بين إطارات الشباب خلال الفترة من 25 إلى 30 ابريل 2019 بولاية الوادي ومن1 إلى 5 ماي 2019 بولاية توزر".
- ✓ "دورة رياضة عالمية" الصداقة والأخوة" من 30 إلى1 ماي 2019 بولاية الوادي و خلال 2020 بولاية توزر " سنة بسنة"
- ✓ "المشاركة في المخيم العلمي بولاية توزر خلال شهر مارس 2019" .
- ✓ "تبادل الخبرات في مجال انجاز الهياكل الشبابية والرياضة:
  - خلال شهر أكتوبر 2018 بولاية الوادي.
  - خلال شهر نوفمبر 2018 في ولاية توزر".

4-2-1 قطاع الثقافة

- ✓ "المحافظة على البرنامج المقدمة من طرف الجانبين الجزائري وولاية الوادي و المتمثلة في التظاهرات والمهرجانات الفنية التالية:[2]
  - الملتقى المغاربي للمكتبات.
  - عيد ألف قبة وقبة.
  - الأيام المغاربية للمسرح.
  - المهرجان الدولي لوس.
  - تظاهرات النجع.
  - عرس البادية(شهر التراث).

تتميز ولاية الوادي بتراثها اللامادي، ويعتبر هذا الأخير مقوما من مقومات التعاون الحدود الجزائري التونسي، إذ تجمع بين الولايتين أصالة وثقافة واحدة تبرز التقارب الثقافي والهوياتي الكبير بين المجتمعين الحدوديين.

1 – اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر، مرجع سابق، ص10

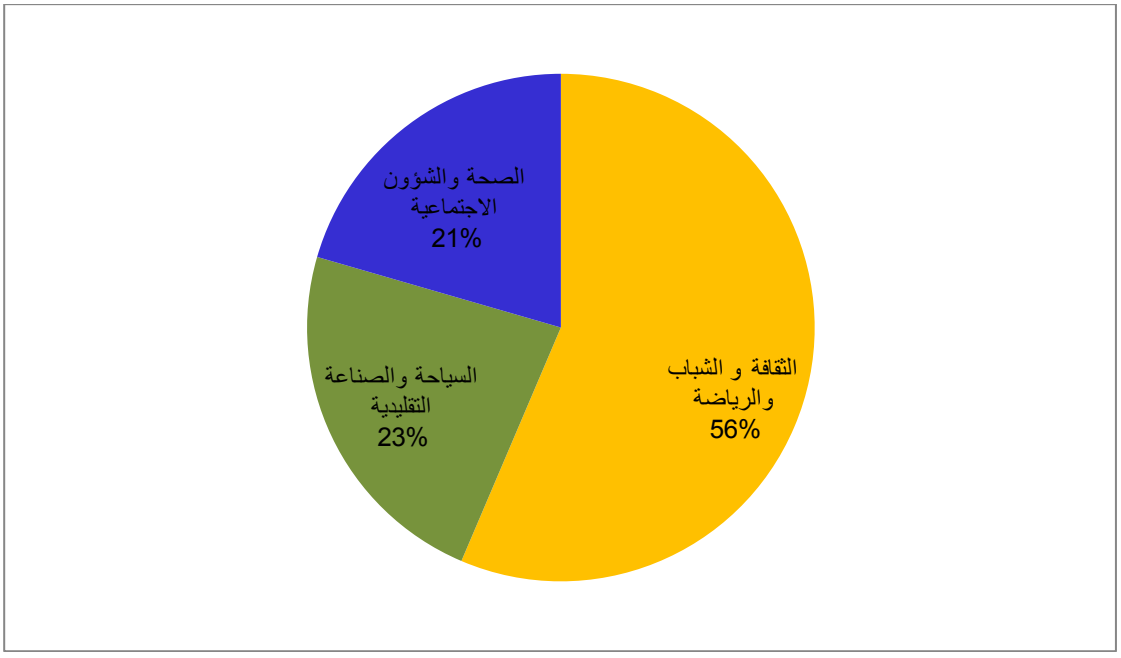
2 – المرجع السابق، ص7.

كما تتميز ولاية الوادي أيضا بمخزون وموروث شعبي يتمثل في عادات و تقاليد وتظاهرات ومهرجانات فنية.

أما عن الجانب التونسي ولاية توزر [1]

- المهرجان الدولي للشعر توزر.
- مهرجان بوهلال للسياحة والتراث.
- مهرجان تريتو نيس.
- المعرض الدولي للفنون التشكيلية.
- المهرجان الدولي للواحات.

"بالإضافة إلى مشاركة الجانب الجزائري الممثل في ولاية الوادي في مهرجان الواحات خلال شهر مارس 2018 ومهرجان الخيام بحزوة "[2] وبدورها ولاية توزر تتميز بمهرجانات شعبية ثقافية تستقطب المشاركين من خلال كلتا الولايتين، ويعبران على مدى أهمية التقارب والتعاون الثقافي بين المجتمعين الحدوديين في الولايتين(الوادي وتوزر).



مخطط: رسم بياني يوضح ميادين المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها بين ولاية الوادي – توزر.

1 – المرجع نفسه، ص 7.

2 – المرجع السابق، ص8.

من المخطط نجد: أن نسبة مجال الثقافة و الشباب والرياضة 56% ونسبة مجال السياحة والصناعة التقليدية هي 23% ومجال الصحة والشؤون الاجتماعية هي 21% .
كما تمثل نسبة ميادين المجال الاجتماعي والثقافي حوالي 75 % من كل ميادين الاخرى.

2 – ورقلة – تطاوين

2-1 مجال التكوين المتبادل

- "التكوين بين ولايتي ورقلة وتطاوين في مجالات الطاقة والبترول من الجانب الجزائري والخدمات و الفندقة والسياحة من الجانب التونسي" [1]

لقد شمل اتفاق التعاون الحدودي إلى أقصي الحدود الجزائرية التونسية إلى ولايتي ورقلة وتطاوين ، حرصا من البلدين على تعميق وتعميم مجالات التعاون. وشموليتها إلى كل الولايات الحدودية المشتركة، وكان الرهان بين ولايتي ورقلة و تطاوين على نقاط القوة لكل من الولايتين وهي مجال الطاقة والبترول من جانب ولاية ورقلة، والفندقة والسياحة في جانب ولاية تطاوين.

إن التعاون في مجال التكوين بين الولايتين في هذه التخصصات يبرز لنا أهمية كل منطقة وكل ولاية. وما تزخر به من مقومات تؤهلها إلى إدراج برامج للتعاون والتشارك مع الولاية المجاورة لها.

التكوين في قطاعين مختلفين (البترول، السياحة) يعكس نظرة صناع القرار في تطوير المشاريع وتنمية هذه الولايات. وهذا التكوين في هذين المجالين المختلفين اللذين يعكسان خصوصية كل منطقة له أثر اجتماعي مهم جدا، حيث يستهدف المتربصين على مستوى الولايتين مما يقلل مسألة هجرة الشباب نحو المدن الأخرى، ويكون من خلال

1 –الإذاعية الجزائرية ،مراد ورقة طريق تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتدرج في "صميم الأولويات الراهنة " تاريخ النشر 2024/01/30 –تاريخ الاطلاع 15/08/ 2025 https://news.radioalgeri.dz.

التشجيع على اكتساب مهارات مهنية متطورة تترجم إلى فرص عمل محلية. ومن جهة أخرى التكوين المتبادل بين ولايتي ورقلة و تطاوين يفتح آفاقا أمام المجتمعات للتقارب الثقافي. والتعاون.الاجتماعي يعمل على توطيد العلاقات الأسرية والأخوية القائمة عل الحدود.

أما من الناحية الاقتصادية فان هذا التكوين هو نموذج للتنوع الاقتصادي ونموذج للتكامل بين الولايات الحدودية، وإن اختيار هذين القطاعين (البترول ،السياحة) يعزز استدامة المشروع التكاملي، ويهدف إلى تنمية المناطق الحدودية المشتركة بين الولايتين.

إن التكوين المشترك والمتبادل بين ولايتي ورقلة وتطاوين في مجالين مختلفين يعتبر آلية هامة من الآليات العملية للتنمية المستدامة في المناطق الحدودية، لأنه يجمع بين شراكات اقتصادية هامة تتميز بها كل منطقة ، وكذلك هي فرصة للتكامل الحدودي من جهة ومن جهة أخرى نموذج للتكامل المغاربي ويمكن تلخيص الأثر التنموي لهذا المشروع التكاملي على تنمية المناطق الحدودية كما يلي :

توسيع الاقتصاد الحدودي:

- ورقلة متخصصة في الطاقة والبترول.
- تطاوين متخصصة في السياحة الصحراوية .
- **إيجاد فرص عمل جديدة للشباب:**
  - في الشركات البترولية
  - في النزل السياحية.
- **مكافحة التجارة غير القانونية من خلال :**

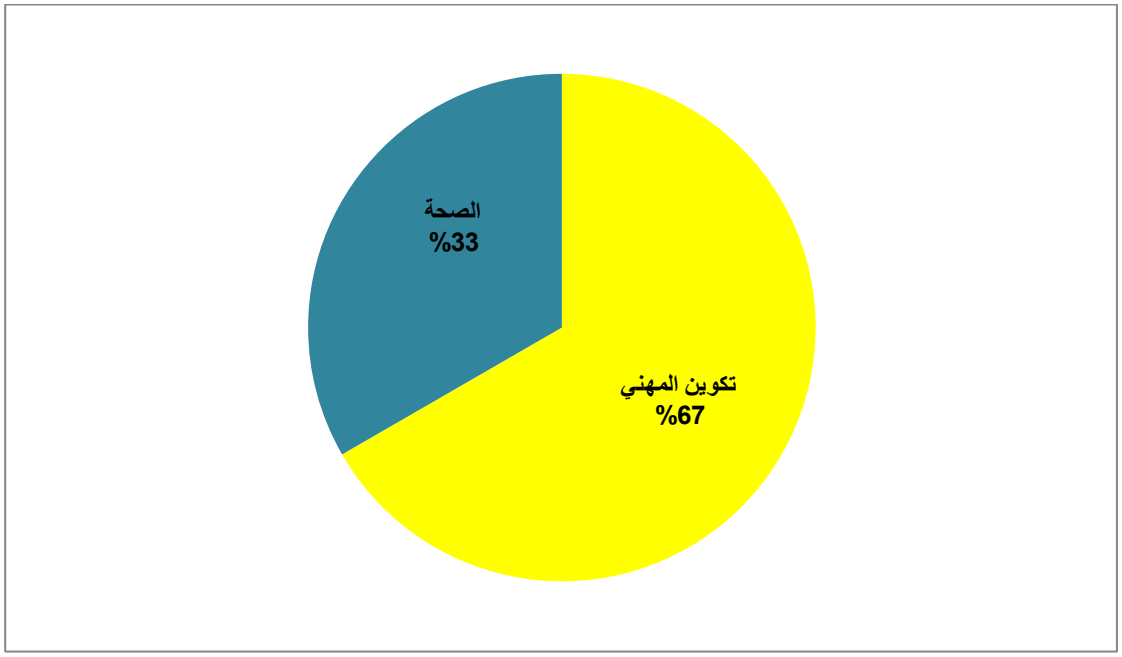
توفير مناصب عمل لتشغيل اليد العاملة المؤهلة (بالتعاون مع التكوين) لمكافحة التهريب و التجارة غير المشروعة.

2-2 الصحة

✓ "وضع آليات الضرورية لمتابعة وضعية قطعان الإبل والثروة الحيوانية عموما، من حيث التلقيح وتبادل الخبرات والمعلومات فيما يخص الصحة الحيوانية"[1]

في مجال الثروة الحيوانية ذهب الولاة للاعتماد بأنه هناك مجال للتعاون في هذا القطاع المهم وهو الإبل، وتبادل الخبرات بين الولايات في مجال وضعية تربيتها والاستفادة من ألبانها و وبرها؛ ومن جهة أخرى فان الثروة الحيوانية تضم فصائل أخرى. لذلك يجب التركيز على وضع الآليات اللازمة للمحافظة على هذه الثروة، وتبادل المعلومات والبيانات في مجال الصحة الحيوانية.

ويعد نشاط تربية الإبل موردا اقتصاديا تقليديا مشتركا بين الولايتين، وتبادلا للخبرات والتجارب في هذا الشأن.



مخطط: رسم بياني يوضح ميادين المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها ولاية ورقلة – تطاوين

1 – الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية ،مرجع سابق، ص5.

من المخطط نجد: أن نسبة مجال التكوين المهني 67% ومجال الصحة هي 33% .
كما تمثل نسبة ميادين المجال الاجتماعي والثقافي حوالي 60 % من كل ميادين الاخرى

وبناءً على ما سبق تبين أن التعاون الاجتماعي بين الولايات المذكورة يمثل خطوة مهمة في دعم التنمية الاجتماعية بالمناطق الحدودية الصحراوية، فقد ركزت اتفاقيات التعاون اللامركزي على تعزيز الخدمات الاجتماعية وتحسين أوضاع الفئات الهشة وتمكين الشباب من خلال برامج التبادل والتكوين والتمريض ودعم المبادرات التعليمية. وهذا ما يؤدي إلى توطيد الروابط الاجتماعية بين السكان المحليين.

الفصل الرابع: أثر اتفاقيات التوأمة على واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية

تمهيد

دراسة القضايا الحدودية في السياقات المعاصرة لم تعد مُقتصرة على الجوانب الأمنية أو الإدارية الضيقة، بل باتت ترتبط بمسارات التنمية المشتركة والتكامل بين الدول خاصة بين الدول المتجاورة؛ وفي هذا الصدد تبرز أهمية التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية باعتباره إحدى قنوات التواصل الحديثة التي تسمح للولايات والمجالس المحلية والجامعات الحدودية بالقيام بأدوار فاعلة تتجاوز الطابع الكلاسيكي للعلاقات بين الدول.

تعتبر اتفاقيات التوأمة ومشاريع التعاون بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية الأساس المؤسسي الذي يمكنه بناء جسور الثقة وتطوير آليات التنسيق والتكامل لتنمية المناطق الحدودية المشتركة.

إن الأهمية الجوهرية لهذه الاتفاقيات لا يمكن قياسها بمجرد عقدها في أطر قانونية وسياسيه تنظيمية، بل تبرز من خلال ما تحققه من إنجازات عملية مجسدة على أرض الواقع.

إن ما يمكن الحديث عنه هو مدى الانتقال من المستوى النظري للاتفاقيات إلى المستوى التطبيقي الميداني في مجالات كثيرة منها التنسيق الأمني وحماية الحدود، تعزيز السياحة والاهتمام بالصناعات التقليدية، تبادل الخبرات في مجال إخماد الحرائق. وكذلك التعاون في المجال الجامعي والتعليم العالي من خلال اتفاقيات (5 + 5).

وعليه فإن هذا الجزء البحثي يهتم بإبراز أهم الانجازات التي تحققت على أرض الواقع من خلال اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية والتونسية، وربط هذه الانجازات بأبعادها التنموية على المناطق الحدودية المشتركة ومدى تحسين واقع المناطق الحدودية، وتحقيق التحديات التي تواجهها

وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، عنون المبحث الأول بإنجازات ذات طابع اقتصادي أما المبحث الثاني فكان موسوما بـ: انجازات ذات طابع علمي وثقافي. والمبحث الثالث فتطرق ل: الانجازات في المجال الأمني و البيئي.

المطلب الثالث: تأهيل شبكة الطرقات والمعابر الحدوية.

يمثل تطوير البنية التحتية أحد الجوانب الأساسية في اتفاقيات التعاون اللامركزي المبرمة بين ولايتي الوادي وتوزر، ورقلة وتطاوين. ركزت هذه الاتفاقيات على تحسين شبكات النقل والربط الحدودي بما يخدم التنمية المحلية المشتركة، فقد تضمنت البرامج إعادة تأهيل شبكة الطرقات وتوسيعها لضمان إنسيبابة الحركة بين المناطق الحدودية إلى جانب حمايتها وصيانتها كشريان حيوي في التجارة والتبادل الاقتصادي. كما تم إدراج مشروع إنشاء معبر حدودي بمنطقة البرمة بورقلة لتعزيز المبادلات وتنشيط التبادل الاقتصادي بين الجانبين ، و إنشاء محطة للطاقة الشمسية تستثمر الثروة الطبيعية للمناطق الصحراوية في إنتاج الطاقة النظيفة ودعم الأنشطة التنموية . المبادرات المشتركة تعكس مدى الوعي بأهمية البنية التحتية كعامل استراتيجي لتقوية التكامل الحدودي وتحقيق التنمية المحلية في المناطق بين الجزائر وتونس.

1- الوادي – توزر

1-1 شبكة الطرقات

- ✓ "تنظيم ندوة علمية من الجانبين حول كيفيات صيانة وحماية شبكة الطرق بالتنسيق مع مخابر الأشغال العمومية والمؤسسات الفاعلة في الميدان. وهذا خلال شهر نوفمبر 2018من الجانب الجزائري وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي "[1].

تعد شبكات الطرق من العناصر الأساسية للبنية التحتية، التي من شأنها أن تدعم التنمية المحلية والروابط الحدودية بين الولايتين، ونظرا لما تعرفه هذه الشبكات من نقائص وتحديات فإن تنظيم ندوات علمية متخصصة مع مشاركة مخابر الأشغال العمومية يعد حلا عمليا لمواجهة مشكلات الطرقات وصيانتها، وكذلك مناقشة الحلول الممكنة وتطوير آليات الوقاية والإصلاح المستندة إلى أسس علمية. حيث تمكن قرائتها كما يلي:

1 اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي – ولاية توزر،مرجع سابق، ص6.

- مناقشه نتائج التحاليل والتقارير التي تقدمها المخابر المتعلقة بحقيقة شبكة الطرقات مما يسمح بالتدخل السريع.
- نقل المعارف فيما يتعلق بتعيين وتأطير الكوادر والتقنيين في شؤون الصيانة الحديثة.
- تنسيق الجهود وتوحيدها من خلال إيجاد نظام عملي وتقني مشترك لصيانة الطرق ذات الطابع الحدودي .
- توثيق التجارب الناجحة مما يثري الرصيد المعرفي للمؤسسات بين الطرفين.

ومنه فإن تنظيم هذه الندوة العلمية حول صيانة شبكات الطرقات يشكل أداة فعالة لتحسين مستوى البنية التحتية الحدودية التي تسهم في تعزيز التكامل المؤسسي والتقني بين الولايتين، ويرفع كل الحواجز والتكاليف مما يدفع بعجلة التنمية المحلية في المناطق الحدودية.

- ✓ " برمجة زيارات ميدانية للمشاريع في تطوير الإنجاز الاطلاع على تجارب الطرفين والطرق التقنية للإنجاز والصيانة وكذلك المواد المستعملة وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي"[1]

في إطار التوأمة والتعاون اللامركزي الحدودي بين ولايتي الوادي وتوزر فإن الزيارات الميدانية للمشاريع في طور الإنجاز أحد الأساليب التي تؤكد على وحدة الجهود، وتحمل مسؤولية التعاون الذي يتيح تبادل الخبرات وتقييم الآليات والإنجاز وتجسيد هذه المشاريع.

إن الزيارات الميدانية للمشاريع قيد الإنجاز تسمح للقائمين عليها من الفاعلين المحليين على الإطلاع المباشر والإشراف الثنائي للإنجاز وتقييم الأعمال وتجاوز المشكلات القائمة أثناء الإنجاز. لذلك فإنه يتطلب ما يلي:

- تمكين الزيارات الميدانية للمشاريع قيد الإنجاز من الوقوف مباشرة على أساليب وتقنيات العمل المعتمدة وكذلك مراحل الإنجاز، وتحصيل الخبرات.
- زيادة فرص التعاون من خلال تدخل مصالح أحد الطرفين في المشاريع ويمكن للطرف الآخر من الاستفادة من مشروع قيد الإنجاز.

1 المرجع السابق، ص6.

- تبادل الحلول من خلال الإطلاع على المشاكل القائمة في المشاريع وكيفيه التعامل معها من قبل أصحابها. مما يعزز مبدأ الشراكة والتعاون.

ومن ذلك فإن الزيارات الميدانية للمشاريع قيد الإنجاز من أدوات التعاون والشراكة التي تتيحها التوأمة بين الولايتين، إذ تسمح هذه الزيارات بالفهم العميق للتحديات المشتركة. والاقتراح الثنائي للحلول الناجعة ودعم الكفاءات المحلية. وهي من ناحية أخرى تمثل الجانب العملي لاتفاقيات التوأمة التي تسهم بشكل مباشر إلى إحداث تنمية للمناطق الحدودية.

كما تمثل نسبة المجال البنية التحتية لولاية الوادي –توزر 4 % من كل ميادين الاخرى.

2- ورقلة – تطاوين

وقد تضمنت اتفاقية التعاون بين ورقلة وتطاوين ما يلي:

2-1 المعبر الحدودي

- ✓ "التفكير في إحداث معبر حدودي في منطقه البرمة على أن يقوم الجانب التونسي بتوفير البنية التحتية الضرورية لذلك"[1].

من أجل إقامة تنمية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية لابد من أخذ جميع التدابير اللازمة لذلك، ومن بينها إنشاء المعابر في المنطقة الحدودية مع ولاية تطاوين بمنطقة (البرمة)التي كانت محل تفكير الولاة في إنشاء معبر حدودي بها، وذلك من خلال التشاور والتنسيق المشترك .

2-2 الطاقة الشمسية

- ✓ "اتفاق الجانبين على إمكانية إحداث محطة إنتاج الطاقة الشمسية بالألواح الشمسية على منطقة البرمة"[2]

1 – الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية ، مرجع سابق ،ص5.

2 – المرجع نفس، ص5.

وهنا ينحدر الحديث عن مدى أهمية اهتمام الجانبين بالطاقة البديلة وخاصة الطاقة الشمسية التي تمثل مصدرا للطاقة في هذه المناطق.

كما تمثل نسبة المجال الأشغال العمومية لولاية ورقلة – تطاوين 20 % من كل ميادين الاخرى.

- **دراسة إحصائية للقرار المشترك بين ولاية الوادي وتوزر**

لمتابعة تنفيذ اتفاقية التوأمة بين الوادي وتوزر تم إنشاء لجنة مشتركة بموجب القرار بتاريخ 4 جانفي 2018. و قد تم اتفاق في إطارها على ما يلي:

البرامج التنفيذية في المجالات التالية:

1- الفلاحة والبيئة والري.

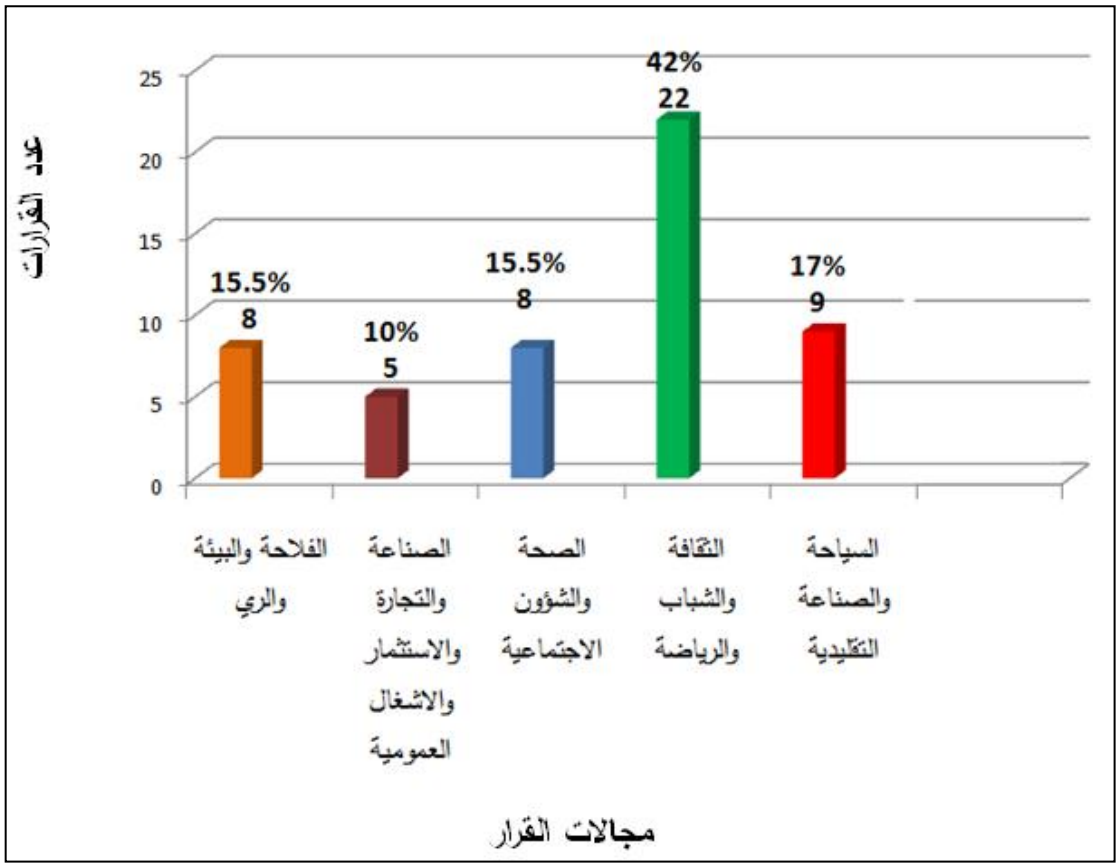
2- مجال الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية.

3- الثقافة والشباب والرياضة.

4- السياحة والصناعة التقليدية.

5-الصحة و الشؤون الاجتماعية.

حيث تم حساب قرارات كل مجال ووضعها في بيان وصفي لتحليلها.



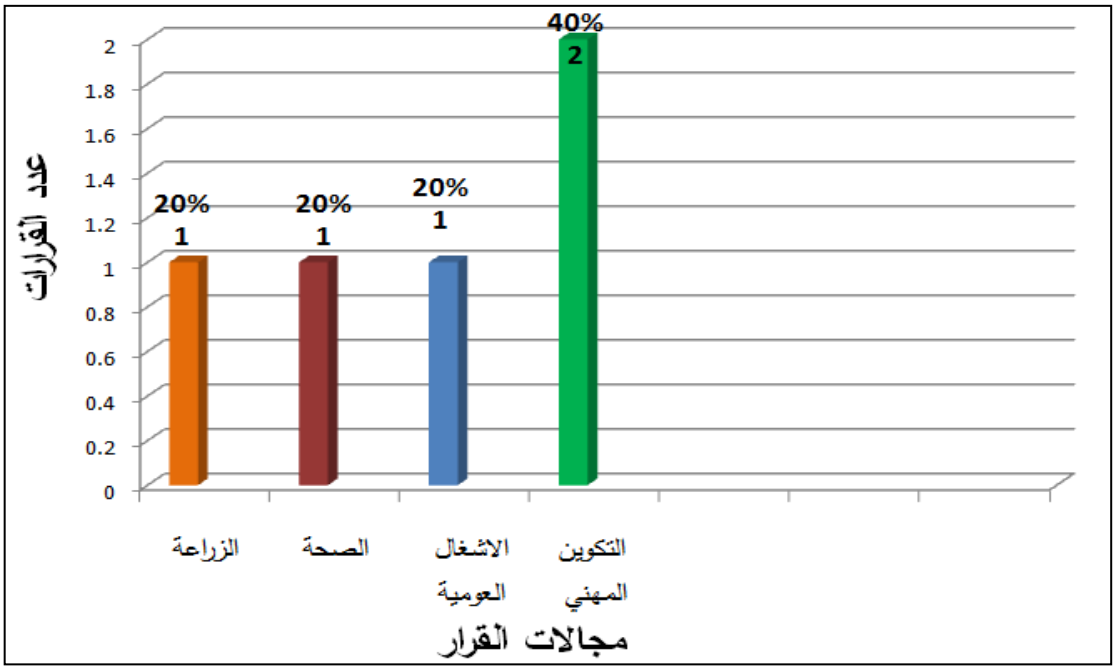
مخطط: رسم بياني يوضح المجالات المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال (ولاية الوادي – توزر)

من المخطط نجد: أن عدد القرارات هو 52 قرار موزع على 5 مجالات حيث كان أكبرها مجال الثقافة و الشباب و الرياضة ب22 قرارا بنسبة 42% ثم السياحة والصناعة التقليدية 9 قرارات بنسبة 17% ثم كل من الفلاحة والبيئة والري و الصحة والشؤون الاجتماعية ب 8 قرارات بنسبة 15.5% و في الأخير مجال الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية ب 5 قرارات بنسبة 10% (صناعة والتجارة والاستثمار ب 3 قرارات و والأشغال العمومية ب قرارين فقط) .

بالنسبة لولاية ورقلة – تطاوينحيث **تم الاتفاق عل البرامج التنفيذية في المجالات التالية:**

1. الزراعة.
2. الأشغال العمومية.
3. الصحة.
4. التكوين المهني

حيث تم حساب قرارات كل مجال ووضعها في بيان وصفي لتحليلها.



مخطط: رسم بياني يوضح المجالات المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال (ولاية ورقلة – تطاوين)

من المخطط نجد : أن عدد القرارات هو 5 قرارات موزع على 4 مجالات حيث كان أكبرها مجال التكوين المهني قراران بنسبة 40% ثم كل من الزراعة و الصحة و الأشغال العمومية ب قرار واحد فقط بنسبة 20% .

لقد أظهرت اتفاقيات التوأمة بين هذه الولايات أن بمشاريع البنية التحتية يمثل محورا أساسيا من محاور التعاون التنموي الحدودي بينهما و أن التركيز على تأهيل شبكات الطرق والمعابر الحدودية وإنشاء طاقة متجددة كالمحطات الشمسية يدعم حركية التنمية المحلية ويقوي الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الصحراوية المشتركة بين تونس والجزائر، الأمر

الذي من شأنه أن يعمل على تقليص الفوارق التنموية بين الجهات الحدودية ويسهم في الاستقرار الحدودي.

تظهر نتائج تحليل اتفاقيات التوأمة بين ولايتي الوادي و توزر ، وكذلك بين ورقلة وتطاوين تباينا واضحا في توزيع مجالات التعاون التنموي بما يعكس خصوصية كل منطقة من حيث تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز في الوقت ذاته تطبيقا لمفاهيم نظرية التنمية المحلية التي تجعل من الإنسان محورا رئيسيا للتنمية.

1- اتفاقيات التوأمة بين الوادي وتوزر

تشير المعطيات إلى أن المجال الاجتماعي والثقافي قد استحوذ على نسبة 75% من مجموع بنود الاتفاقيات، مقابل 21% للمجال الاقتصادي و 4% فقط لمجال البنية التحتية. هذه النسب تعكس توجها نحو تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية من خلال التركيز على رأس المال الاجتماعي عبر التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والصحي وتعمق التبادلات الجامعية والمبادرات المجتمعية المشتركة ويتوافق هذا مع أحد أهم مؤشرات نظرية التنمية المحلية التي تؤكد أن التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية شرط أساسي لتحقيق تنمية محلية نابعة من قاعدة المجتمع المحلي. أما المجال الاقتصادي بنسبة 21% فيظهر اهتماما متزايدا بتطوير الأنشطة ذات الطابع المحلي مثل الزراعة والتجارة والخدمات الحدودية، رغم محدودية هذا الجانب نسبيا مما يدل على أن التنمية في هذه المرحلة تركز على التمكين الاجتماعي والثقافي كقاعدة أولى قبل التوسع الاقتصادي. بينما تمثل نسبة 04: % المخصصة للبنية التحتية ضعفا في الجانب التمكيني المادي، ما يبرز الحاجة الى دعم مشاريع التجهيز وربط الطرقات والمرافق كشرط لتفعيل المقاربة الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.

2- اتفاقيات التوأمة بين ورقلة وتطاوين:

أما نتائج دراسة اتفاقيات التوأمة بين ورقلة وتطاوين، فان التوزيع النسبي لمجالات التعاون يظهر توازنا نسبيا أكثر من حالة الوادي وتوزر، حيث خصصت60% للمجال الاجتماعي والثقافي، و 20 % للمجال الاقتصادي، و 20% للبنية التحتية. ويشير هذا التوزيع إلى مقاربة تنموية تسعى إلى تحقيق التكامل بين الإنسان والمكان، وهو ما يتماشي مع نظرية

التنمية المحلية القائمة على التكامل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمادية. فالتركيز على المجال الاجتماعي بنسبة 60% يظهر استمرار الاعتماد على التواصل الثقافي والتبادل الاجتماعي كأداة رئيسية لتعزيز الانتماء المشترك بين سكان الحدود، مما يعزز رأس المال الاجتماعي كعنصر حيوي للتنمية المحلية، والمجال الاقتصادي بنسبة 20% فيعكس إدراكا متناميا لأهمية توظيف الموارد المحلية في مجالات الطاقة و الفلاحة و الخدمات وهي قطاعات بامكانها خلق فرص شغل و تحريك الدورة الاقتصادية المحلية، في حين أن البنية التحتية بنسبة 20% تمثل الاهتمام بتوفير الإطار المادي الضروري لتسهيل المبادلات و الأنشطة التنموية ، ما يبرز التوجه نحو تهيئة المجال المادي و الاجتماعي في آن واحد .

من خلال قراءة هذه المؤشرات في ضوء نظرية التنمية المحلية يمكن القول إن هذه الاتفاقيات تجسد فعليا مقاربة "التنمية من القاعدة إلى القمة" التي تعتمد على تعبئة الموارد المحلية و المشاركة المجتمعية كأسس للتنمية. فهي تبرز انتقالا تدريجيا من التنمية المادية إلى التنمية البشرية، ومن المشاريع القطاعية إلى الرؤية التكاملية التي تجمع بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة في منظور تنموي موحد. وعليه فإن اتفاقيات التوأمة بين الوادي و توزر، وورقلة وتطاوين تمثل نموذجا عمليا لتفعيل مبادئ التنمية المحلية المندمجة في المناطق الحدودية الجزائرية – التونسية من خلال التركيز على الإنسان أولا ثم البيئة والاقتصاد كدعائم مكلمة للاستقرار و التكامل الحدودي المستدام.

لذلك يمكن اعتبار التعاون بين هذه الولايات خطوة مهمة نحو تعزيز التنمية المحلية في البيئات الصحراوية، فقد يسهم هذا التعاون في توحيد الجهود لاستثمار الإمكانيات الطبيعية والبشرية المشتركة، وتنويع الاقتصاد المحلي، ودعم المبادرات الفلاحية والسياحية والحرفية ، إلى جانب تبادل الخبرات والتكوين، ويتيح هذا التوجه تحويل المناطق في الجنوب من فضاءات مهمشة إلى أقطاب تنموية، تعكس مدى أهمية التعاون اللامركزي في تفعيل التعاون عبر الحدود، ويفتح آفاقا جديدة لتوسيع التجربة التنموية

خلاصة الفصل.

إن مضامين التوأمة والتعاون اللامركزي عكست بوضوح صدق التوجه نحو تنمية المناطق الحدودية، حيث أظهرت هذه الاتفاقيات إدراكا لأهمية استثمار الخصوصيات المحلية لكل ولاية على حدى، ومن خلال التركيز على المجالات التي تنسجم مع امكانياتها الطبيعية وقدراتها المناخية وما تزخر به من موارد متاحة. ويبرز الفصل أن توجيه الجهود التنموية نحو ما هو ملائم وقابل للاستغلال الفعلي يعد نهجا عمليا يضمن استدامة النمو ويعكس وعيا جماعياً بضرورة تحويل الإمكانات المحلية الى مشاريع تنموية ذات أثر واقعي وملموس.

كما بيّن الفصل أن هذا التوجه لا يعد خياراً عشوائيا، بل هو ترجمة لرؤية تنموية واعية تقوم على مبدأ أن أي مشروع ناجح ينبغي أن يبنى على قاعدة صلبة من الخصوصيات المحلية، بما يسمح بتعزيز الاستقرار وتحقيق الفاعلية على المدى البعيد. وفي هذا السياق يمنح تركيز اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي على تحقيق التنمية المحلية قيمة مضافة حقيقية، من خلال إيلائها اهتماما خاصا بالقطاعات التنموية الشاملة التي تخدم المناطق الحدودية الجزائرية التونسية وتسهم في تحسين مستوى معيشة سكانها، بما يتلاءم مع متطلبات الحياة الكريمة والاستقرار الأمني.

و يؤكد الفصل في مجمله أن ما تم تناوله يندرج ضمن الإطار النظري لمضامين وأهداف اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي، حيث اقتصر التحليل على استعراض الرؤية العامة والغايات المعلنة لهذه الاتفاقيات، دون الخوض في مدى تنفيذ بنودها فعليا أو تقييم النتائج المحققة على أرض الواقع، وهو ما يبرز الطابع التحليلي النظري لهذا الفصل دون التطرق الى مدى تجسيد البنود على أرض الواقع.

الفصل الرابع:

أثر اتفاقيات التوأمة على واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية

المبحث الأول:إنجازات ذات طابع اقتصادي.

يعد الجانب الاقتصادي والتنموي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية الركيزة الأساسية التي ارتكزت عليها اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات، وإن تجسيده على أرض الواقع يعكس فلسفة التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية المتجاورة عبر الحدود.

عانت المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من التهميش وقلة الاستثمار، ووجدت في الاتفاقيات مبادرات وفرصا لإعادة إدماجها ضمن مسارات التنمية التي دعا إليها المسؤولون من البلدين. ومن هذا المنطلق أصبح المجال الاقتصادي أبرز المحاور التي لها أهمية في دعم حركة التنمية من خلال تطوير التبادلات التجارية، وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر المعابر الحدودية، وإنجاز مشاريع تنموية وبنى تحتية مشتركة من شأنها دعم الاقتصاد المحلي.

وعليه فإن هذا المبحث سيتناول بالدراسة والتحليل أبرز الانجازات الاقتصادية والتنموية التي تحققت بفعل التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية، مع التركيز على انعكاساتها المباشرة على حياة السكان المحليين وعلى إسهامها في تحقيق التكامل التنموي بين الولايات الحدودية.

وقد أدرج ضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب كالآتي: الأول تضمن تطوير الطرق والمعابر وإنشاء مناطق حرة أما المطلب الثاني فقد بحث في تنشط حركة التجارة والسياحة البينية في حين درس المطلب الأخير الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية.

المطلب الأول: انجاز الطرق والمعابر وإنشاء مناطق حرة.

لقد أدركت الجزائر وتونس بأن تحسين البنية التحتية بين الولايات الحدودية يمثل مدخلا رئيسيا لتنشيط التنمية الحدودية، وأنه لا يمكن بناء اقتصاد محلي يُسهم في رفع مستوى معيشة السكان إلا من خلال بنية تحتية متينة.

وفي هذا الشأن كانت مجموعة من المشاريع المشتركة التي استهدفت تهيئة وتوسيع الطرق الحدودية وتطوير المعابر البرية وإنشاء مرافق مساعدة للحركة الاقتصادية كالمخازن والأسواق الجوارية والمناطق اللوجستية، وهذه الجوانب ساهمت في تقوية المجال الاقتصادي في المناطق

الحدودية، حيث تضمنت الاتفاقيات بين الولايات انجاز العديد من مشاريع البنية التحتية لتكون المناطق الحدودية مهيأة للتنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مجال البنية التحتية يظل من أكثر القطاعات حساسية في مسار التنمية المحلية بالمناطق الحدودية الجزائرية التونسية، ورغم ما حملته اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي من أعمال كبيرة في تحقيق نقلة نوعية على هذا الصعيد، إلا أن الانجازات الملموسة على أرض الواقع لم تتجسد بعد بالشكل المنتظر، لذلك أصبحت مشاريع البنى التحتية عبارة عن رؤية وآمال مستقبلية.[1]

إذا كانت الانجازات في مجال البنية التحتية لم تتجسد بعد بالشكل المأمول[2]، فإن ذلك لا ينفي وجود توجهات وخطط مستقبلية تسعى الدولتان إلى تفعيلها في إطار التعاون اللامركزي. فالمشاريع التي لا تزال في طور الدراسة أو الإعداد قد تشكل قاعدة لانطلاقة فعلية في المرحلة القادمة، خاصة مع تنامي الوعي الرسمي بأهمية التنمية الحدودية كرافعة للأمن والاستقرار ومن هنا تبرز بعض المبادرات التي يتوقع أن ترى النور مستقبلا بما يعكس الإرادة المشتركة في تجاوز العقبات الحالية، وتحويل الاتفاقيات إلى منجزات ملموسة على أرض الواقع.

1- ترميم الطرق والمعابر والمراكز الحدودية:

إن هناك بعض البدايات الملموسة التي بدأت في الظهور ولكنها محدودة وذلك على مستوى بعض نقاط العبور الحدودية، وتتضح من خلال الشروع في التدخل ولو بصفة جزئية لتأهيلها وتطويرها بما يسمح بتحسين حركة النقل وتسهيل المبادلات. وإلى جانب ذلك برزت بعض مشروعات درسها وناقشها الولاة خلال لقاءاتهم وتتعلق بتهيئة الطرق وشبكات السكك الحديدية، وإن كانت مجرد نقط مهمة في دراساتهم إلا أنها تترجم مدى وعيهم بأهمية الربط البري عبر السكك الحديدية بين المناطق والولايات الحدودية من الجانبين[3]، كما يمكن الحديث عن مبادرات مشتركة بين منطقتي حزوة التونسية والطالب العربي الجزائرية والتي تُمثل توجه نموذجي نحو شراكات محلية، تسعى إلى استثمار الموقع الحدودي المشترك في إقامة مناطق

1 مقابلة مع مبارك شريف حمزه،رئيس الديوان بولاية الطارف، ولاية الطارف، يوم 2025/08/17.على الساعة 17:30

2 المرجع نفسه.

3 الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية،مرجع سابق، 2024/01/30، ص03.

اقتصادية مشتركة، وهذا ما يوحي بوجود الإرادة الحقيقية لانطلاق المشاريع بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية.

ومن بين المبادرات التي تبيّن الاهتمام بهذا الشأن المحلي والتأكيد على أهمية ربط الولايات الحدودية نجد دراسة مشروع مقترح من قبل واليي تبسة (الجزائر) والقصرين (تونس) يهتم بإمكانية استئناف استغلال الطريق البري الذي يربط بين المنطقتين[1]. إذ يعدّ مشروعا حيويا من شأنه أن يسهم في بعث الحركة في مجال التنقل وكذلك تسهيل المبادلات التجارية بين البلدين من خلال الولايتين وهذا الخط يختصر المسافات على المسافرين. وفي نفس الاتجاه أيضا تم اقتراح مشروع له أهمية كبيرة في مجال النقل وتسهيل العبور والمتمثل في إحياء خط السكة الحديدية والذي يربط بين ولاية قسنطينة بالجزائر ومدينة حيدرة بتونس مرورا بولاية تبسة الجزائرية.[2]

إن هذا المشروع يعكس آمال وطموحات صانعي القرار المحليين في تفعيل هذه الخدمة، ويعبر الاهتمام بمجال الطرقات ومراكز العبور عن مدى وضوح توجه مشاريع التنمية الحدودية المشتركة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية نحو بناء بنية تحتية متكاملة تدعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية.

2- المناطق الحرة:

وفي نفس السياق تأتي مبادرات أخرى تُكمل التوجه نحو تعزيز البنية التحتية ودعم مشاريع اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية حيث تم التأكيد في ورقة الطريق بأنه تم اختيار منطقه حرة في بلدية الطالب العربي كإحدى الفرص التي من خلالها يمكن أن تحدث حركة اقتصادية في المستقبل، وتعد نموذجا معتبرا لإنشاء بنية تحتية مهمة لإرساء قواعد التنمية في هذه المناطق إذ يشير المخطط المتفق عليه في الدراسة على إمكانية استغلال 500 هكتار كمساحة للمنطقة الاقتصادية المقترحة.[3] وهو ما يمنحها آفاقا فيما يتعلق بالمبادلات

1 المرجع السابق، ص 02.

2_ المرجع نفسه، ص 02.

3- جريدة النصر، ينطلق قريبا من الوادي: مشروع منطقة حدودية حرة للأنشطة الاقتصادية https://www.annasronline.com/ تاريخ النشر 2021/06/16، تاريخ الاطلاع: 2025/08/12.

التجارية ويكتسي هذا الموقع الحدودي أهمية بالغة وذلك لقربه من معبر الطالب العربي مع الجمهورية التونسية. مما يجعلها تقوم بأدوار اقتصادية هامة خاصة تلك التي تتعلق بالأسواق المحلية والدولية، ووفقا لما هو مخطط فإن مشروع إقامة منطقة حرة في الطالب العربي يهدف إلى توفير فضاء استثماري متكامل يُتيح إنشاء وحدات للإنتاج وتنويع الموارد الاقتصادية الوطنية خارج مجال المحروقات، كما أن هذا المشروع أيضا يسمح بأنشطة التخزين والتصنيع والتوزيع، وإعادة التصدير والخدمات وغيرها. ويسهم كذلك في دعم جهود التنمية من خلال تمحوره كقطب اقتصادي هام على الحدود الذي بإمكانه أن يوفر فرص عمل وتشغيل للشباب في هذه المنطقة[1].

إن مثل هذه المناطق الحرة إذا ما توفرت لها كل الشروط الملائمة والظروف المساعدة يمكن أن تكون قيمة إضافية على المناطق الحدودية الطابع الاقتصادي المتكامل وتعكس تطلعات ساكنة الحدود المشتركة بين البلدين من خلال دفع عجلة التنمية في المناطق الحدودية.

إن إنشاء منطقة صناعية مشتركة بين ولايتي سوق أهراس من الجزائر وولاية الكاف من الجانب التونسي في منطقه سيدي فرج بسوق أهراس يعد انجازا استراتيجيا يعبر عن إخراج نصوص اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي نحو مشاريع تنموية كبرى ذات طابع صناعي؛ وهذا المشروع يمثل نقلة نوعية في مسار التعاون الحدودي.[2]

يؤسس هذا المشروع حركة نحو إقامة فضاء صناعي مشترك قادر على استقطاب الاستثمارات وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الجانبين، حيث تبرز أهمية هذا المشروع في كونه يهدف إلى تحقيق فضاء صناعي مشترك في منطقة حدودية يستجيب لتطلعات المستثمرين المحلين من البلدين، وكذلك يستقطب اليد العاملة في منطقة إقامته.

إن اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية قد أفرزت مشاريع واعدة متعددة سيما ما تعلق بالبنية التحتية والتجارة والسياحة باعتبارها ركائز أساسية لدعم

1_ الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية ،مرجع سابق، ص 04.

2- المرجع نفسه، ص 04.

التنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى ما تم اقتراحه في مجالي الفلاحة والصيد البحري ضمن أولويات التعاون نظرا لما يمكن أن توفره من فرص في مجال الأمن الغذائي.

ومع ذلك فإن ما يلفت الانتباه هو أن هذه المشاريع، على الرغم من أهميتها التنموية ما زالت يُنظر إليها كمشاريع مؤهلة للتجسيد الفعلي على أرض الواقع ولم تتجسد بعد، وتفعيلها يعزز الثقة في آليات التعاون الحدودي وتحقيق تنمية محلية في المناطق الحدودية المشتركة.

المطلب الثاني: تنشيط حركة التجارة والسياحة البينية.

رغم تعدد المبادرات والاتفاقيات التي صيغت في إطار اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية إلا أنه لا يوجد نتائج ترتقي بعد إلى مستوى التطلعات والطموحات، وما حملته اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات المتجاورة بين تونس والجزائر تحمل في طياتها توجهات وبرامجَ وخططا، إلا أن تنفيذها العملي لا يزال محدودا لعدة أسباب لعل أهمها ضعف التنسيق بين الهيئات المحلية الحدودية؛ وهذا الأمر جعل المناطق الحدودية مناطق تحمل إمكانيات اقتصادية كبيرة غير مستغلة، مما يجعل المشاريع التجارية والسياحية تنتظر أوامر الإنجاز والتجسيد الفعلي على أرض الواقع.

ورغم التأخر في تجسيد المشاريع المرتبطة باتفاقيات التعاون في مختلف المجالات فإن هذا الوضع لا يعني انسداد الطموح واستحالة بلوغ الأهداف وذلك لما نراه من مواصلة اللقاءات التنسيقية بين الولاة وتكثيفها والنظر في بنود هذه الاتفاقيات على أنها سترى النور في المستقبل القريب.

1- التجارة بين الولايات الحدودية:

تعد التجارة البينية إحدى الركائز الاقتصادية بين الدول[1]، حيث تمثل آلية اقتصادية لتجسيد التعاون وتفعيل الاتفاقيات الثنائية ومشاريع التعاون الإقليمي لدعم فرص التنمية. والتجارة البينية عبر الحدود من مظاهر التفاعل الاقتصادي بين الدول المتجاورة فهي لا تقتصر على تبادل السلع والخدمات، بل تمتد لتشمل حركة الأفراد ورؤوس الأموال، بما يسهم في خلق

1 سعيدة بوسخان، بوحفص حاكمي، " دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب وتونس"، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية،المجلد 02،العدد03،2021،ص 380.

ديناميكية محلية اقتصادية بإمكانها أن تحدث تغييرا ايجابيا في تحسين مستوى السكان واستقرارهم، والتجارة الحدودية [1] هي امتداد للعلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

ومن جهة أخرى فإن التجارة البينية أداة إستراتيجية تواجه تحديات العولمة، إذ تتيح الفرص للدول المجاورة بتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي واستغلال فرص الاستثمار في المناطق الحدودية، ولذلك فإن التجارة البينية الحدودية لها أهمية بالغة من حيث دعمها للتنمية المستدامة في المناطق المشتركة خاصة الحدود الجزائرية التونسية[2] التي عملت الاتفاقيات على تطويرها في إطار عام يهدف إلى تجاوز كل المشاكل التجارية والتهديدات الأمنية مما يسمح بتنمية شاملة في المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين.

يعتبر انطلاق أشغال الدورة الثنائية للجنة الجزائرية التونسية لترقية وتهيئة المناطق الحدودية بين ولايتي الطارف وجندوبة انجازا مؤسسيا مهمّا يُجسد على أرض الواقع آليات التعاون اللامركزي بين الجانبين، فهذا الحدث شكل إطارا عمليا للتفكير المشترك وصياغة رؤية متناسقة للتنمية بما ينسجم مع خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتمحور هذا المشروع حول دراسة آفاق التنمية الاقتصادية وتعزيز المبادلات التجارية عبر المناطق الحدودية الجزائرية التونسية[3].

وتتمثل قيمة هذا اللقاء في إعطاء فرصة للحوار والتنسيق بين ممثلي الولايات قصد دراسة آفاق التنمية الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري عبر الحدود بما يحول هذه النقاشات إلى برامج يأمل صانع القرار أن يجسدها قريبا على أرض الواقع.

يعد مشروع انجاز منطقة للتبادل التجاري على مستوى معبر الجليل بمعتمدية غار الدماء خطوة عملية هامة في مسار تفعيل الاتفاقيات الحدودية الثنائية بين الولايات المعنية، فهذا

---

1 سعيد بوراس،أحمد خليلي، "أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد08، العدد01،2024، ص 300.

2 إيمان الحامدي، تجارة نشطة على حدود تونس و الجزائر مبادلات أهلية لا تنتظر القرار الرسمي، العربي،.www.alaraby.co تاريخ النشر2025/04/13، تاريخ الاطلاع 2025/09/12 .

3- الجزائر ، تونس : انطلاق اشغال الدورة الثانية للجنة الثنائية لترقية وتنمية المناطق الحدودية، https://www.horizons.dz/ تاريخ النشر: 2024/11/27 تاريخ الاطلاع: 2025/08/12.

المشروع يترجم على أرض الواقع إرادة الطرفين في جعل الحدود فضاء للتكامل لا حاجزا للعزلة من خلال إرساء فضاء اقتصادي مشترك يسهم في إنعاش المبادلات التجارية الثنائية[1] وتكون أهمية هذا الانجاز في كونه لا يقتصر على مجرد إنشاء فضاء للتبادل التجاري بل يتعداه إلى تطوير البنية الأساسية على الجانبين بما يضمن انسيابية حركة العبور للأشخاص والبضائع ويعزز قدرات المعبر على استيعاب التدفقات التجارية وحركة المسافرين.[2]

هذا المشروع كذلك بإمكانه فتح آفاق واسعة أمام المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين في المناطق الحدودية إذ يتيح لهم بيئة ملائمة لتوسيع أنشطتهم واستغلال موقع المعبر كبوابة للتجارة. ومن جهة أخرى فان تنشيط التجارة عبر فتح مثل هذه المعابر يُسهم بشكل مباشر في تقليص الاقتصاد الموازي ونشاط التهريب، ويسمح للشباب بالانخراط في الأنشطة المشروعة وفق أطر قانونية بما ينعكس بالنفع على تنمية المناطق الحدودية.

إن الأنشطة التجارية بين ولاية جندوبة التونسية وولايتي الطارف وسوق اهراس الجزائريتين يعد انجازا ملموسا يجسد التوجهات الإستراتيجية لاتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية يعمل على تنويع مجالات التعاون الاقتصادي وتوسيع شبكة العلاقات بين الفاعلين المحليين[3].

وتبرز أهمية هذا الانجاز في أنه يسهم في تنشيط الأسواق الجهوية عبر تسهيل حركة السلع والبضائع بين الولايات الحدودية، ويفتح الآفاق أمام المؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك المبادلات الفلاحية والصناعية، وتبادل المواد التي تعدّ من الحاجيات اليومية من الطرفين. ويكون في إطار دعم التنمية المحلية من خلال تنشيط التجارة وتوفير الشغل وتقليص البطالة وإضفاء الشرعية على المبادلات التجارية على الحدود.

1- عبد الكريم السلطاني، جندوبة: اتفاقية بين ولاية جندوبة وولايتي سوق أهراس والطارف https://www.alchourouk.com/ تاريخ النشر : 2024/02/02 تاريخ الاطلاع: 2025/08/11.

2 المرجع نفسه.

3- الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية ،مرجع سابق، ص 05.

2- السياحة الحدودية بين تونس والجزائر:

تعد السياحة في المناطق الحدودية مجالا واعدا يختزن إمكانيات كبيره للتنمية[1]، بحكم ما تتميز به هذه المناطق من تنوع طبيعي واجتماعي يضمن لها التميّز عن غيرها من المناطق. فالمناطق الحدودية هي فضاءات للتواصل بين المجتمعات على أطراف الحدود، حيث تجمعهم روابط متشابهة، هذا الأمر يمنح المناطق الحدودية القدرة على استقطاب الزائرين الذين تستقطبهم تجارب معينة.

أما من الناحية الاقتصادية فإن السياحة في المناطق الحدودية تسهم في دفع عجلة التنمية وتوفير مناصب عمل، فلا يمكن حصر السياحة الحدودية على أنها نشاط ترفيهي فقط، ولكن هي آلية تبنى من خلالها الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المجاورة.

وقدم كتاب "Tourism GouerNaNce" لـ"Amir Gohar" إطارًا نظريا لتحديات السياحة في المناطق الحدودية، موضحا أن الحدود نفسها يمكن أن تصبح عنصر جذب سياحي بسبب اختلاف النظام التنظيمي والقوانين (مثلا متاجر /مقاهي/ ترفيه) ويبرز أهمية الشراكة التنظيمية متعددة الأطراف لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة[2].

وحسب "Gohar" فإن السياحة العابرة للحدود مجال للتعاون بين الدول المتجاورة في إدارة الموارد الطبيعية والثقافية، وكذلك هي مواجهة للتحديات الأمنية التي تعرف غالبا في المناطق الحدودية. كما تساعد على تحويل المناطق الحدودية من مجال معزول ومُهمش إلى فضاء للتكامل الاقتصادي والثقافي.

إن المؤهلات والإمكانيات الطبيعية والثقافية التي تملكها المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تُظهر إمكانية حقيقية لتحويلها إلى مجالات سياحية هامة فلابد من استثمارها ضمن المشاريع القابلة للتجسيد على أرض الواقع التي نصت عليها اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية. إلى جانب الاجتماعات واللجان الدورية، هذه الأخيرة تعكس الإرادة السياسية المؤسساتية لتفعيل التعاون السياحي بين الجانبين. ورغم ذلك يبقى مرهونا بإزالة كل التحديات

1 جميلة علاق، مرجع سابق، ص 217.

2 Gohah Amir,Tourism **Governance: A Criticaling Discourse on a Global global** Industry , De Gruyter, Berline, 2022

المرتبطة بتأهيل البنى التحتية وتطوير المرافق والخدمات السياحية، بما يضمن خلق بيئة مؤهلة للجذب السياحي،[1] ومنه فإن تطوير التبادل والتعاون السياحي لا يُنظر إليه فقط كآلية تدفع حركة السياحة كمورد اقتصادي، وإنما ينظر إليها من زاوية ترقية الفضاء الحدودي وإحيائه من خلال الأنشطة المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية، ويكون ذلك مرتبطا بمدى قدرة الطرفين على تفعيل التعاون الثنائي وتبادل الخبرات في ترجمة ما نصت عليه الاتفاقيات إلى واقع ملموس.

وفي اتجاه آخر، فإن الجزائر أكدت على إدماج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي كخيار استراتيجي خلال دمج جميع المؤهلات التي تزخر بها هذه المناطق وتحويلها إلى مناطق جذب سياحي قادرة على دعم الاقتصاد المحلي، لذلك توجهت الجزائر إلى إبرام عدة اتفاقيات مع دول الجوار بهدف تعزيز هذا الاتجاه؛ أهمها الاتفاقيات مع تونس[2] ومن بين أبرز المساعي لتجسيد اتفاقيات التوأمة في هذا المجال، نجد إبرام اتفاقية التوأمة بين الوكالة العقارية للسياحة في تونس، والوكالة الوطنية للعقار السياحي في الجزائر[3]، والتي تمثل خطوة عملية لتعزيز التعاون الثنائي في ميدان التهيئة السياحية فقد حددت هذه الاتفاقية مجالات التعاون الثنائي، بما يضمن تبادل الخبرات وتنسيق الجهود لتأهيل المواقع والمناطق السياحية مع التركيز بوجه خاص على المناطق الحدودية.

ومن خلال لقاءات التنسيق بين الولاة بخصوص تنمية المناطق الحدودية تم اقتراح إطلاق برامج تكوينية تستهدف عددا من المتربصين الجزائريين من ولاية الطارف لتأهيلهم المهني وتزويدهم بالخبرات والمهارات الحديثة، وقد تم اقتراح تنظيم هذه التكوينات في مؤسسات ومراكز تونسية متخصصة من بينها "مدرسة السياحة بعين دراهم" ومراكز التكوين السياحي

1- راضية بوجعجة، الجزائر، تونس، إمكانيات كبيرة للتعاون السياحي، تاريخ النشر: 2024/02/01، تاريخ الإطلاع: 2025/08/29

2- عبد القادر شرابة، محمد سمير عياد،" مستقبل التنمية في المناطق الحدودية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد02، 2024، ص98.

3_ توقيع اتفاقية في المجال السياحي بين الجزائر وتونس، الشروق اون لاين، https://www.echoroukonline.com ، تاريخ النشر:2025/05/31 ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/12.

بـ"طبرقة"[1]و اقتراح مهم بين والي تبسة مع والي القصرين على تنظيم مسار سياحي مهيأ يسهم في تنمية القطاع في المجال السياحي.[2]

بالتال يمكن القول بأن المشاريع المتفق عليها في نصوص الاتفاقيات في مجال تطوير التجارة و المشاريع السياحية، باعتبارهما ركيزتين هامتين في التوجه نحو تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية إلا أن هذه الأهمية ما زالت في حيّز المناقشات الرسمية، على اعتبار أن التحدي الأكبر هو الانتقال من حيّز التخطيط والنقاش إلى حيز التنفيذ والتجسيد الفعلي.

المطلب الثالث: مشاريع الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية.

تحتل الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية مكانة محورية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية نظرا لارتباطها بحياة السكان المحليين في هذه المناطق، ومن ناحية أخرى هي مصادر حقيقية للموارد الغذائية، من خلالها يتم توفير الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

إن التعاون في هذه القطاعات يُعدّ انطلاقا فعليا لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الولايات على أطراف الحدود من ناحية تحقيق الأمن الغذائي، والحد من التفاوتات الأمنية بين المناطق لذلك فمن المهم جدا الحديث عن هذه القطاعات وإبراز مكانتها الإستراتيجية فهي كأداة لتجديد التنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

أجريت نقاشات بين الولاة حول المشاريع الحيوية في قطاع الفلاحة، ومن أبرز العناصر التي تناولوها كأولوية نجد تطوير سلاسل القيمة الفلاحية، إذ تم التطرق إلى هذا العنصر الفلاحي الهام ليتيح فرصة استغلال مشتركة للطبيعة بين الجانبين، خاصة التي ترتبط بالمنتجات الزراعية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة الحدودية. وفي مجال النباتات الطبية العطرية أكدوا على ضرورة دعم الفلاحين وتشجيعهم على التوسع في هذا المجال، باعتبارها

1 الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية ، مرجع سابق، ص 05..

2 المرجع نفسه، ص 02.

محاصيل ذات قيمة عالية في التسويق، فهي تدخل ضمن الصناعات الدوائية والتجميلية والغذائية. وضرورة تبادل الخبرات المتعلقة بطرق التجفيف والاستخلاص وكذلك التسويق[1].

1- في مجال النباتات الطبية والأشجار:

إن الاهتمام المشترك بالنباتات الطبية يمكّن المنتجين من تجاوز حدود السوق المحلية لتصل إلى الأسواق الخارجية. وقد تم تشجيع زراعة التين الشوكي في المناطق الحدودية الملائمة للمناخ شبه الجاف، وإمكانية إنشاء مصانع مصغرة لتحويله إلى عصائر وكذلك مُربي وزيوت تجميلية مما جعلهم يضيفونه ضمن سلاسل القيمة الموجهة للتطوير والتسويق والتصدير[2].

وفي بلدية البرمة الحدودية تم مناقشة واحد وعشرين مشروعا في قطاع الفلاحة هذا ما يعتبر من الإنجازات البارزة التي جسدتها اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية[3]، كما تم التأكيد على دراسة مشروع إحداث قطب فلاحي مشترك في مجال زراعة النخيل،[4] وجاء هذا التوجه استجابة لحاجة هذه المنطقة إلى تنمية شاملة ومستدامة تراعي خصوصية المناخ الجاف والحار. وشملت هذه المشاريع الإنتاج النباتي والحيواني، تحديدا ما يتعلق بإنتاج التمور وتربية المواشي والإبل، مع ضرورة استعمال التجارب والتقنيات الحديثة.

2- الثروة الحيوانية والبحرية :

وفي مجال الثروة الحيوانية أيضا فقد اقترحت خارطة المشاريع تطوير تربية المواشي والأبقار بهدف ضمان إنتاج وفير للحوم الحمراء والحليب، إلى جانب دعم المزارعين وتشجيعهم على تربية الدواجن التي تعد أساس إنتاج اللحوم البيضاء[5].

1- وكالة الأنباء الجزائرية، تنمية المناطق الحدودية، مرجع سابق.

2- الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية، مرجع سابق، ص4.

3- أميرة خاتو، مشاريع هامة لتعزيز التنمية في المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، تاريخ النشر: 2015/03/12، تاريخ الإطلاع: 2025/08/27..

4- الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية ، مرجع سابق، ص05.

5- وكالة الأنباء الجزائرية، تنمية المناطق الحدودية، مرجع سابق.

يعد المجال البحري أحد أهم المحاور التي تضمنتها اتفاقيات التوأمة ومشاريع التعاون بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية. و هذا المجال يتعلق بولايتي جندوبة والطارف باعتبارهما الولايتين الوحيدتين اللتين تلتقيان على البحر. وقد شكل هذا المعطى الجغرافي المتميز أرضية خصبة لاقتراح مشاريع مشتركة في قطاع الصيد البحري والإنتاج المائي، حيث ينظر إليه كأولوية ينبغي أن تتصدر برامج التخطيط والتنفيذ في المستقبل القريب[1].

الولايتان تتقاسمان شريطا ساحليا غنيا بالثروات البحرية ما يفتح المجال أمام استغلاله المشترك بشكل عقلاني يضمن المحافظة على الموارد ويعزز في الوقت نفسه الأمن الغذائي. ومن أبرز النقاط المقترحة تطوير تقنيات الصيد البحري الحديثة وتبادل الخبرات بين المتربصين في مجال التكوين بما يتيح تحسين الإنتاجية والرفع من جودة المنتوجات البحرية كما يشمل التعاون مجال تربية الأحياء المائية(كالأسماك) الذي يمثل بديلا مستداما يقلل من الضغط على الثروة البحرية[2].

كما ينظر إلى مراكز التكوين بوصفها فضاء لتبادل الخبرات بين الطرفين في مجال الصيد البحري وقد تم تحديد ذلك بمدينة طبرقة التابعة لولاية جندوبة[3] والتي يستقي منها رواد البحر تقنيات علوم البحار والبيئة البحرية كما تقوم بنشر الوعي البيئي وتبني أساليب الصيد.

إن التعاون في مجال الصيد البحري والمنتوجات البحرية لا يمكن إدراجه ضمن البعد الاقتصادي فحسب بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والتنموية، من خلال توفير فرص للشغل، ودعم للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التحويلية المرتبطة بالأسماك والمنتجات البحرية.

ولذلك يعد إدراج مشروع تكوين بعين دراهم في مجال الصيد البحري خطوة إستراتيجية بإمكانها أن تدفع للتكامل الاقتصادي بين الولايتين الحدوديتين. وتسهم في جعل البحر ليس نقطة التقاء للولايتين فحسب وإنما مجالا للتكامل والتبادل الحيوي أيضا.

1- المرجع السابق.

2- المرجع نفسه.

3- ، الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية، مرجع سابق، ص 05.

ومن ذلك يتضح أن مجالي الفلاحة والصيد البحري يشكلان ركيزتين أساسيتين للتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية، حيث سمحت اتفاقيات التعاون اللامركزي بتجسيد العديد من المشاريع المشتركة ذات الطابع التنموي ذلك لما ينتظر من تبادل الخبرات والتجارب الناجحة من رفع مردودية الإنتاج الفلاحي وتأمين الغذاء، كذلك التكوين يمكّن من تطوير الخبرات في مجال استغلال البحر والمنتوجات البحرية بين جندوبة والطارف، وهذا ما تسعى الولايات الحدودية لتجسيده على أرض الواقع من بين أهم مشاريع عدة تضمنتها الاتفاقيات المبرمة بينهما قصد تحقيق تنمية محلية في المناطق الحدودية المشتركة.

يتضح مما سبق أن اتفاقيات التوأمة المبرمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية لم تجسد بعد بالشكل الكامل على أرض الواقع غير أن خارطة الطريق الأخيرة التي أُعلن عنها تعكس وجود إرادة فعلية لترتيب الأولويات وتكييف المشاريع وفقا لترتيب الأولويات في المناطق الحدودية كما لايمكن إغفال الأثر الإيجابي لاتفاقية التعاون اللامركزي في خلق وعي مشترك بالمشكلات التنموية وتعزيز التنسيق الأمني ومكافحة الارهاب لحماية الحدود أما في المجال البيئي فيتضح من خلال إخماد الحرائق والمحافظة على الغابات في هذه المناطق وإلى جانب ذلك تجسدت بعض المكاسب العملية على شكل تبادل الوفود وتنظيم معارض للصناعات التقليدية، و يبقى الجانب الاقتصادي أكثر المجالات تأخرا فلم يترجم بعد إلى مشاريع كبرى كإنشاء المصانع أو انجازات تتطلب تمويلا مهما وإرادة لضمان استدامة التنمية في المناطق الحدودية.

المبحث الثاني: انجازات ذات طابع علمي وثقافي.

لقد نصت اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية على مجالات ذات أهمية بالغة لها علاقة مباشرة بالمجتمعات الحدودية وعاداتهم وثقافاتهم وفي مقدمتها المجال الاجتماعي والثقافي والعلمي، فقد برزت في هذا السياق مبادرات متعددة تنعكس على الاستثمار في الرأسمال البشري وكذلك تثمين الموروث الثقافي المشترك من خلال تنظيم التظاهرات والمهرجانات والمعارض وتوسيع مجال التعاون في التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز التكوين، بالإضافة إلى الصحة العامة ومكافحة الأوبئة في المناطق الحدودية المشتركة.

جاء ضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب على النحو الآتي: المطلب الأول تطوير فضاءات للتبادل الثقافي والحرفي أما المطلب الثاني التوأمة بين الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي، في حين تضمن المطلب الثالث المبادرات الصحية المشتركة ومكافحة الأوبئة

المطلب الاول: تطوير فضاءات التبادل الثقافي والحرفي.

تعد الثقافة والوعي المجتمعي عنصرين أساسيين في أي مسار لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في المناطق الحدودية حيث يسهمان في الحفاظ على الهوية المشتركة وتعزيز روابط القرابة والأخوة بين الساكنة، ومن التحديات الاجتماعية التي عرفتها المناطق الحدودية هي العزلة والتهميش الأمر الذي جعل من المبادرات الثقافية والفنية والاجتماعية أداة مهمة لإعادة دمجها مع باقي المجتمعات وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية يسيران جنبا الى جنب وصولا للتنمية المحلية؛ ومن هذا المنطلق تأتي أهمية المهرجانات واللقاءات الثقافية والمعارض التي تنظم بين الولايات إذ لا تقتصر وظيفتها على عرض المنتوجات المحلية أو إحياء الموروث الشعبي وإنما من أجل خلق فضاءات للموارد، للحوار والتواصل وتعزيز التماسك الاجتماعي، كما أن هذه التظاهرات تتيح فرصا حقيقية لإبراز إمكانية المنطقة ثقافيا واقتصاديا بما يسهم في رفع مستوى وعي الافراد بقيمة مواردهم المحلية.

1- تنظيم المهرجانات الثقافية والفنية المشتركة بين الولايات الحدودية:

تمثل العلاقات بين الأفراد والجماعات أساسا هاماً في تاريخ المجتمعات، فهي تعكس مستوى التماسك والتضامن بين الأفراد والجماعات، ومن بين أبرز مظاهرها المهرجانات الثقافية المشتركة التي تشكل حلقة للتعارف والتقارب، فهذه التظاهرات لا تعبر عن الجانب الثقافي والفني فحسب بل هي وسيلة للتواصل الإنساني وتبادل الأفكار والقيم، لذلك فإن إقامة مهرجانات ثقافية وفنية في المجتمعات الحدودية الجزائرية التونسية تهدف للتبادلات الفكرية والفنية إذ تجمع مثقفيها في مجال الإبداع والفنون، ومثال ذلك المهرجان الدولي للشعر بتوزر الذي يعد من أبرز الفضاءات الثقافية التي تجمع بين الشعراء والمبدعين من تونس ومختلف المناطق المجاورة أهمها ولاية الوادي حيث يتحول إلى جسر للتواصل الثقافي والفكري بين

الشعوب فهو يفتح المجال أمام النقاش الفكري والإنساني بين المشاركين مما يسهم في قيم التبادل والتفاهم المشترك[1].

وكذلك ينظم المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بتزور وتحديدا فنون الجريد تحت إشراف المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتزور ويشارك في هذا المهرجان أساتذة وطلبة وباحثون جامعيون من تونس والعديد من البلدان الأجنبية في مقدمتها الجزائر[2] وتكتسي هذه المشاركة أهمية كبيرة، فهي تمثل فرصة للتعريف بالهوية الفنية المحلية وإبراز خصوصية المدرسة التشكيلية للوادي، ولمهرجانات المسرح أيضا دور في ابراز الفن المشترك وتمييز الإبداع الخاص بكل طرف. بالإضافة الى مهرجان الخيام بمنطقة حزوة الذي يشهد حضورا متنوعا لمشاركين من الطالب العربي و مشاركين من مناطق حدودية أخرى.[3]

في المقابل تحتضن ولاية الوادي عده مهرجانات وتظاهرات بمشاركة المبدعين من تزور والولايات الحدودية التونسية مثل عيد الف قبة وقبة والأيام المغاربية للمسرح والتي يشارك فيها العديد من الفنانين من تزور والولايات الحدودية التونسية[4] وتكمن أهمية هذه المهرجانات الدولية في تعزيز التواصل الثقافي كمجال لتبادل الخبرات الفنية، والمشاركات المتبادلة بين الوادي وتوزر تشكل حافزا لتطوير الفنون والمهارات المسرحية.

إن المشاركة في المهرجانات الثقافية المتبادلة بين المجتمعات الحدودية يتيح الفرصة للتواصل من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بالتبادل الابداعي مع فناني تونس، وتعد هذه المهرجانات الفنية والثقافية من الانجازات التي نصت عليها اتفاقية التوأمة في المجال الثقافي.

---

1 مقابلة مع الشاعر السعيد حرير، مشارك في مهرجان توزر الدولي للشعر، دار الثقافة الوادي ، يوم 2025/07/22 الساعة 11:00 AM

2 الشروق نيوز، افتتاح المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالجريد، بمشاركة أكثر من 50 فنانا تونسيا وأجنبيا، https://www.alchourouk.com/ تاريخ النشر: 2019/12/07 تاريخ الاطلاع: 2025/09/01.

3 تونس، "المهرجان الدولي للخيام بحزوة ، برنامج ثري و متنوع بمشاركة جزائرية،"ELBELAD TV، 2022/11/6 تاريخ الإطلاع 3/14/ 2024.

4 وردة زرقين، بمشاركة دول مغربية وعربية انطلاق" الأيام المغاربية للمسرح " بوادي سوف : https://www.el-massa.com/dz تاريخ النشر : 2018/02/07 ، تاريخ الاطلاع : 2025/09/01 .

2- معارض الصناعات التقليدية :

تمثل الصناعات التقليدية والحرفية مجالا من مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الجزائر وتونس ولهذا القطاع بعدان هما البعد الاقتصادي الذي يسهم في خلق الثروة ويوفر فرص عمل للشباب وكذلك البعد المركزي الثقافي للمجتمعات على الحدود إذ يترجم الروابط التاريخية والثقافية للشعبين. وتميزت بنود الاتفاقيات بين تبسة والقصرين بالتركيز على هذا المجال من جوانب عملية وملموسة من خلال تبادل الخبرات والتجارب وإقامة المعارض.

والقيمة المضافة لهذا الانجاز تكمن في تفعيله ميدانيا عبر تنظيم معارض مشتركة مما يسهم بفتح باب الاستثمارات في الصناعات التقليدية والحرفية وحماية التراث غير المادي بين الولايتين وهو ما يعزز مكانة التعاون بين البلدين من خلال الاتفاقيات بين الولايات الحدودية[1].

لقد تم تتويج الاتفاق الذي كان على هامش اختتام فعاليات صالون ' تيفي سات' للمنتجات السياحية والحرفية في مدينة تبسة والذي نظم من 24جوان إلى غاية 4 جويلية 2025 بمشاركة 23 حرفيا وحرفية من ولاية القصرين وأكثر من 100 حرفي من ولاية تبسة، ويهدف هذا اللقاء وهذا المهرجان إلى إبراز الثراء الحرفي وجودته للولايتين وإرساء فضاء للتبادل الثقافي والاقتصادي بين الشعبين دعم الحرفيين من خلال برامج مشتركة للتكوين وتثمين المنتوج الحرفي المحلي وتطوير سلاسل القيمة في هذا القطاع الحيوي[2].

إن هذا المعرض تشكل فرصة لتبادل الخبرات والتجارب بين الحرفيين من تونس والجزائر بهدف ترقية منتجات الصناعات التقليدية وتعزيز التبادلات السياحية بين الطرفين حيث يندرج هذا المعرض في إطار الاتفاقية المبرمة بين ولايتي القصرين وتبسة.[3]

---

1 اتفاقية شراكة بين تونس والجزائر لتنمية الصناعات التقليدية وتعزيز التعاون الحدودي: https://www.nessma.tv/ar تاريخ النشر : 2025/07/07، تاريخ الاطلاع: 2025/08/03.

2 المرجع نفسه.

3 الاذاعة الجزائرية ،ا"فتتاح معرض مشترك جزائري تونسي للصناعات التقليدية والحرف اليدوية بتبسة".

https://news.radioalgerie.dz/ تاريخ النشر: 2025/06/25، تاريخ الاطلاع : 2025/09/02 .

كان هذا اللقاء خطوة هامة تهدف إلى تنشيط الصناعات التقليدية من جهة ومن جهة أخرى عنصرا محوريا في الحفاظ على الهوية الثقافية المشتركة بين المجتمعات الحدودية التي نصت عليها اتفاقيات التعاون اللامركزي.

من أبرز معارض الصناعات التقليدية في الولايات الحدودية الجزائرية والتونسية أقيم في منطقه الحدادة معرض تونسي جزائري شارك فيه حرفيون متخصصون من ولايتي الكاف ونظيرتها سوق أهراس في مجال تقطير الزيتون النباتي والزيوت النباتية وتحضير التوابل والصناعة التقليدية.[1] وذلك ضمن فعاليات إحياء ذكرى مجازر ساقية سيدي يوسف، وفي نفس الذكرى تقام أيضا مسابقات دولية للدراجات وكذلك معرض للأطباء الجزائريين والتونسيين.[2]

وعلى هامش أشغال الدورة الثانية لمشروع افيتاس الهادف إلى تنمية المناطق الحدودية بين الطارف وجندوبة فقد شملت زيارات ميدانية إلى مواقع أثرية مثل "بلا ريجيجا" وهو ما يعكس اهتمام الطرفين بترسيخ الهوية الثقافية المشتركة.[3]

في نفس الاطار شهدت ولاية الوادي تدشين معرض المنتجات المحلية والذي نظمته غرفة التجارة والصناعة سوف بالتنسيق مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المحليين وجاء هذا المعرض كتجسيد لمسار التعاون مع ولاية توزر التونسية.[4]

يتيح هذا المعرض التعريف بالمؤهلات الإنتاجية والحرف التونسية للمنطقة ويشجع على تبادل الخبرات وتوسيع آفاق الشراكة كما يهدف أيضا إلى تعزيز التنافسية للمنتجات المحلية وإيجاد طرق مناسبة لتسويقها فضلا عن كونه يُرسخ أبعاد التوأمة وآلية عملية لدفع عجلة التنمية المشتركة وتنشيط الحركية التجارية عبر الحدود.[5]

---

1 https://www.elmoudjahid.dz/fr/economie/taleb-larbi-a-el-oued-creation-prochaine-d-une-zone-franche

2 مقابلة مع طارق جدو الامين العام لبلدية الحدادة (سوق أهراس)، سوق أهراس يوم 2025/07/16.على الساعة 14:30.

3 عبد الكريم سلطاني، جندوبة ، الدورة الثانية لتنمية وترقية التبادلات التجارية الحدودية https://www.alchourouk.com/article تاريخ النشر: 2024/12/03 تاريخ الاطلاع 2025/09/02.

4 خلية الاعلام والاتصال لولاية الوادي تاريخ النشر: 2019/01/15 ، تاريخ الاطلاع 2025/09/02.

5 المرجع نفسه.

كما أكد والي ولاية الوادي أيضا على أنه بعد عقد اتفاقية التوأمة بين الوادي وتوزر سنه 2018 تم تبادل الوفود الرسمية في المجال الثقافي والاقتصادي بما اتاح فرصه مباشرة للتعرف على الامكانيات المحلية وتبادل الخبرات كما تم تنظيم أيام دراسية مشتركة تناولت مختلف مجالات التنمية المحلية في المناطق الحدودية إضافة إلى إقامة معارض اقتصادية وثقافية على مستوى الولايتين مما وفر فضاءات للترويج للمنتجات المحلية وتعزيز فرص الاستثمار.[1]

ومثلت هذه الأنشطة مجتمعة تجديدا عمليا لروح التوأمة إذ أسهمت في بناء جسور تعاون فعلي ومتكامل بين المتعاملين والهيئات في كل من الوادي وتوزر وأثبت. دور التظاهرات الثقافية والمعارض في تعزيز الروابط الاجتماعية وتثمين الموروث المشترك.

تلتقي المجتمعات في تفاعل اجتماعي وثقافي، يشتركون في موروث غني بالعادات والتقاليد والأعراف وعملت التظاهرات الثقافية والفنية على فك جميع القيود لتعزيز الروابط الكثيرة المشتركة. [2] ومن ناحية التواصل الحدودي فإن هذه الفعاليات تترجم روح التعاون إلى أعمال مجسدة في الواقع، تربط بين الأفراد والجماعات وتعزز دعامة الأخوة والوحدة بينهم، وتسهم كذلك في إثراء التفاعل والاجتماعي الثقافي من خلال اعتبار التظاهرات الثقافية والمعارض الحرفية فضاءات للوحدة والمشاركة. وتعد ولايه توزر إحدى أهم هذه الولايات التي تعنى بإقامة المهرجانات الثقافية من أبرزها المعرض الوطني للصناعات التقليدية وهذا المعرض يعتبر ملتقى للحرفين والزوار باعتبارها عنصرا موحدا للمجتمع المحلي بين توزر والولايات المجاورة خاصة ولاية الوادي،[3] كما تعد ولاية الطارف نموذجا للموروث والثقافي عبر التظاهرات الفنية والحرفية أشهرها صناعة الحلي المرجاني بالقالة وتعرض هذه في معارض موسمية تستقطب حرفيين وزوارا من ولايات أخرى ومن الجارة تونس[4].

1 المرجع السابق.

2 فخري عبد القادر علي، "أثر الموروث الثقافي في تعزيز قيم التسامح والتواصل بين الشعوب_دراسة وصفية لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة_"، مجلة الموروث، المجلد 01، العدد02، 2019، ص121.

3 بوبكر حريزي، توزر: معرض للصناعات التقليدية ، اختتام حملة 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة، https://www/turess/com، تاريخ النشر 2025/12/12، تاريخ الإطلاع 2025/12/14.

4 مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية الطارف، إحياء اليوم الوطني للحرفي بدار الصناعة التقليدية ببلدية القالة، https://assayahi.dz، تاريخ الإطلاع 2025/4/16.

وتكتسي التظاهرات ذات الطابع الحدودي الرمزي مثل إحياء ذكرى مجازر ساقية سيدي يوسف أهمية مضاعفة فهي تنظم سنويا في الولايتين الكاف وسوق اهراس، واستثمار هذه الذكرى في ملتقيات ثقافية وفنية تؤكد بأن الذاكرة واحدة والمصير واحد.

لقد أسهمت المهرجانات ومعارض الصناعات التقليدية المشتركة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية في توفير فضاءات للتبادل الثقافي والحرفي وترويج المنتجات المحلية والدفع نحو تنمية اقتصادية من خلال إنشاء مناطق تبادل ومتاجر مشتركة وتؤكد بأن هذه التظاهرات ليست احتفاليات او ذكريات بل هي وسائل دبلوماسية شعبية تعزز الروابط الاجتماعية من خلال توظيف الثقافة والفن والحرف التقليدية كأدوات للتواصل تتحول هذه الفعاليات إلى دعامة للتنمية المحلية المستدامة.

ومن خلال هذه الأنشطة والانجازات المحققة على أرض الواقع تتجسد الإرادة السياسية والتطلعات المجتمعية كنموذج للتكامل بين المجتمعات الحدودية الجزائرية التونسية وتعكس مدى مضي المسار التنموي المشترك إلى الأمام من خلال مجال الثقافة والتراث كسندات لها القدرة على إحداث اقلاع تنموي إيجابي في هذه المناطق.

المطلب الثاني: التوأمة بين الجامعات ومراكز التكوين وتطوير البحث العلمي

يمثل التعاون في مجال التعليم العالي والتكوين بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية أهم الركائز الجوهرية للتكامل المعرفي وبناء جسور التواصل العلمي بين البلدين نظرا لما تمتاز به هذه المناطق من خصوصية جغرافية واجتماعية تجعلها في قلب التبادلات الأكاديمية والتنموية؛ فالجامعات والمعاهد العليا ومراكز التكوين المهني الواقعة بالقرب من الشريط الحدودي لا تقتصر مهمتها على أداء وظائفها التقليدية في التدريس والبحث العلمي بل تتحول إلى فضاءات للتقارب الحضاري ونقاط التقاء لتبادل الخبرات وتطوير القدرات البشرية بما يسهم في معالجة التحديات المشتركة.

1- التوأمة بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية :

لقد شكلت اتفاقيات التوأمة بين الجامعات الجزائرية التونسية آلية أساسية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي إذ أتاحت فرصا للاستفادة من الإمكانيات العلمية والتقنية المتاحة على مستوى المؤسسات الجامعية وقد أسهمت في ترقية الأداء الأكاديمي

والبحث من خلال تشجيع النشر العلمي المشترك وتنظيم الندوات واللقاءات الفكرية، كما ساعدت على تحقيق النقلة النوعية في التكوين الأكاديمي والبحث في جامعات المناطق الحدودية وهو ما يمنح هذه المؤسسات قدرة أكبر على التكيف مع متطلبات التنمية المحلية ويعزز دورها في خدمه المجتمع الحدودي.

كما يقوم التكوين المهني بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية بدور محوري في تنمية الموارد البشرية عبر تبادل الخبرات والمعارف التطبيقية حيث يمكن للمتكونين الاستفادة من تجارب متنوعة في مجالات الفلاحة والحرف التقليدية والسياحة والفندقة بما يسهم في رفع رفع كفاءاتهم.

1-1التعاون والتوأمة بين الجامعات الحدودية.

اتفاقيات التوأمة بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية إحدى أبرز صور التعاون العلمي والتنموي بين ولايات البلدين لما تحققه من أهداف علمية ومعرفية في خدمة حاجات السكان المحليين فهي تجسد بوضوح توجه التنمية المشتركة عبر الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي كرافد أساسي للتنمية الحدودية.

التوأمة إحدى أهم آليات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي على الصعيد الدولي؛ إذ تمثل نموذجا للتكامل الأكاديمي والمعرفي وهو ما يطلق عليه "Corporate Education" وتهدف هذه الصيغة بالأساس إلى ضمان تحقيق منفعة مشتركة تعود بالإيجاب على مختلف الأطراف المشتركة

أما التوأمة بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية فهي تمثل إطارا علميا مشتركا للتعاون بين الجانبين إذ تنطوي على رؤية استراتيجية طويلة المدى تستهدف تطوير مجالات متعددة مثل الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة والصحة والبحث العلمي والفلاحة فضلا عن المساهمة في معالجة قضايا المجتمع وتعزيز التنمية المحلية

من منظور تنسيقية الجامعات التونسية " التوأمة تعتبر جزءا من استراتيجية الجامعات التونسية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز مكانة الجامعات التونسية على الصعيد الدولي

من خلال التبادل العلمي والثقافي مع الجامعات المجاورة وتسهم التوأمة في إثراء الخبرات."[1] تكتسي التوأمة بين الجامعات أهمية بالغة ضمن مسار علاقات التعاون والصداقة المتنامية والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الفعلية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وقد ترجم هذا التوجه من خلال توقيع اتفاقيات جمعت بين الجامعات التونسية (قفصة، قابس جندوبة، القيروان، صفاقس) ونظيراتها الجزائرية (الوادي، تبسة، سوق اهراس، الطارف عنابة)[2] ولقد أجمع المشاركون في اللقاء على أن هذه الاتفاقية تشكل مشروعا واعدا يفتح المجال لتوسيع إطار التعاون مستقبلا لمنحه بعدا مغاربيا يهدف إلى إحداث نقلة نوعية على المستويين الأكاديمي والبحث داخل الجامعات الحدودية، وقد أثمرت هذه اللقاءات عن إعادة بلورة عروض تكوين مشتركة على مستوى الماستر ومستوى الدكتوراه مع تخصيص حصص لفائدة طلبة الجامعات المنصوص عليها ضمن الاتفاقيات. وتهدف أيضا إلى:

1-1-1 تبادل طلبات طوري الليسانس والماستر:

في إطار الاتفاقيات اقترح الطرفان فتح المجال أمام تبادل الطلبة بين هذه الجامعات مع توفير جملة من التسهيلات الداعمة لهذه العملية من بينها تمكين الطالب متابعة تخصص معين في جامعة أخرى والحصول على الشهادة المعتمدة بما يوسع آفاقه العلمية ويوفر له فرصا أكاديمية تخدم مصلحته على الجانبين. [3]

1-1-2 تبادل أعضاء هيئه التدريس:

من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات ووفقا لما نصت عليه الاتفاقية يتحقق جملة من الأهداف الأكاديمية والعلمية من أبرزها نقل وتبادل المعرفة والخبرات وتبادل التجارب التعليمية والبحثية فضلا عن المساهمة في رفع جودة التعليم وتطوير الفكر الأكاديمي كما يتيح هذا

1 مقابلة مع مكرم حديدر، نائب مدير جامعة قابس المكلف بالتعاون الخارجي(تنسيقية الجامعات الحدودية التونسية) جامعة قابس، تونس يوم 2024/06/20 ، على الساعة 11:00 am.

2الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،جامعة باجي مختار،عنابة، محضر أشغال اللقاء الحضوري الأول في إطار اتفاقية التعاون الإطارية 5+5بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية، بجامعةعنابة يومي 2 و3 نوفمبر 2022.(وثيقة غير منشورة)، ص1.

3 اتفاقية التوأمة بين جامعة قفصة (تونس) وجامعة الشهيد حمه لخضر (الجزائر)،(وثيقة غير منشورة)، ص02.

التعاون فرصا لتطوير مهارات الأساتذة عبر اطلاعهم على مستجدات الأفكار والتكنولوجيات البحثية الحديثة بما يعزز من ديناميكية البحث العلمي ويكرس شراكة حقيقية في مجال التعاون الأكاديمي. [1]

1-2 أثر مبادرات التعليم الجامعي في رفع مستوى التنمية الحدودية:

يؤثر التعاون بين الجامعات في العديد من المجالات أهمها اشتراك الأساتذة الجامعين في عمل الجماعات المحلية على مستوى المناطق الحدودية، إذ يعد التعاون الجامعي آلية فعالة لتعزيز التكامل بين الجامعة والمحيط، يسهم في نقل الخبرات الأكاديمية إلى الميدان العملي وبناء جسور التفاهم والتبادل الثقافي بين سكان هذه المناطق كما يتيح هذا الانفتاح توظيف المعرفة العلمية في معالجة التحديات المحلية بما ينعكس إيجابا على عجلة التنمية الحدودية وتحقيق نتائج ملموسة في الواقع العملي.

1-2-1 في المجال الاقتصادي:

تعد البحوث الجامعية في مجالات الفلاحة المستدامة، تطوير السياحة واستعمال الطاقات المتجددة في المناطق الحدودية إلى جانب توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم النمو الاقتصادي من الركائز الهامة التي تدفع بعجلة التنمية المحلية،[2] وفي هذا الإطار تسعى الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات الحدودية إلى تنظيم لقاءات علمية مشتركة ترمي إلى تطوير آليات البحث في قضايا التنمية بما يحقق هدفها الأسمى المتمثل في ترقية المجتمع المحلي وتعزيز قدراته.[3]

1-1-1- في المجال السياسي :

تساعد الابحاث العلمية في الجامعات الحدودية في إثراء الحوار العام حول التنمية المستدامة في المناطق الحدودية وتوفير التوصيات اللازمة لتحسين السياسات العامة والاستراتيجيات التنموية.[4]

1 المرجع السابق.

2 مقابلة مع مكرم حديدر ، مرجع سابق .

3 بحر الزين مسعودي،مرجع سابق.

4 مقابلة مع مكرم حديدر ،مرجع سابق.

1-1-2- في المجال الثقافي والاجتماعي:

تمثل العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة الجزء بالكل أي تغيير يطرأ على أحدهما يصاحبه تغيير على الجانب الثاني والعكس، ومنه فإن التعليم العالي يسهم في خلق مجتمعات قادرة على التكييف، تستند إلى قيم العدالة والتسامح والمسؤولية.[1]

1-1-3-في مجال الصحة والبيئة:

من خلال الاتفاقيات الجامعية تتمكن الجزائر وتونس من تحقيق حماية البيئة والصحة العامة بواسطة مجموعة من الالتزامات يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

-التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة.

-التعاون الفلاحي والزراعي.

- اعتماد برامج صحية تمنع انتشار الأمراض.

-العمل المشترك على حمايه البيئة.

2- التعاون المهني بين الولايات الحدودية :

يعتبر قطاع التكوين رافدا استراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كونه يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني المنفتح على آليات اقتصاد السوق ويسعى في الوقت ذاته إلى ضمان التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، فقد أصبح هذا القطاع مسؤولا عن توفير يد عاملة مؤهلة تلبي حاجات المؤسسات الوطنية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية بما يعزز من قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا كما يضطلع بدور المحور في الاستجابة لمتطلبات العملاء الأجانب من خلال إعداد كفاءات قادرة على التعامل مع المعايير المهنية الدولية، وإلى جانب ذلك يشكل التكوين المهني أداة للانفتاح على التطورات في المجالات العلمية، الأمر الذي يسمح بادماج الإبتكار والنجاعة في أساليب العمل ويدعم اندماج الاقتصاد الوطني في المنظومة الاقتصادية العالمية، ومن ثم فإن الاستثمار في التكوين المهني لا

1 سعاد خطوف، " دور الجامعة في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاشارةللجزائر" ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية ، ، المجلد02، العدد 1، 2019، ص207.

2 فحوة اتفاقيات التعاون الجامعي الموقعة بين تونس والجزائر، الجمهورية التونسية : https://www.mes.tn/detail_evennement. تاريخ الاطلاع: 2024/06/04.

يقتصر على تلبية الحاجات الراهنة بل يعتبر آلية تكوين القدرات لمواكبة التحولات المستقبلية[1]؛ كما يعمل قطاع التكوين المهني على دمج قدرات المتكونين في مجال التنمية المحلية وهذا ما نظر إليه المتخصصون في إطار التنمية الحدودية المشتركة بين الولايات التونسية والجزائرية عبر إيجاد الحلول انطلاقا من المشاريع المتفق عليها في ميادين السياحة والطاقة و الصناعة التحويلية.

2-1- أثر التعاون الجزائري التونسي في مجال التكوين المهني على تنمية المناطق الحدودية:

يعتبر التعاون في مجال التكوين المهني دعامة أساسية لتعزيز التنمية المحلية في هذه المناطق خاصة في مجالات الصيد البحري والسياحة والفندقة.

2-1-1 في مجال الصيد البحري:

تم إنشاء مشروع مشترك بين البلدين حول المنتجات البحرية وتربية المائيات، ويطمح الطرفان بأن يصبح مركزا تكوينيا لخدمة التنمية بين البلدين[2] وشهدت ولاية الطارف افتتاح تخصص جديد متمثل في التحكيم تحت الماء وهو ما يعزز قدرات الصيانة البحرية محليا ويربط بين تدريب المتكونين والاحتياجات المهنية في المناطق الساحلية خاصة في القالة[3] وما جاورها كما ركزت خارطة الطريق بين ولايتي جندوبة والطارف على أهمية التعاون في مجال الصيد البحري.

2-1-2 في مجال السياحه والفندقة:

لقد أكدت اللقاءات الأخيرة الموقعة لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية على ضرورة تبادل الخبرات في مجال التكوين المهني؛ في مجال السياحة والفندقة باعتبارها مشاريع

1 عاتكة غرغوط، النوي بالطاهر، " التكوين المهني في الجزائر من أجل تلبية حاجات سوق تنافسية " ، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد 03 ، 2017 ، ص54

2 وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع معهد جزائري تونسي ، للتكوين في الاقتصاد البحري وتربية المائيات : https://www.aps.dz/ ، تاريخ النشر 2021/12/21، تاريخ الاطلاع : 2025/09/03.

3 جريدة النصر، استقطاب بطالي المناطق الداخلية نحو قطاع الصيد البحري: استخدام تخصص التلحيم تحت الماء : https// www. Djazairess.com تاريخ النشر: 2025/01/12، تاريخ الاطلاع : 2025/09/03.

ذات أولوية يجب تجسيدها على أرض الواقع. وينظر إلى هذا الخيار كتوجه استراتيجي مشترك بين الطرفين يسهم في دعم المؤهلات المهنية في مجال السياحة في المناطق الحدودية والدفع بكامل مستويات التنمية في هذه المناطق وهذا ما تم من خلال الإجتماع التقني الذي احتضنته طبرقه لتقييم تنفيذ التكوين السياحي وتطوير المهارات بين ولايتي جندوبة والطارف وكذلك ورقلة وتطاوين.[1]

يتضح أنه من خلال التنسيق المتواصل بين الولاة بإشراف الرئيسين "عبد المجيد تبون" و"قيس سعيد" أن التعاون الجامعي وما رافقه من مبادرات في مجال التكوين المهني قد حظي باهتمام واسع في إطار اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات.

إن هذا الاهتمام المتزايد بهذين القطاعيين يشكل احد أبرز الانجازات المحققة في هذا الإطار بما ينعكس إيجابا على التنمية المحلية فضلا عن رفع المستوى الأكاديمي والمهني وتلبية حاجيات السوق، وعليه فإن هذا التعاون يعتبر نموذجا عمليا لنجاح التوأمة في تحويل الاتفاقيات الثنائية إلى أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

المطلب الثالث: المبادرات الصحية المشتركة ومكافحة الأوبئة

لقد شكل القطاع الصحي مجالا للتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية حيث اعتبر المجال الأكثر أهمية وحيوية نظرا لارتباطه بحياة السكان وصحتهم فعملت السلطات المحلية في الولايات الحدودية على التنسيق وتكثيف الجهود في هذا الشأن وذلك عبر إنشاء لجان مشتركة، وتنظيم الزيارات المتبادلة بين الطواقم الطبية وهو ما سمح بتبادل الخبرات والتجارب في مجال الطب والوقاية من الأوبئة، وبرزت أهمية التنسيق بين الولايات الجزائرية التونسية أثناء جائحة كورونا، حيث تم إرسال آليات مراقبة الحدود والتكفل بالمجالات المستعجلة الأمر الذي عزز الثقة والتضامن بين الجانبين، وساهمت اتفاقيات التعاون والتوأمة

1 جريدة الحرية التونسية، طبرقة تحتضن اجتماع رفيع المستوى عن خارطة الطريق التنموية المشتركة التونسية الجزائرية: https://alhorria.com/ ، تاريخ النشر : 2025/01/09، تاريخ الاطلاع 2025/09/03.

في التأكيد على أهمية التنسيق في مجال الصحة العمومية في المناطق الحدودية وذلك من خلال السعي في تحسين التكفل الصحي بالمواطنين.

1- التنسيق بين الجهات الصحية:

يعد التنسيق بين الجهات الصحية المختصة في المناطق الحدودية المتجاورة من أبرز الآليات التي اعتمدتها الدول عبر العالم لمواجهة المخاطر الصحية العابرة للحدود، خاصة في ظل تنامي سرعة انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بفعل حركة التنقل والتجارة وقد عملت السلطات في دول العالم على وضع بروتوكولات صحية مشتركة للوقاية وللرقابة الصحية على المعابر وإنشاء نظام مراقبة للانذار المبكر ومحاولة تقليص حجم الإصابات وتقاسم الأدوية والعلاجات ممثلة في لقاح كوفيد [1].

إن التعاون بين المناطق المتجاورة والتنسيق المشترك من أهم آليات التعاون بين المجتمعات والدول لما لها من أهمية بالغة متعلقة بالصحة العامة وسلامة المواطنين ولقد أثبتت التجارب الدولية بأن هذه الجهود المشتركة بين المناطق والأقاليم لها دور جوهري في التقليل من المخاطر الصحية وتعزيز السلامة وصحة الأفراد.

أفادت منظمة الصحة العالمية بأن "المرض قد ينتشر من أي قرية نائية إلى أي مدينة رئيسية في جميع القارات في غضون 36 ساعة فقط وقد اثبتت تفشيات الأمراض الخطيرة بما فيها جائحه كوفيد 19 أن أي تهديد مرضي في أي مكان هو تهديد مرضي في كل مكان. تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية مشتركة لبناء أنظمة رعاية صحية قوية ويجب عليها العمل على تحديد واحتواء أي أحداث صحية عامة قبل انتشارها".[2]

يحتل مجال الصحة الصدارة في إطار التنسيق وتوطيد العلاقات الثنائية بين تونس والجزائر بما يستجيب لتطلعات الشعبين المتجاورين، ومواكبة التحديات المشتركة التي تواجهها

1 الجزائر تتقاسم لقاح كورونا مع تونس، http://www.bbc، تاريخ النشر 01/15/ 2021 تاريخ الإطلاع 2024/8/19.

2_ International Health Organization، **A journey of giving and cooperation towards building a healthy and sustainable future for all**، where we put human health and well-being at the heart of our efforts. https://iho-us.org/en ، تاريخ النشر : 2024/05/15 ، تاريخ الاطلاع : 2025/09/04

المنطقة، لقد تم خلال اللقاء الأخير بتاريخ 14 و 15 جوان 2025 تأكيد الطرفين على أهمية إعادة الإتفاق بين البلدين والعمل على مواصلة الجهود لمواجهة المخاطر الصحية، وضرورة التعاون في ثلاثة مجالات طبية محورية هي صناعة الأدوية وتبادل الخبرات والخدمات ذات الجوده وتنظيم دورات التوأمة والأيام العلمية.[1]

إذ يجدر القول هنا بأن الشأن الصحي في المناطق الحدودية من بين أولويات العاملين على اتفاقيات التوأمة والتعاون بين الولايات الحدودية إلا أنه لا يوجد إلى حد الآن مستشفيات مشتركة على الحدود رغم الطموح لذلك؛ إذ تبرز بين البلدين طموحات كبيرة لتعزيز التكامل الطبي من بينها مشروع بناء مستشفى جزائري تونسي في منطقة الحدادة بولاية سوق اهراس ليكون قطبا صحيا متكاملا يخدم السكان المحليين من الجانبين، ويعكس روح التوأمة والتعاون، غير أن هذا المشروع ظل في حدود النقاش والرؤية التنموية للمناطق الحدودية ولم يجسد على أرض الواقع[2] بسبب جملة من الاعتبارات التنسيقية، وفي نفس السياق أكد والي ولاية الوادي قبل عقد اتفاقية التوأمة مع ولاية توزر التونسية سنه 2018 على أهمية إنشاء مستشفى بالمنطقة الحدودية بالطالب العربي باعتباره خطوة عملية نحو توفير خدمات صحية لسكان المناطق المتاخمة[3] إلا أن هذا المشروع أيضا لم يتجسد رغم مرور سنوات طويلة على التصريح به، ما يعكس حجم التحديات التي تواجه تجسيد مثل هذه المبادرات الطموحة على أرض الواقع.

1 خالد زوبيري، الجزائر وتونس تبحثان تعزيز التعاون في المجال الصحي، https://www.ennaharonline.com/ ، تاريخ النشر: 2025/06/15 ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/04.

2 مقابلة مع طارق جدو، مرجع سابق .

3 خلية الإعلام والاتصال لولاية الوادي، تصريح والي ولاية الوادي السيد عبد القادر بن سعيد عقب انتهاء اجتماع مجلس الولاية، اجتماع مجلس الولاية، https:// www.youtube.com، تاريخ الإطلاع 2025/9/03.

2- مواجهة الأوبئة العابرة للحدود:

في إطار اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19 تم الاتفاق بين الجزائر وتونس في 17 مارس 2020 حول إغلاق مؤقت للحدود البرية بين البلدين بهدف التصدي لانتشار العدوى عبر تنقل المسافرين من وإلى الدولتين.[1]

وجاء توضيح رسمي في البيان الذي اتخذت فيه تعليمات غلق الحدود البرية بين البلدين تعليمة رئيس الجمهورية أن هذا الإجراء صفة مؤقتة وأنه لا يمس بروح الصداقة والأخوة بين الشعبين ولا بأساسيات التعاون بين البلدين الجارتين.[2]

إن هذا الاتفاق ورغم ضرورته وأهميته يؤكد على الصرامة في اتخاذ التدابير الوقائية إلا أنها اتخذت بروح التعاون والاحترام المتبادل ولا تخل بالمبادئ القوية للعلاقات الثنائية الطويلة بين الجزائر وتونس؛ إذ يُعدّ الغلق المؤقت للحدود البرية خلال جائحة كورونا نموذجا بارزا لأهمية التنسيق الصحي والأمني في إدارة الأزمات العابرة للحدود إذ بيّن هذا القرار المشترك أن الحدود ليست عائقا أمام العلاقات الإنسانية والسياسية بل قد تتحول إلى وسيلة فاعلة لحماية الصحة العامة ومواجهة انتشار الأمراض والأوبئة.

رغم ارتباط البلدين الاجتماعي والاقتصادي والقرب الجغرافي إلا أن اتفاقيات التعاون المركزي اثبتت قدرتها على تحويل التنسيق الحدودي إلى أداة عملية لحماية المجتمعات الحدودية والتأكيد على ضرورة تكامل الجوانب السياسية والصحية. ومنه، فالحدود لها دور مزدوج إذ تعتبر خط دفاع أول ضد المخاطر الصحية.

كما تعتبر الحدود البرية خاصة المناطق المتاخمة بين الجزائر وتونس خطا دفاعيا لمواجهة الأمراض والوقاية من انتشارها؛ وهذا ما يعكس الدور المزدوج للحدود كما يعكس أيضا مدى التنسيق المستمر بين الجهات الصحية في البلدين ومن هنا تنتقل المناطق الحدودية إلى مهمة استراتيجية تتمثل في مراقبة دقيقة للأوبئة وتبادل المعلومات الصحية والتدخل المبكر في

1 وكالة الأنباء الجزائرية، كورونا : اتفاق مشترك بين الجزائر وتونس بالغلق المؤقت للحدود البرية ، https://www.aps.dz/ ، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ الاطلاع: 2025/09/03.

2 المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، فيروس كورونا، غلق مؤقت للحدود البرية بين الجزائر وتونس ، https://www.entv.dz/ ، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ الاطلاع: 2025/09/03.

حال وجود أي مرض حيث نظمت المنظمة الدولية للهجرة ورشة عمل في تونس 18- 19 فيفري 2025 جمعت العديد من مسؤولي الصحة في كل من تونس والجزائر وليبيا والهدف من هذا اللقاء كان تعزيز التنسيق العابر للحدود في مراقبة الأمراض المعدية؛ السل، الحصبة، التهابات الجهاز التنفسي الحادة. والبحث في الآليات مشتركة للوقاية من انتشار هذه الأمراض[1] لذلك كانت المنطقة الحدودية الأكثر عرضة لانتشار الأمراض العابرة للحدود. وحماية السكان المحليين بها من واجب الجماعات المحلية التابعه لها فمن الاجراءات التنسيقية بين الجهات المعنية في مثل هذه الحالات هو التشديد على المراقبة والإنذار المبكر عن تفشي المرض وانتشاره وفي الحالات الكبرى مثل الكورونا فإن اللجوء إلى غلق الحدود أمر ضروري.

3-مواجهة الأمراض في المناطق الحدودية:

ومن جهه أخرى وفي اطار مواجهة الأمراض في المناطق الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر وتعزيز التعاون الثنائي في مجال الصحة العسكرية وحرصا على تلبية احتياجات سكان المناطق الحدودية تم تنظيم قافلة صحية مشتركة خلال أعوام متتالية 2017 2018 2019 وقد مثل هذا النشاط الصحي أحد النماذج العملية للتنسيق الثنائي العابر للحدود، فقد نظمتها بلدية ساقية سيدي يوسف بالتراب التونسي قبل أن تنتقل في 2019 إلى منطقة الحدادة بالتراب الجزائري، ، وهو ما يعكس الإرادة المشتركة في توسيع نطاق الإستفادة وتوزيع الخدمات الصحية على جانبي الحدود، وقد أتاحت هذه القوافل الفرصة للسكان المحليين للاستفادة من جملة من الخدمات الطبية شملت فحوصات عامة ومتخصصة وتشخيص للأمراض وتصوير باالأشعة وإجراء تحاليل مخبرية.. وتخللت هذه المبادرة حملة تحسيسية واسعة بأهمية الوقاية الصحية وخصص ذلك حول الأمراض السرطانية.[2]

لقد ساهم هذا النشاط في التأكيد على وحدة المصير وكذلك إبراز البعد الإنساني لاتفاقيات التعاون اللامركزي بين هذه الولايات من ناحية ومن ناحية اخرى تعزيز الثقة بين

1 وكالة الأمم المتحدة للهجرة، وضع الصحة في جوهر التعاون الفعال عبر الحدود ، تاريخ النشر: 2025/02/20، تاريخ الاطلاع: 2025/09/04.

2 نسرين محفوف، سوق أهراس، انطلاق المرحلة الثانية من القافلة الصحية المشتركة الجزائرية التونسية ، https://www.ennaharonline.com/ ، تاريخ الشنر: 2019/09/27، تاريخ الاطلاع: 2025/09/03.

سكان الحدود والمؤسسات الصحية في البلدين وأهمية التنسيق الصحي لصالح المجتمعات الحدودية، ومن هنا يتبين أن الحدود في مثل هذه الحالات ليس خطا فاصلا بل هي مجالا للتكامل والوحده لمواجهة التحديات الصحية في المناطق الحدودية.

4- دور الجهود الثنائية في تعزيز الأمن الصحي:

تبذل السلطات الصحية الجزائرية مع نظيرتها التونسية جهودا بالغة على مستوى المناطق الحدودية من خلال الكثير من النشاطات والمبادرات الطبية المشتركة، إلا أن هذه المجهودات تظل محتشمة ولا ترتقي إلى مستوى التحديات المطروحة.

المناطق الحدودية بين تونس والجزائر تعاني من هشاشة البنى التحتية الصحية وكذلك ضعف التجهيزات الطبية وغيرها من المشاكل على مستوى المرفق الصحي الأمر الذي يجعل هذه المناطق أكثر عرضة للمخاطر الصحية من غيرها من المناطق.

إن ظهور بعض المبادرات كالقوافل الصحية أو تبادل الخبرات بين الطواقم الطبية وحملات التوعية من فترة إلى أخرى كمبادرات مشتركة على طرفي الحدود هي مبادرات إيجابية تتضمن روح المسؤولية وتعكس أهمية التعاون بين البلدين إلا أنها في الحقيقة هي مبادرات موسمية مرتبطة بظروف معينة ولا تعتبر منظومة صحية دائمة لها القدرة على التحكم في المجال الصحي، لذلك فإن الأمن الصحي في المناطق الحدودية يتطلب استراتيجية شاملة مشتركة قادرة على استيعاب ساكنة الحدود مع ضمان استمرارية التمويل بالأدوية والأجهزة وكذلك بتبادل المعلومات والخبرات الطبية بين الجهتين للتأمين الصحي في هذه المناطق. [1]

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الإنجازات في مجال الصحة بالمناطق الحدودية الجزائرية التونسية وإن لمسنا بعض النتائج الإيجابية الوقائية والعلاجية ساهمت في التخفيف من معاناة السكان وفي إبراز روح التعاون بين البلدين على مستوى مناطق الحدود إلا أنها ظلت محدودة لم ترقَ إلى مستوى الأمن الصحي المطلوب لذلك فإن اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي لم يحقق انجازا كافيا في المجال الصحي بالمناطق الحدودية.

1 – عبد العزيز شرابي، "إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد05، العدد05، 2008، ص17.

المبحث الثالث:الانجازات في المجال الأمني والبيئي.

التعاون بين الجزائر وتونس في المناطق الحدودية هو ثمرة شراكة متنامية تستهدف تعزيز الأمن ودعم الاستقرار عبر مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد العسكرية والبيئية، فقد أفرزت العلاقات الثنائية بين البلدين تنسيقاً أمنيا فعّالاً لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ،إلى جانب مبادرات مشتركة في مجال حماية البيئة وتسيير الموارد الطبيعية، ويُبرز هذا التعاون المتعدد الأوجه حرص الجانبين على جعل الأمن والاستدامة البيئية دعامة رئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في المناطق الحدودية المشتركة.

وشمل هذا المبحث ثلاثة مطالب ، تطرق المطلب الأول منها إلى: التنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، أما الثاني فعالج المبادرات المشتركة في مجال حماية البيئة وتسيير الموارد المائية ، والثالث عالج دعم استقرار المناطق الحدودية.

المطلب الأول: التنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

يعتبر التنسيق الأمني بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية من المحاور الهامة التي تم الاتفاق حولها من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للبلدين، ويسهم هذا التنسيق في تعزيز الاستقرار وحماية الساكنة في المناطق الحدودية من مختلف المخاطر التي قد تنشأ عبر الحدود، فالتعاون الميداني بين الأجهزة الأمنية يمكّن من مواجهة التحديات المشتركة بفعالية أكبر، ويقلل من فرص انتشار الجريمة والأنشطة غير الشرعية، كما يخلق التعاون الأمني جوا من الطمأنينة والثقة لدى الساكنة في المناطق الحدودية، ويمهد الطريق أمام تحقيق التنمية المحلية، وتطوير المشاريع المشتركة مما يجعل الأمن قاعدة أساسية لدعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين، والتنسيق الأمني أحد أهم مجالات التعاون بين البلدين التي أثمرت إنجازات ملموسة على أرض الواقع، حيث تجسدت من خلال العديد من الأنشطة أبرزها المراقبة المشتركة للحدود، وكذلك المراسلات وتبادل المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى التنسيق المتواصل بين وحدات الجيش والحرس والدرك من الجهتين.

1-التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

يعد التعاون الأمني بين الجزائر وتونس ركيزة أساسية لحماية الحدود، ومواجهة التهديدات المشتركة،[1] ولقد ثمن الجانب التونسي الموقف الجزائري الذي عمل على تدعيم المسار الديمقراطي بعد انتفاضة 2011، وأكدت الجزائر من خلال وزير خارجيتها "رمطان العمامرة" أن التنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس قد بلغ مستوى استراتيجيا غير مسبوق[2].

لقد شهد التعاون الأمني بين الجزائر وتونس تطورا ملحوظا في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة وقد ساهم هذا التنسيق في تعزيز الاستقرار الإض قليمي خصوصا في ظل الاضطرابات في ليبيا ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة فإن الجزائر وتونس عززتا أليات تعاونهما الأمني مما أسهم في تفكيك خلايا إرهابية مرتبطة بتنظيم داعش في المناطق الحدودية سيما تلك المتاخمة لليبيا[3]

وقد أدرك البلدان أن هذه الظاهرة تمثل خطرا مباشرا على أمنها القومي،الأمر الذي جعل التنسيق الأمني والاستخباراتي بينهما ضرورة حتمية، وقد تجسد هذا التعاون عبر عمليات مشتركة لملاحقة بقايا الجماعات المتطرفة، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنظيم الدوريات الأمنية على طول الشريط الحدودي، وأسهمت هذه الجهود في خلق بيئة أكثر استقرارا، سمحت بتهيئة المناخ لإنجاز مشاريع تنموية جديدة في المناطق الحدودية بما يخدم الأمن والتنمية معا[4].

---

1 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، التعاون الثنائي في المجال الأمني، https://interier.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/22.

2رضا شواردة، أمينة زردالي، "هندسة أمن الحدود الجزائرية من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، مجلة مدارات سياسية ، المجلد 04، العدد 03، 2020، ص115.

3 United Nations,2021,Report of **the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Dáesh) and Al-Qaida to international peace and security***(Document No S2021/947)

United Nations Security Council. http://undocs.org/S/2021/947.

4 Va - International Crisis Group, (28 november 2013) , tubisia s borders: jihadism and contraband, (middle east/ north africa report n° 148), brussels

أدت الأزمات السياسية وتدهور البيئة الأمنية في تونس إلى دفع السلطات نحو توسيع نطاق التعاون الأمني مع الجزائر، إدراكا منها أن استقرار الحدود يمثل شرطا ضروريا لتحقيق التنمية، ومن أبرز مظاهر هذا التعاون تنظيم دوريات مشتركة وتنسيق ميداني لمواجهة التحديات الأمنية، غير أن هشاشة الوضع الليبي نتيجة الانقسامات الداخلية وتعدد مراكز القوى أضعفت من فعالية هذا التنسيق[1]، إذ لم يتمكن الطرفان من بناء آلية ثلاثية متكاملة تشمل تونس والجزائر وليبيا، وقد انعكس هذا القصور سلبا على التنمية الحدودية، حيث أدى غياب الاستقرار الأمني والسياسي إلى الحد من فرص الاستثمار وتعطيل مسار المشاريع المشتركة.

ومن خلال هذا التنسيق أكد الوزير "بدوي" على هامش لقائه في ملتقى حكام الولايات الحدودية بين البلدين، بأن التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس حقق نتائج إيجابية في مجال مكافحة الإرهاب، والتنسيق المحكم مكن من رفع التحدي الأمني عبر التعاون وتبادل المعلومات وبلغنا نتائج إيجابية[2]، حيث يشير بدوي إلى الفعالية التي أثبتها التنسيق الأمني المشترك بين البلدين لحماية الحدود من الإرهاب، وذلك من خلال تحسين الأداء بفضل تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة الأمنية للبلدين.

كما أن التنسيق المستمر يؤكد على وجود بنية مؤسساتية محكمة، تضم الدعم الفني وكذلك تبادل للمعلومات الاستخباراتية، التي تنبثق من الجهات والمجالس الأمنية الثنائية، و يدعمها اللقاءات الميدانية بين الولاة في المناطق الحدودية[3].

التنسيق بين البلدين في المجال الأمني مكنهما من تجاوز صعوبات أمنية مشتركة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وتوحيد الجهود من أجل أمن و استقرار المناطق الحدودية، وتوج هذا التنسيق بنتائج إيجابية ليؤكد صدق العمل الميداني، فهو لم يبق مجرد شعار، بل صدّقه العمل، وأكدته النتائج.

1. علي شعيب ، ليبيا والجزائر، وتونس تعزز أمن الحدود، رويترز، 12 يناير 2013

2. التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس تحقق نتائج إيجابية،Sarabic-ae تاريخ النشر 2018/10/16 تاريخ الاطلاع 2025/8/26

3. الجزائر أون لاين، دعم جزائري لتونس في ميدان مكافحة الإرهاب تاريخ النشر 2018/19 تاريخ الاطلاع 2025/8/26 https:eldjazaronline-dz

إن الاتفاقية المبرمة بين الولايات الحدودية لتنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس تمثل أفضل الخيارات المتاحة لمعالجة الظواهر المنتشرة في المناطق الحدودية كالتهريب؛ إذ تعاني هذه المناطق من ضعف التنمية والتهيئة مما جعل الكثير من الشباب يعتمدون على التهريب كمورد عيش، هذا ما استوجب التنسيق بين صناع القرار لكلا الجهازين؛ الجماعات المحلية والأجهزة الأمنية بهدف إيجاد توازن حقيقي يُمكّن صناع القرار من التطلع لحاجيات السكان وطموحاتهم للعيش في بيئة آمنة ومستقرة، حيث تم لقاء يوم 2025/3/19 بين وزير الداخلية الجزائري "إبراهيم مراد" ووزير الداخلية التونسي "خالد النوري" وأكدا أن مصير البلدين واحد وأن تنمية المناطق الحدودية مرهون بالتصدي للظواهر السلبية خاصة التهريب[1].

لذلك سعى البلدان لمكافحة التهريب والاتجار غير الشرعي والمخدرات وتعزيز التعاون ضمن استراتيجية لإضعاف الاقتصاد الموازي[2].

ومنه فإن اتفاقيات التعاون بين الولايات الحدودية تعد مقاربة شاملة من شأنها أن تحد من مظاهر التهريب المتعددة، وذلك من خلال خلق خطة بديلة لمعالجة التهريب من جذورها من الناحية الأمنية من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة لتحقيق الأمن والتنمية في المناطق الحدودية.

تعبر المبادرة الجزائرية لدعم تونس بالخبرة في مكافحة الإرهاب عن الرؤيتة الاستراتيجية التي ربطت فيها التنمية بالأمن، والأمن بالتنمية، فلا يمكن أن تتحقق تنمية في بيئة غير أمنة، ولا يمكن أن يكون أمن في منطقة بها فقر وجوع وعدم استقرار.

ولقد تُرجمت الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين تونس والجزائر إلى توجهات عملية للشراكة الأمنية، وإلى إنجازات واقعية، وهذه الأخيرة عبرت عن الإرادة السياسية لإرساء دعائم التعاون الأمني، ويكون ذلك من خلال نقل التجربة الناجحة الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي استمرت منذ 1993، ضمن رؤية شاملة لمكافحة الإرهاب وهذا التوجه ينبثق من إدراك الجزائر بأن الحدود المشتركة تمثل فضاء حيويا تنتشر فيه الظواهر الإرهابية والتهريب، وهذا التنسيق

1. وكالة الأنباء الجزائرية الجزائر تونس إبراز الإرادة المشتركة في التصدي للظواهر السلبية بالمناطق الحدودية، httpsà://www.aps-dz تاريخ النشر 2025/3/19 تاريخ الاطلاع 2025/8/26

2 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، مرجع سابق.

والتعاون بينهم أيضا إلى جانب نقل الخبرة للجهاز الأمني التونسي، يخفف الضغط في مواجهة خطر الإرهاب في المناطق الحدودية، ومنحت الجزائر تونس العديد من الأسلحة ضمن المساعدات العسكرية خلال شهر أفريل 2014، تمثلت في 5 طائرات حربية و20 صاروخ أرض جو بإضافة إلى 30 دبابة و طائرتي استطلاع، كما تضمت المساعدات أجهزة مراقبة عسكرية. [1].

ولقد أدت الأزمات السياسية وتراجع البيئة الأمنية في تونس وليبيا إلى دفع تونس نحو توسيع إطار التعاون مع الجزائر في شرق البلاد، كما أصبحت الحدود مع ليبيا ساحات للتصدع الأمني المتلاحق منذ 2014، حيث دفع التشظي في الهيكل الأمني الليبي تونس إلى اللجوء إلى حلول غير رسمية، عبر مبادرات مدنية وزيارات بين البلديات ومجموعات ليبية محلية،لإبرام اتفاقيات تجارية حدودية بديلة[2].

أما على المستوى الاقليمي الثلاثي فقد مثلت القمة بين قادة تونس والجزائر وليبيا نقطة التحول، إذ أسفرت عن تأسيس فرق عمل مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنمية في المناطق الحدودية[3]، ويبرهن إعادة فتح معبر راس جدير الحدودي مع ليبيا على أن التعاون الأمني المشترك يمكن أن يعيد التوازن ويتيح استئناف حركة التجارة والرعاية عبر الحدود مما يعزز من فرص التنمية[4].

إن التعاون الميداني وتبادل المعلومات يمكّن الأجهزة الأمنية من تعزيز فعالية المراقبة والسيطرة على الحدود، بما يضمن حركية آمنة وأكثر استقرارا للسكان في المناطق الحدودية

1.أسامة سليخ،بن مزيان بن شرقي، "التعاون العسكري في شمال إفريقيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية/ دراسة حالة التعاون العسكري الجزائري التونسي"، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد01، العدد 02، 2019، ص ص129_130.

2. حمزة المؤدب، حدود التونسية الليبية المأزومة السياسة الأمنية لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية تاريخ النشر 2020/11/4 تاريخ الاطلاع 2025/8/20، https:carnegieeendowment-org

3. حمادي معمري هل تبدل التابوت تحالف لتونس والجزائر وليبيا اتحاد المغرب العربي اند بنت العربية، www.indepentarabia.com تاريخ النشر 2024/10/30 تاريخ الاطلاع 2025/8/21

4.ReUters، Libyafolly reopens mojor Rasljdir Crossingwith Tunisia تاريخ النشر 2024/7/1 تاريخ الاطلاع 2025/8/21

ينعكس التنسيق الأمني على التنمية في المناطق الحدودية على اعتبار أن الاستقرار يفتح المجال أمام جذب الاستثمار ويشجع إقامة المشاريع المشتركة كما يسهل الحركة التجارية وتنقل الأفراد والسلع عبر الحدود، ومنه فإن الأمن والتنمية وجهان متكاملان، يكمل كل منهما الآخر، من أجل فضاء حدودي آمن ومستقر تزدهر فيه التنمية الشاملة خدمة للبلدين وللسكان على طرفي الحدود.

وصل التنسيق بين البلدين في المجال الأمني إلى مستوى عال، حيث استطاع مجابهة أكبر الأخطار الإرهابية في المنطقة (خطر داعش)، فقد جنب التعاون المنطقة المغاربية التدخل العسكري الأوروبي والأمريكي وحلف شمال الأطلسي، إذ برمجت القوات العسكرية للبلدين مناورات جوية مشتركة تحسبا لتفاقم الأوضاع الأمنية عبر الحدود.[1]

لذلك كان التنسيق الأمني بين البلدين أمرا فرض نفسه كضرورة لضمان استقرار الحدود وحماية المجال المشترك من مختلف التهديدات والمخاطر والتطلع نحو تحقيق الاستقرار والتنمية في البلدين من خلال بوابتهما وهي المناطق الحدودية.

أسهم التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس في تحويل المناطق الحدودية إلى فضاء يصعب اختراقه من قبل التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش،الأمر الذي أحدث إحباطا داخل صفوف المجموعات المسلحة[2].

في مجال الهجرة غير الشرعية يعكس النهج المشترك بين البلدين توازنا بين متطلبات الأمن القومي ومراعاة البعد الإنساني؛ إذ ساهمت المبادرات الثنائية في تحسين إدارة الحدود وتقليل تدفقات المهاجرين غير النظاميين عبر المسارات الصحراوية من خلال تعزيز القدرات المؤسسية المشتركة واعتماد اجراءات أكثر إنسانية في التعامل مع المهاجرين[3]

1. فريق التحرير، ارتفاع نسق التعاون الأمني والعسكري بين تونس والجزائر.https://www.noon post.com تاريخ النشر 2016/3/13 تاريخ الاطلاع 2025/8/25.

2. حمزة عساس، التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس حرم المنطقة الحدودية على الإرهابيين.www.ennaharonlien.com تاريخ النشر 2016/3/19 تاريخ الاطلاع 2025/8/25.

3 International Organization for Migration (IOM),Migration trends in North Africa: Regional thematic report, IOM Regional Office for the Middle East and North Africa. http://dtm.iom.int/reports/north-africa-migration-trends-/ 2022.

كما عمل التنسيق على التقليل من حركة المهاجرين غير الشرعيين، حيث أكدت تونس بالأرقام أن هناك تراجعا لأعداد المهاجرين غير الشرعيين من الأراضي التونسية إلى السواحل الأوروبية بنسبه 80% خلال سنه 2024، وخلال الأشهر الأولى لسنة 2025 مقارنة بالسنوات الماضية[1]. وكل هذه الانجازات تحققت من خلال التنسيق بين الجهات الأمنية، والحرص على الالتزام بالاتفاقيات الثنائية المشتركة.

لذلك كان التنسيق الأمني بين البلدين تجربة رائدة في تأمين الحدود المشتركة؛ إذ مكّن من إحباط المخططات الإرهابية ومن الحد من أنشطة التهريب، والجريمة المنظمة. كما نجح في إبعاد الجهات الأوروبية والأمريكية وحلف شمال الاطلسي في حل مشكلة الإرهاب بالحدود الجزائرية التونسية.

2- تبادل المعلومات الاستخباراتية:

يعد تبادل المعلومات الاستخباراتية من أهم الانجازات التي حققها التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس، إذ أسهم بشكل كبير في رفع مستوى جاهزية الأجهزة الأمنية، وتطوير قدراتها. إن التنسيق بين تونس والجزائر كان له دور كبير في مكافحةالإرهاب بالمساندة الميدانية من خلال تنظيم وحدات عسكرية على الجانبين في التصدي للإرهابيين أو من خلال نقل المعلومات وتبادل الأفكار، إذ تقوم بإبلاغ الجهات الأمنية التونسية المختصة حول ما ترصده من معلومات حول نشاطات الإرهابيين وحركتهم[2]. يمثل تبادل المعلومات الأمنية بين البلدين أداة محورية في رصد وتتبع النشاطات الإرهابية على الشريط الحدودي، حيث يسمح هذا التعاون بالكشف المبكر عن تحركات العناصر المسلحة وخططها ويسهل تنفيذ العمليات الاستباقية المشتركة للحد من خطرها، وبفضل هذا التنسيق الاستخباراتي تمكنت الأجهزة الأمنية من تضييق الخناق على التنظيمات المتطرفة واضعاف قدرتها على التمركز في المناطق الجبلية الوعرة.

1. علي ياحي، تدابير أمنية بين الجزائر وتونس لمواجهة المهاجرين الأفارقة. www.indepent arabia.com تاريخ النشر 2025/4/4 تاريخ الاطلاع 2025/8/25

2. أسامة سليخ، بن مزيان بن شرقي، مرجع سابق، ص129.

وينص الاتفاق الأمني المبرم بين تونس والجزائر على مبدأ تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بشكل منظم ودقيق، وهو ما يعكس إدراك الطرفين لأهمية المعلومات الأمنية في مواجهة التحديات المشتركة، وقد شدد الاتفاق على ضرورة التزام كل طرف بالحفاظ على سرية البيانات والوثائق المتبادلة، وعدم السماح بتسريبها إلى أي جهة ثالثة غير معنية، كما لا يجوز استخدام المعلومات من أحد الطرفين إلا في حدود الأهداف والشروط المحددة المتفق حولها والمتمثلة أساسا في التصدي إلى مصادر التهديد المشترك؛ الإرهابي، والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات والأسلحة. ولتعزيز هذا التوجه أكد الطرفان على أهمية تطوير آليات ومعدات التعاون العملياتي والاستخباراتي اللوجستي بما يسمح بتقوية قدراتهم المشتركة في مراقبة الحدود وهذا الاتفاق لم يهمل جوانب أخرى للجريمة خاصة المتعلقة بتهريب الممتلكات الثقافية والتحف الفنية المسروقة، وتزوير الوثائق وتزييف العملة وتقليدها والسندات المالية وكذلك الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال[1].

لذلك فإن تبادل المعلومات والبيانات الاستخباراتية بين البلدين شكل ركيزة محورية في منظومة التنسيق الأمني الحدودي، وإمتد هذا التعاون ليشمل مكافحة شبكات التهريب عبر الصحراء الكبرى, حيث يعمل البلدان على تبادل المعلومات الاستخبارتية من خلال قنوات INtERPOL ونقاط الاتصال الوطنية المعتمدة في إطار جهود أوسع لمحكافحة الاتجار غير المشروع للأسلحة والسلع[2]

إذ مكن من بناء الثقة المتبادلة بين الأجهزة الأمنية، وسمح باستباق التهديدات بدل الاكتفاء بمعالجتها بعد وقوعها، وإن نجاح الجهاز الاستخباراتي يعكس وعي الطرفين بأهمية المعلومات الأمنية كأداة فعالة تضمن الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية المشتركة.

1. عثمان لحياني، تفاصيل الاتفاق الأمني والاستخبارات بين الجزائر وتونس.www.google.com تاريخ النشر 2018/11/5 تاريخ الاطلاع 2025/8/26

2 United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **Transnational organized crime in the Sahe**l, United Nations, Undc. Org/ document / data-and-analysis/ Sahel-ToCTA. (2021).

إن الإنجازات الأمنية بين الجزائر وتونس تعتبر مدخلا استراتيجيا لتحويل المناطق الحدودية من مناطق غير مؤهلة للتنمية إلى مناطق وفضاءات تستقطب المشاريع والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية تنسجم فيها الشروط الأمنية مع الشروط التنموية، وتتفاعل فيها جدلية الأمن والتنمية من خلال انصهار كل المعيقات والصعوبات.

المطلب الثاني: المبادرات المشتركة في مجال حماية البيئة وتسيير الموارد المائية.

تشترك المناطق الحدودية الجزائرية التونسية في الكثير من التحديات أبرزها التحديات المتعلقة بالبيئة ذلك للقرب الجغرافي من جهة ومن جهة ثانية ترجع لعوامل بيئية مختلفة منها الهشاشة الأيكولوجية والتغيرات المناخية بالمنطقة، حيث برزت عده قضايا بيئية منها مشكلة الحرائق ومشكلة المياه الجوفية وتدهور التربة وغيرها هذا الواقع البيئي فرض على الجماعات المحلية أن يقدموها كأولوية في إطار عقد الاتفاقية التنموية المشتركة بين الولايات الحدودية وقد أثمرت هذه الاتفاقيات إنجازات ملموسة جسدت على أرض الواقع للتخفيف من الأعباء البيئية ومخاطرها على ساكنة المناطق الحدودية و رغم المعيقاتفإنه لم يتم التقيد الكلي بكل ما ورد فيها، إلا أن هناك انجازات تحسب.

1- في مجال مكافحة الحرائق:

من الضروري تحويل بنود الاتفاقيات في مجال تبادل المعلومات والخبرات حول الحرائق الغابية في المناطق الحدودية المشتركة بين الجزائر وتونس إلى تجسيد ميداني على أرض الواقع، باعتبار أن هذا الميدان التعاوني يعكس عمق الوعي المشترك بضرورة حماية نظم البيئية الهشة وتأمين السكان المحليين في هذه المناطق، وقد تبين من خلال السنوات الماضية أن الحرائق لا يقتصر أثارها على الجوانب البيئية فقط، وإنما تتعداه إلى تهديد استقرار المجتمعات الحدودية والحد من جهود التنمية المحلية فيها، ومن هذه المنطلق كانت أغلب الاتفاقيات الحدودية لتنمية المناطق الحدودية تنص على الخطط العملية، والتنسيق الدائم بين الطرفين بما يضمن فعالية الاستجابة للحد من أخطار الحرائق.

و في سياق تصاعد المخاطر البيئية الناجمة عن التغير المناخي، برز التعاون الثنائي كنموذج إقليمي ناشئ في مجال إدارة الكوارث الطبيعية سيماحرائق الغابات. وقد تجسد هذا التعاون عمليا من خلال اتفاق ثنائي وُقع في مارس 2019 يتيح تبادل فرق الإطفاء والطائرات

المروحية خلال مواسم الذروة الحرارية، وهو ما تم تفعيله فعليا خلال موجة الحرائق التي ضربت تونس في صيف 2021 حين قدمت الجزائر دعما جويا عاجلا لإخماد النيران في المناطق الحدودية[1].

من بين هذه الجهود استفاد البلدان من منصات الإنذار المبكر الأوربية مثل نظام المعلومات الأوربي عن حرائق الغابات (EFFIS) التابع لخدمة كوبرنيكوس لإدارة الطوارئ (Copernicus EMS)، مما يعزز قدرتها على الرصد والاستجابة السريعة[2]، واعتماد الإستراتيجية التونسية الجزائرية بوضع جهاز إنذار رفيع المستوى في معتمدية بوسالم القريبة من الحدود الجزائرية، يقوم الجهاز على مسح 5000 كلم مربع من المساحات الغابية، ويستوفي الشروط الأمنية واللوجستية والجغرافية، ويشمل هذا الجهاز أيضا على مخزنين للتجهيزات وقاعة عمليات، وأربعة مكاتب تقدر المساحة المغطاة بـ 2200 متر مربع، هذا الجهاز المتمثل في نظام الإنذار المبكر به غرفة عمليات مزوده بتقنيات متطورة، تسمح برصد الحرائق من مساحات بعيدة[3]

ويهدف هذا الجهاز إلى :

-الإنذار المبكر للمحافظة على الثروة الغابية.

-المحافظة على الثروة الحيوانية.

- التدخل الفوري لإخماد الحرائق.

1 Tunisian Civil protection Direcorate. **Biian des intervention internationles lors des incendies de l`été**, Internal operational report summary,Ministry of Interior, Tunisia. 2021.

2 European Commission, European Forest Fire Information SysTem (EFFIS): Technical report.joint research Center. https://effis.ec.europa.eu. 2022.

3 رياض. خ ، "تدابير تونسية جزائرية تستبق حرائق الغابات في الصيف "، https://www.elbilad.net ، تاريخ النشر 2024/7/14 تاريخ الاطلاع 2025/8/20)

ومن جانب آخر أعلن والي الطارف من مدينة طبرقة، عن الشروع في إنشاء منظومة مشتركة بين الجزائر وتونس للوقاية والإنذار المبكر، بهدف التدخل السريع في مواجهة حرائق الغابات، في إطار المساعي الرامية إلى تدعيم أواصر التعاون الثنائي الجزائري التونسي[1].

كما شمل المشروع إنشاء مدرج مخصص لإقلاع وهبوط الطائرات القاذفة للمياه بمنطقة بئر النخلة ببلدتي عين الكرمة والزيتونة إلى جانب إقامة حظيرة قادرة على استيعاب ما بين أربع إلى ست طائرات، وتم في الإطار ذاته إنجاز 25 خزانا مائيا بسعة 20 مترا مكعبا للخزان الواحد، من بينها 11 خزانا موزعا على طول الشريط الحدودي، كما تمت تهيئة خنادق مضادة للنيران، وفتح مسالك غابية على مساحة 31 كلم مربع، وإعادة تهيئة 75 كلم مربع إضافية من هذه المسالك، وخلال تم2025 إنجاز أربعة أبراج مراقبة لتعزيز منظومة الرصد والوقاية[2].

يكشف هذا النمط من التعاون عن إرادة سياسية مشتركة تجسد التزامات السلطات في كلا البلدين عبر التنسيق الميداني بين الولايات الحدودية بما يسهم في توطيد روابط التعاون الحدودي وتبادل الخبرات في مجال الوقاية والاستجابة للكوارث الطبيعية، ويسهم أيضا في دعم مشروع تنمية المناطق الحدودية، عبر الاتفاقيات المنعقدة بينهم.

في إطار التعاون المشترك في مجال الحماية المدنية تم الإالتزام بتعزيز القدرة الثنائية للتصدي للتحديات للمشكلات البيئية على الحدود[3]، وفي مجال ترشيد هذه الاتفاقيات بين ولاية سوق أهراس وولاية الكاف شهدت منطقة ساقية سيدي يوسف مبادرة ميدانية متميزة، تمثلت في عملية محاكاة مشتركة بين مصالح الحماية المدنية بالبلدين، وقد استهدفت هذه العملية تعزيز آليات حماية الموارد الزراعية والغابية التي تشكل ركيزة أساسية للأمن البيئي في المناطق الحدودية، هذه المحاكاة تعبر عن حرص الطرفين على تطوير الشراكة الحقيقية في مجال

1(جريدة الاخبار، اليوم انشاء منظومة مشتركة بين الجزائر وتونسhHps://akhbar elyoum.dz تاريخ النشر 2025/1/9 تاريخ الاطلاع 2025/8/20)

2 إنشاء منظومة مشتركه بين الجزائر وتونس لمكافحه الحرائق الغابات الجزائر –https://ultraalgeria usawtiq.comULTRA تاريخ النشر 2025/2/14 تاريخ الاطلاع 2025/8/20)

3 الجمهورية التونسية، بوابة وزارة الداخلية ، www.interieur.gov.tn تاريخ الاطلاع: 2025/10/24.

الوقاية من المخاطر الطبيعية، خاصة ما تعلق بمواجهة الفيضانات والحرائق التي تهدد المنطقة دوريا[1].

قد أبرزت هذه المحاكاة أهمية التنسيق الثنائي على المستوى الميداني، من خلال تبادل الخبرات في تقنيات التدخل السريع، واستعمال الوسائل الحديثة في الإطفاء والإنقاذ، كما عززت هذه الخطوة الثقة بمؤسسات الحماية المدنية في البلدين، مما يجعل التوجه لحماية الشريط الحدودي توجها متكاملا، يمثل إطارا عمليا لبناء تنمية محلية مبنية على تقاسم الجهود لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تهدد المناطق الحدودية.

2- إدارة المياه المشتركة على مستوى الولايات الحدودية:

لقد أدركت السلطات المحلية في كل من الجزائر وتونس الأهمية الحيوية لإدارة الموارد المائية المشتركة، باعتبارها عنصرا استراتيجيا لضمان تزويد السكان بمياه الشرب، ودعم الأنشطة الفلاحية في المناطق الحدودية، وقد استدعى هذا الوعي تطوير آليات عملية للتعاون الثنائي تهدف إلى تعزيز الاستغلال لهذه الموارد، وضمان تقاسمها العادل بما يسهم في تحقيق الأمن المائي والتنمية المحلية المشتركة، وفي ذات السياق فإنه تم إبرام اتفاق ثلاثي بين كل من تونس والجزائر وليبيا لإنشاء آلية للتشاور حول إدارة الموارد المائية المشتركة في الصحراء الشمالية[2] كخطوه ذات أهمية بالغة تعكس إدراكا جماعيا لأهمية هذا المورد الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يعبر عن أهمية الاتفاق في مجال المياه الجوفية واستغلالها الرشيد، إذ تعتبر ادارة هذه الموارد معقدة بسبب نقص البيانات وارتفاع معدلات استهلاك المياه، كما يزداد الاعتماد على المياه الجوفية مع تزايد الحاجة اليها.[3].

1تونس-الجزائر: تمارين مشتركه للحماية المدنية في ساقية سيدي يوسف لحمايه الموارد الطبيعيةhttps://lapress.tn تاريخ النشر 2025/5/31 تاريخ الاطلاع 2025/9/8)

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 24-379، الجريدة الرسمية، المؤرخ ب02 جمادي الثانية عام 1446هـ، الموافق ل 04 ديسمبر 2024 م، ص02.

3 الأمم المتحدة، الإسكوا،" تبادل المعرفة من أجل التعاون في مجال المياه الجوفية العابرة للحدود"، www.unescwa.org/climate-resilience تاريخ الاطلاع: 2025/05/22.

جاءت هذه الاتفاقية لتشكل إطارا عمليا للتنسيق والتعاون بين البلدان الثلاثة في أهم المجالات وهي الموارد المائية لما تمثله من ركيزة أساسية لكل عملية تنموية على المستويات الاقتصادية والبيئية، وقد أكد ممثلو هذه الدول أن هذا الاتفاق يتجاوز البعد الإداري والتقني، ليكون تكريسا للإرادة السياسية القوية التي تسعى إلى تأسيس تعاون إقليمي[1]، فهذا التعاون ليس مجرد تبادل الخبرات أو تنسيق سياسات، بل يهدف إلى بناء رؤية مشتركة لإدارة الموارد الطبيعية وهي الموارد المائية.

3- التصحر و التغيرات البيئية:

تسعى كل من الجزائر وتونس إلى مكافحة التصحر من خلال مجموعة من الإجراءات والبحث في الحلول الحقيقية لهذه المشكلة البيئية من خلال العديد من المشاريع التنموية الخضراء، قامت تونس في اليوم العالمي للبيئة بالتذكير بمدى حرصها على اعتماد سياسات في مجال تعزيز وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة في 2023/2/3 من خلال المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي التي أعدتها وزارة البيئة، على مقاربة تشاركية بدعم من برنامج الأمم المتحدة، وتم اختيار موضوع إصلاح الأراضي ومكافحة التصحر والقدرة على التكيف مع الجفاف[2].

وفي نفس السياق اشتركا البلدان في مبادرة اقليمية تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) التي تعنى باستعادة المناظر الطبيعية في شمال إفريقيا متضمنة مشاريع مشتركة لإعادة التشجير في المناطق المتضررة من الحرائق على طول الحدود بهدف تعزيز وحماية التنوع البيولوجي العابر للحدود[3]

كما عملت تونس على رؤى إستراتيجية في الإطار ذاته من بينها[4]:

1 وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تونس ليبيا التوقيع على اتفاقيات إنشاء آليه التفاوض حول إدارة المياه الجوفية المشتركه www.aps.dz https:// تاريخ النشر 2024/4/24 تاريخ الاطلاع 2025/9/8

2 وزارة البيئة، بيان 5 جوان 2025 إصلاح الأراضي ومكافحه التصحر والقدرة على التكيف مع الجفاف، ministryo environmentsoffialpag tonisia، تاريخ النشر 2025/6/5 تاريخ الإطلاع 2025/2/24.

3 European Commission, **European Forest Fire Information System**, (EFFIS): Technical report. Joint Research Center. https://effis.jrc.ec.europa.eu. 2022.

4الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر https://scid.tn تاريخ الاطلاع 2025/2/24.

- -إستراتيجية المحافظة على المياه والتربة 2030

–الإستراتيجية الوطنية للتصرف والتنمية المستدامة للغابات والمراعي 2015 – 2024

–إستراتيجية التنوع البيولوجي 2018 – 2030

–إستراتيجية الموارد المائية 2050

–إستراتيجية التنمية المستدامة للواحات 2030

–الإستراتيجية الوطنية للتأقلم مع التغيرات المناخية.

ومن الجانب الجزائري فإن الحكومة تعمل على مواجهة ومكافحة التصحر منذ اعتماد السد الأخضر وتثبيت الكثبان الرملية والتأكيد على أهمية مكافحة التصحر، وهو حزام يمتد من المناطق الحدودية مع المغرب إلى المناطق الحدودية مع تونس عبر ولاية تبسة.[1]

تعمل وزارة البيئة والطاقات المتجددة بالجزائر على مكافحة التصحر من خلال برنامج وطني للتشجير وإعادة تأهيل الغطاء النباتي إلى مشاريع تثبيت الكثبان الرملية، وتطوير الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية بطرق مستدامة.

أما في تونس فتضطلع وزارة البيئة بدور محوري في هذا المجال عبر تنفيذ خطط لحماية الأراضي الزراعية من التدهور ودعم مشاريع التشجير[2]، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، وأبرز ما يلاحظ هو أنه لا يوجد تنسيق بين الجماعات المحلية للولايات الحدودية كإنجاز على أرض الواقع في مجال مكافحة التصحر[3]، وحملات تثبيت الرمال، وما يمكن قوله في هذا الصدد أن المشكلات البيئية المتعلقة بالتصحر موجودة على مستوى المناطق الحدودية المشتركة، ولا يوجد إلى اليوم ما يدل على العمل المشترك لمحاربة ذلك.

في مجال تعزيز التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس من خلال تبادل الخبرات والتجارب في المجال البيئي، سيما في ميدان التصرف في النفايات الذي يعد من أبرز المجالات الحيوية،

1 محمد جيلالي، "ظاهرة التصحر في الجزائر و آليات مكافحتها "، مجلة العلوم القانونية، المجلد09، العدد 02، 2024، ص977.

2 سماح غرسلي، "المناطق الحدودية التونسية: أزمة جفاف عمقها استنزاف الجزائر للموارد المائية"، https://alqatiba.com، تاريخ النشر 2025/10/16.تاريخ الإطلاع 2025/11/10.

3 عبد الرحمان غالم، مرجع سابق، ص102.

وقد اتاح هذا التعاون تبني آليات حديثة لمعالجة النفايات والحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة العمومية، إلى جانب تطوير قدرات الإطارات المحلية في هذا التخصص، كما شمل الاتفاق توسيع دائرة الاستفادة ليغطي 19 ولاية[1] من بينها الولايات الحدودية التي تعد الأكثر حاجة لمثل هذا البرنامج نظرا لخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعكس الأهمية التي توليها الدولتان لهذا المجال في تعزيز التنمية المحلية، وتجسد هذه الجهود المشتركة، إرادة البلدين في تكثيف العمل التنموي بالمناطق الحدودية، بما يعزز مقترحات اتفاقيات التعاون اللامركزي بين الولايات الجزائرية والتونسية، خاصة في المجال البيئي باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية.

وما يمكن قوله هو أن التعاون البيئي بين الجزائر وتونس على مستوى الولايات الحدودية يمثل جهدا أساسيا لدعم مسالك التنمية المستدامة المشتركة في هذه المناطق، فهذه الحدود لا تعكس فقط الإرادة السياسية لتعزيز الشراكة والتكامل بل تترجم أيضا وعيا متزايدا بضرورة مواجهة التحديات البيئية عبر تنفيذ بنود الاتفاقيات لتسهم في حماية الموارد الطبيعية وتحسين ظروف عيش السكان. ولكن ما يجب قوله أيضا هو أن تفعيل هذه المبادرات يظل بحاجة إلى مزيد من تنسيق الجهود وتعزيزها إذ أن ما تحقق إلى حد الآن غير كاف لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثالث: دعم استقرار المناطق الحدودية.

يعد الاستقرار في المناطق الحدودية قضية محورية تحظى باهتمام الجهات المحلية المشتركة من قِبل كل من تونس والجزائر، فإذا كان الأمن العسكري يشكل ضمانة لحماية الحدود من التهديدات الخارجية والداخلية فإن الأمن البيئي لا يقل أهمية في بسط الاستقرار بالمناطق الحدودية، ومن هنا كانت عوامل الاستقرار هذه شرطا هامة لتحقيق التنمية خاصة في هذه المناطق . وهذا ما جاءت به نصوص التعاون عبر آليات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية ليكون فيها من بين أولويات الانجازات المجسدة على ارض الواقع و عليه

1 وزارة البيئة تونس minister..google.com تاريخ النشر 2024/12/13 تاريخ الاطلاع 2025/9/8)

فإن دراسة موضوع دعم الاستقرار في المناطق الحدودية من خلال الأمن العسكري والبيئي يسمح بفهم طبيعة التحديات التي تواجهها هذه المناطق، وكيفية معالجتها.

1- المراقبة المشتركة للحدود:

المراقبة المشتركة للحدود بين الجزائر وتونس هي أحد أهم محاور التعاون الأمني التي تسمح بتوحيد الجهود الميدانية بين وحدات الجيش والأمن في البلدين لمواجهة كل التهديدات على الحدود. وإن توسيع الاتفاقيات الأمنية بين الجزائر تونس الموقعة سنة 1998 ومراجعتها سنة 2013 .وتوسيعها في سنة 2016 يوضح المسار التدريجي لتغير الوضع الأمني في المنطقة، ويبيّن الشراكة الأمنية والعسكرية بين البلدين لمواجهة الأخطار العابرة للحدود. ففي 1998تركز الاتفاق على التعاون الأمني العام. وأدى الانقلاب الأمني في تونس بعد 2011 إلى ظهور خطر الإرهاب والجماعات المسلحة في جبال شعانبي والكاف والقصرين مما فرض مراجعة الاتفاق المبرم سنة 2013. ليتضمن تنسيقا أكبر بين الأجهزة الأمنية وتبادلا أكثر عمقا للمعلومات الاستخباراتية . ولم يعد يشمل التعاون الوقائي والمعلوماتي فحسب بل توسع سنة 2016 ليشمل الدعم اللوجيستي وتنسيق العمليات العسكرية الميدانية، وتنظيم عمليات التمشيط المشترك للمناطق الوعرة. و ذلك لمجابهة خطر الإرهاب والتهريب [1]. ومنه فإن هذا التوسيع وضح كيفية انتقال الاتفاق الأمني بين الجزائر وتونس من مجرد تعاون أمني مختص بتبادل المعلومات إلى شراكة عملياتية تشترك فيها القوات الأمنية الثنائية من خلال التنسيق المتواصل لحماية الحدود وضمان الإستقرار والأمن في المناطق الحدودية.

ونتج عن التنسيق الأمني أيضا التخلص شبه الكلي من أفراد كتيبة عقبة بن نافع الإرهابية التي تمركزت بجبال الشعانبي وجبال سمامة على الحدود، بولاية قفصة بالجنوب

1 التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس نتائج ايجابية، مرجع سابق

الغربي كما يعتبر القضاء على هذه الكتيبة التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عملية في غاية الأهمية في البرامج المسطر لمكافحة الإرهاب. [1]

إن التخلص من هذه الفرقة الإرهابية يعتبر انجازا محققا للتنسيق العملياتي بين الجزائر وتونس، إذ أن القضاء على هذه الجماعات المسلحة كان بمثابة نهاية لسنوات من الخطر والتهديد الإرهابي في المناطق الجبلية على الحدود التونسية الجزائرية، والتخلص منها انعكس على أمن واستقرار السكان في هذه المناطق وسمحت بعودتهم إلى ممارسة حياتهم اليومية دون خوف من أي اعتداء إرهابي. كما أن تفكك هذه الكتيبة قلص نشاط الجماعات الإرهابية النشطة داخل تونس.

ومن ناحية أخرى فإن التخلص من هذه الجماعات وإضعاف طموح الجماعات الإرهابية الأخرى للتمركز في هذه الجبال قد عزز الثقة المتبادلة بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في البلدين (تونس والجزائر) وأكد أهمية التعاون والتنسيق الأمني خاصة التمشيط الحدودي. ولذلك فإن نجاح هذه العملية هو نجاح للتنسيق المشترك،.إذ يعد انجازا استراتيجيا للتنسيق الأمني التونسي الجزائري، والذي فتح أبواب الطموح إلى إرساء قواعد التنمية في المناطق الحدودية.

كما نجحت الفرق الأمنية التونسية في إحباط هجوم للإرهاب كان مستهدفا مراكز للأمن عن بعد 600 متر من الحدود مع الجزائر بولاية القصرين. ومن جهة أخرى فإن قوات الأمن والجيش التونسيين قد خاضا اشتباكات متواصلة مع جماعات إرهابية صغيرة وتم القضاء عليها سواء تلك التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش اللذين كانا يتخذان من الحدود الجزائرية مراكز انطلاق لتنفيذ عملياتهم على الحدود سواء في تونس أو الجزائر[2].

1 زينب مجدي، "المقاتلون التونسيون في بؤر الصراعات العربية: الدوافع والمسارات"مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 19، 2023، ص35.

2 منية غانمي، تونس،" إحباط هجوم إرهابي على مركز حدودي مع الجزائر" https://www.alrabiya.net تاريخ النشر 2018/05/31 ، تاريخ الاطلاع 2025/05/26 .

يعد إحباط الهجومات الإرهابية والقضاء على فاعليها من أهم الانجازات التي تحققت جرّاء التنسيق بين وحدات الأمن والجيش في البلدين ومراقبة الحدود المشتركة، وأسهم نقل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية في الكشف عن العديد من المخططات الإرهابية قبل وقوعها كما كان للدوريات المشتركة والتمشيط المنظم للمناطق الجبلية والحدودية، دور فعال في تضييق الخناق على الجماعات المسلحة التي كانت متواجدة في هذه المناطق. ومن هنا يبرز هذا الانجاز الأمني الكبير أهمية البعد الأمني في حماية المناطق الحدودية وتحقيق الاستقرار فيها وتوفير بيئة مُهيأة تسمح بانطلاق مشاريع تنموية.

ويعتبر إفشال المخططات الإرهابية على الحدود الجزائرية التونسية انجازا أمنيا مهما. حيث أقدمت القوات الأمنية سنة 2018 على حفر خنادق في عدة نقاط حدودية خاصة في منطقتي تبسة وسوق أهراس الحدوديتين، لمنع حركة الإرهابين والمهربين، وقد ساعد التنسيق على تفكيك العديد من الشبكات الإرهابية، حيث بلغ عدد المراكز الأمنية الحدودية 28 مركزا مما عزز قدرة الوحدات على مراقبة الحدود[1] . ويعكس هذا النجاح نجاعة المقاربة الأمنية المشتركة بين الجزائر وتونس في مهمتها ضد الإرهاب.

وتم الاتفاق على ضرورة إيجاد حل للإشكالية القائمة في المنطقة الحدودية المشتركة من خلال تنسيق ثلاثي بين المصالح الأمنية، للجزائر وتونس وليبيا [2]

شرع الجيش الجزائري منذ 2016 في تنفيذ عمليات ميدانية مشتركة مع نظيره التونسي والليبي، حيث شملت هذه العمليات مختلف الأسلحة كما نشرت الجزائر ما بين سبعة آلاف واثني عشر ألف عنصر من مختلف فصائل القوات المشتركة بين ولايتي تبسة والوادي، وتمتد

1 عثمان لحياني، الجزائر تدرب فرقا أمنية تونسية على مكافحة الإرهاب. www.alarby.co.uk تاريخ النشر 2018/10/09 .تاريخ الاطلاع 2025/08/11.

2 حسام الدين زويوش، رشيد عثامنة، " التعاون الأمني في مواجهة تهديدات الأزمة الليبية "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02، 2021، ص221.

شمالا إلى ولاية سوق أهراس وولايتي الطارف وعنابة، إضافة إلى استحداث مراكز مراقبة حدودية بما يزيد على ستين برج مراقبة مجهز بكاميرات حرارية عالية الدقة قادرة على تغطية 3.5 كلم لكل وحدة مراقبة[1]

وتندرج هذه الإجراءات ضمن مقاربة أمنية ثلاثية بين الجزائر، تونس و ليبيا تستهدف حماية الحدود المشتركة من حركة الإرهاب والتهريب والرفع من جاهزية القوات الأمنية لمواجهة أي تهديد محتمل.

ولذلك أسهمت المراقبة المشتركة للحدود بين الجزائر وتونس في تضيق حركة الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب. ولقد كانت الرقابة المشتركة للحدود أثر على استقرار المناطق الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر.

كان لتونس والجزائر مضاعفة الجهود والمقاصد لتحقيق الأمن في المجال البيئي والعسكري قصد ضمان استقرار السكان وترقية مناطقهم التي تضمن لهم حياة آمنة وكريمة من خلال تميزها بتقدم النشاطات التنموية.

2- مواجهة المخاطر البيئية العابرة للحدود.

تعد المخاطر البيئية العابرة للحدود من أبرز التحديات التي تواجه الدول المتجاورة فهي لا تعترف بالحدود السياسية، وتؤثر على الاستقرار في المناطق الحدودية. وفي هذا السياق تسعى كل من الجزائر وتونس إلى مواجهة التهديدات البيئية المشتركة مثل التغير المناخي والتصحر وندرة المياه عبر اتفاقيات ثنائية خاصة بالولايات الحدودية وأخرى مؤسساتية قانونية تمثل دعم الاستقرار في الولايات الحدودية تهدف إلى وضع أطر قانونية للتعاون البيئي وذلك بانضمامها إلى برامج إقليمية ودولية. من خلال:

1 الإذاعة الجزائرية، تعزيز إستراتيجية الأمنية المشتركة على الشريط الحدود الجزائري والتونسي https://radioalgerie.dz. تاريخ النشر 2015/06/28. تاريخ الاطلاع 2025/08/25 .

– المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "اكساد"[1] .

حيث تبذل الدول العربية جهودا لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي في البيئات الجافة وشبه الجافة ذات الأنظمة الزراعية الهشة من خلال توفير المعطيات العملية والتطبيقية والتقنيات المتقدمة إنتاجا واقتباسا وتطويرا لتنفذ على نطاق أوسع لمهام التنمية الزراعية والاجتماعية والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية المتجددة في المناطق الجافة [2].

– اللقاء التشاوري الحادي عشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المتمثلة في إفريقيا والعالم العربي؛ وخصص اللقاء لمناقشة سبل تعزيز العوامل اللوجستية لمكافحة التصحر وتدهور التربة في المنطقتين الإفريقية والعربية، وكذلك توحيد سياسات الرصد والمكافحة وتنسيق آليات تبادل المعلومات والبيانات. مع تحديد الأولويات، وتمويل البرامج المشتركة وتوسيع دور البرلمانيين في توضيح الأطر القانونية والتمويلية يعزز من الطابع الاستراتيجي للتعاون .[3]

– اتفاقية برشلونة (اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط) وضعت هذه الاتفاقية 16 فبراير 1976 بهدف حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط بأربع لغات رسمية وهي العربية ، الفرنسية، الانجليزية والاسبانية وتم تعديلها في سنة1995لتعزيز فعاليتها وتكييفها مع المستجدات البيئية وتعد هذه الاتفاقية أساسا للتعاون بين دول البحر المتوسط في مجال حماية البيئة من مختلف أشكال التلوث.

– الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية على الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي.

– اتفاقية لمنع التلوث البحري من السفن.

---

1 وهي منظمة عربية متخصصة، تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات العربية

2 صندوق النقد العربي، التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، الفصل الثاني . https://www.aml.org.ae تاريخ الاطلاع 2025/02/17 .

3 – الإذاعة الجزائرية، الجزائر تدعو إلى تعاون دولي وإقليمي لمكافحة التصحر https://radioalgerie.dz تاريخ النشر 2015/06/28. تاريخ الاطلاع 2025/08/25

– الاتفاقية بشأن الاستعداد والتعاون في الكفاح ضد التلوث البحري من الوقود[1] .

ومن جهة أخرى هناك اتفاقيات شبه إقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث النفطي وتشارك فيها كل من الجزائر وتونس وهي:

- اتفاقية التعاون في المجال البحري بين دول المغرب العربي سنة 1991.
- الاتفاقية المتضمنة المخطط الاستعجالي شبه الإقليمي للاستعداد والتصدي لحوادث التلوث البحري في منطقة جنوب غرب البحر الأبيض المتوسط .هذه الأخيرة موقعة من طرف تونس والجزائر والمغرب في 2005 [2].

هذه الاتفاقيات تشكل إطارا مؤسساتيا وقانونيا للتعاون التونسي الجزائري لمواجهة التهديدات البيئية المشتركة تهدف إلى دعم اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية المشتركة.

3- التكامل بين الأمن العسكري والأمن البيئي لدعم الاستقرار في المناطق الحدودية:

إن تحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية لا يمكن أن ينحصر في تحقيق الأمن بصيغته التقليدية التي تعتمد على البعد العسكري فقط، بل يتطلب رؤية أوسع تدمج بين الأمن العسكري والأمن البيئي في إطار متكامل؛ إذ أن الأمن العسكري له مهمة تتمثل في الدور الذي يقوم بتقديمه في حماية الحدود من التهديدات الخارجية والداخلية والتصدي للمخاطر العابرة للحدود ذات الطابع الأمني.[3]

1 – عتيقة كواشي،" أثر التلوث على الأمن الإنساني في المنطقة المتوسط: تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط نموذجا "مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد07، العدد 2، 2023، ص 313.

2 – فاطمة عياشي، علي بودفع، "النظام القانوني لحماية البيئة من التلوث النفطي حالة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11،العدد03،ص87.

3 ابراهيم سعد الشاكر فزاني، "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد15،العدد01، 2022،1482.

إلا أن هذا الجهد يبقى غير كاف وغير مكتمل ما لم يدعم بأمن بيئي يحافظ على الموارد الطبيعية المشتركة، ويواجه التحديات الطبيعية كالتلوث المائي، والتصحر، والحرائق وغيرها.

إن استقرار المجتمعات الحدودية يبنى انطلاقا من قاعدتين رئيسيتين هما بيئة سليمة لها القدرة على مقاومة الهشاشة الاقتصادية، وبيئة آمنة لها القدرة على التفاعل مع السياسات الأمنية المسطرة،[1] ومن هنا فإن التكامل بين الأمن العسكري والأمن البيئي يصلان إلى مفهوم "الأمن الشامل" الذي تصل من خلاله المناطق الحدودية إلى فضاء آمن وواعد بالتنمية، وهو ما يجعل من هذا التلازم أمرا حتميا لضمان الاستقرار على المدى البعيد.[2]

يتضح أن تعزيز الاستقرار في المناطق الحدودية الجزائرية لا يمكن أن يتحقق بصورة شاملة دون الجمع بين المقومين المتكاملين للتنمية وهما الأمن العسكري والأمن البيئي، فالأول يضمن حماية الحدود من التهديدات التقليدية والجديدة ويعزز الثقة بين سكان المحليين والدولة. أما الثاني فيوفر بيئة سليمة تمكن من انطلاق مشاريع تنموية مستدامة وتحد من المخاطر البيئية التي قد تضعف الاقتصاد المحلي، ويؤثر في استقرار المجتمعات.

لقد حظي البعد الأمني باهتمام واضح من قبل السلطات، فإنه من الضروري اليوم أن تحظى القضايا البيئية بنفس الدرجة من العناية والمتابعة لما لها من انعكاسات مباشرة على حياة السكان واستقرارهم. إن الاستثمار المتوازن في الأمنين العسكري والبيئي يشكل دعامة حقيقية لنجاح استراتيجيات التنمية المحلية، ويرسخ أسس تعاون طويل المدى بين الجزائر وتونس في خدمة المناطق الحدودية وسكانها، لذلك لا يمكن أن تغفل السلطات المحلية والوطنية على ضرورة تعزيز التنمية في المناطق الحدودية بالاسقرار الأمني والتعاون البيئي.

1 ربيعة حطاب،"الأمن الحدودي العميق"هذا ما يجب أن تتعلمه افريقا من الجزائر، https://eLayem.news .، تاريخ النشر 2025/11/6 تاريخ الإطلاع 2025/12/6.

2 ابراهيم سعد الشاكر فزاني، مرجع سابق ، ص1483.

خلاصة الفصل

يخلص الفصل الى أن اتفاقيات التوأمة المبرمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية لم تبلغ بعد مستوى التجسيد الكامل على أرض الواقع، حيث ظل العديد من بنودها محدودا أو جزئيا، خاصة في الجوانب التنموية الكبرى، غير أن هذا الفصل يبرز في المقابل مؤشرات إيجابية تعكس تحولا تدريجيا في مسار التعاون، سيما من خلال خارطة الطريق التي أعلن عنها في جانفي 2025 بمدينة طبرقة التونسية، التي تعبر عن وجود إرادة سياسية و مؤسساتية فعلية لإعادة ترتيب الأولويات و تكييف البرامج و المشاريع وفق الاحتياجات الملحة للمناطق الحدودية.

كما يبين الفصل أن اتفاقيات التعاون اللامركزي أسهمت في خلق وعي مشترك بالتحديات التنموية و الأمنية التي تواجهها هذه المناطق، وبرّرت تعزيز التنسيق الأمني بين الطرفين في مجال حماية الحدود و مكافحة الإرهاب، إضافة الى تطوير التعاون البيئي، خاصة في مجالات إخماد الحرائق و المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية المشتركة. و قد تجسدت بعض النتائج العملية لهذه الاتفاقيات في أشكال تعاون ملموسة، مثل تبادل الوفود الرسمية و تنظيم معارض للصناعات التقليدية، و إقامة مهرجانات ثقافية و شعرية، أسهمت في تعزيز الروابط الاجتماعية و الثقافية بين السكان على جانبي الحدود,

رغم هده المكاسب يخلص الفصل الى أن البعد الاقتصادي لا يزال الحلقة الأضعف في مسار التوأمة، إذ لم يترجم التعاون بعد الى مشاريع استراتيجية كبرى، كإنشاء مصانع أو مؤسسات صحية وتنموية قادرة على احداث نقلة نوعية في مستوى التنمية المحلية. و يؤكد الفصل في هذا السياق أن تجاوز هذا القصور يظل رهينا بتوفير تمويل كاف وتكريس إرادة سياسية متجددة وضمان استمرارية التنسيق بين الفاعلين المحليين، بما يسمح بتحقيق تنمية محلية شاملة في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

.


الخاتمة

الخاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة أن التحولات العالمية وما رافقها من أزمات اقتصادية وتوترات أمنية وتحديات تنموية فرضت على الدول انتهاج سياسات التكتل والتعاون الإقليمي كخيار ضروري من أجل تعزيز مكانتها في النظام الدولي؛ فالتجارب أثبتت أن الدول التي اعتمدت التعاون الإقليمي منهجا نجحت في تحقيق تنمية أكثر استدامة، وفي تخطي السياسات التقليدية من أجل بناء فضاءات مشتركة قائمة على المنافع المتبادلة

وفي إطار هذا التوجه استغلت كلّ من تونس والجزائر علاقات حسن الجوار لتشكّل أساسا متينا لترسيخ التعاون بينهما حيث حاول الطرفان النظر إلى الحدود نظرة أكثر عقلانية واعتبارها مجالا للتكامل والتعاون، وفضاء للاستقرار وتحقيقا للتنمية المحلية.

لقد بيّنت الدراسات أيضا أن الإدارة المحلية لعبت دورا جوهريا في تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، فقد استطاعت انطلاقا مما تسمح به التشريعات والقوانين إبرام اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات والبلديات الحدودية التي اعتبرت فاعلا أساسيا وهاما في دفع عجلة التنمية في المناطق الحدودية، وكذلك من شأنها المساهمة في الحد من الظواهر المرتبطة بالبطالة والهجرة غير النظامية والتهريب، مما يوضح أن التنمية المحلية تمثل بوابة للأمن والاستقرار على الحدود.

وما يمكن قوله كذلك، إن النظام اللامركزي كان الإطار القانوني المؤسسي الذي سمح بهذه المبادرات، وأتاح للجماعات المحلية صلاحية إبرام الاتفاقيات والتصرف وفق خصوصيتها واحتياجاتها حيث انطلق هذا التعاون من المشكلات المحلية وطموحات ساكنة المناطق الحدودية لتكون الاتفاقيات أكثر استجابة لهذه الأولويات، ويصبح النظام اللامركزي خيارا لتعزيز التعاون الحدودي وتنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

عند تحليل الفرضية الأولى المتعلقة بدراسة ملف "تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية "يتضح بأن الأساس الذي استندت إليه الفرضية يتوافق مع الواقع الفعلي لهذه المناطق، مما يجعلها فرضية صادقة وقابلة للتأكيد ميدانيا.

والدافع المركزي لعقد اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية في البلدين لم يكن وليد الإعتبارات البروتوكولية أو الرغبات السياسية العابرة، بل نتيجة حتمية لظروف موضوعية ضاغطة، في مقدمتها الضرورات الأمنية.

لقد عرف الشريط الحدودي الجزائري التونسي منذ 2011 اضطرابات أمنية، خلق هذا المناخ تحديات أمنية مشتركة تطلبت تعزيز آليات التعاون وتكثييف قنوات التنسيق بين الولايات الحدودية، وهو ما شكل منطلقا مباشرا لتوقيع اتفاقيات التوأمة.

وفي السياق ذاته، تكشف المؤشرات التنموية عن واقع صعب يميز حياة السكان على الحدود، حيث تعاني من التهميش وافتقارها إلى البنى التحتية الأساسية، وضعف حضور المشاريع الإقتصادية وهذا ما أدى إلى البحث ضرورةً عن مقاربة مشتركة تعيد إدماج هذه المناطق في مسارات التنمية.

وعليه فإن اجتماع العاملين الأمني والتنموي معا يؤكد أن إتفاقيات التوأمة جاءت استجابة موضوعية لاحتياجات فعلية، وهو ما يثبت صحة الفرضية: بأن هذه الإتفاقيات انطلقت أساسا من الضرورة الأمنية ومن واقع تنموي هش.

إن بنود الاتفاقيات ومشاريع التعاون المبرمة بين الولايات الحدودية قد صيغت صياغة دقيقة ومنسجمة، بما يعكس وعيا واضحا بمتطلبات التنمية المحلية في المناطق الحدودية، فقد استندت هذه الاتفاقيات الى المرجعيات التشريعية المعتمدة في كل من الجزائر وتونس وهو ما منحها طابعا قانونيا وتنظيميا متينا، الأمر الذي يعكس واقعية هذه الإتفاقيات وقابليتها للتطبيق من الناحية النظرية.

و من خلال تحليل مضمون هذه الاتفاقيات، تبّين أنها لا تقتصر على تنظيم التعاون الإداري فحسب بل تتجاوز ذلك الى تبني رؤية شمولية للتنمية المحلية، إذ تضمنت بنودًا تهدف الى دعم النشاط الاقتصادي المحلي، وتحسين ظروف العيش وتعزيز التكامل بين المناطق الحدودية، بما يسهم في تقليص الفوارق التنموية وتحقيق نوع من التوازن الإقليمي، وعليه فإن هذه الاتفاقيات تحمل في طياتها أفكارا ومبادئ تنموية

قادرة، من حيث التصور و التخطيط، على احداث ديناميكية تنموية حقيقية، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الثانية في هذا البحث.

شكل المرسوم التنفيذي رقم 17_329 مرجعا قانونيا وتنظيميا محوريا لتنظيم اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي، حيث تجسدت أحكامه بوضوح في الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات الإقليمية في إطار التعاون الحدودي الجزائري التونسي، بما يضمن الالتزام باحترام القيم والثوابت الأساسية للهوية الوطنية، إلى جانب الحفاظ على المصالح المشتركة وتعزيزها. كما يبرز من خلال هذا المرسوم أنه لم يقتصر على تحديد الإطار الشكلي لهذه الاتفاقيات بل وجه مضامينها نحو تحقيق أهداف تنموية ملموسة، سيما دعم مسار التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للساكنة وترقية التبادلات، فضلا عن تعزيز تبادل الخبرات والمهارات بين الجماعات المحلية، وبذلك يتضح أن المرسوم أسهم في ترسيخ التعاون اللامركزي كأداة فعالة لتعميق التعاون عبر الحدود، وهو ما يدعم صحة الفرضية الثالثة في البحث: بأن المرسوم شكل إطارا توجيهيا فعّالا لتجسيد التعاون اللامركزي على أرض الواقع.

أظهر التحليل بأن المشاريع المشتركة والواقع الفعلي على مستوى الجماعات المحلية للبلدين لا يعكس ما تضمنته اتفاقيات التوأمة من طموحات تنموية واسعة، فبحسب إفادات المسؤولين المحليين من خلال المقابلات التي أجريت مع عدد من المسؤليين المحليين لم يتم تجسيد أي من المشاريع التنموية الكبرى لغاية سنة 2025 ويشير هذا الغياب شبه التام للمشاريع الجوهرية إلى فجوة واضحة بين الواقع والتنظير، وفي المقابل نجد أن الأنشطة القليلة المنجزة فعليا اقتصرت على مجالات ذات طابع ثقافي ورياضي.

أما في المجال البيئي فقد سجلنا محدودية التعاون إلا ما تمثل في تنسيق الجهود في مجال إخماد الحرائق والأمن المائي ومكافحة الأوبئة، إلا ان هذه المبادرات على أهميتها لكنها تظل ذات طابع ظرفي واستجابي أكثر مما هي مشاريع تنموية استراتيجية، دون أن يمتد التعاون إلى القطاعات الحيوية التي تمثل محركات للتنمية، لذا فإن النتائج

المستخلصة من التحليل لا تدعم الفرضية التي تفترض وجود جهود فعالة للجماعات المحلية في تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تتطلب، بل على العكس كشفت النتائج محدودية هذه الجهود وغياب المشاريع الكبرى الموعودة مما يشير إلى قصور واضح في تفعيل آليات التعاون اللامركزي في بعدها التنموي الحقيقي الذي يتطلب أموالا ونفقات كبرى لا تقوى عليها الجماعات المحلية ولعل هذا ما يفسر هذا التراجع المسجل على هذا المستوى.

وخلاصة لما تقدم يمكن القول إن الولايات الحدودية الجزائرية ونظيراتها التونسية قد أبرمت– في إطار التعاون –إتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بهدف تنمية المناطق الحدودية المشتركة بينهما، واتسمت بنود هذه الاتفاقيات بالتنوع حيث شملت مختلف القطاعات الحساسة المرتبطة بكل منطقة، مع مراعاة خصوصياتها المجالية واحتياجاتها التنموية؛ وهو ما يحقق تنمية محلية شاملة في المناطق الحدودية، ولكن أغلب هذه البنود لم تجسد بعد على أرض الواقع الأمر الذي لم يحسم نجاعة هذه الاتفاقيات.

ويمكن الوصول في نهاية البحث إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

- يتضح من مضمون الاتفاقيات أنها صيغت بدرجة عالية من التنسيق إذ أخذت بعين الاعتبار طموحات ساكنة كل منطقة وفق خصوصياتها ومقدراتها، غير أن جديتها تبقى مرهونة بتجسيدها الفعلي عبر آليات التوأمة.
- بلغ مستوى التنسيق السياسي والأمني بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية درجة عالية، وهو ما يعكس حرص الجانبين على جعل هذا البعد أولوية قصوى بالنظر إلى حساسية الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية.
- على الصعيد الثقافي والسياحي وكذلك الصناعات التقليدية، سُجّل تنسيق معتبر مكّن من خلق فضاءات للتبادل والتقارب بين السكان بما يسهم في ترسيخ قيم حسن الجوار وتعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الجانبين.

- سجل قطاع السياحة والصناعة التقليدية مستوى تعاون جيدا يعزز تثمين التراث المحلي.
- لا يزال التنسيق دون المستوى المطلوب في المجالين الاقتصادي والتنموي، حيث لم تترجم نصوص الاتفاقيات إلى نتائج عملية ملموسة تواكب التطلعات المحلية، وهو ما يعكس الحاجة إلى المزيد من الجهود العملية والإجراءات الميدانية.
- لم يصل التنسيق إلى المستوى المطلوب في المجال الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التكامل والاندماج.
- لا يزال الانجاز دون الطموحات في المجال التنموي رغم توفر إمكانيات كبيرة قابلة للاستغلال.

وفي الأخير **توصي** الدراسة بما يلي:

- مراجعة السياسات العامة لتنمية المناطق الحدودية من حيث الإمكانيات والاحتياجات التنموية مبنية على المقاربات المكانية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الحدودية.
- تشجيع أساليب الاستثمار الثنائي بين الولايات الحدودية والتجارة المتبادلة.
- ضرورة تأطير المسارات المرتبطة بتنمية المناطق الحدودية، وذلك عبر استحداث إطار قانوني متكامل ينظم حركة السوق والتجارة عبر الحدود، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار في هذه المناطق.
- وضع تأطير قانوني خاص بالبلديات الحدودية، يراعي خصوصياتها التنموية والاقتصادية، ويسهم في تعزيز قدراتها على مواجهة التحديات المرتبطة بالمجال الحدودي.
- إنشاء صندوق تمويلي مشترك للمشاريع التي ستقام على الشريط الحدودي.

- تدعيم الشراكات الأكاديمية والعلمية مثل إنشاء مدارس صيفية وأكاديميات تعليمية لفائدة الباحثين المتواجدين على الحدود من أجل استثمار الخبرات وتبادل المعلومات والأساتذة لتحقيق الاستفادة المشتركة.
- ضرورة توازن المقاربة الأمنية مع المقاربة التنموية مع إشراك الجماعات المحلية في المناطق الحدودية لتحقيق التنمية.

آفاق الدراسة:

يمثل موضوع التوأمة لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية مجالا واسعا للبحث العلمي والأكاديمي بما يتيح المزيد من الدراسات الهادفة الى تطوير المعرفة، وفي الوقت نفسه يفتح المجال لاستكشاف آليات التعاون من أجل تمكين الجماعات المحلية بخطط تنموية كاملة من شأنها ترقية هذه المناطق، لذلك، يمكن أن تكون الدراسة منطلقا لدراسات جديدة منها ما يلي:

- دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تنمية المناطق الحدودية.
- لتنسيق الأمني الجزائري التونسي ودوره في تنمية المناطق الحدودية المشتركة.
- من التوأمة إلى التنمية المستدامة: تحديات تحويل المشاريع المشتركة وآفاقها في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I-القوانين والمراسيم والوثائق الأساسية:

أولا: الوثائق الرسمية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته –المخطط الوطني للتهيئة الإقليم 2030.

- الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية ،ورقة طريقة، الجزائر، 2024 .

_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، اتفاقية التوأمة بين ولاية الوادي(الجزائر) ولاية توزر (تونس)، 2018.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي بين ولاية تبسة وولايات قفصة، القصرين، الكاف وتوزر،2015/03/02.

_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية التونسية "مشروع اتفاقية توأمة وتعاون لامركزي بين بلدية الحدادة (سوق اهراس) وبلدية ساقية سيدي يوسف(الكاف) ،2018.

_ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، دراسة تهيئة ،المنطقة الحدودية "الساحل الشرقي"، 2023.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،جامعة باجي مختار،عنابة، محضر أشغال اللقاء الحضوري الأول في إطار اتفاقية التعاون الإطارية 5+5 بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية، بجامعةعنابة يومي 2 و3 نوفمبر 2022.

- الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، اتفاقية توأمة بين جامعة قفصة (تونس) وجامعة حمة لخضر (الجزائر)،2023.

ثانيا:القوانين والمراسيم:

_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 106 من قانون البلدية رقم 11-10،الجريدة الرسمية، العدد37، الصادرة بتاريخ 01 شعبان 1432 الموافق ل03 جويلية 2011.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 24–379، المؤرخ ب02 – الجريدة الرسمية ،جمادي الثانية عام 1446هـ، الموافق ل 04 ديسمبر 2024 .
_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة08، المتعلق بتنظيم الولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر07 ربيع الثاني 1433 الموافق ل 29 فبراير 2012,
_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 17–329 ، الجريدة الرسمية، عدد 48، مؤرخ في 26 صفر 1934.الموافق ل15نوفمبر2017.
_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 22–15 يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، الجريدة الرسمية، ، المادة02،20 يوليو 2022–ج،ح عدد49.
–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 24–379، المؤرخ ب02 جمادي الثانية عام 1446هـ، الموافق ل 04 ديسمبر 2024 م.
–الجمهورية التونسية، القانون عدد81 لسنة 1992،المتعلق بالمناطق الاقتصادية الحرة في الجمهورية التونسية،المؤرخ في 3 أوت 1992.

II–المراجع:

أولاً: الكتب:

– أبو الخير مصطفى أحمد ، **القانون الدولي لمنازعات الحدود دراسة تطبيقية على الحدود العربية الاسلامية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2010.
– الجوهري يسرى ، **جغرافيا المغرب العربي**، منشأة المعرف الاسكندرية، 1981.
– الدسوقي إبراهيم عبده ، **التلفزيون والتنمية**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، ط1، 2007.
– العيد ورس محمد حسن ، **الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية** ، دار الكتاب الحديث، 2002.
– بندقجي حسين حمزة ، **الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية**، ، ط3، المملكة السعودية، 1981.
– حلاوة جمال ، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**. دار الشروق، ط1، 2009.
– راشد أحمد اسماعيل ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا ليبيا)**، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

- رياض محمد ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا**، مؤسسة هنداوي،2017.
- سلطان حامد، **القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية**، القاهرة 1962.
- شترة خير الدين ، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، ط.خ، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- شفيق محمد ، **التنمية الإجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، (د س ن).
- عاطف عبد، **الحضارات في الذاكرة "العالم العربي تاريخ وسياسة وحضارة (تونس)**، ج 6، 2003.
- عبد البديع محمد ، **الاقتصاد البيئي و التنمية**، ط2، الاسكندرية، 2006.
- عقيل محمد ، **مشكلات الحدود السياسية دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1967.
- علي لطفي، **التنمية الاقتصادية**، مكتب عين شمس، القاهرة، 1986
- معتوق حسن علي ، **برامج التنمية الإدارية وأثرها على فعالية إتخاذ القرارات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، ط1، 2016.
- هارون علي أحمد ، **أسس الجغرافيا السياسية**، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 1998.
_ عبد الرحمان تمام ، **علم الإجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية 2003.
_ السروجي طلعت مصطفى وآخرون، **التنمية الإجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان ،2001.
_السرياني محمد محمود ، **الحدود الدولية في الوطن العربي(نشأتها، تطورها، مشكلاتها)** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض،2001.
_ العيسوي إبراهيم ، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2001.

_ الغرباوي شهدان عادل عبد اللطيف، **التنمية المستدامة مابين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2020.

_ القريشي مدحت ، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، ط1، الأردن، 2007.

_ بن عيسى محسن بن العجمي ، **الأمن والتنمية**، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2011 .

_ شاهين عبد الحليم ، **التطور التاريخي لنظريات النمو في الفكر الاقتصادي**، دراسات تنموية ،المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت، 2021.

_ عبد اللطيف أحمد ، **التنمية المحلية**، دار الوفاء، دنيا الصنع والنشر، الإسكندرية، 2011.

_ عثامنة صلاح ، **التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج**، دار العلماء، الأردن،1997.

_ قاسم خالد مصطفى ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2007.

_ كعباش رابح ، **سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة**، مخبر علم إجتماع الإتصال، 2007.

–الهيتي صبري فارس، عبد المنعم عبد الوهاب، **الجغرافيا السياسية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ،1989.

ثانيا: القواميس والموسوعات:

_ محمد بن يعقوب بن ابراهيم الفيروز بادي، **القاموس المحيط** ، شركة القدس للنشر والتوزيع، 2010.

_ قولنجانج ساكس، **قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، تر: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، العدد 1252، ط1، 2008.

–الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، جزء 02، بيروت (د س ن).

ثالثا: المجلات العلمية:

– أبو سعدة وضيئة محمد واخرين،"دورالتعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري"دراسة تحليلية"."مجلة المعرفة التربوية،العدد01، 2013.

- البسطويحي إيمان يوسف وآخرين ،" دور المراكز الثقافية في تحقيق التنمية الثقافية المستدامة" ، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 12- العدد4، 2020.
- اللولب حبيب حسن، "العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف(08 فيفري8958) جريمة إنسانية التداعيات والنتائج على الثورة الجزائرية"، مجلة البحوث التاريخية،2017.
- براهمي نصيرة ،"الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة 1930-1954.مجلة الباحث في العلوم الانسانية المجلد02،،العدد2017،08.
- بلحاج صالح ، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات "، مجلة أكاديما،المجلد01 العدد 01، 2013.
- بن صاليم بونوار ، "مقاربات التعاون الحدودي المغاربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد: 11، العدد: 02، 2019.
- بن طالب سامي، جيدور حاج بشير، "من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، 2021.
- بن عبد الله عائشة قادة ، عياد محمد سمير، "التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية وأثره على الأمن الوطني"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 05، العدد الخاص (01)، 2011.
- بن عتو رضا ،"تناول الوثائق الأرشيفية لأحداث الثورة التحريرية الجزائرية حادثة ساقية سيدي يوسف نموذجا"مجلة الراصد العلمي ، المجلد 08،العدد01 ،2021.
- بن مرار جمال ،ملاح نصيرة، "البرامج التنموية لتدعيم الأمن و الاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية" ، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01 ، 2021.
- بورزاق صغير، "التحدي الإرهابي في تونس وانعكاسه على الأمن الوطني الجزائري", مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد08، 2017.
- بوعزارة بكار، سكفالي ريم، "فعالية اتفاقيات التوأمة في ترقية أداء الجماعات المحلية بين النصوص القانونية والواقع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد09، ع02، 2022.
- بوعلام العباسي ،"الطاقات المتجددة في بلدان المغرب العربي(المغرب نموذجا)"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ،العدد13.2019.

– جلاوي سعيد ، "العلاقات التونسية الجزائرية (1830/ 1954) جوانب من التواصل النضالي"،مجلة معارف،المجلد06، العدد21 ،2011.

– جيلالي محمد ، "ظاهرة التصحر في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد09، العدد 02، 2024.

– حبشي لزرق، رحموني محمد، يامة إبراهيم، "النظام القانوني بعلاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة دراسات الأكاديمية، العدد 02، جوان 2019.

– خطير نعيمة ، "التعاون اللامركزي الجزائري الممتوسطي كمدخل لتحقيق التنمية بين كثافة النصوص وتواضع النتائج"، المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد02، العدد01، 2018.

– دخان نور الدين ، "عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد08، العدد2016،14.

– دريادي حميدة ، "استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات والمقومات"، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01، 2021.

– زهواني عبد الرزاق، عبادي محمد، "المقومات وعوامل الجذب السياحي بولاية الوادي الواقع والآفاق"، دراسة تحليلية واستشرافية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 13، العدد 02، 2019.

– سعداوي مريم ، "واقع التنمية السياحية المستدامة في المناطق الصحراوية الحدودية بالجزائر مؤشر تنافسية قطاع السياحة و السفر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص(01)،2021.

– سليناني مسعودة ، جميلة راجاح،"العلاقة المتبادلة بين التعليم والمجتمع"،مجلة الترالانج،العدد05، العدد01، 2023.

– سليناني مفيدة، ناجي عمارة ، " دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية: التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي نموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد08،العدد15،2017.

– شرابة عبد القادر ، عياد محمد سمير عياد،" مستقبل التنمية في المناطق الحدودية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد02، 2024.

– شرابة عبدالقادر ، عياد محمد سمير، "مستقبل التنمية في المناطق الحدودية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02،2024.

– شرابي عبد العزيز، "اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد05، العدد 05، 2008.

– شلالي عبد الوهاب، "دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19م"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 03 ، العدد 01، 2010.

– صحراوي إيمان ، حرفوش سهام ، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات و التجارة بين الدول المتجاورة، حالة الشريط الحدودي الجزائري "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية"، المجلد 09 ، العدد 05،2020.

– طالبي صلاح الدين ، "السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية ودورها في مكافحة الفقر في الجزائر: الفترة 2000–2019"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.

– طالم صالح ، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوربي"، مجلة المعيار، المجلد07،العدد02، 2016.

– طالم علي، فيلالي بومدين ، "إشكالية التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الإقتصاد والتنمية،المجلد04، العدد 06، 2016.

– عباد عبد الهادي ، رابحي منير ، "تنمية و تطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي(مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01، العدد (01) ، 2019.

– عتيقة كواشي،" أثر التلوث على الأمن الإنساني في المنطقة المتوسط: تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط نموذجا"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد07، العدد 2، 2023.

– علوني عمار ، "التنمية المحلية الأهداف والسياسات"، المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019.

– علي مراح،" التعاون عبر الحدود وتطبيقاته (النموذج الأوربي والتطبيق الجزائري)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد45، العدد04، 2008.

– عليان رادية ، التعاون اللامركزي في الجزائر واقع وتحديات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 01،العدد02 ،2016.

– عنان دينا زاد ،" تأثير الانقلاب الأمني لدول الجوار على أمن المناطق الحدودية وتنميتها في الجزائر"، مجلة القانون والاقتصاد. العدد02, 2018.

– غربي أحسن ، "علاقة التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد05، العدد02، 2020.

– غريب حكيم ، "ثنائية الأمن و التنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019.

– غريسي التجاني ، غريسي جمال، أهمية التعاون اللامركزي في تنمية الأقاليم الحدودية، مجلة صوت القانون، العدد الخاص، المجلد: 08، 2022.

– غريسي جمال،غريسي التجاني ، "الجهود الجزائرية التونسية في مجال مكافحة الإرهاب"، المجلة الدولية البحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد01، 2018.

– فاطمة عياشي، علي بودفع، "النظام القانوني لحماية البيئة من التلوث النفطي حالة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11،العدد03،2020.

– فتحي زقعار ، لمين نصيرة،" دور جمعيات المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة"، مجلة دفاتر المخابر، المجلد 05،العدد01، 2010.

– فوزي العيب، اليزيد بو فنغور، " استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية: واقع و آفاق"، مجلة السياسة العالمية،المجلد05،العدد الخاص (01) 2021.

– فيدمة عبد الحق ، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد01،العدد 01، 2012.

– قزادري حياة، "التنمية السياسية: المفهوم المشكلات و المقومات والآليات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والسياسية، المجلد 2، العدد 04، 2015.

– كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق عام 2003"، دراسات دولية، العدد 56، 2013.

– لخضر محمد بوساحة ، لجوص نسيمة ،" دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية من الاساتذة الجامعين بالمركز الجامعي تسمسيلت" ،مجلة شعاع للدارسات الاقتصادية ، المجلد 03 العدد 2019،01.

– مداني ليلى ، بورياح سليمة ، " تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01، 2021.

– مسنادي محمد ، بن صير محمد ،"التسويق السياحي في الجزائر،واقع وأفاق ولاية تبسة نموذجا"،مجلة الآفات للدراسات الاقتصادية،،المجلد08،العدد01 ، 2023.

– مشتي آمال ،"الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس و الإلغاء (قانون22–15 المتعلق بالمناطق الحرة أي إضافة)"،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد07، العدد2023،01.

– مقلاتي عبد الله ، "الإستراتجية العسكرية للثورة الجزائرية بين التموقع على الحدود والحرب الثورية في الداخل"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 6، العدد:03، 2024.

– موسم عبد الحفيظ ، "تونس ودعم الثورة الجزائرية قراءة في مظاهر الدعم اللوجيستيكي وردود فعل الاستعمار الفرنسي (1962/1956)"، مجله الناصرية للدراسات الاجتماعية المجلد 12 العدد 02، 2021.

– موسم عبد الحفيظ ، "الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية (1962/1954)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية،المجلد03، العدد05، 2015.

– ميموني بلقاسم ، لهبيل بوجمعة ، "واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2011.

_ الشامي لبنان هاتف ، إسراء علاء الدين نوري، " واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات وإستراتيجيات التطور" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2019.

_ بلخيري سليمة، بخوش وليد ، وفاء قاسمي، "المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد12 العدد2018،04.

_ بن عيسى محمد المهدي ، "المجتمع والتنمية في الجزائر أولا: الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد01، المجلد01، 2010.

-بوراس سعيد، خليلي أحمد ، "أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد08،العدد01، 2024.

- بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص ، " دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي – (دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب و تونس)"، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، المجلد 02،العدد03، 2021.

_ بوشيرب عبد الله:" البعد التنموي في ظل سياسة تهئة الإقليم في الجزائر"، مجلة دار البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد01، العدد2017،03.

_ بوغرارة بكار ، سكافالي ريم ، "فعاليات إتفاقيات التوأمة في ترقية أداء الجمعات المحلية بين النصوص القانونية والواقع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد02، 2022.

-جيلالي محمد ، "ظاهرة التصحر في الجزائر و آليات مكافحتها "، مجلة العلوم القانونية، المجلد09، العدد 02، 2024.

_ حديدان صبرينة، خالد أسماء: "مفهوم التنمية الإدارية ومعوقات تحققها"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2021.

_ حسون عبد الله محمد، داودي مهدي صالح ، خضير إسراء عبد الرحمان ، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديالى، العدد 67، 2015.

_ خطوف سعاد، " دور الجامعة في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاشارة للجزائر" ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية ،المجلد02، العدد01، 2019.

_ دحماني علي، "أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة"، دراسات إقتصادية، المجلد10، العدد04، 2010.

-زويوش حسام الدين ، عثامنة رشيد ، " التعاون الأمني في مواجهة تهديدات الأزمة الليبية "، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 02، 2021.

_ زين العبدين دايلي, نبيل كريبيش, " التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد01، 2022.

_ سليخ أسامة ، "التعاون العسكري في شمال إفريقيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية/ دراسة حالة التعاون العسكري الجزائري التونسي"، مجلة الدراسات الأكاديمية،المجلد01، العدد 02، 2019.

_ شواردة رضا، زردالي أمينة ، "هندسة أمن الحدود الجزائرية من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، مجلة مدارات سياسية ، المجلد 04، العدد 03، 2020.

_ صحراوي إيمان ، حرفوش سهام ، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09،العدد05، 2020.

_ علة مراد ، "واقع التكامل الاقتصادي المغاربي– قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الإتحاد", مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد04, العدد02،2016.

_ عيشوش أم الخير ،" تنمية المناطق الحدودية كمدخل لتفعيل مشروع التكامل المغاربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد03 ، جويلية2021.

_ غالم عبد الرحمان ، "التنمية المستدامة في المناطق الحدودية. دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05، العدد01، 2021.

- غرغوط عاتكة ، بالطاهر النوي ، " التكوين المهني في الجزائر من أجل تلبية حاجات سوق تنافسية " ، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد01، العدد03 ، 2017 .

_ فخري عبد القادر علي، "أثر الموروث الثقافي في تعزيز قيم التسامح والتواصل بين الشعوب_دراسة وصفية لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة_"، مجلة الموروث، المجلد 01، العدد02، 2019.

_ فزاني ابراهيم سعد الشاكر ، "حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية: مقاربة بديلة لإرساء الأمن"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد15، العدد01، 2022.

_ قاسم حسين ، الياسري محمد ، تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العدد 22، 2016.

- مجدي زينب ، "المقاتلون التونسيون في بؤر الصراعات العربية: الدوافع والمسارات"مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 19، 2023.

_ مخلوف أحمد، " التنمية المحلية مفاهيم إستراتيجيات وتجارب دولية "، مجلة البحوث القانونية والسياسية،المجلد02، العدد10، 2018.

_ مزوزي فارس ، بن عمران محمد الاخضر، " التعاون الدولي اللامركزي كآلية لترقية التنمية المحلية في الجزائر: مقاربة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 17 – 329) "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2015.

_ مشوشة سمير ، "ابن حمادوش الجزائري، وأبو رأس الناصري يؤرخان للعلاقات التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18"، مجله المعارف للبحوث والدراسات، العدد 12، 2017.

_شريف رأفت ، "التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية"، مجلة بدائل، العدد24, 2017.

–توفيق محمد، "مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 111، 1993.

–طهراوي محمد بشير،بوخليفي جهينة،"الطريقة الشابية ودورها في مجتمع وادي سوف بين القرنيين 15–20م"، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد02، 2024.

–عيشوش أم الخير، " تنمية المناطق الحدودية كمدخل لتفعيل مشروع التكامل المغاربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، المجلد 10، العدد03، جويلية 2021.

–غربي أحسن، "علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، ،المجلد05،العدد02، 2020.

رابعا: الجرائد

– جريدة العرب، "المنافع المتبادلة تدفع عجلة التكامل الاقتصادي بين تونس والجزائر تاريخ الاصدار: 2025/01/16.

_ جريدة الاخبار، اليوم انشاء منظومة مشتركة بين الجزائر وتونس hHps://akhbar elyoum.dz تاريخ النشر 2025/1/9 تاريخ الاطلاع 2025/8/20.

– جريدة النصر، استقطاب بطالي المناطق الداخلية نحو قطاع الصيد البحري: استخدام تخصص التلحيم تحت الماء : https// www. Djazairess.com تاريخ النشر: 2025/01/12، تاريخ الاطلاع : 2025/09/03.

- جريدة الصباح ، دورصاف اللموشي ،الصناعات التحويلية في تونس 55.9 مليار دينار مداخيل صادرات 2024. https://www.assabahnews.tn تاريخ النشر

_ جريدة النصر، ينطلق قريبا من الوادي: مشروع منطقة حدودية حرة للأنشطة الاقتصادية

_جريدة الحرية التونسية، طبرقة تحتضن اجتماع رفيع المستوى عن خارطة الطريق التنموية المشتركة التونسية الجزائرية: https://alhorria.com/ ، تاريخ النشر : 2025/01/09، تاريخ الاطلاع 2025/09/03.

https://www.Ultratumisia-Ultrasawt .com. تاريخ النشر 04/04/2023، تاريخ الاطلاع 2025/07/26.

- صحيفة العرب، "المياه الجوفية المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا برميل بارود مؤجل"، https://alarab.co.uk، تاريخ النشر: 23/04/18، تاريخ الاطلاع: 25/02/12

- جريدة العرب، "المناطق الحدودية الجزائرية"دولة" داخل الدول"، https://alarab.co.uk/، تاريخ النشر: 2020/09/23، تاريخ الإطلاع: 2024/04/07.

خامسا:الأطروحات والملتقيات و المنشوات العلمية:

الأطروحات والمذكرات

- بن بابا علي توفيق ، "**بناء الدولة والمجتمع في الجزائر- دراسة في التجربة البومدينيه(1965/1978)**"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2013.

- بن طالب سامي ، "**إشكالية التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر، دارسة في أصول المقاربة التكاملية –ولاية الوادي نموذجا**"،(أطروحة دكتوراه) في العلوم الساسية، جامعة غرداية(2022/2023).

- بوقريوة لمياء ، "**العلاقات الجزائرية التونسية (1954/1962)**"،(أطروحة دكتوراه)، **كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية**"، جامعه وهران، 2007.

- جدلة محمد مصدق ، "**آفاق التعاون عبر الحدودي الجزائري –التونسي- وانعكاساته على مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي" فضاء تبسة+ 4 نموذجا**"،(أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزئر3، (2021-2022).

– خشمون محمد ، "**مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)**"، (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة منتوري، 2010 – 2011.

– طسطاس محمد، "**السكان والتنمية في ولاية سوق أهراس و انعكاس تأثيرها على المجال**"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة منتوري، 2008.

– مزياني فريدة، "**المجالس الشعبية المحلية في نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**"، (أطروحة دكتوراه)، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة منتوري، (2005).

_ غزال مفتاح، "**تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة الحدود الشرقية**"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر(2019، 2020).

_ فكرون السعيد، (أطروحة الدكتوراه)، جامعة منتوري ، قسنطينة (2005–2004).

_ مختاري نسيمة ، "**التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة**"، (مذكرة ماجستير)، جامعة مولدي معمري، (2012–2013).

_ بودالي بالقاسم، "**ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته**"(مذكرة ماجستير), كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، (2011/2010).

الملتقيات:

– بوقاعدة البشير، "موقع العلاقات النسبية في تنمية مناطق الحدود الجزائرية التونسية"، مداخلة ضمن ملتقى تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية من خلال تفعيل اتفاقيات التوأمة، جامعة الشهيد جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،(افريل 2024).

– الملتقى الوطني الأول: المناطق الحدودية للجزائر، واقع التنمية ومتطلبات الأمن القومي، مجلة الملتقى.

– وزارة الداخلية والجماعات المحلية العمرانية، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، 18/10/8، تاريخ الإطلاع 24/04/06.

_ قدوري عبد القادر، التواصل الاجتماعي بين المناطق الحدودية الجزائرية التونسية ما بين(1917–1956)، مداخلة في ملتقى التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين الجنوب القسنطيني والغرب والجنوب التونسي، جامعة باتنة، 2013.

_ المحلاوي شعبان عبده أبو العز ، " أثر الأمن على التنمية الاقتصادية "، المؤتمر العلمي الأول: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع." 10-11 مارس 2014.

-بلعشي عبد المالك، زيراوي عادل ،" صندوق الزكاة كبديل للتمويل التنمية في المناطق الحدودية في ظل انهيار أسعار البترول، الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية' التجارية وعلوم التسيير.

المنشورات الجامعية:

- حسن حميدة، "محاضرات في مقياس التشريع السياحي"، تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة، قسم القانون الخاص تليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة (2022/2021) .

_ حواس أمين،" نظريات التنمية" مطبوعات موجهة لطلبة وعلوم التسيير تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية LMD ثالثة ، جامعة ابن خلدون.

سابعا: المواقع الالكترونية:

أولا:مواقع رسمية:

- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، إستراتجية 2030.-ifrc.org/who-we-are/about. تاريخ الاطلاع 2025/07/26

- الجمهورية التونسية، وزارة البيئة، "برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر الموائم للإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، (2030/2018)، 2020، ص 06.

- الجمهورية التونسية، ديوان تنمية الجنوب، http://www.ods-nat-tn، تاريخ الاطلاع 2024/08/01

- الجمهورية التونسية،وزارة الطاقة و المناجم،والطاقات المتجددة، شركة فوسفاط قفصة،.https//www.cpg.com.

- الدليل السياحي التونسي لمحة عامة حول ولاية توزر https://www.guidetouristique.tn. تاريخ الاطلاع 2025/07/25.

_المورد الثقافي، "دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر –تونس – المغرب –مصر"، ميزانية الثقافة اللامركزية والتبادل الثقافي، 2013.

منظمة اليونيسيف، بيروت لبنان، 2002.

– الدليل العلمي للتعاون اللامركزي موجه للبلديات والاتحادات البلدية اللبنانية، 9CC2eda74fStOrge/emulated/o/download تاريخ الإطلاع 2023/9/5.

– الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات الداخلية والجماعات المحلية والتنمية https://interieur.gov.d2 ، تاريخ الاطلاع: 24/07/24.

– الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات العملية monographie de La wilaya: Tébessahttps://interieur.gov.d2

– الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية https://inteneur.gov.d2

– الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم, الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية، http://ddl.mbrf.ae/book/read تاريخ الإطلاع 2025/4/13.

– اليونسكو، "التنوع البيولوجي"، https://www.unesco.org، تاريخ الاطلاع: 24/03/06

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلوفينيا تتعاون مع البصرة والأنبار، united.nationsDeveLopmentprograamme<stoiries<https: //www.undp.org 2023/9/16.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تستمر شراكات التوأمة في تعزيزها للإدارة اللامركزية للخدمات العامة في العراق، united nations DeveLpmentprogramme.starios<iraq<http://www.undp.org

– دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من:http://unsdg.urorg SDGprimrer تاريخ الاطلاع : 9 /2023/9 .

– الهنداوي محمد ، جغرافيا سياسية، جامعة دمياط ،ort<http://www.du.edu.eg تاريخ الاطلاع 2023/11/11.

– مديرية السياحة والصناعة التقليدية، تبسة، https://tebessa-mta.gov.dz. تاريخ الاطلاع 2025/07/27

- وزارة البيئة – تونس- الصفحة الرسمية لوزارة البيئة- تونس. google. com/ ur/ ?sa=t source =we

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،الصناعية و المناجم،ولاية تبسة https://www.interieur.gov.dz. ، تاريخ الاطلاع 2025/07/31.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية : https://interieur.gov.dz/ تاريخ الاطلاع 2025/10/10

- وزارة الداخلية، ولاية جندوبة –gouvernorat http://www.gouvernorat-jendauba.gov.tn Jendouba.gov.tn تاريخ الاطلاع: 2024/08/01.

- وزارة الشؤون الخارجية- الجزائر، www.mfa.gov.dz. تاريخ الإطلاع: 2025/2/26.

- الجمهورية التونسية، بوابة وزارة الداخلية ، ww.interieur.gov.tn ، تاريخ الاطلاع: 2025/10/24.

_ الاستراتيجيات والسياسات حول مكافحة التصحر https://scid.tn تاريخ الاطلاع 2025/2/24.

_ الأمم المتحدة، الإسكوا،" تبادل المعرفة من أجل التعاون في مجال المياه الجوفية العابرة للحدود"، www.unescwa.org/climate-resilience تاريخ الاطلاع: 2025/05/22.

- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، فيروس كورونا، غلق مؤقت للحدود البرية بين الجزائر وتونس ، https://www.entv.dz/ ، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ الاطلاع: 2025/09/03.

_ تصريح والي ولاية الوادي السيد عبد القادر بن سعيد عقب انتهاء اجتماع مجلس الولاية، http://www.youtube.com، تاريخ الإطلاع 2025/9/03.

_ مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية الطارف، إحياء اليوم الوطني للحرفي بدار الصناعة التقليدية ببلدية القالة، https://assayahi.dz، تاريخ الإطلاع 2025/4/16.

_ وزارة البيئة تونس minister..google.com تاريخ النشر 2024/12/13 تاريخ الاطلاع 2025/9/8)

_ وزارة البيئة، بيان 5 جوان 2025 إصلاح الأراضي ومكافحه التصحر والقدرة على التكيف مع الجفاف، ministryo environmentśoffialpag tonisia، تاريخ النشر 2025/6/5 تاريخ الإطلاع 2025/2/24.

_ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، أهداف التنمية المستدامة: إصلاحات جوهرية، Fullrepot http: //cosit.gov.iqتاريخ الاطلاع : 2023/6/6.

-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، التعاون الثنائي في المجال الأمني، https://interier.gov.dz تاريخ الاطلاع 2025/11/22.

-وكالة الامم المتحدة للهجرة، وضع الصحة في جوهر التعاون الفعال عبر الحدود ، تاريخ النشر: 2025/02/20، تاريخ الاطلاع: 2025/09/04.

_المعهد التونسي للاحصاء، ولاية الكاف، سنة 2011.

https،://uomustansiriyah.edu.iq تاريخ الاطلاع: 11/10 .2023/

-المعهد العربي لعلوم السلامة "حرائق الغابات(مخاطرها ،أسبابها ،طرق مكافحتها) ،العدد01، 2025. . https://www.aiss.com تاريخ النشر 2025/03/12 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/04.

تاريخ النشر 2024/7/14 تاريخ الاطلاع 2025/8/20)

_الدليل السياحي التونسي : https://www.guidetouristique.tn/ تاريخ الإطلاع: 2025/10/10.

_الديوان الوطني للمعابر الحدودية، المعبر الحدودي بوشبكة، wwwonpft/tn،تاريخ الاطلاع 22 /08. 2025.

_صندوق النقد العربي، التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، الفصل الثاني . https://www.aml.org.ae تاريخ الاطلاع 2025/02/17 .

-وزارة السياحة والصناعة التقليدية ،مديرية السياحة والصناعة التقليدية،تبسة

- لما الشمايلة، "التنمية الريفية، مفهوم، أهداف، أسس، وسائل معوقات التنمية الريفية والطاقة، ازدهار البلدان كرامة الانسان" ، الأمم المتحدة،2020،. تاريخ الاطلاع 23/8/19— node<http://www.unescwa.org .

ثانيا:مواقع غير الرسمية:

- اتفاقية التعاون 5+5 بين الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، http://www.deair-tube.d، تاريخ النشر 2022/01/3، تاريخ الإطلاع 2020/06/22.

- إتفاقية توأمة بين بلديتين تركية وتونسية ، تاريخ الاطلاع 2023/09/13. // :https www. Aa.com . tr

- عكاز أحمد، تطور مفهوم التنمية، المعهد العربي للتخطيط .http : www . arab .opi org ، تاريخ الاطلاع:2023/10/19.

- أخبار تونس ،ارتفاع قياسي في إنتاج زيت الزيتون .Tunisia –telegraph.com تاريخ النشر 2024/11/05، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

- الإذاعة الجزائرية مرّاد ورقة طريق تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتدرج في صميم الأولويات الراهنة، تاريخ النشر: 2024/01/30، تاريخ الاطلاع: 2024/12/29.

-- الإذاعة الجزائرية، الجزائر تدعو إلى تعاون دولي وإقليمي لمكافحة التصحر https://radioalgerie.dz تاريخ النشر 2015/06/28. تاريخ الاطلاع 2025/08/25

- الإذاعة الجزائرية، الوادي تتصدر إنتاج البطاطا في الجزائر، وأعين الفلاحين تتحول أسواق خارجية .hptts://rodioalgerie.dz، تاريخ النشر 2019/01/29، تاريخ الاطلاع 2025/08/08.

- الإذاعة الجزائرية، تعزيز إستراتيجية الأمنية المشتركة على الشريط الحدود الجزائري والتونسي https://radioalgerie.dz. تاريخ النشر 2015/06/28. تاريخ الاطلاع 2025/08/25 .

- الإذاعة الجزائرية، فلاحة، متعاملون جزائريون و تونسيون يؤكدون أهمية استغلال فرص التعاون الثنائي تاريخ النشر2023/11/29 - تاريخ الاطلاع 2025/08/13https://news.radioalgeri .dz.

- الآفات النباتية العابرة للحدود:05حلول فعالة لتعزيز الأمن .

https://www.famonaut.dzتاريخ النشر، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

- البشير منصر، توأمة بين الوادي وتوزر التونسية، يومية النصر annasyonline.com، تاريخ النشر: 2018/01/02، تاريخ الاطلاع: 24/03/26

- الجريمة المنظمة، كتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، https://www.ungeneva.org/، تاريخ النشر: لا يوجد، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21.
- الجريمة المنظمة، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، https://www.ungeneva.org/، تاريخ النشر: لا يوجد، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21.
- الجزائر – تونس : انطلاق اشغال الدورة الثانية للجنة الثنائية لترقية وتنمية المناطق الحدودية ، https://www.horizons.dz/ تاريخ النشر: 2024/11/27 تاريخ الاطلاع: 2025/08/12.
- الجزائر و تونس تبحثان تعزيز التعاون في المجال الصحي ،يومية الموعدhttps://elmouid.dz تاريخ النشر 2025/08/15 تاريخ الاطلاع 2025/08/10.
- الجزائر و تونس توقعات ورقة طريق لتنمية وترقية المناطق الحدودية بينها تاريخ النشر 2024/01/31 –تاريخ الاطلاع 2025/08/15 . https.//almsdar.dz.com
- النائب البرلماني محمد بابا علي، تنمية المناطق الحدودية هل هي شعارات سياسية لاسكان سكان الحدود حصة، نقاش على المباشر، قناة النهار Ennahar.Tv.http://www.ennaharonline.com تاريخ الاطلاع: 2023/11/11.
- الوقود الجزائري يرفع سعر حمار التهريب بتونس، http://www.tnuiscope.com، تاريخ النشر 2018/03/6، تاريخ الإطلاع 2025/3/13.
- خاتو أميرة، مشاريع هامة لتعزيز التنمية في المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، تاريخ النشر: 2015/03/12، تاريخ الإطلاع: 2025/08/27.
- انتشار العدوى بشكل سريع :الجزائر تمنع استيراد الحيوانات و المنتجات الحيوانية من تونس ، https://tumisie-telegph.com . تاريخ النشر 2014/05/04 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/03.
- أنظمة الإ نذار المبكرة للقدرة على مواجهة الكوارث ، https.//intrsec.com تاريخ النشر 2024/08/05 تاريخ الاطلاع 2025/08/13 .
- محي انعام سمير ، مثنى مشعان المزروعي، محاضرات في الجغرافيا السياسية من الموقع

- إيقاف تونسيين وأجانب وتفكيك شبكة لتهريب الأشخاص عبر الحدود مع الجزائر، https://www.babnet.net/، تاريخ النشر: 2023/05/08، تاريخ الاطلاع: 2024/05/20.

- الحامدي إيمان ، تجارة نشطة على حدود تونس والجزائر... مبادلات أهمية لا تنتظر القرار الرسمي، مجلة العربي الجديد،https://www.alaraby.co.uk تاريخ النشر: 2025/04/13، تاريخ الإطلاع 2025/05/13.

- عويمر إيمان ، بحيرة طونغا: رئة التوازن البيئي في الجزائر تاريخ النشر 2023/03/24 تاريخ الاطلاع 2025/08/13 https://www.indendemtarabia.com °

- بعثة بلدية فرنسية لتعزيز التعاون اللامركزي والإطلاع على الإنجازات الفرنسية اللبنانية،

- بلدية رفح تجدد بروتوكول التوأمة مع بلدية سانجاك تيه التركية، بلدية رفح،

- بين تونس والجزائر، الطرقات تغيب وبقيت قرى عديدة بلاء ماء وبلا خدمات، https://www.youtube.com/watch?v=27S3RmtDLhc، تاريخ النشر: 2019/12/18، تاريخ الإطلاع: 2025/04/10.

- تحية بلغيث، مخططات جديدة لتنمية المناطق الحدودية،المساء .https://www.el-masaa.com. تاريخ النشر 2024/02/12، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

- تمارين جزائرية تونسية تحاكي إخماد حرائق حدودية ،الشرق الأوسط . . https://www.aawsat.dz تاريخ النشر 2025/06/01، تاريخ الاطلاع 2025/07/24.

- روسيلييه جاك ، كسر معضلة الأمن الحدودي في شمال إفريقيا ، مجلة صدى تاريخ النشر 2018/04/05 تاريخ الاطلاع 2025/08/12 https://carnegieendowment.org

- جهاد فرح إتحاد التعاون الدولي لمساعدة التنمية المحلية من books. openeditio n . org .2023/ 9 /5 ،: تاريخ الاطلاع

- نصري جيهان ، "غزو السلع الجزائرية في القصرين: واقع فرضه غياب الدولة"، https://inkyfada.com/، تاريخ النشر:2025/03/23، تاريخ الإطلاع:06 /2025/04.

- المؤدب حمزة ،الوجه الخفي للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في تونس بعد عام 2011، مركز كير كارنيغي، https://carnegieendowment.org/، تاريخ النشر :15 جويلية 2021، تاريخ الإطلاع: 2025/05/13.

- المؤدب حمزة حدود التونسية الليبية المأزومة السياسة الأمنية لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية تاريخ النشر 2020/11/4 تاريخ الاطلاع 2025/8/20، https:carnegieeendowment-org

- بو بعجة راضية ، الجزائر-تونس امكانيات كبيرة للتعاون السياحي https://wwwechaab.d2، تاريخ النشر : 24/02/01، تاريخ الاطلاع: 24/12/20

- الإذاعة الجزائرية، "فلاحة: متعاملون جزائريون وتونسيون يؤكدون أهمية استغلال فرص التعاون الثنائي" http://news-radioalgerie.d2 ، تاريخ النشر 2023/11/29، تاريخ الاطلاع: 2025/02/10

- الأنصاري ريم ،" فوائد حضور المؤتمرات العلمية"، شركة دراسة لخدمات البحث العلمي والترجمة المعتمدة، https://www.drasah.com. تاريخ النشر 04/04/2023، تاريخ الاطلاع 2025/07/26 .

- هينرج، سابين "الطموحات العالمية والأزمة التونسية قد تدفع الجزائر إلى إعادة النظر في سياسة عدم التدخل"، https://www.washingtoninstitute.org/ تاريخ النشر : 27/جوان/2023، تاريخ الإطلاع: 2025/05/13.

- سارة الخمال، تأملات في التعاون اللامركزي، https://www.startimes.com15/9/23a13:36./ تاريخ الاطلاع:2023/11/11.

- سوق أهراس، قرى الحضارة..نموذج عن عزلة المناطق الحدودية، https://www.youtube.com/، تاريخ النشر : 2020/09/11، تاريخ الإطلاع: 2025/04/10.

- ضبط خارطة طريق بين تونس والجزائر لتنمية المناطق الحدودية http://www.nessma.tv، تاريخ النشر : 24/02/12، تاريخ الاطلاع: 24/12/29

- عادل الثابتي، "مخاطر وتوترات إقليمية تضع الجزائر وتونس أمام تحديات مشتركة"،https://www.aa.com.tr/، تاريخ النشر : 2025/05/04، تاريخ الاطلاع: 2025/05/21.

- السلطاني عبد الكريم ، جندوبة: اتفاقية بين ولاية جندوبة وولايتي سوق أهراس والطارف
- عثمان لحياني, لا خريطة للفقر في الجزائر, العربي الجديد، ALaraby.co.uk، تاريخ النشر 2018/10/22، تاريخ الإطلاع، 2022/6/11.
- علاقات تونس والجزائر... انفراجة بعد فتور،https://www.aa.com.tr/، تاريخ النشر: 2022/07/26 تاريخ الاطلاع: 2024/09/09.
- باجي علي، تهريب الأبقار يثير "قلق الحدود"بين تونس الجزائر ، اندبندنت عربية. https://www.independentarabia.com . تاريخ النشر 2022/11/10 ،تاريخ الاطلاع 2025/08/03.
- هباش فارس ، "بمنطق التعاون الإقليمي- أساسيات بناء تكتل قوي بين الجزائر وجيرانها"،https://elayem.news/، تاريخ النشر: 2024/10/30، تاريخ الاطلاع: 2025/03/04.
- المرزوقي كريم، " العلاقات التونسية الجزائرية من الثورة إلى سعيد.."، شراكة إستراتيجية وتقلبات عابره، تونس، https://ultratunisia.ultrasawt.com/، النشر: 2023/4/25، تاريخ الاطلاع: 2024/09/09.
- بن يونس كمال ، "تونس: إيقافات ومحاكمات لتونسيين وأفارقة متهمين بتهريب البشر"، الشرق الأوسط، https://aawsat.com/، تاريخ النشر: 2024/01/04، تاريخ الاطلاع: 2025/05/20.
- أمين محسن، " حيدرة " التونسية وجهة سياحية ساحرة ،العين الإخبارية، https://www.al-ain.com تاريخ النشر 2025/05/19، تاريخ الاطلاع 2025/07/25.
- حوامدة محمد ، تمغزة التونسية، الفاتنة المكيلة بالنسيان https://www.skynewsarabia.com. تاريخ النشر 2014/06/15 ، تاريخ الاطلاع 2025/08/08.
- صدوقي محمد ، برامج تنموية متكاملة مع الجارة تونس ، www.el-massa.com/dz، تاريخ النشر 2024/02/21، تاريخ الإطلاع 2025/03/9.

- منية غانمي، تونس،" إحباط هجوم إرهابي على مركز حدودي مع الجزائر" https://www.alrabiya.net تاريخ النشر 2018/05/31 ، تاريخ الاطلاع 2025/05/26 .
- نحو تعزيز التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس لمكافحة التهديدات العابرة للحدود, https://www.awras.com، تاريخ النشر 2024/12/20، تاريخ الإطلاع 2025/2/7.
- وكالة الأنباء الجزائرية ، اتفاقية شراكة في إطار توأمة بين ولايتي الوادي وتوزر " تونس ". hptts://ops.dz تاريخ النشر 2018/07/05، تاريخ الاطلاع 2025/08/10 .
- وكالة الأنباء الجزائرية ، شعبة التمور :كسب رهان الجودة لتعزيز مكانة المنتوج في الأسواق العالمية. hptts://ops.dz Algeria press serrice تاريخ النشر 2023/05/13، تاريخ الاطلاع 2025/08/08 .
- وكالة الأنباء الجزائرية ،"سنة 2018 : متساع لتطوير المناطق الحدودية وجعلها أقطابا فلاحية بامتياز" https://www.ops.dz تاريخ النشر 2020/10/11، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.
- وكالة الانباء الجزائرية، اللجنة الجزائرية التونسية للتعاون: نحو توسيع التعاون الثنائي في عدة قطاعات https://www.aps.d2 algerie press serrice ، تاريخ النشر: 23/10/05، تاريخ الاطلاع: 24/02/25
- وكالة الإنباء الجزائرية، "ضرورة لإفراغ في تجسيد مشاريع الربط بشبكتي الكهرباء والغاز في مناطق الظل" .https://www.ops.dz . تاريخ النشر 2020/10/11، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.
- وكالة الإنباء الجزائرية، "ضرورة لإفراغ في تجسيد مشاريع الربط بشبكتي الكهرباء والغاز في مناطق الظل" .https://www.ops.dz . تاريخ النشر 2020/10/11، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.
- وكالة الحدث الاخبارية، مفتوح لإحياء خطوط النقل بين تونس والجزائر لفك العزلة عن المناطق الحدودية alhadathcenter.net، تاريخ النشر 24/02/01، تاريخ الاطلاع: 24/03/26.

- قبلي وليد، ورقة طريق بـ 7 محاور لتنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس sabqpress.d2، تاريخ النشر: 24/01/31، تاريخ الاطلاع: 24/03/26

https: // murafah . ps. - تاريخ الاطلاع 2023/09/13.

-https://www.elmoudjahid.dz/fr/economie/taleb-larbi-a-el-oued-creation-prochaine-d-une-zone-franche

- اتفاقية شراكة بين تونس والجزائر لتنمية الصناعات التقليدية وتعزيز التعاون الحدودي: https://www.nessma.tv/ar تاريخ النشر : 2025/07/07، تاريخ الاطلاع: 2025/08/03.

_ التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس تحقق نتائج إيجابية،Sarabic-ae تاريخ النشر 2018/10/16 تاريخ الاطلاع 2025/8/26

_ الجزائر أون لاين، دعم جزائري لتونس في ميدان مكافحة الإرهاب تاريخ النشر 2018/19 تاريخ الاطلاع 2025/8/26 https:eldjazaronline-dz

- الشروق نيوز، افتتاح المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالجريد، بمشاركة أكثر من 50 فنانا تونسيا وأجنبيا،

_ العراق يعرض على ايطاليا مشروع "توأمة بين بغداد وروما"، ./https://ultrairaq.ultrasawt.com

_ أميني م، إنشاء مناطق عسكرية تونسية على الحدود لمواجهة التهريب، الرائد، www.elraed.dz ، تاريخ النشر 2013/7/31، تاريخ الإطلاع 2025/3/6.

- الحامدي إيمان، تجارة نشطة على حدود تونس و الجزائر مبادلات أهلية لا تنتظر القرار الرسمي، العربي، www.alaraby.co. تاريخ النشر 2025/04/13، تاريخ الاطلاع 2025/09/12 .

_ تنمية المناطق الحدودية الجزائرية – التونسية "هدف استراتيجي"، https://elmassar-elarabi.dz .تاريخ النشر 2025/01/29، تاريخ الإطلاع 2025/03/9.

_ توقيع اتفاقية في المجال السياحي بين الجزائر وتونس، الشروق اون لاين، https://www.echoroukonline.com ، تاريخ النشر:2025/05/31 ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/12.

_ تونس، "المهرجان الدولي للخيام بحزوة ، برنامج ثري و متنوع بمشاركة جزائرية،"ELBELAD TV، 2022/11/6 تاريخ الإطلاع 3/14/ 2024.

_ تونس–الجزائر: تمارين مشتركه للحماية المدنية في ساقية سيدي يوسف لحمايه الموارد الطبيعيةhttps://lapress.tn تاريخ النشر 2025/5/31 تاريخ الاطلاع 2025/9/8)

_. حمادي معمري هل تبدل التابوت تحالف لتونس والجزائر وليبيا اتحاد المغرب العربي انت بنت العربية، www.indepentarabia.com تاريخ النشر 2024/10/30 تاريخ الاطلاع 2025/8/21

_ عساس حمزة،" التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس حرم المنطقة الحدودية على الإرهابيين".www.ennaharonlien.com تاريخ النشر 2016/3/19 تاريخ الاطلاع 2025/8/25.

_ زوبيري خالد ، الجزائر وتونس تبحثان تعزيز التعاون في المجال الصحي، https://www.ennaharonline.com/ ، تاريخ النشر: 2025/06/15 ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/04.

-عباس خالد صالح ، مفهوم التنمية و ارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري و التحديات ، جامعة بابل ،www.uobabylon.edu.iq تاريخ الاطلاع:24/06/23.

_ داليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر بلد قائم بذاته، مركز مالكوم كبير تارينغي للشرف الأوسط، https://carnegieendowment.org تاريخ النشر 2020/09/18، تاريخ الإطلاع/ 2025/04/07.

_ حطاب ربيعة ، "الأمن الحدودي العميق" هذا ما يجب أن تتعلمه افريقا من الجزائر، https://eLayem.news .، تاريخ النشر 2025/11/6 تاريخ الإطلاع 2025/12/6.

_ حمدوش رياض ، مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية. – http : www almethag . intolnewslarticl 1669 .، تاريخ الاطلاع: 2023/10/19.

_ رياض. خ، "تدابير تونسية جزائرية تستبق حرائق الغابات في الصيف"، hHps://www.elbilad.net

-غرسلي سماح ، "المناطق الحدودية التونسية: أزمة جفاف عمقها استنزاف الجزائر للموارد المائية"، https://alqatiba.com، تاريخ النشر 2025/10/16.تاريخ الإطلاع 2025/11/10.

_ المنتصر اليماني سهيلة حسن عبد الله ، التراث والأزياء في عادات وتقاليد الزواج في بلاد بني شهر، مجلة بحوث التنمية النوعية، mbse.journals.ekb.eg/article, تاريخ الإطلاع 2025/3/6.

-سلطاني عبد الكريم ، جندوبة ، الدورة الثانية لتنمية وترقية التبادلات التجارية الحدودية https://www.alchourouk.com/article تاريخ النشر: 2024/12/03 تاريخ الاطلاع 2025/09/02.

_ لحياني عثمان, الجزائر تتحرك نحو تونس ...توسيع التعاون الاقتصادي, http://www.alaraby.co.uk/economy، تاريخ النشر 2025/12/5، تاريخ الإطلاع 2025/12/10.

_ لحياني عثمان، تفاصيل الاتفاق الأمني والاستخبارات بين الجزائر وتونس.www.google.com تاريخ النشر 2018/11/5 تاريخ الاطلاع 2025/8/26

_ علي شعيب ، ليبيا والجزائر، وتونس تعزز أمن الحدود، رويترز، 12 يناير 2013

_ ياحي علي، تدابير أمنية بين الجزائر وتونس لمواجهة المهاجرين الأفارقة.

www.indepent arabia.com تاريخ النشر 2025/4/4 تاريخ الاطلاع 2025/8/25

- فحوة اتفاقيات التعاون الجامعي الموقعة بين تونس والجزائر، الجمهورية التونسية : https://www.mes.tn/detail_evennement. تاريخ الاطلاع: 2024/06/04.

_ فريق التحرير، ارتفاع نسق التعاون الأمني والعسكري بين تونس والجزائر. https://www.noon post.com تاريخ النشر 2016/3/13 تاريخ الاطلاع 2025/8/25.

_ مجالات التنمية البشرية واهدافها ،موقع قدرات https://www.qodraat. com تاريخ النشر: 29 /2023/05 تاريخ الاطلاع: 2023/08/15.

_ مهاجر نيوز، "توفيق أكثر من 100 تونسي حاولو التسلل إلى الجزائر هربا من البطالة"، https://www.infomigrants.net/ تاريخ النشر: 2017/06/20، تاريخ الإطلاع:2025/04/06.

- محفوف نسرين ، سوق أهراس، انطلاق الرمحلة الثانية من القافله الصحية المشتركة الجزائرية التونسية ، https://www.ennaharonline.com/ ، تاريخ الشنر: 2019/09/27، تاريخ الاطلاع: 2025/09/03.

_ الحياة نور ، غياب التنمية والتهديد الإرهابي- واقع الجزائريين بالمناطق الحدودية- https://www.dw.com/ar/، تاريخ النشر، 2014/07/2، تاريخ الإطلاع 2025/3/13.

_ زرقين وردة ، بمشاركة دول مغربية وعربية انطلاق" الأيام المغاربية للمسرح " بوادي سوف:

_ وكالة الأنباء الجزائرية الجزائر تونس إبراز الإرادة المشتركة في التصدي للظواهر السلبية بالمناطق الحدودية، httpsà://www.aps-dz تاريخ النشر 2025/3/19 تاريخ الاطلاع 2025/8/26.

_ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تونس ليبيا التوقيع على اتفاقيات إنشاء آليه التفاوض حول إدارة المياه الجوفية المشتركه https:// www.aps.dz تاريخ النشر 2024/4/24 تاريخ الاطلاع 2025/9/8

_ وكالة الأنباء الجزائرية، كورونا : اتفاق مشترك بين الجزائر وتونس بالغلق المؤقت للحدود البرية ، https://www.aps.dz/ ، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ الاطلاع: 2025/09/03.

_ وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع معهد جزائري تونسي ، للتكوين في الاقتصاد البحري وتربية المائيات : https://www.aps.dz/ ، تاريخ النشر 2021/12/21، تاريخ الاطلاع : 2025/09/03.

_الاذاعة الجزائرية ،ا"فتتاح معرض مشترك جزائري تونسي للصناعات التقليدية والحرف اليدوية بتبسة". https://news.radioalgerie.dz/ تاريخ النشر: 2025/06/25، تاريخ الاطلاع : 2025/09/02 .

--الجزائر تتقاسم لقاح كورونا مع تونس، http://www.bbc، تاريخ النشر 01/15/ 2021 تاريخ الإطلاع 2024/8/19.

_ساكر الجموعي " وزير الطاقة يصرح من تبسة:قدراتنا من الطاقة الشمسية تصل الى 30000ساعة سنويا "جريدة النصر، https://www.annasronline.com. " . تاريخ النشر 2019/09/06، تاريخ الاطلاع 2025/07/20

_حريزي بوبكر، توزر: معرض للصناعات التقليدية ، اختتام حملة 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة، https://www/turess/com، تاريخ النشر 2025/12/12، تاريخ الإطلاع 2025/12/14.

https://www.alchourouk.com/ تاريخ النشر: 2019/12/07 تاريخ الاطلاع: 2025/09/01.

https://www.alchourouk.com/ تاريخ النشر : 2024/02/02 تاريخ الاطلاع: 2025/08/11.

https://www.annasronline.com/ تاريخ النشر 2021/06/16، تاريخ الاطلاع: 2025/08/12.

https://www.el-massa.com/dz تاريخ النشر : 2018/02/07 ، تاريخ الاطلاع : 2025/09/01 .

https://www.tebessa.mta.gov.dz. ، تاريخ الاطلاع 2025/07/30

https://www.youtube.com/watch?v=9okilOPO1ps، تاريخ النشر: 2019/03/31، تاريخ الاطلاع: 2025/05/04.

www . alkalimaonline . com. ، تاريخ النشر 2022/6/28 تاريخ الإطلاع 2023/9/6.

-الإذاعية الجزائرية ،مراد ورقة طريق تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتدرج في "صميم الأولويات الراهنة " تاريخ النشر 2024/01/30 -تاريخ الاطلاع 08/15/ 2025 https://news.radioalgeri.dz.

-التمر في تونس " الدقلة المطلق بلاك بيري كينتا " https:// aradbrading.com. تاريخ النشر لا يوجد، تاريخ الاطلاع 2025/08/08

إنشاء منظومة مشتركه بين الجزائر وتونس لمكافحه الحرائق الغابات الجزائر hHps://ultraalgeria-usawtiq.comULTRA تاريخ النشر 2025/2/14 تاريخ الاطلاع 2025/8/20)

-تقرير مثير حول عمليات التهريب على الحدود الجزائرية التونسية،

-توقيع اتفاقية توأمة بين ولايتي توزر والوادي الجزائرية، nessma.tv/ar، تاريخ النشر: 18/10/04، تاريخ الاطلاع: 24/11/28

- لحياني عثمان ، الجزائر تدرب فرقا أمنية تونسية على مكافحة الإرهاب. www.alarby.co.uk تاريخ النشر 2018/10/09 .تاريخ الاطلاع 2025/08/11.

- قدردود عمار ،"وزير الطاقة الجزائري: ملتزمون بتزويد تونس بحاجياها من الغاز الطبيعي "،صحيفة أنباء تونس، https://www.kapitalis.com..2018/02/27 " . تاريخ النشر 2018/02/17، تاريخ الاطلاع 2025/07/20.

- الثيخاوي يسري ،"صناعة الحلفاء في القصرين –كنز مكنون ينتظر عناية جادة"

- III المراجع الاجنبية:

-Gohah Amir,Tourism **Governance: A Criticaling Discourse on a Global global** Industry , De Gruyter, Berline, 2022.

_The Climate and Economic Benfits of Rotational Live stock Grazing، https://www.eesi.org .2025 /07/04 تاريخ الاطلاع، 2022/05/03 تاريخ النشر

-Alma-Qta , **International Conference infirmary Heath Care Alma- Qta USSR** ،6-12/09/1978.

Danielg pilgren.Dallenj –**Timothy** "**cross-border tourism asana - gent of environment al pecebuilding**".

https://www.tandfonline.com، تاريخ النشر 2025/07/25. تاريخ الاطلاع 2025/08/06.

- International Organization for Migration (IOM),Migration trends in North Africa: Regional thematic report, IOM (Regional Office for the Middle East and North Africa).

- Octave depont et Xavier coppolani. **les confreries religieuses - musulmanes.** typogrphie et lilthographie Adolphe.libraire editeur .Alger.1897.

– United Nations.2025.**The Sustainable**. Development Goals Report .2025.

- Va - International Crisis Group, (28 november 2013) , tubisia s borders: jihadism and contraband, (middle east/ north africa report n° 148), brussels .

_**Importance of vocational training and technical skill**, global scientific research journals .org .2025/08/04 تاريخ الاطلاع

_International Health Organization، **A journey of giving and cooperation towards building a healthy and sustainable future for all**، where we put human health and well-being at the heart of our efforts. https://iho-us.org/en : تاريخ الاطلاع ، 2024/05/15 : تاريخ النشر ، .2025/09/04

–Accelerating the performance of district health systems towards UHC Via twinning partnerships.

https://bmchrathserrres.biomedcentral.com 2025/08/10 تاريخ الاطلاع

–European Commission, **European Forest Fire Information System**, (EFFIS): Technical report. Joint Research Center.

https://effis.jrc.ec.europa.eu. 2022.

Hanaa Saada" ،Algeria ،Tunisia، conduct joint wildfire Response Drill to Boost "،dzair –tube –dz. .2025/08/04 تاريخ الاطلاع، .

-*James Cohen*، Building Regional Border Security Cooperation: Lessons from the Maghreb، United States Institute of Peace (USIP)، september 2016.

–Jumlaje&coopè. Ration dccentralisèe http://www.viLLe–Lapossession.mobivs.re–restaironts. 41–htmL. 16/9/2023.

.–ReUters،Libyafolly reopens mojor Rasljdir Crossingwith Tunisia

-Tunisian Civil protection Direcorate. **Biian des intervention internationles lors des incendies de l`été**, Internal operational report summary,Ministry of Interior, Tunisia. 2021.

-United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **Transnational organized crime in the Sahe**l, United Nations, Undc. Org/ document / data-and-analysis/ Sahel-ToCTA. (2021).

-United Nations,2021,Report of **the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Dáesh) and Al-Qaida to international peace and security***(Document No S2021/947) United Nations Security Council. http://undocs.org/S/2021/947.

-word Bamk ,**Estimating Informal Trade across Tunisia's Land Border** .https://document.word Bank.org. تاريخ الاطلاع 2025/08/14

-World Health organization Zatin Telemedicine: **Opportunities anddev lopment in Member state** hptts://www.afro.who .int تاريخ الاطلاع 2025/08/15.

الملاحق

الملحق رقم 01:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة الاخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسيـــــــــة.

أمانة السيد رئيس الديوان
الرقم 1369
التاريخ 05 JUIL 2025

الطالبة: خطاب بشيرة.

إلى السيد: والي ولاية الطارف

الموضوع: طلب مقابلة.

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الموافقة على طلبي هذا وتمكيني من معلومات تتعلق باتفاقيات التعاون للتنمية الحدودية المشتركة مع الجمهورية التونسية في مجالات : (التبادل التجاري/ والاجتماعي/ والسياسي / والأمني.) في حدود اختصاصكم. وذلك بغرض استكمال بحث علمي في طور الدكتوراه بعنوان: " تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة" المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

تقبلوا سيدي فائق احتراماتي.

الختم والتوقيع:

.....

الملحق رقم 02:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة الاخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسيـــــــــة.

الطالبة: خطاب بشيرة.

إلى السيد: رئيس المجلس الشعبي البلدي
(بلدية الهدادة)

الموضوع: طلب مقابلة.

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الموافقة على طلبي هذا وتمكيني من معلومات تتعلق باتفاقيات التعاون للتنمية الحدودية المشتركة مع الجمهورية التونسية في مجالات : (التبادل التجاري/ والاجتماعي/ والسياسي / والأمني.) في حدود اختصاصكم. وذلك بغرض استكمال بحث علمي في طور الدكتوراه بعنوان: " تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة" المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

تقبلوا سيدي فائق احترامائي.

الختم والتوقيع:

.....

2025 ماي 14

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
الأمين العام
[illegible]

الملحق رقم 03 :

البريد الوارد
مديرية البريد ومتابعة الميزانية
ولاية تبسة
الرقم : .....
التاريخ : 15 ديسمبر 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة الاخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسيـــــــــــة.

الطالبة: خطاب بشيرة.

إلى السيد: والي ولاية تبسة
(مديرة البريد ومتابعة الميزانية تبسة)

الموضوع: طلب مقابلة.

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الموافقة على طلبي هذا وتمكيني من معلومات تتعلق باتفاقيات التعاون للتنمية الحدودية المشتركة مع الجمهورية التونسية في مجالات : (التبادل التجاري/ والاجتماعي/ والسياسي / والأمني.) في حدود اختصاصكم.
وذلك بغرض استكمال بحث علمي في طور الدكتوراه بعنوان: " تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة" المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

تقبلوا سيدي فائق احتراماتي.

الختم والتوقيع:

.....

رئيس مصلحة تلفيس الميزانية

الملحق رقم 04:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة الاخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسيـــــــــــة.

الطالبة: خطاب بشيرة.

إلى السيد: رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية
بئر العاتر.

الموضوع: طلب مقابلة.

يشرفني أن أطلب من سيادتكم الموافقة على طلبي هذا وتمكيني من معلومات تتعلق باتفاقيات التعاون للتنمية الحدودية المشتركة مع الجمهورية التونسية في مجالات : (التبادل التجاري/ والاجتماعي/ والسياسي / والأمني.) في حدود اختصاصكم.
وذلك بغرض استكمال بحث علمي في طور الدكتوراه بعنوان: " تنمية المناطق الحدودية من خلال اتفاقيات التوأمة" المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية.

تقبلوا سيدي فائق احتراماتي.

الختم والتوقيع:

.....

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالنيابة و بتفويض منه إمضاء
النائب: شرقي محمد الخميسي

الملحق رقم 05:

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الاقليم

المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية

دراسة تهيئة المنطقة الحدودية "الساحل الشرقي"



المرحلة الأولى: التشخيص الاستراتيجي، الإشكاليات، الرهانات والتوجهات العامة

الخلاصة

جوان2023

CENEAPED 2023

CENEAPED- 98 Route Nationale Numéro 1, Birkhadem-Alger
Téléphone : 023 49 98 16/17 023 49 98 25 Fax : 023 49 98 18 Email : ceneaped.dz@gmail.com

يخضع تسيير هذه الثروة الغابية لتشريعات خاصة وصارمة تنص على وجه الخصوص على حماية الموارد الغابية والحفاظ عليها، وكذا التسيير المستدام للمناطق الغابية. كما تحدد شروط استغلال الغابات، لا سيما من خلال فرض قواعد صارمة فيما يتعلق بترخيص الاستغلال.

ومع ذلك، من المهم إيجاد حل وسط يسمح بحماية المنطقة بيئيًا مع تقديم إطار منظم لتسهيل الوصول الى العقار في هذه المنطقة. يساهم التسيير الأكثر مرونة وعقلانية للعقار في استدامة النظام الإيكولوجي للغابات، مع تقديم البدائل.

إن التسيير المرن والعقلاني للعقار يسمح بعرض أراضي مهيئة بالقرب من التجمعات والتكتلات الحضرية، وبالتالي الحد من عملية الانتشار الحضري مع تقديم بدائل لتطوير السكن الريفي. كما أنه سيقلل من مخاطر حرائق الغابات من خلال توفير مراقبة أفضل وتدخل أسرع في حالة نشوب حريق.

لا يتعلق تسيير العقار بالأراضي الغابية فحسب، بل يأخذ في الاعتبار الاقليم بأكمله ومختلف أنواع استخدام الأراضي، مثل الفلاحة وتربية المواشي والسكن، إلخ. يجب أن يكون التسيير الفعال للعقار متكاملا وأن يأخذ في الاعتبار احتياجات ومصالح جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تسيير الأراضي واستخدامها.

3- حماية الموارد من التلوث وتسيير المخاطر

تواجه الموارد الطبيعية المتاحة تهديدات مختلفة يمكن أن تؤدي إلى تدهورها بل حتى زوالها، مثل التلوث وتدهور النظام البيني والفيضانات والانزلاقات الأرضية وانجراف التربة وحرائق الغابات ...

يجب أن تشمل الاستراتيجية التي يتم وضعها عمليات حماية وإعادة تأهيل النظم البيئية وأنظمة الصرف الصحي وتسيير النفايات وما شابهها.

من الأهمية اعتماد نهج مستدام ومتكامل لتسيير البيئة في المنطقة المدروسة والتي تأخذ بعين الاعتبار التهديدات المختلفة التي تواجهها النظم البيئية.

من الضروري أيضًا توعية السكان المحليين بأهمية الحفاظ على البيئة بما في ذلك على المستوى الاقتصادي وإشراكهم في عمليات حماية النظم البيئية وإعادة تأهيلها. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات التوعية وبرامج التكوين والحوافز للمبادرات البيئية والنظام البيني. إن دور الحظيرة الوطنية للقالة في هذا الإطار مهم للغاية. من الضروري أيضًا توفير أنظمة لرصد ومراقبة ومتابعة حالة البيئة للكشف السريع عن أي مشاكل ومعالجتها بشكل فعال.

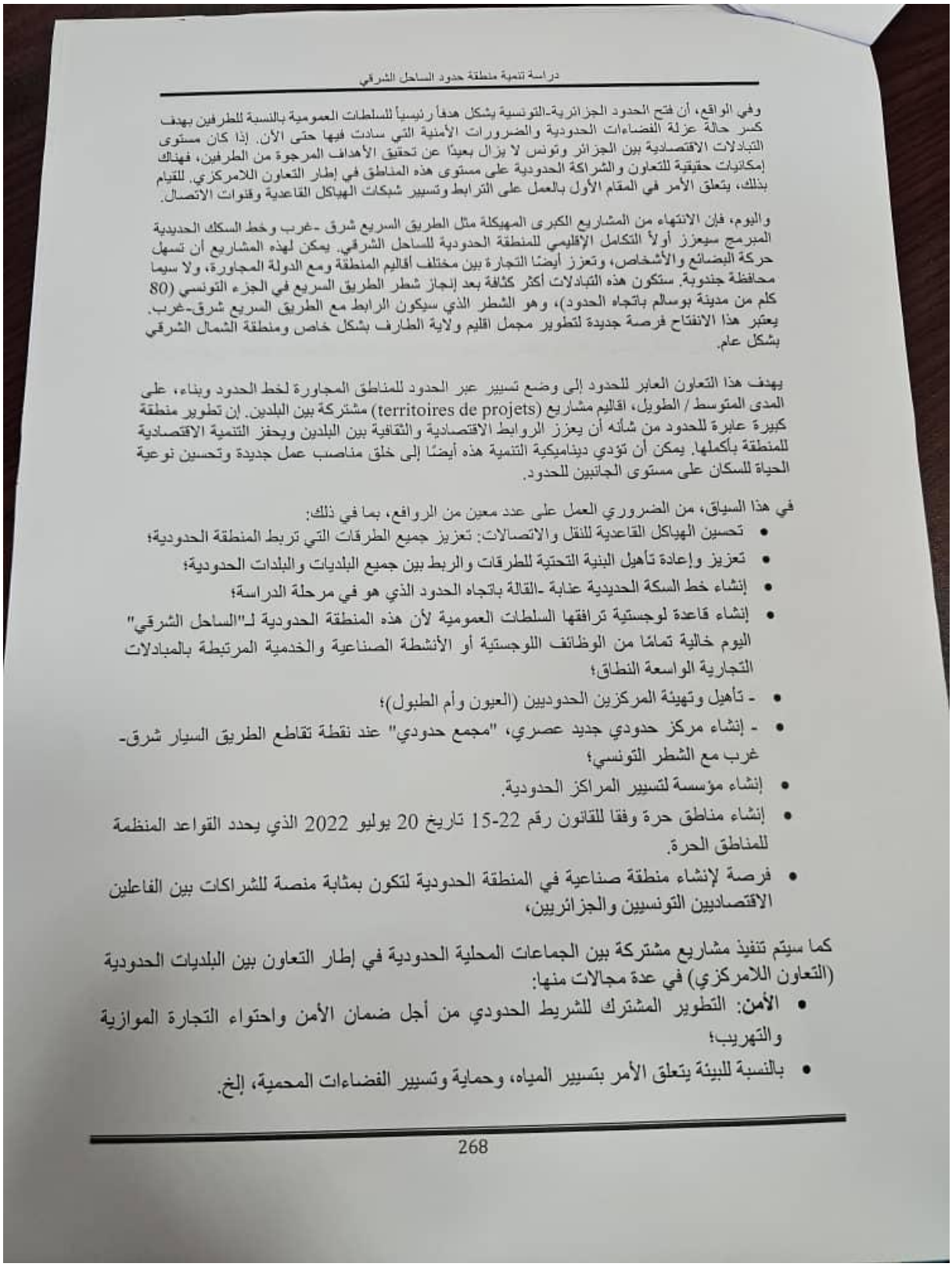
لذا، يجب وضع ممارسات للتسيير المستدام للموارد الطبيعية، من خلال اعتماد مقاربة مسؤولة ومتوازنة في استخدام الموارد الطبيعية، مثل ترقية الممارسات الزراعية المستدامة، وتطوير السياحة البيئية، وحماية الغابات والأراضي الرطبة، وترقية الاستخدام المقتصد والمسؤول للمياه واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. يمكن أن تساعد مثل هذه التدابير في الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية على المدى الطويل، مع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

اما بالنسبة للنفايات، من الضروري التوجه نحو تسيير فعال للنفايات الصلبة، وتشجيع الفرز وإعادة التدوير وتخفيض حجم النفايات، وكذلك القضاء على المفرغات العشوائية وإشراك السكان في تسيير النفايات.

فيما يخص مياه الصرف الصحي، من المهم إنشاء هياكل فعالة لمعالجة مياه الصرف الصحي، والتأكد من صيانتها ومراقبتها بانتظام لضمان عملها بشكل صحيح.

4- تطوير التعاون عبر الحدود

الفضاء الحدودي هو قبل كل شيء اقليم تضامن واستمرارية اجتماعية على جانبي الحدود الجزائرية-التونسية وممر محتمل للتبادلات الاقتصادية. لذا فإن الأمر يتعلق بأخذ هذا الواقع المزدوج في الحسبان عند تهيئة وتنمية المنطقة الحدودية لـ "الساحل الشرقي". إن تعزيز التعاون الجزائري -التونسي سيسمح بإعادة بعث التكامل المغاربي من خلال التوجه نحو تعاون عابر للحدود متقدم للغاية وتكامل جواري.



وفي الواقع، أن فتح الحدود الجزائرية-التونسية بشكل هدفاً رئيسياً للسلطات العمومية بالنسبة للطرفين بهدف كسر حالة عزلة الفضاءات الحدودية والضرورات الأمنية التي سادت فيها حتى الآن. إذا كان مستوى التبادلات الاقتصادية بين الجزائر وتونس لا يزال بعيداً عن تحقيق الأهداف المرجوة من الطرفين، فهناك إمكانيات حقيقية للتعاون والشراكة الحدودية على مستوى هذه المناطق في إطار التعاون اللامركزي. للقيام بذلك، يتعلق الأمر في المقام الأول بالعمل على الترابط وتسيير شبكات الهياكل القاعدية وقنوات الاتصال.

واليوم، فإن الانتهاء من المشاريع الكبرى المهيكلة مثل الطريق السريع شرق -غرب وخط السكك الحديدية المبرمج سيعزز أولاً التكامل الإقليمي للمنطقة الحدودية للساحل الشرقي. يمكن لهذه المشاريع أن تسهل حركة البضائع والأشخاص، وتعزز أيضًا التجارة بين مختلف أقاليم المنطقة ومع الدولة المجاورة، ولا سيما محافظة جندوبة. ستكون هذه التبادلات أكثر كثافة بعد إنجاز شطر الطريق السريع في الجزء التونسي (80 كلم من مدينة بوسالم باتجاه الحدود)، وهو الشطر الذي سيكون الرابط مع الطريق السريع شرق-غرب. يعتبر هذا الانفتاح فرصة جديدة لتطوير مجمل اقليم ولاية الطارف بشكل خاص ومنطقة الشمال الشرقي بشكل عام.

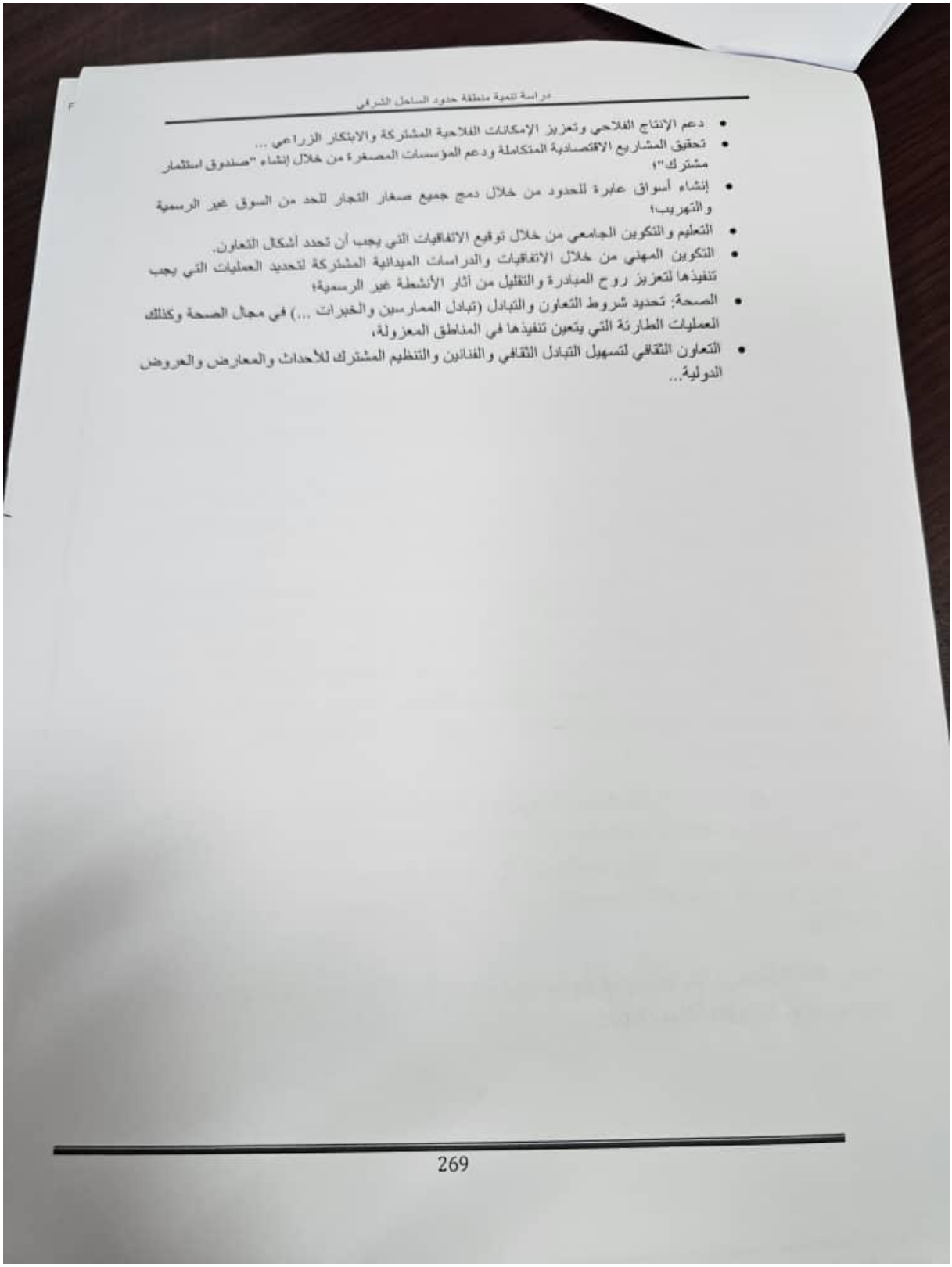
يهدف هذا التعاون العابر للحدود إلى وضع تسيير عبر الحدود للمناطق المجاورة لخط الحدود وبناء، على المدى المتوسط / الطويل، اقاليم مشاريع (territoires de projets) مشتركة بين البلدين. إن تطوير منطقة كبيرة عابرة للحدود من شأنه أن يعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بين البلدين ويحفز التنمية الاقتصادية للمنطقة بأكملها. يمكن أن تؤدي ديناميكية التنمية هذه أيضًا إلى خلق مناصب عمل جديدة وتحسين نوعية الحياة للسكان على مستوى الجانبين للحدود.

في هذا السياق، من الضروري العمل على عدد معين من الروافع، بما في ذلك:

- تحسين الهياكل القاعدية للنقل والاتصالات: تعزيز جميع الطرقات التي تربط المنطقة الحدودية؛
- تعزيز وإعادة تأهيل البنية التحتية للطرقات والربط بين جميع البلديات والبلدات الحدودية؛
- إنشاء خط السكة الحديدية عنابة -القالة باتجاه الحدود الذي هو في مرحلة الدراسة؛
- إنشاء قاعدة لوجستية ترافقها السلطات العمومية لأن هذه المنطقة الحدودية لـ"الساحل الشرقي" اليوم خالية تمامًا من الوظائف اللوجستية أو الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بالمبادلات التجارية الواسعة النطاق؛
- - تأهيل وتهيئة المركزين الحدوديين (العيون وأم الطبول)؛
- - إنشاء مركز حدودي جديد عصري، "مجمع حدودي" عند نقطة تقاطع الطريق السيار شرق-غرب مع الشطر التونسي؛
- إنشاء مؤسسة لتسيير المراكز الحدودية.
- إنشاء مناطق حرة وفقا للقانون رقم 22-15 تاريخ 20 يوليو 2022 الذي يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة.
- فرصة لإنشاء منطقة صناعية في المنطقة الحدودية لتكون بمثابة منصة للشراكات بين الفاعلين الاقتصاديين التونسيين والجزائريين،

كما سيتم تنفيذ مشاريع مشتركة بين الجماعات المحلية الحدودية في إطار التعاون بين البلديات الحدودية (التعاون اللامركزي) في عدة مجالات منها:

- **الأمن**: التطوير المشترك للشريط الحدودي من أجل ضمان الأمن واحتواء التجارة الموازية والتهريب؛
- بالنسبة للبيئة يتعلق الأمر بتسيير المياه، وحماية وتسيير الفضاءات المحمية، إلخ.

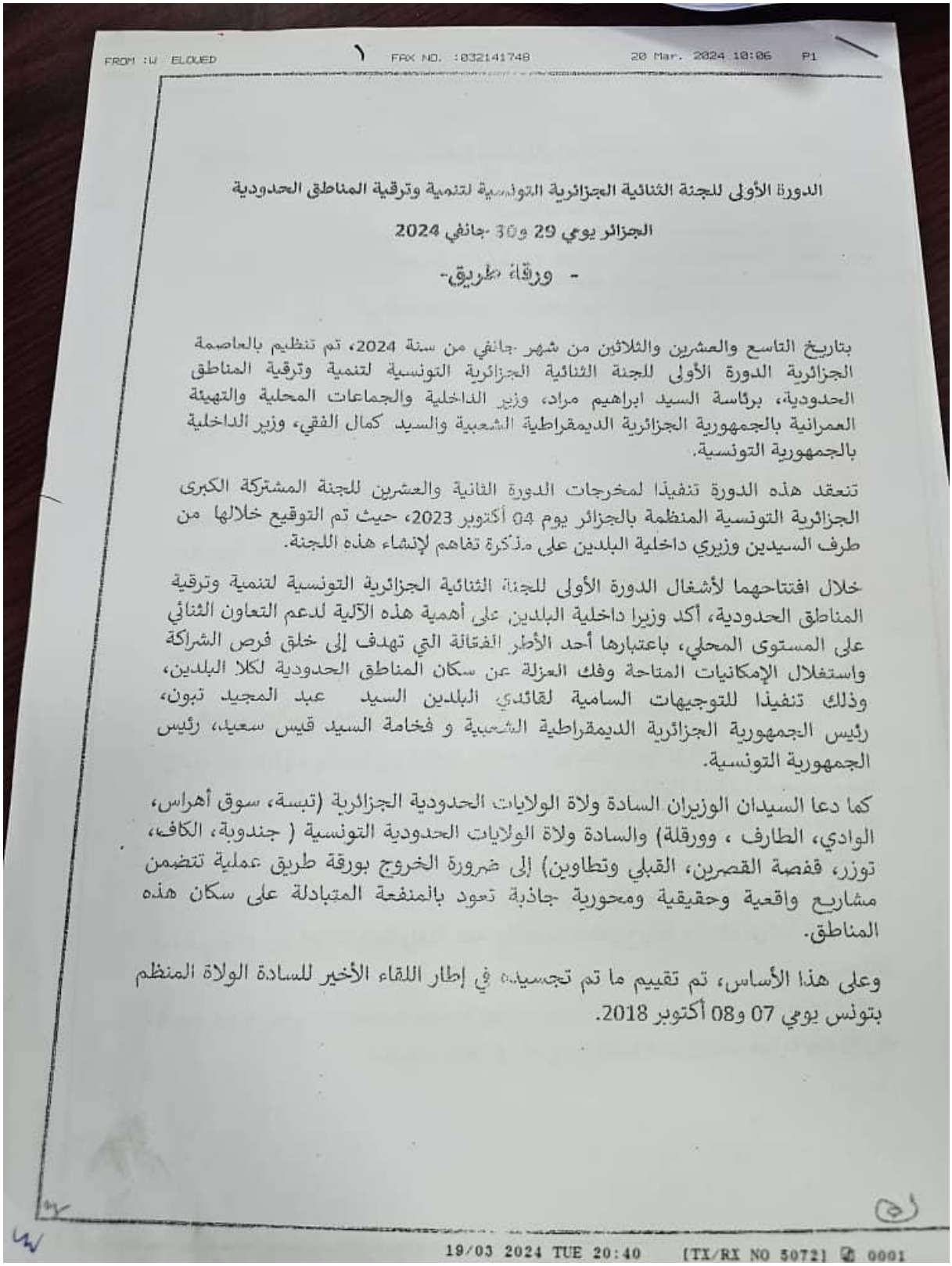


دراسة تنمية منطقة حدود الساحل الشرقي

- دعم الإنتاج الفلاحي وتعزيز الإمكانات الفلاحية المشتركة والابتكار الزراعي ...
- تحقيق المشاريع الاقتصادية المتكاملة ودعم المؤسسات المصغرة من خلال إنشاء "صندوق استثمار مشترك"؛
- إنشاء أسواق عابرة للحدود من خلال دمج جميع صغار التجار للحد من السوق غير الرسمية والتهريب؛
- التعليم والتكوين الجامعي من خلال توقيع الاتفاقيات التي يجب أن تحدد أشكال التعاون.
- التكوين المهني من خلال الاتفاقيات والدراسات الميدانية المشتركة لتحديد العمليات التي يجب تنفيذها لتعزيز روح المبادرة والتقليل من آثار الأنشطة غير الرسمية؛
- الصحة: تحديد شروط التعاون والتبادل (تبادل الممارسين والخبرات ...) في مجال الصحة وكذلك العمليات الطارئة التي يتعين تنفيذها في المناطق المعزولة،
- التعاون الثقافي لتسهيل التبادل الثقافي والفنانين والتنظيم المشترك للأحداث والمعارض والعروض الدولية...

269

الملحق رقم 06:



FROM :W ELOUED ١ FAX NO. :032141748 20 Mar. 2024 10:06 P1

الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية

الجزائر يومي 29 و30 جانفي 2024

- ورقة طريق-

بتاريخ التاسع والعشرين والثلاثين من شهر جانفي من سنة 2024، تم تنظيم بالعاصمة الجزائرية الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية، برئاسة السيد ابراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والسيد كمال الفقي، وزير الداخلية بالجمهورية التونسية.

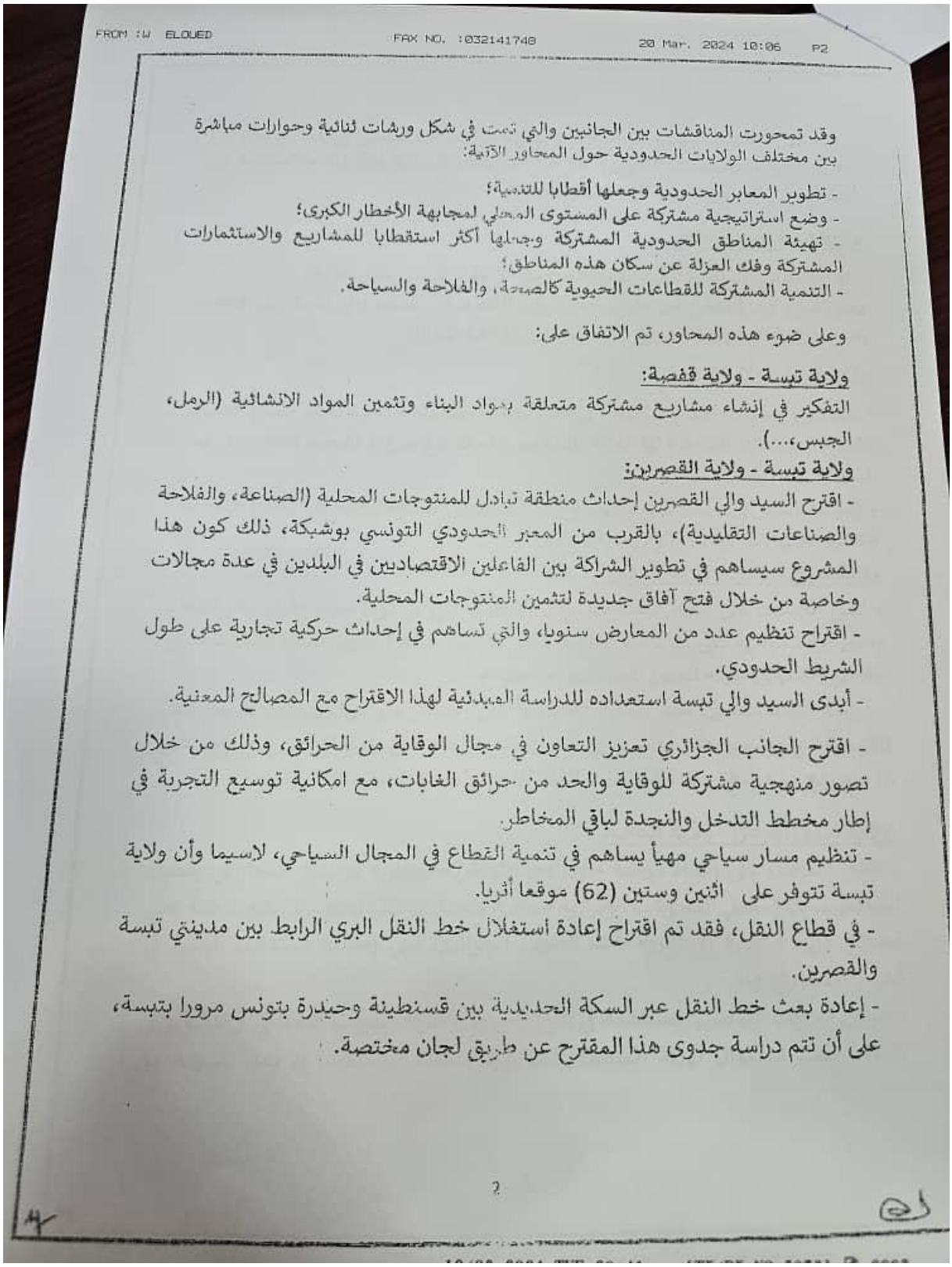
تنعقد هذه الدورة تنفيذا لمخرجات الدورة الثانية والعشرين للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية التونسية المنظمة بالجزائر يوم 04 أكتوبر 2023، حيث تم التوقيع خلالها من طرف السيدين وزيري داخلية البلدين على مذكرة تفاهم لإنشاء هذه اللجنة.

خلال افتتاحهما لأشغال الدورة الأولى للجنة الثنائية الجزائرية التونسية لتنمية وترقية المناطق الحدودية، أكد وزيرا داخلية البلدين على أهمية هذه الآلية لدعم التعاون الثنائي على المستوى المحلي، باعتبارها أحد الأطر الفعالة التي تهدف إلى خلق فرص الشراكة واستغلال الإمكانيات المتاحة وفك العزلة عن سكان المناطق الحدودية لكلا البلدين، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لقائدي البلدين السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و فخامة السيد قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية.

كما دعا السيدان الوزيران السادة ولاة الولايات الحدودية الجزائرية (تبسة، سوق أهراس، الوادي، الطارف ، وورقلة) والسادة ولاة الولايات الحدودية التونسية (جندوبة، الكاف، توزر، قفصة القصرين، القبلي وتطاوين) إلى ضرورة الخروج بورقة طريق عملية تتضمن مشاريع واقعية وحقيقية ومحورية جاذبة تعود بالمنفعة المتبادلة على سكان هذه المناطق.

وعلى هذا الأساس، تم تقييم ما تم تجسيده في إطار اللقاء الأخير للسادة الولاة المنظم بتونس يومي 07 و08 أكتوبر 2018.

19/03 2024 TUE 20:40 [TX/RX NO 5072] 0001



FROM :W ELOUED FAX NO. :032141748 20 Mar. 2024 10:06 P2

وقد تمحورت المناقشات بين الجانبين والتي تمت في شكل ورشات ثنائية وحوارات مباشرة بين مختلف الولايات الحدودية حول المحاور الآتية:

- تطوير المعابر الحدودية وجعلها أقطابا للتنمية؛
- وضع استراتيجية مشتركة على المستوى المحلي لمجابهة الأخطار الكبرى؛
- تهيئة المناطق الحدودية المشتركة وجعلها أكثر استقطابا للمشاريع والاستثمارات المشتركة وفك العزلة عن سكان هذه المناطق؛
- التنمية المشتركة للقطاعات الحيوية كالصحة، والفلاحة والسياحة.

وعلى ضوء هذه المحاور، تم الاتفاق على:

ولاية تبسة - ولاية قفصة:

التفكير في إنشاء مشاريع مشتركة متعلقة بمواد البناء وتثمين المواد الانشائية (الرمل، الجبس،...).

ولاية تبسة - ولاية القصرين:

- اقترح السيد والي القصرين إحداث منطقة تبادل للمنتوجات المحلية (الصناعة، والفلاحة والصناعات التقليدية)، بالقرب من المعبر الحدودي التونسي بوشبكة، ذلك كون هذا المشروع سيساهم في تطوير الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين في عدة مجالات وخاصة من خلال فتح آفاق جديدة لتثمين المنتوجات المحلية.
- اقتراح تنظيم عدد من المعارض سنويا، والتي تساهم في إحداث حركية تجارية على طول الشريط الحدودي.
- أبدى السيد والي تبسة استعداده للدراسة المبدئية لهذا الاقتراح مع المصالح المعنية.
- اقترح الجانب الجزائري تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الحرائق، وذلك من خلال تصور منهجية مشتركة للوقاية والحد من حرائق الغابات، مع امكانية توسيع التجربة في إطار مخطط التدخل والنجدة لباقي المخاطر.
- تنظيم مسار سياحي مهيأ يساهم في تنمية القطاع في المجال السياحي، لاسيما وأن ولاية تبسة تتوفر على اثنين وستين (62) موقعا أثريا.
- في قطاع النقل، فقد تم اقتراح إعادة استغلال خط النقل البري الرابط بين مدينتي تبسة والقصرين.
- إعادة بعث خط النقل عبر السكة الحديدية بين قسنطينة وحيدرة بتونس مرورا بتبسة، على أن تتم دراسة جدوى هذا المقترح عن طريق لجان مختصة.

2

- في مجال التكوين المهني، تم اقتراح الاستفادة من تجارب البلدين في هذا المجال من خلال تنويع اختصاصات التكوين، على غرار السياحة الفندقية والأثرية، والاستفادة من التخصصات الموجودة لدى كل طرف بشكل عام.

ولاية تبسة - ولاية الكاف:

- اقترح الجانب التونسي ترقية المعبر الحدودي بقلعة سنان إلى معبر تجاري.
بعد تقديم هذا المقترح من طرف السيد والي الكاف، أكد السيد والي تبسة على وجوب إعداد دراسة الجدوى للمشروع بين المنطقتين (الكاف-تبسة).

ولاية تبسة - ولاية توزر:

- التفكير في إحداث صناعة تكميلية في إطار منطقة صناعية مشتركة لخلق نسيج خدماتي تكميلي للصناعات المتوفرة لها علاقة بالمناجم وغيرها، مع ضرورة تشجيع التكوين في هذا المجال.
- إمكانية النظر في استحداث معهد مع وحدة لتثمين مخلفات النخيل لإنتاج الأعلاف لتغذية الحيوانات بإحدى الولايات المعنية.

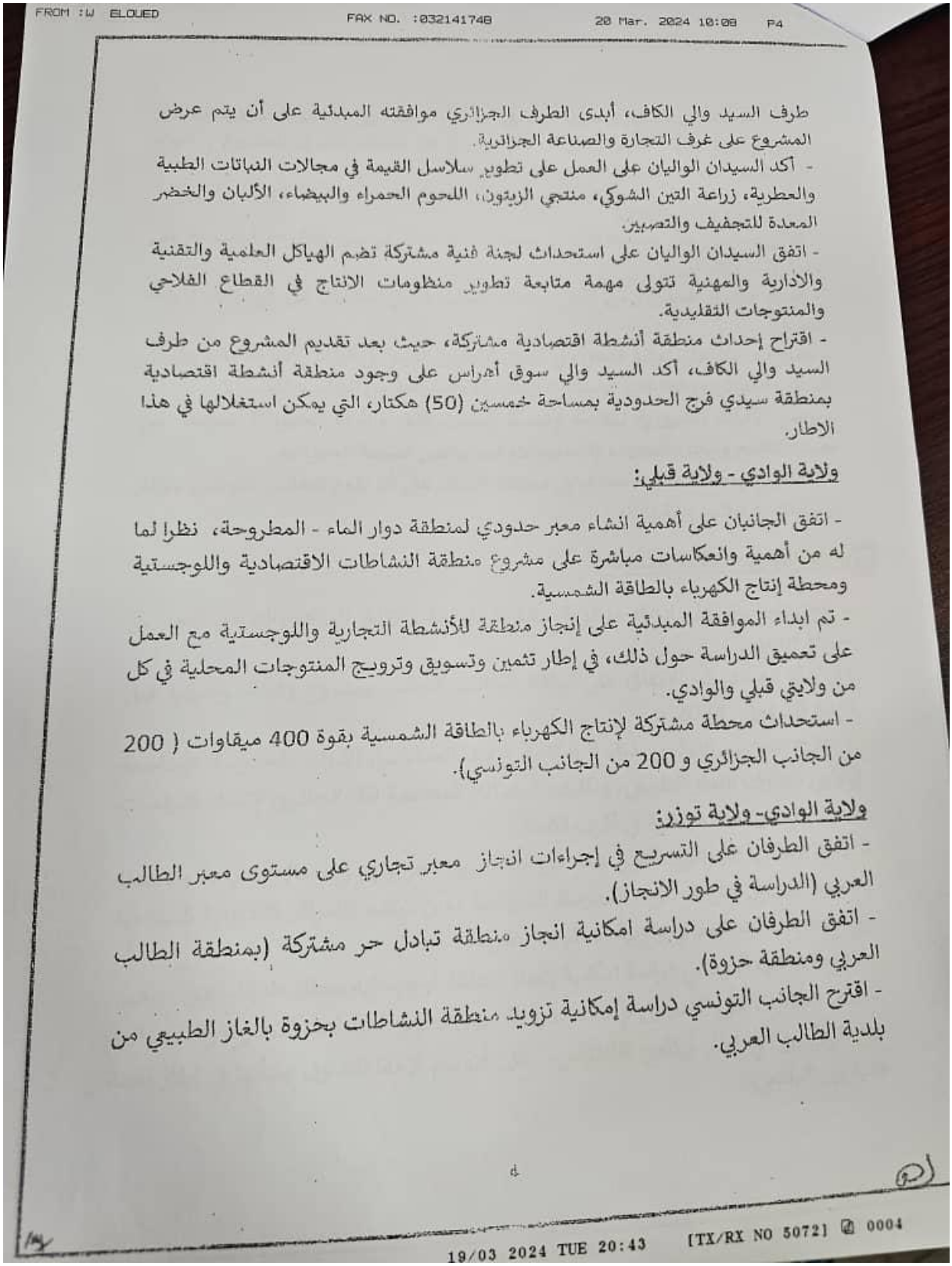
ولاية سوق اهراس - ولاية جندوبة:

- اتفق الجانبان على انجاز منطقة للتبادل التجاري على مستوى معبر جليل بغار الدماء ومعبر أولاد مومن، على أن تأخذ الدراسة بعين الاعتبار ضرورة تطوير البنية الأساسية من الجانبين لتسهيل حركة العبور للمسافرين والبضائع.
- دراسة إعادة تشغيل خط السكة الحديدية بين الجزائر وتونس عبر غار الدماء، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع في تسهيل تنقل المواطنين والبضائع من الجانبين، على أن يتم رفع هذه المقترحات للسلطات العليا للبت والمصادقة عليها.

ولاية سوق أهراس - ولاية الكاف:

- اتفق الطرفان على إعداد دراسة حول إحداث شركة جزائرية تونسية للمحارض بفضاء الساكمو سابقا (معمل المحركات الحرارية بساقية سيدي يوسف)، على أن يقع عرضه على مصالح وزارة التجارة الجزائرية. أكد الطرف الجزائري على إمكانية استغلال البناية في نشاط اقتصادي هام.
- عرض الجانب التونسي المساهمة في فتح رأس مال شركة المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف قصد استكمال تهيئة المنطقة الصناعية محطة المحاميد، إذ بعد تقديمه من

[TX/RX NO 5072] 0003



FROM :W ELOUED FAX NO. :032141748 20 Mar. 2024 10:08 P4

طرف السيد والي الكاف، أبدى الطرف الجزائري موافقته المبدئية على أن يتم عرض المشروع على غرف التجارة والصناعة الجزائرية.

- أكد السيدان الواليان على العمل على تطوير سلاسل القيمة في مجالات النباتات الطبية والعطرية، زراعة التين الشوكي، منتجي الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الألبان والخضر المعدة للتجفيف والتصبير.

- اتفق السيدان الواليان على استحداث لجنة فنية مشتركة تضم الهياكل العلمية والتقنية والادارية والمهنية تتولى مهمة متابعة تطوير منظومات الانتاج في القطاع الفلاحي والمنتوجات التقليدية.

- اقتراح إحداث منطقة أنشطة اقتصادية مشتركة، حيث بعد تقديم المشروع من طرف السيد والي الكاف، أكد السيد والي سوق أهراس على وجود منطقة أنشطة اقتصادية بمنطقة سيدي فرج الحدودية بمساحة خمسين (50) هكتار، التي يمكن استغلالها في هذا الاطار.

ولاية الوادي - ولاية قبلي:

- اتفق الجانبان على أهمية انشاء معبر حدودي لمنطقة دوار الماء - المطروحة، نظرا لما له من أهمية وانعكاسات مباشرة على مشروع منطقة النشاطات الاقتصادية واللوجستية ومحطة إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية.

- تم ابداء الموافقة المبدئية على إنجاز منطقة للأنشطة التجارية واللوجستية مع العمل على تعميق الدراسة حول ذلك، في إطار تثمين وتسويق وترويج المنتوجات المحلية في كل من ولايتي قبلي والوادي.

- استحداث محطة مشتركة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بقوة 400 ميقاوات (200 من الجانب الجزائري و 200 من الجانب التونسي).

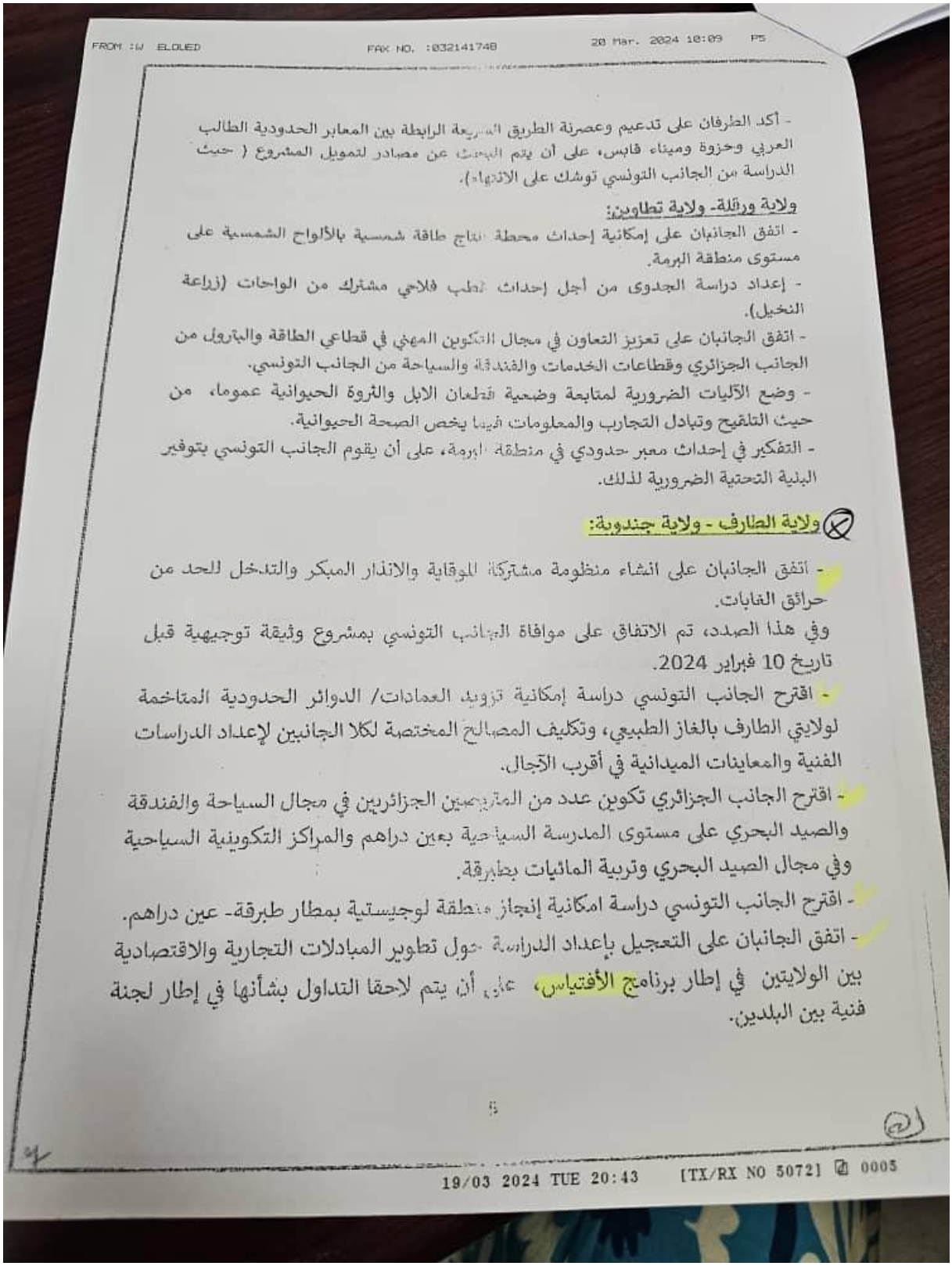
ولاية الوادي- ولاية توزر:

- اتفق الطرفان على التسريع في إجراءات انجاز معبر تجاري على مستوى معبر الطالب العربي (الدراسة في طور الانجاز).

- اتفق الطرفان على دراسة امكانية انجاز منطقة تبادل حر مشتركة (بمنطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة).

- اقترح الجانب التونسي دراسة إمكانية تزويد منطقة النشاطات بحزوة بالغاز الطبيعي من بلدية الطالب العربي.

19/03 2024 TUE 20:43 [TX/RX NO 5072] 0004



FROM :W ELOUED FAX NO. :032141748 20 Mar. 2024 10:09 P5

- أكد الطرفان على تدعيم وعصرنة الطريق السريعة الرابطة بين المعابر الحدودية الطالب العربي وحزوة وميناء قابس، على أن يتم البحث عن مصادر لتمويل المشروع (حيث الدراسة من الجانب التونسي توشك على الانتهاء).

ولاية ورقلة- ولاية تطاوين:

- اتفق الجانبان على إمكانية إحداث محطة انتاج طاقة شمسية بالألواح الشمسية على مستوى منطقة البرمة.
- إعداد دراسة الجدوى من أجل إحداث قطب فلاحي مشترك من الواحات (زراعة النخيل).
- اتفق الجانبان على تعزيز التعاون في مجال التكوين المهني في قطاعي الطاقة والبترول من الجانب الجزائري وقطاعات الخدمات والفندقة والسياحة من الجانب التونسي.
- وضع الآليات الضرورية لمتابعة وضعية قطعان الابل والثروة الحيوانية عموما، من حيث التلقيح وتبادل التجارب والمعلومات فيما يخص الصحة الحيوانية.
- التفكير في إحداث معبر حدودي في منطقة البرمة، على أن يقوم الجانب التونسي بتوفير البنية التحتية الضرورية لذلك.

ولاية الطارف - ولاية جندوبة:

- اتفق الجانبان على انشاء منظومة مشتركة للوقاية والانذار المبكر والتدخل للحد من حرائق الغابات.

وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على موافاة الجانب التونسي بمشروع وثيقة توجيهية قبل تاريخ 10 فبراير 2024.

- اقترح الجانب التونسي دراسة إمكانية تزويد العمادات/ الدوائر الحدودية المتاخمة لولايتي الطارف بالغاز الطبيعي، وتكليف المصالح المختصة لكلا الجانبين لإعداد الدراسات الفنية والمعاينات الميدانية في أقرب الآجال.
- اقترح الجانب الجزائري تكوين عدد من المتربصين الجزائريين في مجال السياحة والفندقة والصيد البحري على مستوى المدرسة السياحية بعين دراهم والمراكز التكوينية السياحية وفي مجال الصيد البحري وتربية المائيات بطبرقة.
- اقترح الجانب التونسي دراسة امكانية إنجاز منطقة لوجيستية بمطار طبرقة- عين دراهم.
- اتفق الجانبان على التعجيل بإعداد الدراسة حول تطوير المبادلات التجارية والاقتصادية بين الولايتين في إطار برنامج الأفتياس، على أن يتم لاحقا التداول بشأنها في إطار لجنة فنية بين البلدين.

19/03 2024 TUE 20:43 [TX/RX NO 5072] 0005

الملحق رقم 07:

أرضية العمليات المتفق على انجازها في إطار التعاون الجزائري التونسي بين ولاية تبسة وولايـات قفصة، القصرين، الكاف وتوزر

هذه الوثيقة جاءت لجرد مختلف الإقتراحات والعمليات الكفيلة بأن تجسد في إطار التعاون الجزائري التونسي على مستوى المناطق الحدودية بين البلدين بهدف إحداث تنمية مندمجة ومتكاملة بين الجهتين في إطار المنفعة المتبادلة والمشتركة وتتلخص حسب القطاعات كما يلي :

- **قطاع الطاقة**،العمل على ربط الجهتين بالطاقة الكهربائية، الغاز الطبيعي وتوزيع المواد البترولية.
  - تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة و لاسيما الشمسية منها .

- **قطاع الموارد المائية**، فإنه يُقترح التكامل بين البلديات المتجاورة للتعاون فيما بينها خاصة في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير، مع إنشاء لجان للتواصل والتعاون بين مختلف المجالس القروية الحدودية للجمهورية التونسية والبلديات الحدودية الجزائرية أثناء الكوارث الطبيعية المختلفة .

- **قطاع البيئة**، فإنه من الضروري التوجه نحو تعاون فيما بين الجماعات الإقليمية للجهتين الحدوديتين وذلك لمواجهة كل أشكال التلوث سواء تعلق الأمر بالمياه أو تدهور الوسط الطبيعي.

ولاية تبسة بتاريخ 11 جمادى الأول 1436 هـ لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة، القصرين، الكاف و توزر والسيّد والي ولاية تبسة1

❖ -**قطاعات الفلاحة ، الغابات وتربية المواشي**، بإعتبارهَما خصائص مشتركة بين البلدين على طول الشريط الحدودي فإنه من الضروري تظافر الجهود بين الطرفين لتطوير وتنمية الثروات المتاحة لتحقيق أفضل النتائج المرجوة، ويتأتى ذلك من خلال:

- تبادل الخبرات في مجال زراعات الزيتون، الصبار وإنتاج الحليب.
- حماية الماشية عن طريق برمجة حملات التلقيح الصحي والوقاية من الأمراض الحيوانية المشتركة على مستوى طول الشريط الحدودي.
- إنجاز نقاط شرب المواشي تجنبًا لانتقال الماشية وتفاديًا لأية عدوى مرضية محتملة فيما بينهَا.
- تعريف قطعان الماشية ومراقبة حركتهَا، لمتابعة وضعيتها الصحية وتفاديًا لنزاعات محتملة فيما بين المربين.
- ضرورة تبادل المعلومات والتنسيق فيمَا بين الإدارات الغابية الحدودية للبلدين، لمواجهة الحرائق التي قد تنشب من حين لآخر في هذه المناطق ووضع نظام اتصالات مشترك لهذَا الغرض.
- حمايـة النباتات ومعالجة أمراض غابات الصنوبر، دودة الصنوبر الحلبي (الدودة الجرارة).
- إنجاز مناطق فلاحية مسقية في المناطق الحدودية تكون مستقطبة لليد العاملة المتواجدة بهذه المناطق .
- عرض التجربة التونسية في الصناعات الغذائية خاصة التحويلية منها المتعلقة بإستغلال التمور وإمكانية إستفادة الجانب الجزائري منها .
- الإستفادة من التجربة التونسية في مجال إنتاج الزيتون وزيت الزيتون.

ولاية تبسة بتاريخ 11 جمادى الأول 1436 هـ لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة، القصرين، الكاف و توزر والسيّد والي ولاية تبسة2

❖ **فيما يتعلق بالأشغال العمومية**،تتمثل الاقتراحات فيما يلي:

- تحديث الطرق المؤدية إلى المراكز الحدودية
- ربط الطرق السيارة للهضاب العليا والطرق السيارة شرق غرب بالجزائر وتلك من الجانب التونسي.

و إصلاح وتحديث المراكز الحدودية من خلال تحسين ظروف الإستقبال والخدمات الجيّدة لفائدة الوافدين.

❖ **قطاع النقل**،

- إنشاء خطوط نقل برية للمسافرين من تبسة في اتجاه الولايات الحدودية للجمهورية التونسية وإلى غاية تونس العاصمة.
- إمكانية إنشاء خط سكة حديدية لربط تبسة مع حيدرة.
- إنشاء خط جوي بين مطاري تبسة وتوزر الدوليين

❖ **قطاع الاتصالات**،

- تحديث عمليات الربط الإلكتروني عن طريق وضع شبكة للألياف البصرية هي ضرورة ينبغي تجسيدها لفك العزلة وربط المناطق الحدودية.
- إقتراح توأمة بين الاذاعات المحلية في كلا الطرفين .

❖ **قطاعي التربية والتكوين المهني**: إن المؤسسات التربوية المتواجدة بين الجهتين هي كفيلة بالاستجابة لحاجيات الطلبة والمتمدرسين والمتهنيين دون إقصاء أو تمييز .

ولاية تبسة بتاريخ 11 جمادى الأول 1436 هـ لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة، القصرين، الكاف و توزر والسيّد والي ولاية تبسة3

❖ **قطاع التعليم العالي:** من خلال المبادرة القيمة التي قامت بها جامعة تبسة مع جامعات الولايات المجاورة والموسعة لجامعات أخرى وبغرض التبادل والتعامل فيما بينها فإن ولاية تبسة تم اختيارها لاحتضان قطب امتياز مرتقب.

وأن تجربة الشراكة فيما بين جامعة قفصة وتبسة لهي مثال يستحق الذكر والتنويه.

قطاعي الصحة و النشاط الإجتماعي:

- الاهتمام والتطوير لاسيمّا في ميدان الوقاية وبصفة خاصة من حيث الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان و zoonoses.
- إقتراح برمجة لقاءات علمية بغرض تنظيم ملتقيات في مجال التكوين الطبي وتبادل الخبرات.
- إيلاء العناية اللازمة للتكفل بالشرائح الاجتماعية المعوزة من طرف الهلال الأحمر التونسي والجزائري.

بخصوص قطاع السياحة والصناعة التقليدية والثقافة، الذي يحتوي على مؤهلات ضخمة للتنمية وهو يقع في صلب إهتماماتنا المشتركة لتنميته وترقية التكوين لضمان ديناميكية مستدامة. منها:

- إنشاء مراكز للصناعة التقليدية بالنظر إلى خصوصية المنطقة وتوفرها على العديد من الكنوز الثقافية والحرفية المتجذرة في التاريخ المشترك .
- تكثيف التبادل الثقافي والرياضي بين الطرفين .
- تشجيع السياحة الثقافية بين جهتي الحدود لما تزخر به من آثار ومعالم تاريخية قديمة الإستفادة من التجربة التونسية في مجال تنمية الخدمات السياحية .

ولاية تبسة بتاريخ 11 جمادى الأول 1436 هـ لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة، القصرين، الكاف و توزر والسيّد والي ولاية تبسة4

في قطاع الشباب والرياضة:

- إرساء شراكة واسعة ومثمرة في مختلف نشاطات الشباب وكذا في مجال الرياضة خاصة من خلال تنظيم التظاهرات بصفة منتظمة ودائمة .
- إعادة الاعتبار للهياكل والتجهيزات للاستجابة لتطلعـات الشباب.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة:

إن مناطقنا تزخر بموارد طبيعية معتبرة سواء منهَا المنجمية، الفلاحية، الرعوية أو السياحية،هذه المميزات التي تستقطب الاستثمار من أجل خلق نسيج صناعي منشئ للثروة ،مما يستدعي التكامل والشراكة بين المستثمرين ذوي الكفاءات لانجاز مشاريع ذات منفعة عامة مشتركة من خلال :

- إيجاد أطر قانونية وتنظيمية لإستحداث مناطق حرة لتبادل السلع والخدمات للحد من ظاهرة التهريب ،و إنشاء مناطق صناعية ولوجستيكيه بين البلدين .
- الشراكة وتبادل الخبرات في ميدان الصناعات الاستخراجية الفوسفاتية وإستغلال المناجم. إنشاء صندوق مشترك لتمويل المشاريع الخاصة في الجهتين .
- إنشاء بنك تونسي جزائري بغرض تمويل المشاريع ذات المنفعة المشتركة على غرار التجربة الجزائرية في هذا الميدان.
- إعداد بطاقات عبور خاصة لفائدة رجال الاعمال والمستثمرين في البلدين بهدف تسهيل العبور بين البلدين .
- إنشاء لجان تقنية مختصة تمثل الطرفين بغرض إعداد بطاقات اولية للمشاريع المشتركة المزمع إنجازها ومعالجة كل العقبات القانونية المعيقة للتعاون بين البلدين.

ولاية تبسة بتاريخ 11 جمادى الأول 1436 هـ لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة، القصرين، الكاف و توزر والسيد والي ولاية تبسة5

- إيجاد تحفيزات تشجع وتفعل التعاون في مختلف المجالات لاسيما إمكانية مشاركة المؤسسات التونسية في عمليات الانجاز لما تعرفه الولاية من ديناميكية كبيرة في مجال إنجاز البنى التحتية والقاعدية .
- إعادة إحياء الاتفاقات السابقة مع تقييمها وتفعيلها.

إن هذا المشروع المتعلق بخارطة طريق والذي تمت المصادقة عليه سيحال على اللجان المشتركة القطاعية المشكلة بالاتفاق المسبق بين الطرفين لمناقشتهَا وإثرائهَا وتحديد النشاطات المستهدفة وآليات تطبيقهَا.

حرر ب تبسة في 11 جمادى الأولى 1436 هـ ،الموافق لـ 02 مارس 2015 .

عن الطرف التونسي عن الطرف الجزائري

والي ولاية قفصـــة والي ولاية تبســـة

مصطفى بن موسى مبروك بليوز

والي ولاية القصرين

عاطف بوغطاس

والي ولاية الكـاف

الطاهر المطماطي

والي ولاية توزر

محمد المنصوري

ولاية تبسة بتاريخ 11 جمادى الأول 1436 هـ لقاء بين السادة ولاة الولايات قفصة، القصرين، الكاف و توزر والسيّد والي ولاية تبسة6

الملحق رقم 08:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية سوق أهراس
بلدية الحدادة

الجمهورية التونسية
ولاية الكاف
بلدية ساقية سيدي يوسف

مشروع اتفاقية توأمة وتعاون لا مركزي
بين
بلدية الحدادة بالجزائر وبلدية ساقية سيدي يوسف **بتونس**

HADDADA41

مشروع اتفاقية توأمة وتعاون لا مركزي

بين

بلدية الحدادة بالجزائر وبلدية ساقية سيدي يوسف **بتونس**

إن بلدية الحدادة، ممثلة من طرف السيد كرايمية فرحات رئيس المجلس الشعبي البلدي،

من جهة،

بلدية ساقية سيدي يوسف ممثلة من طرف السيد سهيل السعيدي رئيس النيابة الخصوصية

من جهة أخرى،

رغبة منهما في تعزيز أواصر الأخوة والصداقة بتطوير علاقات التعاون الثنائي بين البلدين،

وتمجيدا لأحداث ساقية سيدي يوسف 1958، ذكرى تلاحم الشعبين الشقيقين،

وسعيا منهما في ترقية وتوطيد العلاقات التاريخية بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف،

وإدراكا منهما أن علاقات التعاون اللامركزي في مسار قائم على مبدأ المصلحة المشتركة

والعاملة بالمثل من شأنه تعزيز التقارب بين الشعبين،

وإرادة منهما في إقامة نشاطات تعاون وشراكة عن طريق تبادل الخبرات والمعارف في ميادين

التنمية المحلية وتسريع وتيرة التكامل بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية،

وفي إطار احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها،

وعملا بالتوصيات المنبثقة عن اجتماع السادة ولاة ولاية سوق أهراس والكاف بسوق أهراس

بتاريخ 11 مارس 2015، إتفقتا على مايلي:

المادة الأولى: يعلن الطرفان عن إقامة علاقات توأمة وتعاون لامركزي بين بلدية الحدادة وبلدية

ساقية سيدي يوسف قائمة على أساس الشراكة المربحة للطرفين ووفقا لإمكانيات كل منهما وفي

حدود الصلاحيات المخولة إليهما،

المادة 02: ميادين التعاون

- **ميدان العمل البلدي**

- التعاون في مجال النظافة والعناية بالبيئة وحماية المحيط

- التعاون في مجابهة الكوارث الطبيعية

- تبادل الخبرات لتحسين الخدمات البلدية

- الميدان الفلاحي والزراعي

- ترقية التعاون في الميدان الفلاحي والزراعي من خلال تطوير الخبرات الفلاحية وتبادل الزيارات بين المختصين من الجانبين.
- تنظيم حملات وقائية مشتركة في المناطق الحدودية لمكافحة أمراض المحاصيل والأوبئة العابرة للحدود،
- التعاون في مجال الطب البيطري والصحة النباتية،
- تبادل الخبرات في مجال تحسين سلالات القطيع،
- تبادل الخبرات في مجال الاستثمار الفلاحي خاصة في تقنيات التخزين والتبريد،

- في ميدان حماية الغابات:

- تثمين عملية غرس أشجار الزيتون،
- تطوير برامج مشتركة للتهيئة الغابية،
- التوعية **والتنسيق لمكافحة** حرائق الغابات والرعي غير المنظم في المناطق الغابية،

- في ميدان التكوين المهني والتمهين:

- ترقية التعاون بين مؤسسات ومعاهد التكوين المهني بالبلديتين وتبادل المناهج البيداغوجية والبرامج التكوينية في التمهين والتعليم المهني،

- في الميدان الصناعي والتجاري

– بعث استثمارات على مستوى الجماعتين المحليتين لمعالجة مادتي الخشب والأعشاب الجبلية بالمناطق الحدودية،

– التعاون في مجال صناعة المواد الغذائية الفلاحية وبرمجة دورات تكوينية،

– تركيز سوق أسبوعية مشتركة بين الطرفين

– التعاون في مجال الصناعات التقليدية

- في ميدان السياحة:

– تشجيع الاستثمار السياحي لترقية السياحة الجبلية،

– تنظيم ندوات وملتقيات حول مقومات السياحة،

– حماية المناطق الأثرية والسياحية في المدينتين،

- في ميدان الرياضة والثقافة،

– تنظيم التظاهرات والأنشطة الثقافية،

– تنظيم دورات ومقابلات بين الفرق الرياضية

المادة 03: الالتزامات المالية:

في إطار تجسيد هذه الاتفاقية، يتحمل الطرف المضيف المصاريف المتعلقة بالإقامة والنقل الداخلي للمدعوين، ويتكفل الطرف الضيف بأعباء النقل الخارجي،

يمكن أن يتم في إطار تنفيذ أحكام المادة 02 من هذه الاتفاقية إبرام عقود خاصة ومحددة على أساس دفتر شروط يوضع باتفاق مسبق بين الطرفين،

المادة 04: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها بين الطرفين،

المادة 05: مدة الاتفاقية

مدة الاتفاقية تحدد بثلاثة سنوات قابلة للتجديد بحسب ما تقتضيه إرادة الطرفين

المادة 06: تعديل الاتفاقية أو حلها

يمكن تعديل هذه الاتفاقية بطلب من أحد الطرفين وقبولها من الطرف الأخر،

تحل هذه الاتفاقية بعدم تجديدها بعد انقضاء مدة سيرانها أو بناء على رغبة أحد الطرفين

المادة 07: متابعة تقييم تنفيذ الاتفاقية

تكلف لجنة مختصة ومشتركة بين الجماعتين الإقليميتين بمتابعة وتقييم تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال الاجتماع السنوي الذي ينعقد بالتداول كل سنة في بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف،

الملحق رقم 09:

- حامد بكار غمام	رئيس الغرفة الفلاحية
- قنوعة نبيل	النائب الأول لرئيس غرفة الصناعة والتجارة
- غريسي محمد	مدير غرفة الصناعة والتجارة
- شلغوم جمال	رئيس إتحاد التجار لولاية الوادي
من الجانب التونسي	
- يوسف العزابو	المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية
- صادق رجب	المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة العمرانية
- معز خريف	مندوب الثقافة بتوزر
- نوفل العلوي	المدير الجهوي للتجارة
- د. نبيه ثابت	المدير الجهوي للصحة
- محمد الصادق بلوزة	المندوب الجهوي للشباب والرياضة
- عبد الجليل حسين	المدير الجهوي للصناعات التقليدية
- رضا القاسمي	المدير الجهوي للبيئة توزر
- محمد صديقي	المندوب الجهوي للصناعات التقليدية
- آية الله كنوزي	المدير الجهوي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- أحمد النمصي	مدير المركز الجهوي للفلاحة والصيد البحري
- لطفي الشابي	رئيس مكتب غرفة التجارة والصناعة
- طلال حمزة	طبيب بيطري رئيس قسم الإنتاج الفلاحي
- شكري مشعب	رئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية
- سامية لهلالي	مهندس دولة بديوان تربية المائية بتوزر
- عمارة نصري	مدير جهوي لتربية الماشية

3

عملا بموجب محتوى اتفاقية التوأمة والتعاون اللامركزي تم الإتفاق على البرنامج التنفيذي المرفق في المجالات التالية:

- الفلاحة والبيئة والري
- الثقافة والشباب والرياضة والسياحة والصناعة التقليدية
- الصناعة والتجارة والاستثمار والأشغال العمومية
- الصحة والشؤون الاجتماعية

وتتبع أشغال هذه الورشات بلقاءات دورية تنفيذية بالتداول على أن تحدد مواعيدها بدقة بإتصال الطرفين ويكون التشاور مستمر والعمل منسق بين الولايتين في إطار النظم المعمول بها في البلدين.

حرر ووقع في ثلاث (03) نسخ بتاريخ 04 جويلية 2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية التونسية
والي ولاية الوادي	والي ولاية توزر
عبد القادر بن سعيد	صالح مطيراوي

4

- **الفلاحة والبيئة والري :**

1. زيارة إســـتطلاعية لفائدة الوفد الجزائري لمكونات مشـــروع التصـــرف المســـتدام في المنظومات الواحية بتمغزة، الشـــبيكة وميداس في أواخر شـــهر أكتوبر 2018، على أن يقترح برنامج زيارات للوفد تونســـي الى ولاية الوادي في مجال زراعة بطاطس بعد تاريخ 10 ديسمبر 2018.
2. زيارة للمندوبية والمصـــالح الفنية للفلاحة التابعة لوزارة الفلاحة بولاية توزر إبتداءا من شهر جانفي 2019 للإطلاع على الزراعة الجيوحرارية.
3. دورات تكوينية لتقنيي الفلاحة في مجال زراعة النخيل خلال شـــهر ديســـمبر 2018 بتوزر على مستوى المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بالدقاش.
4. إقتراح إنشـــاء مرصـــد للصـــحة النباتية والحيوانية للولايتين لتبادل المعلومة مع إمكانية إنشاء مركز للحجر الصحي على مستوى المعبر الحدودي.
5. تبادل الخبرات في مجال تربية النحل مع برمجة زيارة لمركز تربية النحل بالمرايسية بتونس.
6. برمجة زيارة خلال شـــــهر فيفري 2019 لولاية توزر لتبادل خبرات في مجال تقنيات التخزين و التعليب و تصدير المنتوجات الفلاحية والعلامات التجارية.
7. برمجة زيارة للوفد التونســـي الى ولاية الوادي لتعرف على واقع تطوير تربية الإبل وإنتاج حليب النوق ومشتقاته.
8. إعداد مشـــــروع إتفاقية تعاون بين الغرفة الفلاحية لولاية الوادي والإتحاد الجهوي الفلاحي لولاية توزر والعمل على إبرامها في أقرب الآجال.

5

- في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار والإشغال العمومية:

❖ الصناعة والتجارة والاستثمار:

1. تنظيم معرض للمنتوجات المحلية لكلتا الولايتين، من الجانب الجزائري خلال شـهر نوفمبر 2018 وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي مع التواصل لتحديد قائمة المنتوجات من طرف غرفتي الصـناعة والتجارة لكلا الطرفين بحضـور إتحاد التجار من الجانب الجزائري وإتحاد الصناعة والتجارة من الجانب التونسي.
2. زيارة ميدانية للمتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين للمؤسسات الإنتاجية متبوعة بجلسـة لشـرح فرص ومزايا الاسـتثمار وهذا خلال شـهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.
3. تبادل الخبرات في مجال مراقبة الجودة والتحاليل المخبرية والممارسات التجارية وهذا بدعوة فرق من الطرفين لزيارات ميدانية وتليها زيارة مخابر التحاليل وهذا خلال شـهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري وخلال شـهر ديسـمبر 2018 من الجانب التونسي.

❖ الاشغال العمومية:

1. تنظيم ندوة علمية من الجانبين حول كيفيات صـيانة وحماية شـبكة الطرق بالتنسيق مع مخابر الاشغال العمومية والمؤسسات الفاعلة في الميدان وهذا خلال شهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.
2. برمجة زيارات ميدانية لمشاريع في طور الانجاز للاطلاع على تجارب الطرفين والطرف التقنية للإنجاز والصيانة وكذا المواد المستعملة وهذا خلال شـهر نوفمبر 2018 من الجانب الجزائري وخلال شهر ديسمبر 2018 من الجانب التونسي.

6

❖ السياحة والصناعة التقليدية:

1. تنظيم لقاء بين ممثلي الوكالات السياحية للطرفين قصد الاتفاق لدمج المنتوج السياحي للولايتين وتحضيرا للموسم السياحي 2018-2019 ، وكذا وضع برنامج اتصالي مشترك للترويج السياحي للولاية وهذا في نهاية شهر سبتمبر .

- زيادة على ذلك يقوم الطرفان بتحديد موعد للقاء مشترك جزائري تونسي للتحضير للموسم السياحي الصحراوي 2019/2018 وكذا وضع برنامج إتصالي مشترك للترويج السياحي للولايتين وهذا في نهاية شهر سبتمبر عبر جميع وسائل الإتصال المكتوبة والسمعية والمرئية وكذا إمكانية تجسيد جولات سياحية نموذجية مؤطرة ومرفقة بوسائل الإعلام للولايتين.
- تجسيد منتوج سياحي موحد يمكن تسويقه من طرف الوكالات السياحية للبلدين.
- ضبط برنامج للإحتفالات والمهرجانات المحلية والوطنية والدولية لكلا الولايتين لإستغلالها كمنتوج سياحي .

2. برمجة دورات تبادل للتكوين والرسكلة مع ولاية توزر سواء على مستوى معهد الفندقة بتوزر أو الفنادق وهذا خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018 ، مع فتح تبادل الخبرات بين المؤسسات الفندقية للولايتين .

3. تنظيم لقاء بين مندوبية الصناعة التقليدية بتوزر وغرفة الصناعة التقليدية بالوادي من أجل وضع برنامج مشترك للتبادل في المعارض وكذا الخبرات للمكونين في مجال الصناعة التقليدية. مع الإتفاق على تنظيم أيام إعلامية أو دراسية للتعريف بالقدرات السياحية للولايتين مع ضرورة فتح ورشات للتكوين في التخصصات المشتركة التالية :

- السـلالة ومشـتقات النخيل- النسـيج – الأكلات التقليدية وإسـتغلال اليوم الوطني للحرية 9 نوفمبر كموعد للقاء مشترك بين الولايتين .

- **الصحة والشؤون الاجتماعية**

❖ **في مجال الصحة العمومية:**

1. تبادل المعلومات الوقائية والصحية وذلك عن طريق الوسائط الالكترونية لسرعة التدخلات الصحية.
2. المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية المنظمة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.
3. توأمة كل المؤسسات الصحية و الخاصة بالتكوين الشبه طبي والمتواجدة على مستوى الولايتين .
4. استعمال تقنيات الطب عن بعد سواء في القطاع الخاص أو العمومي .
5. التكفل المشترك لسكان المناطق الحدودية من خلال انشاء لجنة طبية مشتركة .
6. التكفل بكل الحالات الاستعجالية على مستوى كل المؤسسات الصحية .

❖ **الشؤون الاجتماعية :**

1. تبادل الخبرات في مجال التكفل المؤسساتي والجمعوي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع تبادل الزيارات للمؤسسات والمراكز المختصة في كلا الولايتين.
2. تنظيم ملتقيات وزيارات ذات محاور لتبادل الخبرات والمعلومات بين الاخصائيين الاجتماعيين لكلا الولايتين مع تنظيم زيارات استطلاعية حول التكفل الاحسن بالفئات الهشة والإطلاع على النشاط الاجتماعي والجمعيات

10

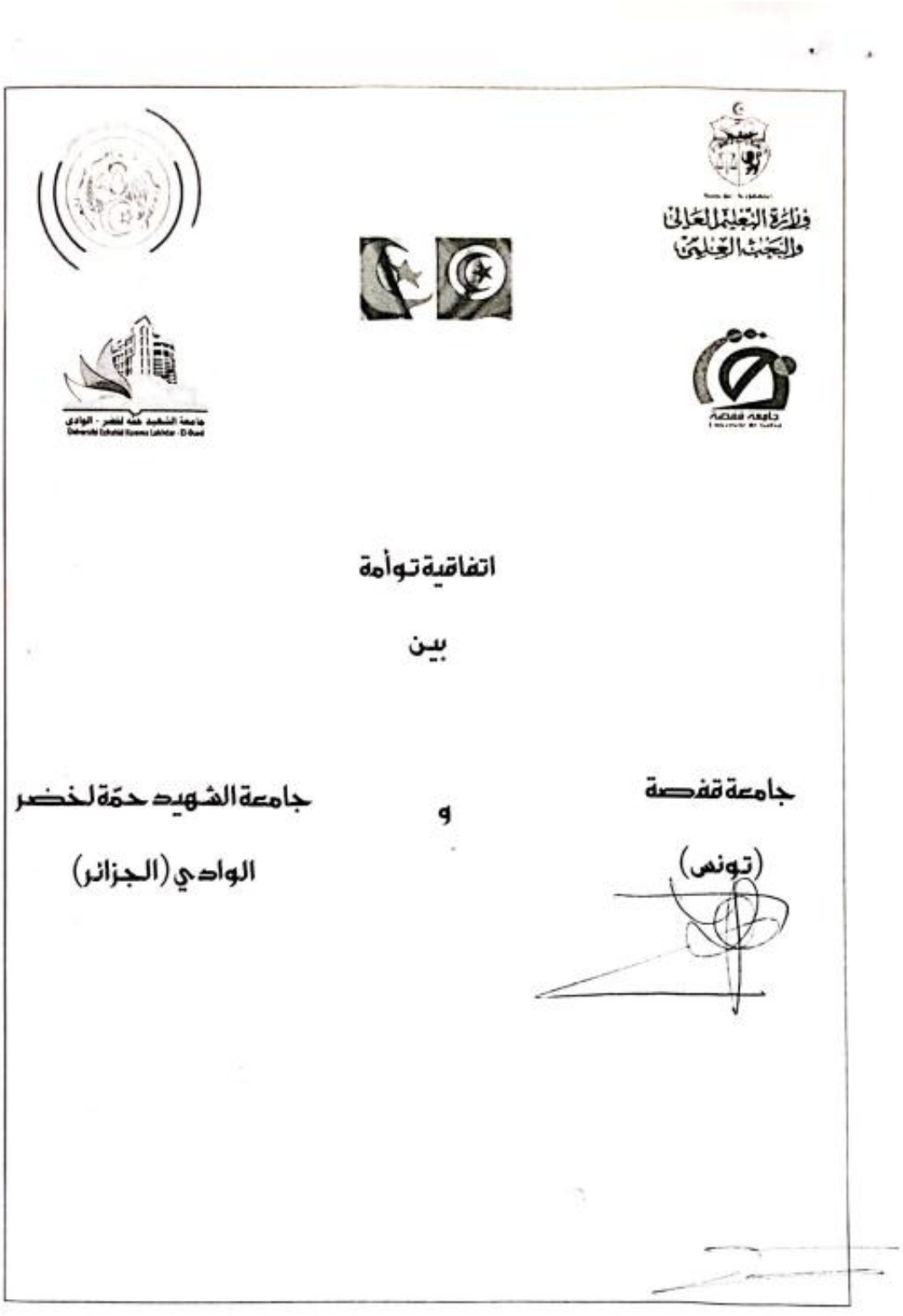
بالإضـــافة إلى مشـــاركة الجانب الجزائري ولاية الوادي في المهرجان الواحات الجبلية خلال شهر مارس 2019 ومهرجان الخيم بحزوة.

❖ الشباب والرياضة :

تم خلال هذه الجلسة الاتفاق على مايلي:

1. دورة رياضة خلال شهر جويلية 2018 لكرة القدم بوفد مقدر بـ 30 فرد بالوادي.
2. سباق الإخوة بمناسبة أحداث ساقية سيدي يوسف 08 فيفري الإنطلاق من حزوة إلى الطالب العربي.
3. مهرجان مراكز التكوين لكرة القدم خلال الفترة من 20 إلى 30 ديسمبر 2018 بالوادي.
4. مهرجان إبداعات الشباب بولاية توزر خلال ديسمبر 2018. وبولاية الوادي خلال مارس 2019.
5. لقاء لتبادل الخبرات بين إطارات الشباب خلال الفترة من 25 إلى 30 أفريل 2019 بولاية الوادي، ومن 01 إلى 05 ماي 2019 ولاية توزر
6. دورة رياضية عمالية (الصداقة والأخوة) من 30 أفريل إلى 01 ماي 2019 بولاية الوادي وخلال سنة 2020 بولاية توزر (سنة بسنة).
7. المشاركة في المخيم العلمي بولاية توزر خلال شهر مارس 2019.
8. تبادل الخبرات في مجال إنجاز الهياكل الشبابية والرياضية.
   - خلال شهر أكتوبر 2018 بولاية الوادي.
   - خلال شهر نوفمبر 2018 بولاية توزر.
9. المشـــاركة لكلى الولاتين في مختلف المهرجانات واللقاءات الوطنية حسب الرزنامة لكل ولاية
10. إعداد نشرية مشتركة حول تنفيذ البرامج المشتركة بين الولاتين .

الملحق رقم 10:


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قفصة

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

اتفاقية توأمة

بين

جامعة قفصة (تونس)

و

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)

إن جامعة قفصة وجامعة الشهيد حمّة لخضر ـ الوادي،

إدراكًا منهما لرغبتهما في المشاركة في أنشطة تعليمية وبحثية تعاونية لتحقيق منافع متبادلة لكلتا المؤسستين، ومن أجل توسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة، اتفق الطرفان على تشجيع تنظيم ما يلي:

- أنشطة المناهج الدراسية المشتركة في التعليم والتدريس، مثل المدارس الصيفية وبرامج الدبلوم؛
- التعاون في مجال تبادل طلبة الدكتوراه والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه؛
- الأنشطة المشتركة الخارجة عن المناهج الدراسية في المجالات الأكاديمية والعلمية، مثل دورات الشهادات والمؤتمرات والندوات؛
- مشاريع بحثية ودراسات تعاونية؛
- المنشورات الأكاديمية والعلمية التعاونية؛
- تبادل طلبة طوري الليسانس والماستر؛
- تبادل أعضاء هيئة التدريس والبحث؛
- تبادل المنشورات الأكاديمية والوثائق العلمية.

شروط التعاون:

1. يتم الاتفاق على شروط التعاون لكل نشاط يتم تنفيذه بموجب هذه الاتفاقية من قبل الطرفين كتابيًا، قبل الشروع في هذا النشاط. أي اتفاقية من هذا القبيل ستشكل ملحقًا لهذه الاتفاقية؛
2. لن ينتج عن مذكرة التفاهم هذه أي التزامات مالية. وستكون كل مؤسسة مسؤولة عن مشاركتها في الأنشطة التعاونية وستعتمد جميع هذه الأنشطة على اعتمادات الميزانية للطرفين؛
3. يجب أن يتم تنفيذ جميع الأنشطة وفقًا للوائح والأنظمة المعمول بها في كل من جامعة قفصة وجامعة الشهيد حمّة لخضر- الوادي.

التجديد والإنهاء والتعديل:

1. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس (5) سنوات وذلك بناءً على موافقة كل مؤسسة، بعد انتهاء هذه المدة، يتم تمديد هذه الاتفاقية تلقائيًا لمدة خمس سنوات أخرى ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
2. يجوز مراجعة هذه الاتفاقية باتفاق متبادل بين الجامعتين، ويمكن لأي طرف من الطرفين إنهاءها عند تقديم إشعار خطي مدته اثني عشر شهراً موقعًا من قبل مكتب رئاسة الطرف المُخطر. ستكون جميع التعديلات على هذه الاتفاقية مكتوبة وموقعة من كلا الطرفين.

التاريخ 2023/05/12
عن جامعة قفصة
الأستاذ رشاد بن يونس
رئيس الجامعة

التاريخ 2023/05/12
عن جامعة الشهيد حمّة لخضر ـ الوادي
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي
مدير الجامعة



فهرس المحتويات

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الحدود الطبيعية	40
02	الحدود الصناعية	41
03	رسم بياني يوضح مجلات المجال الاقتصادي ونسبتها لولاية الطارف – جندوبة.	141
04	رسم بياني يوضح ميادين المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها لولاية الطارف – جندوبة	147
05	رسم بياني يوضح قطاعات المجال الأمني والبيئي و البنية التحتية ونسبتها لولاية الطارف – جندوبة	152
06	رسم بياني يوضح الميادين المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال.	153
07	رسم بياني يوضح قرارات المجال الاقتصادي ونسبتها للحدادة – ساقية سيدي يوسف.	167
08	رسم بياني يوضح قرارات المجال الاقتصادي ونسبتها لولاية تبسة – الولايات التونسية المجاورة لها.	175
09	رسم بياني يوضح قرارات المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها للحدادة – ساقية سيدي يوسف	181
10	رسم بياني يوضح قرارات المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها لولاية تبسة– الولايات التونسية المجاورة لها	181
11	رسم بياني يوضح قرارات المجال الأمني والبيئي و البنية التحتية ونسبتها للحدادة – ساقية سيدي يوسف	188
12	رسم بياني يوضح قرارات المجال الأمني والبيئي و الأشغال العمومية ونسبتها لولاية تبسة – الولايات التونسية المجاورة لها	214
13	رسم بياني يوضح ميادين المجال الاقتصادي المتفق عليها	216

	وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال(تبسة والولايات التونسية المجاورة لها)	
14	رسم بياني يوضح القطاعات المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل قطاع (تبسة والولايات المجاورة لها)	217
15	رسم بياني يوضح مجلات المجال الاقتصادي ونسبتها لولاية الوادي – توزر.	232
16	رسم بياني يوضح ميادين المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها ولاية الوادي – توزر.	244
17	رسم بياني يوضح ميادين المجال الاجتماعي والثقافي ونسبتها ولاية ورقلة – تطاوين	247
18	رسم بياني يوضح المجالات المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال (ولاية الوادي – توزر)	254
19	رسم بياني يوضح المجالات المتفق عليها وعدد القرارات ونسبتها لكل مجال (ولاية ورقلة – تطاوين)	255

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية في المناطق الحدودية بين الحدادة وساقية سيدي يوسف	159
02	الأعشاب الجبلية في المناطق الحدودية	164
03	الاستثمار في الطاقات المتجددة	170
04	التعاون الفلاحي بين تبسة والكاف	178
05	التعاون في الصناعات التقليدية بين بلديتي الحدادة وساقية سيدي يوسف	184
06	أهداف هذه الشراكة الجامعية بين جامعة تبسة وجامعة قفصة فيما يلي	190
07	تحديات تتعلق بالصحة العامة نظرا لإمكانية انتقال الأمراض الحيوانات إلى الإنسان	191
08	تحقيق التنمية المشتركة للمناطق الحدودية في مجال مجابهة الكوارث الطبيعية .	205
09	الاذاعات التونسية المتوئمة لإذاعة تبسة	214
10	الصناعات التي تستخرج من (الإبل)	230

فهرس الموضوعات:

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: التنمية الحدودية واتفاقيات التوأمة: المفاهيم والأسس 2

المبحث الأول: التنمية المحلية: المفهوم والمجالات. 18

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية 18

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية..... 26

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية 32

المبحث الثاني: المناطق الحدودية: المفهوم والمتطلبات. 36

المطلب الأول: مفهوم الحدود و المناطق الحدودية. 37

المطلب الثاني: مميزات المناطق الحدودية 45

المطلب الثالث: متطلبات التنمية في المناطق الحدودية..... 49

المبحث الثالث : التعاون اللامركزي: المفهوم والضوابط..... 55

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي اللامركزي. 55

المطلب الثاني: الضوابط القانونية للتعاون اللامركزي للجماعات المحلية 60

المطلب الثالث: نماذج عالمية للعمل باتفاقيات التعاون اللامركزي 69

الفصل الثاني: 77

مبررات عقد اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية 77

المبحث الأول:الروابط المجتمعية المشتركة 79

المطلب الأول: العلاقات التاريخية 79

المطلب الثاني: العلاقات الاجتماعية والثقافية. 83

المطلب الثالث: الروابط الدينية واللغوية..... 85

المبحث الثاني: التقارب التنموي المشترك للشريط الحدودي. 91

المطلب الأول: التقارب الجغرافي. 91

المطلب الثاني: الصعوبات الاجتماعية. 105

المطلب الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية ..112

المبحث الثالث: التحديات الأمنية 116

المطلب الأول: التهريب عبر المناطق الحدودية 117

المطلب الثاني: المخاطر الأمنية المشتركة 121

المطلب الثالث: تحديات عولمية 126

الفصل الثالث: مضامين اتفاقيات التوأمة بين الولايات الحدودية الجزائرية التونسية ...132

المبحث الأول: الأتفاق الحدودي في المناطق الساحلية (الطارف – جندوبة) 135

المطلب الأول: التنمية الفلاحية وتعزيز فرص الاستثمار 136

المطلب الثاني: التعاون الاجتماعي والثقافي. 143

المطلب الثالث: حماية الساحل والفضاءات المحمية. 148

المبحث الثاني: الاتفاق الحدودي في المناطق الجبلية(الحدادة– ساقية سيدي يوسف/ تبسة–الولايات التونسية المجاورة لها) 156

المطلب الأول: التعاون الفلاحي والصناعي. 156

المطلب الثاني: المجال الاجتماعي والثقافي لاتفاقيات التعاون اللامركزي بلديتي الحدادة– ساقية سيدي يوسف و ولاية تبسة –الولايات التونسية المجاورة لها. 183

المطلب الثالث:الحماية الغابية وتحسين الخدمة المحلية. 200

المبحث الثالث: الاتفاق الحدودي في المناطق الصحراوية(الوادي– توزر/ورقلة –تطاوين) 220

المطلب الأول: االتعاون في مجال الصناعات التقليدية والاستثمار الفلاحي. 221

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية والثقافية. 234

المطلب الثالث: تأهيل شبكة الطرقات والمعابر الحدودية. 250

الفصل الرابع: 260

أثر اتفاقيات التوأمة على واقع التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية 260

المبحث الأول:إنجازات ذات طابع اقتصادي. 261

المطلب الأول: انجاز الطرق والمعابر وإنشاء مناطق حرة. 261

المطلب الثاني: تنشيط حركة التجارة والسياحة البينية. 265

المطلب الثالث: مشاريع الفلاحة والصيد البحري والتنمية الريفية. 270

المبحث الثاني: انجازات ذات طابع علمي وثقافي. 273

المطلب الاول: تطوير فضاءات التبادل الثقافي والحرفي. 274

المطلب الثاني: التوأمة بين الجامعات ومراكز التكوين وتطوير البحث العلمي 279

المطلب الثالث: المبادرات الصحية المشتركة ومكافحة الأوبئة.....285

المبحث الثالث:الانجازات في المجال الأمني والبيئي. 291

المطلب الأول: التنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. 291

المطلب الثاني: المبادرات المشتركة في مجال حماية البيئة وتسيير الموارد المائية.299

المطلب الثالث: دعم استقرار المناطق الحدودية. 305

الخاتمة: 315

قائمة المصادر والمراجع 297

الملحق رقم 01: 330

الملحق رقم 02: 331

فهرس الأشكال: 365

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة

تناولت هذه الأطروحة دور اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي في تنمية المناطق الحدودية الجزائرية التونسية، كما عالجت رؤية صناع القرار لمدى إمكانية تنمية هذه المناطق من خلال برامج التعاون اللامركزي.

إن المرسوم التنفيذي 329/17 أعطى للجماعات المحلية إمكانية إبرام اتفاقيات تعاون لامركزي مع نظيراتها الأجنبية من خلال القاعدة القانونية التي وضّحت عمل التنظيم الإداري اللامركزي وإعطائه صلاحيات جديدة تتعلق بالحق في إبرام اتفاقيات توأمة واتفاقيات تعاون لامركزي يخدم التنمية الحدودية ويضمن الاستقرار والأمن .

ومن ناحية أخرى فقد تناولت هذه الأطروحة المبررات المختلفة التي أدّت إلى التعاون الجزائري التونسي لتنمية المناطق الحدودية المشتركة، على اعتبار ان الدولة الجزائرية لم تبرم مثل هذه الاتفاقيات مع ولايات حدودية أخرى؛ فالأخوة والروابط التاريخية والسياسية، والقرب الجغرافي والمصير المشترك كانت أهم مبررات عقد هذه الاتفاقيات من أجل النهوض بالمناطق الحدودية تنمويا، وضمانا لاستقرارها وأمنها.

كما تناولت الأطروحة أيضا بنود الاتفاقيات بين الولايات الحدودية الخمس (الطارف/ بلدية الحدادة من ولاية سوق اهراس/ولاية تبسة/ولاية الوادي/وولاية ورقلة)؛ والتي تمّ تحليل مضامينها وتبيان دلالاتها التنموية، والمضامين التعاونية لكل اتفاقية لأجل تحقيق تنمية حدودية شاملة تكون لبنة أولى في التعاون المغاربي والإقليمي، ونموذجا يقاس عليه في كل تعاون مستقبلي.

إن تلك البنود برغم أهميتها لم تَـلْقَ الظروف المواتية لتجسيدها على أرض الواقع، وذلك الى حدود سنة 2025 ، وهذا التعثر لم يمسّ كل المجالات، فالمجال الأمني، والمجال البيئي لقيا استجابة مكنت من تحقيقهما؛ وذلك لأهمية هذين المجالين وخطورتهما؛ كما يسعى صناع القرار في هذا الصدد الى إيجاد بيئة آمنة ومستقرة تسمح بتفعيل العوامل التنموية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المناطق الحدودية، اتفاقيات التوأمة، التعاون اللامركزي الدولي، الجماعات المحلية .

Abstract

This thesis examines the role of twinning agreements and decentralized cooperation in the development of the Algerian–Tunisian border regions. It also explores the decision-making dynamics within local authorities through decentralized cooperation programs.

The Executive Decree No. 17-329 introduced a regulatory framework that enables local authorities to enter into decentralized cooperation agreements with their foreign counterparts. This legal foundation has encouraged Algerian local authorities to explore new avenues for achieving local development through such cooperation mechanisms.

Moreover، the study highlights the role of agreements signed between Algerian and Tunisian local authorities in fostering development across shared border areas. Decentralized cooperation serves as a means to enhance integration and cohesion between border communities، aiming to improve residents' living conditions through the exchange of expertise and the implementation of joint development projects that promote both stability and growth.

The thesis also analyzes the types of agreements concluded between the five border provinces — El Tarf، Souk Ahras، and Tébessa on the Algerian side، and Jendouba، Kef، and Kasserine on the Tunisian side. These agreements have contributed to strengthening local development by encouraging knowledge exchange and launching collaborative initiatives designed to achieve mutual benefits for all parties involved، while promoting balanced and sustainable territorial development.

Despite the challenges encountered in the implementation of some projects، the study concludes that these initiatives represent an important step toward expanding decentralized cooperation in the future. Such cooperation exerts a positive impact on local communities in all their dimensions، fosters regional integration، and positions decentralized cooperation as an effective instrument for advancing economic، social، and environmental development.

Keywords: Development ،BorderAraeas ،twinning Agreements، Decentralized International Cooperation ، Local Authoritities.


تم بحمد الله